

التكشيف الاقتصادي للتراث

العشور (علي التجارة)
موضوع رقم (١٢٧)

إعداد
الدكتور / أحمد جابر بدران
إشراف
أ . د / علي جمعة محمد

فهرس محتويات

ملف (١٤٩)

العشور (على التجارة)

موضوع (١٢٧)

الصفحة	الموضوع
X	* ابن سعد ، كتاب الطبقات الكبير ١ - مسروق بن الأحموع على تعشير سفن نهر الفرات ج ٦ ص ٣٩ ، ٥٥ ، ٨٩ ٢ - مقادير مكوس المسلمين وأهل الذمة وأهل الحرب فى البصرة أيام ج ٧ ق ١ ص ١٥١
	* قدامة بن جعفر ، الخراج وصناعة الكتابة ١ - عشور التجارة ص ٢٤١ - ٢٤٣
	* مالك بن أنس ، الموطأ ١ - عامل عشور لعمر بن عبد العزيز على حدود مصر ومقدار تعشيرها لتجار المسلمين وأهل الذمة ج ١ ص ٢٥٥ ٢ - العشور على أهل الذمة فى تجارتهم ج ١ ص ٢٨٠ ٣ - تعشير تجار الزيت والحنطة من النبط فى المدينة أيام عمر ج ١ ص ٢٨١
X	* المسعودى ، كتاب مروج الذهب ومعادن الجوهر ١ - تعشير السفن القادمة من البصرة إلى بغداد ج ٤ ص ٢٧٨
	* أحمد بن حنبل ، المسند تلفى العشور عن العرب ج ٣ ص ١٢٠
X	* ابن حجر العسقلانى ، كتاب الإصابة فى تمييز الصحابة ١ - عامل معاوية على عشور الكوفة ج ٢ ص ٤٢٦ ، ٦٢١

	٢ - الرسول (ص) لا يأخذ العشور من المسلمين ج ٣ ص ١٤٩ ج ٧ ص ٣٢ ٣ - العشور على اليهود والنصارى فقط ج ٤ ص ٤٠٥
	* الصنعاني ، المصنف ١ - عشور المسلمين وأهل الذمة وأهل الحرب ج ٤ ص ٨٨ - ٩٢ ، ١٣٩ ٢ - العشور من أهل الذمة وأهل الحرب والمسلمين أيام عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز ج ٦ ص ٩٥ - ١٠١ ٣ - مقدار ما يأخذه الأحياش من تجار المسلمين ج ٦ ص ٩٨
	* المتقى الهندي ، كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال ١ - الرسول (ص) لا يأخذ عشورا من المسلمين وأول من أخذها عمر ج ٤ ص ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٥١٣ ٢ - مقدار العشور على تجار أهل الذمة وتجار المسلمين ، وتجار أهل الحرب ، لا عشور على من يدفع خراجا ، العشور تدفع مرة فى كل سنة ج ٤ ص ٥١٢ - ٥١٧ ، ٥٣٣
	* وكيع ، أخبار القضاة ١ - عشر التجارة ، تعشير أهل الذمة ج ٢ ص ١٠٤ ٢ - ولاية العشور ج ٢ ص ١٤٢
	* أبو يوسف ، كتاب الآثار ١ - العشور على أهل الذمة وأهل الحرب والمسلمين ص ٩٠ ، ٩١
	* ابن قيم الجوزية ، أحكام أهل الذمة ١ - عشر التجارة ، حكم العشر من أموال أهل الذمة المحرمة كالخمر والخنزير ص ٦١ - ٦٤ ٢ - عشر التجارة ، العشر من أهل الكتاب ومن نصارى تغلب ومن المسلمين ص ٧٨ - ٨١ ٣ - عشور التجارة ص ١٠٧ - ١٠٨ ، ١٤٩ ، ١٥٣

٤ - مراكز العشور في القرن الأول ، رفع ص ١٥١	
٥ - العاشر أيام عمر بن الخطاب ص ١٥٢ ، ١٥٥ ، ١٥٦	
٦ - التعشير أصلاً لتجار الحرب ص ١٥٢	
٧ - أحكام العشر ، على المسلم ربع العشر ، والذمي نصف العشر أيام عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز ص ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧	
٨ - العشر على أهل الحرب ، على الروم القادمين إلى الشام ص ١٥٥	
٩ - أحكام العشور لأهل الذمة ص ١٥٧ - ١٦٦ ، ١٦٩ - ١٧٥	
١٠ - عشر العربي ص ١٦٦ - ١٦٧	
١١ - جباية العشور ص ١٦٧ - ١٦٨	
١٢ - اصدار براءة بقيمة العشر أيام عمر بن عبد العزيز ص ١٥٦ ، ١٦١	
* المقدمة ، البلد والتاريخ	
١ - سعيد بن العاص أول من وضع العشور على الجسور والقناطر ففى خلافة عثمان بن عفان ج ٥ ص ٢٠١	
* المقرئى ، الخطط المقرئىة	
١ - عشور التجارة ج ١ ص ١٠٣ ج ٢ ص ٩٤ ، ١٢١	
٢ - التعشير أيام عمر فى المدينة ج ٢ ص ١٢٣	
٣ - أحكام التعشير ج ٢ ص ١٢١ - ١٢٣	
* ابن منظور ، لسان العرب	
١ - اذا أخذ غير المسلمين من المسلمين اذا دخلوا بلادهم أخذنا منهم اذا دخلوا بلادنا للتجارة ج ٤ ص ٥٧٠ (عشر) ٩٧	
المأصر : محبس يمد على طريق أو نهر يؤصر به السفن والسابلة ، أى يحبس لتؤخذ منهم العشور ج ٤ ص ٢٤٠ (أصر)	
٢ - ليس على المسلمين عشور ، انما العشور على اليهود والنصارى ، يعنى ما كان من أموالهم لتجارات دون الصدقات ص ٥٧٣ (عشر) ٩٧	
٣ - النساء لا يعشرون أى لا يؤخذ عشر أموالهن ، وقيل لا يؤخذ العشر من حليهن	

ص ١٥٥ (عشر) ٩٧	
* السرخسى ، كتاب المبسوط	
١ - وظيفة العاشر ج ٢ ص ١٩٩	
٢ - نظرة الناس للعاشر ج ٢ ص ١٩٩	
٣ - لا يجوز للعاشر أن يأخذ العشور من أموال اليتامى والمكاتبين ج ٢ ص ٢٠٠	
٤ - لا يجوز تفتيش البضاعة من قبل العاشر ج ٢ ص ٢٠٠	
٥ - الحربى لا يدفع العشر الا مرة ما دام فى أرض المسلمين ج ٢ ص ٢٠١	
٦ - العشور فى حالة مرور عبد تاجر بناخر لمولاه ج ٢ ص ٢٠١	
٧ - العشور فى حالة مرور تاجر المضاربة ج ٢ ص ٢٠١ ، ٢٠٢	
٨ - اعطاء كتاب براءة للتاجر فى حالة دفعه العشور حتى لا يدفع مرة أخرى فى حالة مروره بعاشر آخر ج ٢ ص ٢٠٢	
٩ - العشور فى أموال الذمي من الخمر والخنزير ج ٢ ص ٢٠٥	
* مالك بن أنس ، المدونة الكبرى	
١ - عمر بن الخطاب يعشر تجار أهل الذمة ان قدموا للمدينة ولا يعطيهم براءة بذلك ج ١ ص ٢٨٨ (عشر) ٩٧	
٢ - الموقف من تعشير تجار أهل الذمة وأهل الحرب فى ديار المسلمين ج ١ ص ٢٨٠ ، ٢٨١ (عشر) ٩٧	
٣ - يؤخذ من عبيد النصارى التجار العشر فى الأموال التى معهم ج ١ ص ٢٨٢ (عشر) ٩٧	
* المروغنى ، الهداية	
١ - يؤخذ من الذمي نصف العشر ج ١ ص ١٢٨	
٢ - يؤخذ العشر من تجارة الحربى ج ١ ص ١٢٩	
٣ - يؤخذ العشر من المستأمن كلما دخل دار الإسلام ج ١ ص ١٢٥ (عشر) ١٢٢	
* ابن الأثير ، جامع الأصول من أحاديث الرسول	
١ - لا عشور على المسلمين ج ٣ ص ٢٦٦	

٢ - عمر بن الخطاب يأخذ من التجار الألباط في المدينة العشر ج ٣ ص ٢٦٧	
٣ - إعفاء ثقيف من العشور ج ٩ ص ٢٨٨	
* ابن الأثير ، الكامل في التاريخ	
١ - الواثق يعفى تجار البحر من العشور سنة ٢٣٢ هـ ج ٧ ص ٣٥	
* الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد	
١ - في الحديث " إنما العشور على اليهود والنصارى ، ليس على المسلمين عشور " ج ٣ ص ١٥٣	
* ابن عبد الحق البغدادي ، مرآة الاطلاع	
١ - أهل مكة يعشرون حاج العراق في موضع السطح بين وادي نخلة ومكة ج ٢ ص ٧١٣	
* النسوي ، المعرفة والتاريخ	
١ - الرسول (ص) لا يأخذ العشور من العرب ج ١ ص ٢٩٢	
٢ - نظرة الناس إلى العاشر ج ٢ ص ٤٦٢	
٣ - عمر بن الخطاب لا يعشر المسلمين ج ٣ ص ٣٠٨	
* أبو داود ، السنن	
١ - العشور على اليهود والنصارى وليس على المسلمين عشور ج ٣ ص ١٧٠ ، ١٦٩	
* الزبيدي ، تاج العروس	
١ - الفرق بين العشور في الجاهلية والعشور في الإسلام ج ٣ ص ٤٠٠	
٢ - موقف الرسول (ص) من الاعشار ج ٣ ص ٤٠٠	
* البيهقي ، شرح السنة	
١ - يؤخذ عشر المال المعد للتجارة من أهل الذمة ج ١١ ص ١٧ ، ١٨٠	

٢ - يؤخذ العشر من المسلمين (٢,٥٪) على مال التجارة كركنة ج ١١ ص ١٧٩ ، ١٨٠	
٣ - تؤخذ ضريبة العشر مرة واحدة في السنة ج ١١ ص ١٧٩ ، ١٨٠	
٤ - يعامل تجار أهل الذمة بالمثل في أخذ العشر ج ١١ ص ١٧٩ ، ١٨٠	
* ابن حجر العسقلاني ، تهذيب التهذيب	
١ - تولى خالد بن مهران الحذاء ، مولى قريش والمتوفى سنة ١٤١ هـ ، العشور في البصرة ج ٣ ص ١٢١	
٢ - استعمل الوليد وسليمان ابنا عبد الملك ، وعمر ابن عبد العزيز رزيق بن حيان النمشقي ، مولى بني فزارة ، على عشور أموال التجارة ج ٣ ص ٢٧٤	
٣ - استعمل زياد بن أبيه مسروق بن الأجدع على السلسلة في الكوفة لجباية عشور التجارة ج ١٠ ص ١١١	
* السيوطي ، جمع الجوامع المعروف بالجامع الكبير	
١ - ذم مهنة العشار ج ١ ص ٢٢٠	
٢ - الرسول (ص) يؤكد أن العشور على اليهود والنصارى وليس على المسلمين عشور ج ١ ص ٢٦٠	
* الكاساني ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع	
١ - تؤخذ العشور من أموال التجارة مقابل حمايتها ج ٢ ص ٨٨٧ ، ٨٩٠	
٢ - يؤخذ العشر من الذمي في تجارته ج ٢ ص ٨٨٧ ، ٨٩٠	
٣ - يؤخذ ربع العشر من تجارة المسلم ج ٢ ص ٨٩٠	
٤ - ما يؤخذ من تجارة المسلم يوضع موضع الزكاة ج ٢ ص ٨٩٠	
٥ - ما يؤخذ من الذمي من عشور يوضع موضع الجزية ج ٢ ص ٨٩٠ - ٨٩١	
* الكاندهلوي ، أوجز المسالك إلى موطأ مالك	
١ - يؤخذ العشر من تجار أهل الذمة ج ٦ ص ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١٠٦	
٢ - يؤخذ العشر من تجار النبط ج ٦ ص ١٠٧ ، ١٠٨	
٣ - عمر بن الخطاب يأخذ من النبط نصف العشر على الزيت والحنطة تخفيفاً عليهم	

فهرس محتويات

ملف (١٤٩)

عشور الزروع

موضوع (١٢٨)

الصفحة	الموضوع
	* باقوت الحموى ، معجم البلدان
	١ - عشر المحاصيل ص ٩٠ - ٩١
	* الهمداني ، صفة جزيرة العرب
	١ - يحيى بن الحسين العلوي يدفع العشور عن أرضه باليمن ص ٣١١

	ليكثر حملها إلى المدينة لأنهما معظم القوت ويأخذ على القطنية العشر لأن غلاء القطناني لا يكاد يضر بالناس ج ٦ ص ١٠٧
	٤ - الشافعي يرخص برفع العشر عن تجار الحرب لمصلحة المسلمين في دخولهم بالبضاعة أرض الإسلام (لتشجيعهم على التجارة والاستفادة منهم) ج ٦ ص ١٠٨
	* الهيثمي ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد
	١ - ذم من يأخذ العشر بغير حق من تجار المسلمين ج ٣ ص ٨٧ ، ٨٨

المخارج وصناعة الكتابة

لقدامة بن جعفر
شرح وتحقيق
الدكتور محمد حيز الزبيدي

الباب الثاني عشر

فيما يخرج من البحر

واختلفت الفتاوى في ذلك فقال أكثرهم : انه لا شيء في الغنير والمؤلوق وبعضهم يرى ان فيها الخصل سنة^(١) من بعض الائمة ووجه من وجود النظر وهو شبيه ذلك بانعادن التي توجد^(٢) في البر .

الباب الثالث عشر

فيما يؤخذ من اموال تجار المسلمين واهل الذمة والعرب التي يعرون بها على العاشر

السنة في زكاة العين . والورق ان المسلمين مؤتمنون على ما يلزمهم منها ، فمن اذا اخذت منه ومن لم يؤدها فهو حق تركه والله من وراءه . فاما غير ذلك من الزكوات مثل صدقات المواشي والنخل والحرث فان من منعها اكراه على ادائها وجوهده على ذلك حتى يؤديه . وقد جاءت احاديث بكراهة اخذ العشر ودم العاشر^(١) وصاحب المكس ، وهو صاحب العشر ايضا وذلك هو كراهية لما كانت المملوك من العرب والعجم من الجاهلية ياخذونه من عشور اموال التجار اذا مروا بها عليهم لا لما يأخذونه الائمة من زكاة اموال المسلمين وما يجب على غيرهم والدليل على أن اخذ العشر قد كان قديما قبل الاسلام ما كتب به النبي صلى الله عليه وآله لمن أسلم من أهل الامصار مثل ثقيف ، وأهل البحرين ، ودومة الجندل ، وغيرهم انهم لا يحشرون ولا يعشرون فان ذلك لو لم يكن سنة جاهلية يعرفونها لم يكونوا يتخوفون من المسلمين مثلاً حتى يكون في أماناتهم ابطالها أو حذفها وقد أبطل الله ذلك بالاسلام وسنة الزكاة وهي انه لا يؤخذ من العين شيء حتى يبلغ عشرين دينار ولا من الورق حتى يبلغ مائتي درهم فاذا بلغا هذين المقدارين ففيها

(١) وقد روي عن علي بن ابي طالب انه قال : انها سائمة لا بدع عبد الا استجب له فيها الا ان يكون عريقاً أو مشريطاً أو جابياً أو عشاراً الاصفهاني : حلية الاولياء ج ١ ص ٧٩ .

(٢) في س ، ت : صلى الله عليه وسلم .

(١) في س : بسنة .

(٢) في س : يوجد .

ربع العشر فأما غير المسلمين فإن الذمي^(٣) يؤخذ منه نصف العشر ورقاً قال بعضهم:
إن الوجه في ذلك أن عثمان بن حنيف لما صار إلى العراق وضع على ما سحبه
من الأرض ما وضع جعل في أموال أهل الذمة الذين يختلفون بها من كل عشرين
درهماً درهماً سوى الجزية . وقال آخرون: أن الوجه في ذلك تضعيف الصدقة
كما فعل بيني تغلب وثلاثاً يشبه ما يؤخذ منهم بالزكاة المظيرة للمسلمين المأخوذة
من أموالهم . فأما أهل الحرب فإنه يؤخذ من تجاراتهم العشر إذا أدخلوا
بلد الإسلام على حسب ما يفعلون بمن يدخل إليهم من تجار المسلمين فأنتهم
بأخذون من أموالهم وأمتعتهم إذا أدخلوها بلدهم العشر فإذا مر الذمي بالمال
على العاشر فلا يؤخذ منه شيء حتى يبلغ ما معه مائتي درهم ، وكان سفيان
يقول : مائة درهم فإن قال : علي دين أو ليس هو لي ، وحلف^(٤) على قوله
فإنه يصدق ولا يؤخذ منه . وإننا يؤخذ من الصامت ، والمتأخر ، والرقيق وما
أشبه ذلك من الأموال التي تبقى في أيدي الناس . فأما إذا سرقوا بالفاكهة
وأشباهها مما لا يبقى فإنه لا يؤخذ منهم فيها شيء ولا يؤخذ من المال الواحد
أكثر من مرة واحدة في السنة وإن مر به مراراً . وأما مالك وأصحابه فأنهم
يرون أن يأخذ العاشر من الذمي^(٥) إذا مر عليه بالمال للتجارة^(٦) نصف العشر
من قليل ومعه وكثيره . وإن يؤخذ من الفاكهة وكل ما جرى مجراها . وإن ادعى
ديناً لم يقبل قوله وإنه إن امر بالمئات مرات في السنة أخذ في كل مرة منه . فأما

(٣) في س ، ت : صلى الله عليه وسلم .

(٤) في س ، ت : وجاءت .

(٥) في نسخة ت : الذي .

(٦) في س ، ت : لتجارة .

الحربي فإنه كل ما خرج يمال لو مرات في السنة أخذ منه عشرة ، ومالك : يجزئ^(٧)
مجري الذمي في ترك تصديق قوله فيما يدعيه ، وأهل العراق يقولون : يقبل قوله في
جوار^(٨) إذا قال : انهن امهات أولادي فقط واختلف الناس في تحليف العاشر
للسلم والذمي والحربي فكان سفيان لا يرى تحليف المسلمين وحدهم ، ويقبل
أقوالهم لأنهم مؤمنون على زكوات أموالهم . وبعض أهل العراق يجعل أهل
الذمة بمنزلة المسلمين في هذا الموضوع . ومالك بن أنس صدق المسلم
ولا يصدق الذمي في قول ولا يبين .

(٧) في س : يجزي .

(٨) في الاصل : في جوار ، واضيف ما في س .

(وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا)
(سورة المائدة، الآية ٦)

الموطأ

لإمام الأئمة وعالم المدينة
مالك بن أنس رضي الله عنه

« ما ظهر على الأرض كتاب بعد
كتاب الله، أصح من كتاب مالك »
والإمام النافق.

صحيحه، ورقمه، وخرج أحاديثه،
وعلق عليه

محمد بن عبد الله بن أبي

دار الكتب العلمية
عيسى الباني الحلي وشركوه

الجزية عن أهل الجزيرة حين يسلمون.

قَالَ مَالِكٌ: مَضَتْ السُّنَّةُ أَنْ لَا جِزْيَةَ عَلَى إِبَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَلَا عَلَى صِبْيَانِهِمْ. وَأَنَّ الْجِزْيَةَ لَا تُؤْخَذُ إِلَّا مِنَ الرِّجَالِ الَّذِينَ قَدْ بَلَغُوا الْحُلُمَ. وَلَيْسَ عَلَى أَهْلِ الْقُدَّةِ، وَلَا عَلَى الْمَجُوسِ فِي تَحْلِيلِهِمْ، وَلَا كُرُوبِهِمْ، وَلَا زُرُوعِهِمْ، وَلَا مَوَالِيهِمْ صَدَقَةٌ. لِأَنَّ الصَّدَقَةَ إِنَّمَا وَضِعَتْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ تَطَهِيرًا لِنَبِيِّهِمْ وَرَدًّا عَلَى قُرْآنِهِمْ. وَوَضِعَتْ الْجِزْيَةُ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ صَفَاءً لَهُمْ. فَهُمْ، مَا كَانُوا يَبْلَغُهُمُ الَّذِينَ صَالَحُوا عَلَيْهِ، لَيْسَ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ سِوَى الْجِزْيَةِ. فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْوَالِهِمْ. إِلَّا أَنْ يَجْعَلُوا فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ. وَيَخْتَلِفُوا فِيهَا. فَيُؤْخَذُ مِنْهُمْ الْعُشْرُ فِيمَا يَبْرُونَ مِنَ التَّجَارَاتِ. وَذَلِكَ أَنَّهُمْ، إِنَّمَا وَضِعَتْ عَلَيْهِمُ الْجِزْيَةُ، وَصَالَحُوا عَلَيْهِمْ، عَلَى أَنْ يَقْرَأُوا بِأَلْسِنِهِمْ، وَيُحَاتِلُوا عَنْهُمْ عَدُوَّهُمْ. فَمَنْ خَرَجَ مِنْهُمْ مِنْ بِلَادِهِمْ إِلَى غَيْرِهَا يَنْتَجِرُ إِلَيْهَا، فَعَلَيْهِ الْعُشْرُ. مَنْ تَجَرَ مِنْهُمْ مِنْ أَهْلِ بَصْرَ إِلَى الشَّامِ، وَمِنْ أَهْلِ الشَّامِ إِلَى الْعِرَاقِ، وَمِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ إِلَى الْمَدِينَةِ، أَوِ الْيَمَنِ، أَوْ مَا شَبَّهَ هَذَا مِنَ الْبِلَادِ، فَعَلَيْهِ الْعُشْرُ. وَلَا صَدَقَةٌ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ، وَلَا الْمَجُوسِ فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَلَا مِنْ مَوَالِيهِمْ وَلَا تَجَارِهِمْ وَلَا زُرُوعِهِمْ. مَضَتْ بِذَلِكَ السُّنَّةُ. وَيَقْرَأُونَ عَلَى دِينِهِمْ. وَيَتَكُونُونَ عَلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ. وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي الشَّامِ الْوَاحِدِ مِنْ أَرَا فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ، فَعَلَيْهِمْ كُلُّهَا اخْتَلَفُوا الْعُشْرُ. لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِمَا صَالَحُوا عَلَيْهِ، وَلَا بِمَا شَرَطُوا لَهُمْ. وَهَذَا الَّذِي أَدْرَكْتُ عَلَيْهِ أَهْلَ الْعِلْمِ بِلَدِنَا.

(سفاراً) أى بلاداً.

(٢٥) باب عشر أهل الزمة

٤٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَأْخُذُ مِنَ النَّبِطِ، مِنَ الْخَطَطِ وَالزُّبَيْدِ، نِصْفَ الْعُشْرِ. يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يَكْتَفِيَ الْخَمْلُ إِلَى الْقَدِيحَةِ. وَيَأْخُذُ مِنَ الْقَطِيبَةِ الْعُشْرَ.

٤٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَرِيدٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ غُلَامًا عَبْدًا لِمَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَلَى سُوقِ الْقَدِيحَةِ، فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ. فَكُنَّا نَأْخُذُ مِنَ النَّبِطِ الْعُشْرَ.

٤٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ؛ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ: عَلَى أَىِّ وَجْهِ كَانَ يَأْخُذُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مِنَ النَّبِطِ الْعُشْرَ؟ فَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ: كَانَ ذَلِكَ يُؤْخَذُ مِنْهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. فَالْتَمَسَهُمْ ذَلِكَ عُمَرُ.

٤٦ - (الحل) أى المحمول.

قَالَ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَاضٍ غَيْرُ الَّذِي انْقَضَى مِنْ ذَنْبِهِ، وَكَانَ الَّذِي انْقَضَى مِنْ ذَنْبِهِ لَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِيهِ، وَلَكِنْ لِيَحْتَفِظَ عَدَدَ مَا انْقَضَى. فَإِنْ انْقَضَى بَعْدَ ذَلِكَ عَدَدُ مَا تَجِبُ بِهِ الزَّكَاةُ، مَعَ مَا تَجِبُ قَبْلَ ذَلِكَ، فَعَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ.
قَالَ: فَإِنْ كَانَ قَدْ اسْتَهْلَكَ مَا انْقَضَى أَوَّلًا، أَوْ لَمْ يَسْتَهْلِكْهُ، فَالزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ مَعَ مَا انْقَضَى مِنْ ذَنْبِهِ. فَإِذَا بَلَغَ مَا انْقَضَى عَشْرِينَ دِينَارًا غَيْرًا، أَوْ مِائَتِي دِرْهَمٍ، فَعَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ. ثُمَّ مَا انْقَضَى بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ، فَعَلَيْهِ الزَّكَاةُ بِحَسَبِ ذَلِكَ.
قَالَ مَالِكٌ: وَالِدَلِيلِ عَلَى الدِّينِ نَيْبُ أَغْوَامًا، ثُمَّ يُقْتَضَى فَلَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ، أَنْ الْعَرُوضُ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ لِلتَّجَارَةِ أَغْوَامًا. ثُمَّ يَبْيُهَا. فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي أَتَمِّهَا إِلَّا زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ. وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى صَاحِبِ الدِّينِ أَوْ الْعَرُوضِ، أَنْ يُخْرِجَ زَكَاةَ ذَلِكَ الدِّينِ أَوْ الْعَرُوضِ، مِنْ مَالٍ سِوَاهُ. وَإِنَّمَا يُخْرِجُ زَكَاةَ كُلِّ شَيْءٍ مِنْهُ. وَلَا يُخْرِجُ الزَّكَاةَ مِنْ شَيْءٍ عَنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيْهِ دَيْنٌ، وَعِنْدَهُ مِنَ الْعَرُوضِ مَا فِيهِ وَقَدْ لَبَا عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ، وَيَكُونُ عِنْدَهُ مِنَ النَّاضِ سِوَى ذَلِكَ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ. فَإِنَّهُ يُرْسِي مَا يَبْدُو مِنْ نَاضٍ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مِنَ الْعَرُوضِ وَالنَّاضِ إِلَّا وَقَدْ دَانَ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ. حَتَّى يَكُونُ عِنْدَهُ مِنَ النَّاضِ قُضِيَ عَنْ ذَنْبِهِ، مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ. فَعَلَيْهِ أَنْ يُرْسِيَهُ.

* *

(قوله لم يكن له ناضٍ) قال ابن الأثير: ناضٍ المال هو ما كان ذهباً أو فضة، عينا وورقة. وقد نفق المال ببعض إذا تحول نقداً، بعد أن كان متاعاً. (من الناض) الذهب والفضة. (حتى يكون عنده) أي من الناض.

(٩) باب زكاة العروض

٢٠ - حَدَّثَنَا عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زُرَيْقِ بْنِ حَيَّانَ، وَكَانَ زُرَيْقٌ عَلَى جَوَارٍ بِصَرٍّ، فِي زَمَانِ الْوَلِيدِ، وَسَلِيمَانَ، وَتُحْمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَذَكَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَيْهِ: أَنْ انْظُرْ مَنْ مَرَّ بِكَ مِنَ السُّلَيمِيِّينَ، فَخُذْ مِمَّا ظَهَرَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ. ثُمَّ يَدِيرُونَ مِنَ التَّجَارَاتِ، مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِينَارًا، دِينَارًا. فَمَا قَصَصَ، فَجَسَابَ ذَلِكَ. حَتَّى يَبْلُغَ عَشْرِينَ دِينَارًا. فَإِنْ قَصَصْتَ ثَلَاثَ دِينَارٍ، فَدَعَهَا وَلَا تَأْخُذْ مِنْهَا شَيْئًا.

وَمَنْ مَرَّ بِكَ مِنْ أَهْلِ الْقَدَمَةِ فَخُذْ مِمَّا يَدِيرُونَ مِنَ التَّجَارَاتِ، مِنْ كُلِّ عَشْرِينَ دِينَارًا، دِينَارًا. فَمَا قَصَصَ، فَجَسَابَ ذَلِكَ. حَتَّى يَبْلُغَ عَشْرَةَ دِينَارٍ. فَإِنْ قَصَصْتَ ثَلَاثَ دِينَارٍ، فَدَعَهَا وَلَا تَأْخُذْ مِنْهَا شَيْئًا. وَارْكُتْ لَهُمْ، بِمَا تَأْخُذُ مِنْهُمْ، كِتَابًا إِلَى وَلِيِّهِ مِنَ الْحَوْلِ.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِيمَا يَدَارُ مِنَ الْعَرُوضِ لِلتَّجَارَاتِ، أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا صَدَقَ مَالَهُ، ثُمَّ اشْتَرَى بِهِ عَرَضًا، بَرًّا أَوْ رَقِيقًا أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، ثُمَّ بَاءَهُ قَبْلَ أَنْ يَحْمُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ؛ فَإِنَّهُ لَا يُوَدَّى مِنْ ذَلِكَ الْمَالِ زَكَاةً، حَتَّى يَحْمُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ صَدَقَهُ. وَأَنَّهُ لَمْ يَبْسُغْ ذَلِكَ الْفَرَضَ سِتِينَ، لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ الْفَرَضِ زَكَاةً، وَإِنْ مَالَ زَمَانَهُ. فَإِذَا بَاعَهُ، فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي بِاللَّهَبِ أَوْ الْوَرَقِ، حِنْطَةً أَوْ تَمْرًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ لِلتَّجَارَةِ، ثُمَّ يَحْمُولُ غَائِبًا الْحَوْلَ. ثُمَّ يَبْيُهَا: أَنَّ عَلَيْهِ فِيهَا الزَّكَاةَ حِينَ يَبْيُهَا،

٢٠ - (صدق ماله) أي دفع صدقه، أي زكاة. (بزا) نوع من الثياب أو الثياب خلسة من أمتعة البيت. (لأمتعة التاجر من الثياب) (صدقته) أي أدى زكاته.

مُسْتَدَلَا
الْأَمَلِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ

وَبِهَامِشِهِ
مَنْخَبُ كَنْزِ الْعَمَالِ فِي سُنَنِ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ

دار صادر
للطباعة والنشر

المكتب الإسلامي
للطباعة والنشر

سنة ١٤٠٢

حدثني من سمع عمرو بن حُرَيْث يحدث عن سعيد بن زيد قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : يا معشر العرب ، احمدا الله الذي رفع عنكم العُشُور .

حديث عبد الرحمن بن عوف الزهري
رضي الله عنه*

١٦٥٥ حدثنا بشر بن المفضل عن عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه عن عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : شهدتُ حِلْفَ الْمُطَيِّبِينَ مع عمومي وأنا غلام ، فما أحبُّ أن لي حُمْرٌ

* هو عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبد بن الحرث بن زهرة بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي ، الزهري القرشي . كان اسمه في الجاهلية « عبد عمرو » فبما رسول الله صلى الله عليه وسلم « عبد الرحمن » . أسلم قديماً قبل دخول دار الأرقم ، وهاجر الهجرتين ، وشهد بدرًا والشاهد كلها . وهو أحد العشرة المبشرة ، وأحد الستة أصحاب الشورى الذين توفي رسول الله وهو عنهم راض . وكان من أغنياء المسلمين ، أوصى في سبيل الله خمسين ألف دينار ، ومات عن أربع نساء ، تخارجت إحداهن عن نصيبها من التركة ، وهو ربع الثمن ، بمائة ألف . مات عبد الرحمن سنة ٣٢ عن ٧٥ سنة ، رضي الله عنه ورحمه .

(١٦٥٥) إسناده صحيح . والقسم الأخير منه الذي يقول فيه الزهري : « قال رسول الله » إسناده مرسل . عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحرث بن كنانة القرشي العامري : ثقة ، وثقه ابن معين وغيره ، وحكى الترمذي عن البخاري أنه وثقه ، كما في التهذيب ، وفيه أيضاً عن أحمد : « أما ما كتبنا من حديثه فصحيح » . وهو غير « عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي » ذاك ضعيف ، كما بينا في ١٣٣٧ . محمد بن جبير بن مطعم : مدني تابعي ثقة . أبوه جبير بن مطعم بن عدي ، صحابي أسلم عام خير قبل الفتح ، وله مسند سيأتي ٤ : ٨٠ - ٨٥ ح . والحديث في مجمع الزوائد ١٢٠٨ و١٢٢٠ . « رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْبَزَّازُ وَرِجَالٌ حَدِيثُ فِي تَجْمَعِ الزَّوَائِدِ ١٢٠٨ وَفِي » . وكذلك مرسل الزهري . والحديث نقله عبد الرحمن بن عوف رجاله الصحيح ، وكذلك مرسل الزهري . والحديث نقله الخطيب ابن كثير في التاريخ ٢ : ٢٩٠ - ٢٩١ من البيهقي بإسناده إلى إسماعيل

بن مهاجر بن جابر البجلي : فإنيهم اختلفوا فيه ، والراجح توثيقه ، وثقه ابن سعد ، وقال الثوري وأحمد : « لا بأس به » ، وروى عنه شعبة وهو لا يروي إلا عن ثقة ، وترجم له البخاري في الكبير ١/١/٣٢٨ فلم يذكر فيه جرحاً ، ولم يذكره في الضعفاء ، وأخرج له مسلم . والحديث في مجمع الزوائد ٣ : ٨٧ وقال : « رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْبَزَّازُ ، وَفِيهِ رَجُلٌ لَمْ يَسْمَعْ ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ مَوْثُقُونَ » .

تنبيه : إلى هنا انتهى الجزء الأول من النسخة المطبوعة في عبي بالهند في سنة ١٣٠٨ ، وهي التي كنا نرمز لها بحرف هـ ، ولم يطبع من هذه الطبعة غير هذا الجزء فيما أعلم . وآخر رقم فيه لعدد أحاديته ١٥٥١ ، فهو ينقص عن طبعتها هذه وطبعة الحلي الرموز لها بحرف ح ١٠٣ أحاديث ، لم نجد فائدة في الإشارة إلى سقوط كل منها في موضعه .

ثم جدير بالذكر في تصحيح (المسند) من بعده هذا التوضع بسختين : طبعة الحلي الرموز لها بحرف ح ، والمخطوطة الكناية للقرية الرموز لها بحرف ك ، كما بينا في المقدمة ص ١١ - ١٢ من الجزء الأول . وأسأل الله الهدى والسداد والتوفيق .

٣٩ - من منشورات المجلس العالمي

المصنف

لِلْحَافِظِ الْكَبِيرِ أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بْنِ هِشَامٍ الْقُرَشِيِّ

وُلِدَ سَنَةَ ١٢٦ وَتَوَفَّى سَنَةَ ٢١١
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

من ٦٧٩٢ إلى ٨٧٩٥

عَنِ بَتْحَقِيقِ نَصُومِيٍّ - وَتَخْرِيجِ أَحَادِيثِهِ وَالتَّعْلِيقِ عَلَيْهِ
السَّيِّدُ الْوَرَّثُ

خَاتَمُ التَّحْقِيقِ

باب صدقة العين

٧٠٧٢ - عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن أنس بن سيرين قال : بعثني أنس بن مالك على الأيلة ، قال : قلت : بعثتني على شرِّ عملك ، قال : فأخرج لي كتاباً ن عمر بن الخطاب : خذ من المسلمين من كل أربعين درهماً درهماً^(١) . ومن أهل الذمة من كل عشرين درهماً درهماً . ومن لا ذمة له من كل عشرة دراهم درهماً .

٧٠٧٣ - عبد الرزاق عن الثوري ومعمّر عن أيوب عن أنس بن سيرين عن أنس مثله^(٢) .

٧٠٧٤ - عبد الرزاق عن معمّر عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : في مائتي درهم خمسة دراهم ، فما زاد فبحساب ذلك ، قال : قلت : ما قوله : فما زاد فبحساب ذلك ؟ قال : يقول بعضهم : إذا زادت على المائتين فكانت زيادته أربعين درهماً ففيها درهم . وقال آخرون : فما زاد فبحساب ذلك . إذا كانت عشرة ففيها ربع درهم .

٧٠٧٥ - عبد الرزاق عن معمّر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : ما زاد على المائتين فبحساب ذلك .

٧٠٧٦ - عبد الرزاق عن الثوري عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة قال : قال علي : من استفاد مالا فليس عليه زكاة حتى يحول

(١) ظني أنه سقط من «ص» ثم وجدته ثابتاً فيما نقله ابن حزم وفي «ز» .

(٢) ذكره وما قبله ابن حزم في المحلى عن المصنف ٧٢:٦ .

عليه الحول ، فإذا بلغ مائتي درهم ففيه خمسة دراهم ، وإن نقص من المائتين فليس فيه شيء . وإن زاد على المائتين فبحساب^(١)

٧٠٧٧ - عبد الرزاق عن الحسن بن عمار عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : قال رسول الله ﷺ يا علي إني عفوت عن صدقة الخيل والرفيق ، فأما الإبل والبقر والشاء فلا ، ولكن ماتوا ربع العشر ، من كل مائتي درهم خمسة دراهم ، ومن كل عشرين ديناراً نصف دينار ، وليس في مائتي درهم شيء حتى يحول عليها الحول ، فإذا حال عليها الحول ففيها خمسة دراهم ، فما زاد ففيها كل أربعين درهماً درهم^(٢) .

٧٠٧٨ - عبد الرزاق عن الثوري عن يونس عن الحسن قال : ما زاد على المائتين فلا يؤخذ منه شيء حتى يبلغ أربعين^(٣) وقاله ابن جريج عن عطاء^(٤) وعن^(٥) هشام بن حجير عن طاووس مثله^(٦) ، وهشام عن الحسن مثله .

(١) كذا في «ص» و «ز» . فعلة سقطت بعده كلمة «ذلك» أو الصواب «فبالحساب» وقد أخرجه «ش» عن وكيع عن الثوري وفي آخره «فما زاد فبالحساب» ٧٤ .
(٢) راجع لهذا الحديث «د» ص ٢٢١ وقد ذكره ابن حزم بلفظ المصنف ٦١:٦ وعلمه بالحسن بن عمار .

(٣) أخرجه «ش» عن ابن علية عن يونس ٧:٤ .

(٤) أخرجه «ش» عن محمد بن بكر عن ابن جريج وساق لفظ عطاء ٧:٤ .

(٥) في «ص» «عن» والصواب عندي «وعن» بحرف العطف كما في ز .

(٦) أخرجه المصنف وسأيت عن قريب .

٧٠٧٩ - عبد الرزاق عن هشام عن ^(١) محمد عن خالد الحذاء عن ^(٢) ابن عمر قال : ما زاد على المائتين فبالحساب ^(٣) .

٧٠٨٠ - عبد الرزاق عن الثوري عن مغيرة عن إبراهيم قال : ما زاد على المائتين فبالحساب ^(٤) .

٧٠٨١ - عبد الرزاق عن معمر عن الحسن وقتادة في رجل له مائة درهم وعشرة دنانير . قالوا : عليه في الدنانير والدرهم صدقة ^(٥) . قال الثوري : يُقَسَّمُ الْأَقْلُ إِلَى الْأَكْثَرِ ^(٦) ، وقال وكيع : وكان ابن أبي ليلى يقول : ليس فيها شيء مثل البقر والغنم حتى تبلغ الدرهم مائتي درهم .

٧٠٨٢ - عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال عطاء وعمر بن دينار : لا يكون في مال صدقة حتى تبلغ عشرين ديناراً ، فإذا بلغ عشرين ديناراً ففيها نصف دينار ، ثم في كل أربعة ^(٧) دنانير يزيد لها المال درهم ^(٨) حتى يبلغ المال أربعين ديناراً ، ففي كل أربعين ديناراً

(١) في «ص» و«ز» «بن خطأ» . ففي ش «هشام عن ابن سيرين» . ومحمد هذا هو ابن سيرين .
(٢) في «ص» عن محمد بن عمر «وفي ش» «خالد الحذاء عن ابن عمر» . وهه الصواب .
(٣) في «ص» و«ز» «في حساب» . وفي ش «في الحساب» . أخرجه عن أبي أسامة عن هشام عن ابن سيرين عن خالد الحذاء . وكان عبد الله بن جابر عن ابن عمر ٧: ٤ قلت : ابن سيرين بن يروي عن خالد الحذاء ، وخالد من تلامذته .
(٤) أخرجه «ش» عن جرير عن مغيرة .

(٥) أخرجه «ش» معناه عن الانصاري عن أشعث عن الحسن ٩: ٤ .
(٦) روى «ش» عن الشعبي قال : يعمل الأكثر على الأقل . أو قال : الأقل على الأكثر ٩: ٤ .

(٧) في «ص» : «أربع» كما في هامش ز .
(٨) في «ص» و«ز» «درهما» .

دينار ، قال : وفي أربعة وعشرين ديناراً نصف دينار ودرهم ^(١) قلت : ففي عشرين ديناراً نصف دينار مسلماً ؟ قال : نعم . حتى إذا كان بعد ذلك بحين قلت له : لو كان للرجل تسعة عشر ديناراً ليس له غيرها والصرف اثنا عشر أو ثلاثة عشر بديناراً ففيها صدقة ؟ قال : نعم : إذا كانت لو صرفت بلغت مائتي درهم ^(٢) . إنما كانت إذ ذاك الورق ولم يكن ذهباً قال : وليس في ورق صدقة حتى يبلغ مائتي درهم ، فإذا بلغت مائتي درهم ففيها خمسة دراهم . ثم في كل أربعين درهماً يزيد لها المال درهم ^(٣) ، وقال ذلك عمرو بن دينار . قال : وقال عطاء : حتى يبلغ المال أربعمائة درهم ، ثم في كل أربع مائة درهم عشرة دراهم ، قلت : مائتي درهم وعشرين ^(٤) درهماً ؟ قال : ليس في عشرين درهماً شيء . وعمرو بن دينار قالها لي .

٧٠٨٣ - عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال عطاء : حتى يبلغ الأربعين درهماً . ففي حينئذ ستة ثم لا شيء حتى تبلغ ثمانين ومائتين فهي سبعة [ثم] ^(٥) كذلك ^(٦) قال عطاء : وإن كانت ثلاثة وعشرين

(١) أخرجه «ش» عن محمد بن بكر عن ابن جريج عن عطاء ، وانتهت روايته إلى ما ٨: ٤ .
(٢) رواه ابن حزم من طريق الديري عن المصنف . وذكره في المحل من أوله إلى هنا ٦٧: ٦ وزاد «انما كانت إذ ذاك الورق ولم يكن ذهب» وهذه الزيادة ليست في «ص» هنا ، نعم أخرجه «ش» عن عطاء ٦٥: ٤ . ثم وجدتها في ز فأضفتها .
(٣) في «ص» «ثم في كل أربعين ديناراً درهماً يزيد لها المال» وصواب العبارة ما أثبت . ثم وجدته في «ز» . وفي «ص» و«ز» بخلف «ثم» .
(٤) الإضافة من «ش» . وفي «ص» و«ز» بخلف «ثم» .
(٥) أخرجه «ش» عن محمد بن بكر عن ابن جريج ٧: ٤ .

دينار ، قال : وفي أربعة وعشرين ديناراً نصف دينار ودرهم (١)
قلت : ففي عشرين ديناراً نصف دينار مسلماً ؟ قال : نعم . حتى
إذا كان بعد ذلك يحسن قلت له : لو كان للرجل تسعة عشر ديناراً ليس
له غيرها والصرف اثنا عشر أو ثلاثة عشر بدينار أفيها صدقة ؟ قال :
نعم : إذا كانت لو صرفت بلغت مائتي درهم (٢) ، إنما كانت
إذ ذاك الورق ولم يكن ذهباً قال : وليس في ورق صدقة حتى يبلغ
مائتي درهم ، فإذا بلغت مائتي درهم ففيها خمسة دراهم ، ثم في كل
أربعين درهماً يزيد المائتي درهم (٣) ، وقال ذلك عمرو بن دينار .
قال : وقال عطاء : حتى يبلغ المائتي درهم ، ثم في كل أربع
مائة درهم عشرة دراهم ، قلت : مائتي درهم وعشرين (٤) درهماً ؟
قال : ليس في عشرين درهماً شيء ، وعمرو بن دينار قالها لي .

٧٠٨٣ - عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال عطاء : حتى يبلغ
الأربعين درهماً ، ففي حينئذ ستة ثم لا شيء حتى تبلغ ثمانين ومائتين
فهي سبعة [ثم] (٥) كذلك (٦) قال عطاء : وإن كانت ثلاثة وعشرين

(١) أخرجه «ش» عن محمد بن بكر عن ابن جريج عن عطاء ، وانتهت روايته إلى
ما ٨:٤ .

(٢) رواه ابن حزم من طريق الدبري عن النصف . وذكره في المحلى من أوله إلى هنا
٦٧:٦ وزاد «انما كانت إذ ذاك الورق ولم يكن ذهباً» وهذه الزيادة ليست في «ص» هنا ،
نعم أخرجه «ش» عن عطاء ٦٥:٤ . ثم وجدتها في ز فأضفتها .

(٣) في «ص» «ثم في كل أربعين ديناراً درهماً يزيد المائتي درهم» وصواب العبارة
ما ثبت . ثم وجدته في «ز» . (٤) كذا في «ص» .

(٥) الإضافة من «ش» . وفي «ص» و «ز» بخذف «ثم» .

(٦) أخرجه «ش» عن محمد بن بكر عن ابن جريج ٧:٤ .

٧٠٧٩ - عبد الرزاق عن هشام عن (١) محمد عن خالد الحذاء عن (٢)
ابن عمر قال : ما زاد على المائتين فبالحساب (٣) .
٧٠٨٠ - عبد الرزاق عن الثوري عن مغيرة عن إبراهيم قال :
ما زاد على المائتين فبالحساب (٤) .

٧٠٨١ - عبد الرزاق عن معمر عن الحسن وقتادة في رجل له مائة
درهم وعشرة دنانير . قالوا : عليه في الدنانير والدرهم صدقة (٥) .
قال الثوري : يُضَمُّ الأقل إلى الأكثر (٦) ، وقال وكيع : وكان ابن
أبي ليلى يقول : ليس فيها شيء مثل البقر والغنم حتى تبلغ الدراهم
مائتي درهم .

٧٠٨٢ - عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال عطاء وعمرو بن
دينار : لا يكون في مال صدقة حتى تبلغ عشرين ديناراً ، فإذا بلغ
عشرين ديناراً ففيها نصف دينار . ثم في كل أربعة (٧) دنانير
يزيدها المال درهم (٨) حتى يبلغ المائتي ديناراً ، ففي كل أربعين ديناراً

(١) في «ص» و «ز» «بن» خطأ . ففي «ش» هشام عن ابن سيرين . ومحمد هذا هو ابن سيرين .
(٢) في «ص» عن محمد بن عمر ، وفي «ش» «خالد الحذاء عن ابن عمر» وهما الصواب
(٣) في «ص» و «ز» «فبالحساب» وفي «ش» «فبالحساب» . أخرجه عن أبي أسامة عن هشام
عن ابن سيرين عن خالد الحذاء . وكان عبد الله بن جراح عن ابن عمر ٧:٤ قلت : ابن سيرين
بن يروي عن خالد الحذاء . وخالد من تلامذته .

(٤) أخرجه «ش» عن جرير عن مغيرة .

(٥) أخرجه «ش» معناه عن الانصاري عن أشعث عن الحسن ٩:٤ .

(٦) روى «ش» عن الشعبي قال : يعمل الأكثر على الأقل . أو قال : الأقل على

الأكثر ٩:٤ .

(٧) في «ص» : «أربع» كما في هامش ز .

(٨) في «ص» و «ز» درهماً .

ديناراً ففي العشرين نصف دينار . وإن كان الصرف بلغ ثلاثة وأربعين درهماً (١) ففيها درهم . وإلا فلا . قال : وقال لي عبد الكريم مثل قول عطاء في الأربعين النيف (٢) درهم . وليس فيما دون الأربعين النيف (٣) شيء .

٧٠٨٤ - عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني ابن حجير عن طاووس أنه كان يقال : في مائتي درهم خمسة دراهم ، وليس في شيء بعد مائتين حتى يبلغ أربعين درهماً شيء .

٧٠٨٥ - عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي ﷺ قال : ليس في ما دون المائتي درهم شيء (٤) فإذا بلغت مائتي درهم ففيها خمسة دراهم (٥) . قال : وفي كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم : في رقة أحدهم إذا بلغت خمسة أواق ربع العشور (٦) .

باب لا زكاة إلا في فضل

٧٠٨٦ - عبد الرزاق عن الزهري عن السائب بن يزيد قال : سمعت عثمان يخطب وهو يقول : إن هذا شهر زكاتكم فعلن كان

(١) كذا في «ص» . ولعل الصواب «فإن كان صرف ثلاثة (دنانير) أربعين درهماً» .

(٢) كميته ومبيته . وهو كل ما زاد على العقد إلى أن يبلغ العقد .

(٣) كذا في «ز» . وفي «ص» «النيف السفه شيء» تحريف واسقاط .

(٤) أخرجه «ش» معناه عن حاتم بن إسماعيل عن جعفر ٤ : ٦ . والشرط الآتي أيضاً بهذا الاسناد . وزاد : وفي كل أربعين درهماً درهم ٤ : ٦ .

(٥) أخرجه «ش» عن حص بن غياث عن جعفر .

(٦) أخرجه الزوار بلفظ آخر كما في المجموع ٣ : ٧٢ . وفي «أيضاً» ٤ : ٨٩ .

عليه دين فليؤده . ثم ليؤد زكاة ما فضل (١) .

٧٠٨٧ - عبد الرزاق عن ابن جريج قال : سمعت عبد الله بن عبيد بن عمير يخبرنا ونحن مع عطاء أن عثمان كان إذا خرج العطاء يخطب فيقول : من كان عليه دين فليقضه ثم ليترك ماله ، فقال لي عطاء عند ذلك : لعمرى ما في مال الرجل - وهو عليه دين - صدقة فيه ، قال عطاء : فإذا زكوا عطاء الرجل بعد دينه فلم يظلم سيد العطاء . قلت له : أ رأيت إن كان علي دين ، ولي مال ، ولي من الرقيق ما بقل علي من الدين أ زكيتني عني ؟ قال : نعم .

٧٠٨٨ - عبد الرزاق عن الثوري قال : إذا حضر نخلك أو زرعك انظر ما عليك من دين قديم أو حديث ، فإرفعه ، ثم زك ما بقي إذا بلغ خمسة أوسق .

٧٠٨٩ - عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء : حرث رجل دينه أكثر من ماله يحصد (٢) أيؤدي حقه يوم يحصد ، قال : ما أرى على رجل دينه أكثر من ماله من صدقة في ماشية ولا أصل ، ولا أن يؤدي حقه يوم حصاده (٣) .

٧٠٩٠ - عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال لي أبو الزبير : سمعت طاووساً يقول : ليس عليه صدقة (٤) .

(١) أخرجه مالك في الموطأ عن الزهري عن السائب ١ : ٣٤٦ .

(٢) في «ش» «فحصد» .

(٣) نقله ابن حزم ١٠٢ : ٦ . فأجحف في النقل .

(٤) ذكره ابن حزم ١٠٢ : ٦ . وأخرجه «ش» عن محمد بن بكر عن ابن جريج ٤ : ٤٩ . وكذا ما قبله .

المال يكون على العين عامة الزمان ، ثم يحتاج إلى البئر فيسقى بها .
ثم يصير إلى العين . كيف صدقته ؟ قال : العشر . قال : فكذلك
المال على أكثر من ذلك . إذا كان يسقى بالعين أكثر مما يسقى بالدلو
ففيه العشر ، وإن كان يسقى بالدلو أكثر مما يسقى بالنجل ففيه
نصف العشر ، قلت : وهو بمنزلة ذلك أيضاً ، المال يكون بعلأ أو
عشرى عامة الزمان ثم يحتاج المرة إلى البئر فيسقى بالدلو؟ قال : نعم^(١) .

٧٢٤٦ - عبد الرزاق عن الثوري في زرع يُسقى بالغرب والسماء
على أيتها صدقته^(٢) ؟ قال : على الذي أحياء وعلى الذي غلبه^(٣) عليه
صدقته .

٧٢٤٧ - عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء : خضري
على دلو ، وإنما يسقى بالدلو أبداً ، بعثها بذهب ، كم فيها ؟ أنصف العشر
كمية الزرع ؟ قال : لا ، هي ذهبٌ يُدار ، في كل عشرين ديناراً
نصف دينار ، وفي كل أربعين ديناراً دينار .

(١) أخرجه «ش» عن محمد بن بكر عن ابن جريج ٢٣: ٤ .

(٢) في «ص» «أيتها» . وفي «وز» كما أثبت .

(٣) في «ص» بإعمال النقط . ولفظ «ز» «على الذي أحياء وغلبه عليه صدقته» .

باب العُشور

٧٢٤٨ - عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني عمرو بن
دينار ، قال : أخبرني مسلم بن سكرة^(١) أنه سأل ابن عمر : أعلِّمت
عمر أخذ من المسلمين العُشور ؟ قال : لم أعلمه ، لم أعلمه .

باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة

٧٢٤٩ - أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر عن سهيل بن
أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : ليس
فيما دون خمسة أوسق صدقة ، وليس في ما دون خمس ذود صدقة ،
وليس في ما دون خمس أواق^(٢) صدقة^(٣) .

٧٢٥٠ - عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني عمرو بن دينار
قال : سمعت عن غير واحد عن جابر بن عبد الله^(١) أنه قال : ليس
فيما دون خمسة أواق صدقة ، وليس فيما دون خمسة أوسق من الحب
صدقة ، وليس فيما دون خمسة أوسق من الحلو^(٥) صدقة^(٦) .

(١) كذا في أصح من تاريخ البخاري ، وفي الإكمال «شكرة» بالثين المعجمة .
ذكره البخاري وحكي عن ابن عينة أنه مسلم بن يسار بن شكرة . وأشار البخاري إلى
هذا الحديث على عادته في الإختصار .

(٢) في «ص» «أفوراق» وفي «ز» «على الصواب» .

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ، وبعبه «ش» ١١: ٤ .

(٤) وقع في «ص» و «ز» «عن جابر بن عبد الله عن غير واحد» .

(٥) في «وز» «الحلو» .

(٦) حديث جابر أخرجه «م» من طريق أبي الزبير عن جابر ، وليس فيه ذكر

الحب ولا الحلو ، ٢١٦: ١ .

الأرض. قال^(١): حسن. قال: يأخذون مني من كل جريب قفيزاً^(٢) ودرهماً. قال: لا نجعل في عنقك صغاراً^(٣).

١٠١٠٩ - أخبرنا عبد الرزاق عن الثوري عن جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران قال: سمعت ابن عمر يقول: ما أحبُّ أن الأرض كلها لي جزية بخمسة دراهم. أقرَّ على نفسي بالصغار^(٤).

١٠١١٠ - أخبرنا عبد الرزاق قال: أخبرنا عبد الله بن محرز قال: أخبرني ميمون بن مهران قال: سمعت ابن عمر يقول مثله.

١٠١١١ - أخبرنا عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر عن أيوب أن رجلاً من أهل نجران أسلم فأرادوا أن يأخذوا، يعني منه جزية - أو كما قال - فأبى، فقال عمر بن الخطاب: إنما أنت متعوذ^(٥) فقال الرجل: إن في الإسلام لمعاداً إن فعلت، فقال عمر: صدقت. والله إن في الإسلام لمعاداً^(٦).

(١) هنا في «ص» زيادة «قلت» وليست في السادس.

(٢) أعاده المصنف في (٦٧-الورقة: ٦٧).

(٣) في «ص» هنا «معوذ» وفي السادس «مسعود» والصواب عندي «متعوذ» فقد روى أبو عبيد من حديث عبيد الله بن ربيعة نحو هذا القصة، وفيه قال عمر: لعنك أسلمت متعوذاً - ص ٤٨.

(٤) أعاده المصنف في (٦٦-الورقة: ٦٧) وقد عقد هناك (باب المسلم يشتري أرض اليهودي ثم يُوخذ منه أو يسلم).

صدقة أهل الكتاب

١٠١١٢ - عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر عن أيوب عن أنس بن سيرين. قال: استعملني أنس بن مالك على الأيلة. فقلت: استعملني على المكس من عملك، فقال: خذ ما كان عمر بن الخطاب يأخذ من أهل الإسلام. إذا بلغ مائتي درهم، من كل أربعين درهماً درهم. ومن أهل الذمة من كل عشرين درهماً درهم. ومن ليس من أهل الذمة من كل عشرة دراهم درهم^(١).

١٠١١٣ - أخبرنا عبد الرزاق قال: أخبرنا هشام بن حسان عن أنس بن سيرين عن أنس بن مالك أنه بدّنه على الأيلة، قال: فقلت: بعثني على شرِّ عملك، قال: ثم أخرج إليّ كتاب عمر بن الخطاب، ثم ذكر مثل حديث معمر.

١٠١١٤ - أخبرنا عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر عن أيوب عن ابن سيرين قال: قضى عمر بن الخطاب في أموال أهل الذمة إذا مروا بها على أصحاب الصدقة نصف العشور، وفي أموال تجار المشركين من كان من أهل الذمة نصف العشر.

١٠١١٥ - أخبرنا عبد الرزاق قال: أخبرنا الثوري عن إبراهيم ابن المهاجر أنه سمع زياد بن حدير قال: إن أول عشرٍ في الإسلام لأننا. وما كنا نعشر مسلماً، ولا معاهداً. قال: قلت: فمَن كنتم

(١) أخرجه أبو عبيد من طريق ابن عون - ص ٥٣٢ و «هق» من طريق هشام، وابن عون، والميمون الصيرفي، عن أنس بن سيرين ٢١٠:٩.

١٠١١٧ - [أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا ابن جريج قال :
أخبرني يحيى بن سعيد أيضاً . أن أول من أخذ نصف العشور من أهل
الذمة إذا اتجروا] (١) عمر بن الخطاب : وكان يأخذ من تجار الأنباط (٢)
أهل الشام إذا قدموا المدينة (٣) .

١٠١١٨ - أخبرنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال عمرو بن
شعب : وكتب أهل منبج . ومن وراء بحر عدن إلى عمر بن الخطاب
يعرضون عليه أن يدخلوا بتجارهم أرض العرب ولهم (٤) العشور منها ،
فشاور (٥) عمر في ذلك أصحاب النبي ﷺ . وأجمعوا على ذلك .
فهو أول من أخذ منهم العشور (٦) .

١٠١١٩ - أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر عن يحيى بن
أبي كبير قال : يؤخذ من أهل الكتاب الضعف مما يؤخذ من المسلمين ،
من أهل (٧) الذهب والفضة . قال : فعل ذلك عمر بن الخطاب :
وعمر بن عبد العزيز (٨) .

= أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه . فذكره - ص ٥٣٤ وأخرجه «هق» أيضاً من طريق
مالك ٩ : ٢١١ وزاد : وكتب لهم بما تأخذ كتاباً إلى مثله من الخول . وأعاده
نصف ثماً في (٦) ، الورقة : ٦٦ .

- (١) سقط من هنا وقد استدر كناه من (٦) ، الورقة : ٦٧ .
- (٢) في السادس «أنباط» .
- (٣) أعاده المصنف في (٦) ، الورقة : ٦٧ . وأخرج مالك ومن طريقه «هق» وأبو عبيد معناه .
- (٤) أي المسلمين . وفي السادس : «وله» أي لعمر .
- (٥) كذلك في السادس . وهنا «فشاوروا» .
- (٦) أعاده المصنف في (٦) ، الورقة : ٦٧ .
- (٧) في السادس «من الذهب والفضة» .
- (٨) أعاده المصنف في (٦) ، الورقة : ٦٧ .

ن ؟ قال : نصارى بني تغلب (١) : قال إبراهيم : فحدثني
عن زياد قال : فقلت له : وكم كنتم تعشرونهم ؟ قال : نصف
(٢) .

١٠١١٦ - أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا ابن جريج عن يحيى بن
بد عن زريق صاحب مكوس مصر . أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه :
«مر بك من المسلمين ومعه مال يتجر به ، فخذ منه صدقته من كل
بعين ديناراً ديناراً . فما نقص [منه] (٣) إلى عشرين فبحساب ذلك
لي عشرة دنائير ، فإن نقص ثلث دينار فلا تأخذ منه شيئاً . ومن مر
لك من أهل الكتاب ، أو من أهل الذمة ، ممن يتجر ، فخذ منه من كل
عشرين ديناراً ديناراً ، فما نقص فبحساب ذلك إلى عشرة دنائير ، فإن
نقص (٤) ثلث (٥) دينار ، فلا تأخذ منه شيئاً (٦) .

(١) أخرجه أبو عبيد في كتاب الأموال - ص ٥٢٨ عن عبد الرحمن عن الثوري
وأعاده المصنف في (٦) ، الورقة : ٧٤ .

(٢) أخرجه أبو عبيد عن زياد بن حدير قال : أمرني عمران أخذ من نصارى بني
تغلب العشر ، ومن نصارى أهل الكتاب نصف العشر - ص ٥٣٣ وأخرجه المصنف في
(٦) ، الورقة : ٧٤ . أخرجه «ش» عنه قال : يعني عمر إلى نصارى بني تغلب وأمرني أن
أخذ نصف عشر أموالهم ٥٠ : ٤ .

- (٣) كذلك في السادس .
- (٤) في «ش» و «هق» و «الأموال» : «نقصت» .
- (٥) كذلك في «ص» و «الأموال» . وفي «ش» «ثلاثة» .
- (٦) أخرجه هذا الطرف منه «ش» من طريق يحيى بن سعيد عن زريق مولى بني
فزارة عن عمر بن الخطاب ٤ : ٥١ وهو عندي من تصرفات الناسخ أو الناشر .
والضواب وعمر بن عبد العزيز كما في «هق» و «الأموال» وأخرجه أبو عبيد من
طريق مالك عن يحيى بن سعيد عن زريق بن حبان الدمشقي - وكان على جواز مصر - =

تَعَثَّرُونَ ؟ قال : نصارى بني تغلب^(١) . قال إبراهيم : فحدثني
إنسان عن زياد قال : فقلت له : وكم كنتم تَعَثَّرُونَهُمْ ؟ قال : نصف
العشر^(٢) .

١٠١٦ - أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا ابن جريج عن يحيى بن
سعيد عن زريق صاحب مكوس مصر ، أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه :
من مر بك من المسلمين ومعه مال يتجر به ، فخذ منه صدقته من كل
أربعين ديناراً ديناراً ، فما نقص [منه]^(٣) إلى عشرين فحساب ذلك
إلى عشرة دنانير ، فإن نقص ثلث دينار فلا تأخذ منه شيئاً ، ومن مر
بك من أهل الكتاب ، أو من أهل الذمة ، ممن يتجر ، فخذ منه من كل
عشرين ديناراً ديناراً ، فما نقص فحساب ذلك إلى عشرة دنانير ، فإن
نقص^(٤) ثلث^(٥) دينار ، فلا تأخذ منه شيئاً^(٦) .

(١) أخرجه أبو عبيد في كتاب الأموال - ص ٥٢٨ عن عبد الرحمن عن الثوري
وأعاده المصنف في (٦. الورقة: ٧٤) .

(٢) أخرج أبو عبيد عن زياد بن جدير قال : أمرني عمر أن أخذ من نصارى بني
تغلب العشر ، ومن نصارى أهل الكتاب نصف العشر - ص ٥٣٣ وأخرجه المصنف في
(٦. الورقة: ٧٤) وأخرج «ش» عنه قال : يعني عمر إلى نصارى بني تغلب وأمرني أن
أخذ نصف عشر أموالهم ٥٠:٤ .
(٣) كذا في السادس .

(٤) في «ش» و «هق» و «الأموال» : «نقصت» .

(٥) كذا في «ص» و «الأموال» وفي «ش» «ثلاثة» .

(٦) أخرج هذا الطرف منه «ش» من طريق يحيى بن سعيد عن زريق مولى بني
فزارة عن عمر بن الخطاب ، ٤ : ٥١ وهو عندي من تصريفات الناسخ أو الناشر .
والصواب «عمر بن عبد العزيز» كما في «هق» و «الأموال» وأخرجه أبو عبيد من
طريق مالك عن يحيى بن سعيد عن زريق بن حبان الدمشقي - وكان على جواز مصر - =

١٠١٧ - [أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا ابن جريج قال :
أخبرني يحيى بن سعيد أيضاً ، أن أول من أخذ نصف العشر من أهل
الذمة إذا اتجروا]^(١) عمر بن الخطاب ، وكان يأخذ من تجار الأنباط^(٢)
أهل الشام إذا قدموا المدينة^(٣) .

١٠١٨ - أخبرنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال عمرو بن
شعب : وكتب أهل منبج ، ومن وراء بحر عدن إلى عمر بن الخطاب
يعرضون عليه أن يدخلوا بتجارتهم أرض العرب ولهم^(٤) العشر منها ،
فشاور^(٥) عمر في ذلك أصحاب النبي ﷺ ، وأجمعوا على ذلك ،
فهو أول من أخذ منهم العشر^(٦) .

١٠١٩ - أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر عن يحيى بن
أبي كثير قال : يؤخذ من أهل الكتاب الضعف مما يؤخذ من المسلمين ،
من أهل^(٧) الذهب والفضة . قال : فعل ذلك عمر بن الخطاب ،
وعمر بن عبد العزيز^(٨) .

= أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه ، فذكره - ص ٥٣٤ وأخرجه «هق» أيضاً من طريق
مالك ٩ : ٢١١ وزاد : واكتب لهم بما تأخذ كتاباً إلى مثله من الخول . وأعاده
نصف تاماً في (٦. الورقة: ٦٦) .

(١) سقط من هنا وقد استدركناه من (٦. الورقة: ٦٧) .

(٢) في السادس «أنياب» .

(٣) أعاده المصنف في (٦. الورقة: ٦٧) وأخرج مالك من طريقه «هق» وأبو عبيد معناه .

(٤) أي للمسلمين . وفي السادس : «وله» أي لعمر .

(٥) كذا في السادس . وهنا «فشاوروا» .

(٦) أعاده المصنف في (٦. الورقة: ٦٧) .

(٧) في السادس «من الذهب والفضة» .

(٨) أعاده المصنف في (٦. الورقة: ٦٧) .

تَعَثُّونَ ؟ قال : نصارى بني تغلب^(١) . قال إبراهيم : فحدثني إنسان عن زياد قال : فقلت له : وكم كنتم تَعَثُّونهم ؟ قال : نصف العشر^(٢) .

١٠١١٦ - أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا ابن جريج عن سعيد عن زريق صاحب مكوس مصر ، أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه : من مرَّ بك من المسلمين ومعه مال يتجر به ، فخذ منه صدقته من كل أربعين ديناراً ديناراً ، فما نقص [منه]^(٣) إلى عشرين فيحساب ذلك إلى عشرة دنانير ، فإن نقص ثلث دينار فلا تأخذ منه شيئاً ، ومن مرَّ بك من أهل الكتاب ، أو من أهل الذمة ، ممن يتجر ، فخذ منه من كل عشرين ديناراً ديناراً ، فما نقص فيحساب ذلك إلى عشرة دنانير ، فإن نقص^(٤) ثلث^(٥) دينار ، فلا تأخذ منه شيئاً^(٦) .

(١) أخرجه أبو عبيد في كتاب الأموال - ص ٥٢٨ عن عبد الرحمن عن الثوري وأعاده المصنف في (٦: الورقة: ٧٤) .

(٢) أخرج أبو عبيد عن زياد بن حدير قال : أمرني عمر أن آخذ من نصارى بني تغلب العشر ، ومن نصارى أهل الكتاب نصف العشر - ص ٥٣٣ وأخرجه المصنف في (٦: الورقة: ٧٤) وأخرج «ش» عنه قال : يعني عمر إلى نصارى بني تغلب وأمرني أن آخذ نصف عشر أموالهم ٥٠:٤ .

(٣) كذا في السادس .

(٤) في «ش» و «هق» و «الأموال» : «نقصت» .

(٥) كذا في «ص» و «الأموال» وفي «ش» «ثلاثة» .

(٦) أخرج هذا الطرف منه «ش» من طريق يحيى بن سعيد عن زريق مولى بني فزارة عن عمر بن الخطاب ، ٤ : ٥١ وهو عندي من تصرفات الناسخ أو الناصر . والصواب «عمر بن عبد العزيز» كما في «هق» و «الأموال» وأخرجه أبو عبيد من طريق مالك عن يحيى بن سعيد عن زريق بن حيان الدمشقي - وكان على جواز مصر =

١٠١١٧ - أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا ابن جريج قال : أخبرني يحيى بن سعيد أيضاً . أن أول من أخذ نصف العشر من أهل الذمة إذا اتجروا^(١) عمر بن الخطاب ، وكان يأخذ من تجار الأنباط^(٢) أهل الشام إذا قدموا المدينة^(٣) .

١٠١١٨ - أخبرنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال عمرو بن شعيب : وكتب أهل منبج . ومن وراء بحر عدن إلى عمر بن الخطاب يعرضون عليه أن يدخلوا بتجارهم أرض العرب ولهم^(٤) العشر منها ، فشاو^(٥) عمر في ذلك أصحاب النبي ﷺ ، وأجمعوا على ذلك ، فهو أول من أخذ منهم العشر^(٦) .

١٠١١٩ - أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر عن يحيى بن أبي كثير قال : يؤخذ من أهل الكتاب الضعف مما يؤخذ من المسلمين ، من أهل^(٧) الذهب والفضة . قال : فعل ذلك عمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز^(٨) .

= أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه . فذكره - ص ٥٣٤ وأخرجه «هق» أيضاً من طريق مالك ٩ : ٢١١ وزاد : واكتب لهم بما تأخذ كتاباً إلى مثله من الحول . وأعاده نصف ثامناً في (٦ : الورقة : ٦٦) .

(١) سقط من هنا وقد استلزمه من (٦: الورقة: ٦٧) .

(٢) في السادس «أنباط» .

(٣) أعاده المصنف في (٦: الورقة: ٦٧) وأخرج مالك ومن طريقه «هق» وأبو عبيد معناه .

(٤) أي للمسلمين . وفي السادس : «وله» أي لعمر .

(٥) كذا في السادس . وهنا «فشاو» .

(٦) أعاده المصنف في (٦: الورقة: ٦٧) .

(٧) في السادس «من الذهب والفضة» .

(٨) أعاده المصنف في (٦: الورقة: ٦٧) .

تَعَثَّرُونَ ؟ قال : نصارى بني تغلب^(١) . قال إبراهيم : فحدثني إنسان عن زياد قال : قفلت له : وكم كنتم تعثرونها ؟ قال : نصف العشر^(٢) .

١٠١١٦ - أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا ابن جريج عن يحيى بن سعيد عن زريق صاحب مكوس مصر . أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه : من مرَّ بك من المسلمين ومعه مال يتجر به ، فخذ منه صدقته من كل أربعين ديناراً ديناراً . فما نقص [منه]^(٣) إلى عشرين فيحساب ذلك إلى عشرة دنانير ، فإن نقص ثلث دينار فلا تأخذ منه شيئاً . ومن مرَّ بك من أهل الكتاب . أو من أهل الذمة ، ممن يتجر ، فخذ منه من كل عشرين ديناراً ديناراً . فما نقص فيحساب ذلك إلى عشرة دنانير . فإن نقص^(٤) ثلث^(٥) دينار ، فلا تأخذ منه شيئاً^(٦) .

(١) أخرجه أبو عبيد في كتاب الأموال - ص ٥٢٨ عن عبد الرحمن عن الثوري وأعاده المصنف في (٦، الورقة: ٧٤) .

(٢) أخرج أبو عبيد عن زياد بن حدير قال : أمرني عمر أن أخذ من نصارى بني تغلب العشر . ومن نصارى أهل الكتاب نصف العشر - ص ٥٣٣ وأخرجه المصنف في (٦، الورقة: ٧٤) وأخرج «ش» عنه قال : يعني عمر إلى نصارى بني تغلب وأمرني أن أخذ نصف عشر أموالهم ٥٠:٤ .

(٣) كذا في السادس .

(٤) في «ش» و «هق» و «الأموال» : «نقصت» .

(٥) كذا في «ص» و «الأموال» وفي «ش» «ثلاثة» .

(٦) أخرج هذا الطرف منه «ش» من طريق يحيى بن سعيد عن زريق مولى بني فزارة عن عمر بن الخطاب ، ٤ : ٥١ وهو عندي من تصرفات الناسخ أو ناشر . والنصواب «عمر بن عبد العزيز» كما في «هق» و «الأموال» وأخرجه أبو عبيد من طريق مالك عن يحيى بن سعيد عن زريق بن حبان الدمشقي - وكان على جواز مصر - =

١٠١١٧ - [أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا ابن جريج قال : أخبرني يحيى بن سعيد أيضاً . أن أول من أخذ نصف العشر من أهل الذمة إذا اتجروا]^(١) عمر بن الخطاب . وكان يأخذ من تجار الأنباط^(٢) أهل الشام إذا قدموا المدينة^(٣) .

١٠١١٨ - أخبرنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال عمرو بن شعيب : وكتب أهل منبج . ومن وراء بحر عدن إلى عمر بن الخطاب يعرضون عليه أن يدخلوا بتجارنتهم أرض العرب ولهم^(٤) العشر منها ، فشاور^(٥) عمر في ذلك أصحاب النبي ﷺ ، وأجمعوا على ذلك ، فهو أول من أخذ منهم العشر^(٦) .

١٠١١٩ - أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر عن يحيى بن أبي كثير قال : يؤخذ من أهل الكتاب الضعف مما يؤخذ من المسلمين ، من أهل^(٧) الذهب والفضة . قال : فعل ذلك عمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز^(٨) .

= أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه . فذكره - ص ٥٣٤ وأخرجه «هق» أيضاً من طريق مالك ٩ : ٢١١ وزاد : واكتب لهم بما تأخذ كتاباً إلى مثله من الحول . وأعاده المصنف تاماً في (٦ ، الورقة: ٦٦) .

(١) سقط من هنا وقد استدر كناه من (٦، الورقة: ٦٧) .

(٢) في السادس «أنباط» .

(٣) أعاده المصنف في (٦، الورقة: ٦٧) وأخرج مالك ومن طريقه «هق» وأبو عبيد معناه .

(٤) أي للمسلمين . وفي السادس : «وله» أي لعمر .

(٥) كذا في السادس ، وهنا «فشاوروا» .

(٦) أعاده المصنف في (٦، الورقة: ٦٧) .

(٧) في السادس «من الذهب والفضة» .

(٨) أعاده المصنف في (٦، الورقة: ٦٧) .

تَعَثَّرُونَ ؟ قال : نصارى بني تغلب^(١) ، قال إبراهيم : فحدثني إنسان عن زياد قال : فقلت له : وكم كنتم تَعَثَّرُونَهُمْ ؟ قال : نصف العشر^(٢) .

١٠١١٦ - أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا ابن جريج عن يحيى بن سعيد عن زريق صاحب مكوس مصر . أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه : من مر بك من المسلمين ومعه مال يتجر به ، فخذ منه صدقته من كل أربعين ديناراً ديناراً ، فما نقص [منه]^(٣) إلى عشرين فبحساب ذلك إلى عشرة دنانير ، فإن نقص ثلث دينار فلا تأخذ منه شيئاً ، ومن مر بك من أهل الكتاب ، أو من أهل الذمة ، ممن يتجر ، فخذ منه من كل عشرين ديناراً ديناراً ، فما نقص فبحساب ذلك إلى عشرة دنانير ، فإن نقص^(٤) ثلث^(٥) دينار ، فلا تأخذ منه شيئاً^(٦) .

(١) أخرجه أبو عبيد في كتاب الأموال - ص ٥٢٨ عن عبد الرحمن عن الثوري وأعاده المصنف في (٦. الورقة: ٧٤) .

(٢) أخرج أبو عبيد عن زياد بن حدير قال : أمرني عمر أن آخذ من نصارى بني تغلب العشر ، ومن نصارى أهل الكتاب نصف العشر - ص ٥٣٣ وأخرجه المصنف في (٦. الورقة: ٧٤) وأخرج «ش» عنه قال : يعني عمر إلى نصارى بني تغلب وأمرني أن آخذ نصف عشر أموالهم ٥٠:٤ .

(٣) كذا في السادس .

(٤) في «ش» و «هق» و «الأموال» : «نقصت» .

(٥) كذا في «ص» و «الأموال» وفي «ش» «ثلاثة» .

(٦) أخرج هذا الطرف منه «ش» من طريق يحيى بن سعيد عن زريق مولى بني فزارة عن عمر بن الخطاب ، ٤ : ٥١ وهو عندي من تصرفات الناسخ أو الناشر . والنصواب «عمر بن عبد العزيز» كما في «هق» و «الأموال» وأخرجه أبو عبيد عن طريق مالك عن يحيى بن سعيد عن زريق بن حبان الدمشقي - وكان على جواز مصر - =

١٠١١٧ - [أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا ابن جريج قال : أخبرني يحيى بن سعيد أيضاً . أن أول من أخذ نصف العشر من أهل الذمة إذا تجروا]^(١) عمر بن الخطاب . وكان يأخذ من تجار الأنباط^(٢) أهل الشام إذا قدموا المدينة^(٣) .

١٠١١٨ - أخبرنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال عمرو بن شعيب : وكتب أهل منبج . ومن وراء بحر عدن إلى عمر بن الخطاب يعرضون عليه أن يدخلوا بتجارهم أرض العرب ولهم^(٤) العشر منها ، فشاورة^(٥) عمر في ذلك أصحاب النبي ﷺ . وأجمعوا على ذلك ، فهو أول من أخذ منهم العشر^(٦) .

١٠١١٩ - أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر عن يحيى بن أبي كثير قال : يؤخذ من أهل الكتاب الضعف مما يؤخذ من المسلمين ، من أهل^(٧) الذهب والفضة . قال : فعل ذلك عمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز^(٨) .

= أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه . فذكره - ص ٥٣٤ وأخرجه «هق» أيضاً من طريق مالك ٩ : ٢١١ وزاد : واكتب لهم بما تأخذ كتاباً إلى ملته من الخول . وأعاده المصنف تماماً في (٦ . الورقة : ٦٦) .

(١) سقط من هنا وقد استدركناه من (٦. الورقة: ٦٧) .

(٢) في السادس «أنباط» .

(٣) أعاده المصنف في (٦. الورقة: ٦٧) وأخرج مالك ومن طريقه «هق» وأبو عبيد معناه .

(٤) أي للمسلمين . وفي السادس : «وله» أي لعمر .

(٥) كذا في السادس . وهنا «فشاورة» .

(٦) أعاده المصنف في (٦. الورقة: ٦٧) .

(٧) في السادس «من الذهب والفضة» .

(٨) أعاده المصنف في (٦. الورقة: ٦٧) .

تعثرون ؟ قال : نصارى بني تغلب^(١) ، قال إبراهيم : فحدثني إنسان عن زياد قال : فقلت له : وكم كنتم تعثرونهم ؟ قال : نصف العشر^(٢) .

١٠١١٦ - أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا ابن جريج عن يحيى بن سعيد عن زريق صاحب مكوس مصر ، أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه : من مر بك من المسلمين ومعه مال يتجر به ، فخذ منه صدقته من كل أربعين ديناراً ديناراً ، فما نقص [منه]^(٣) إلى عشرين فبحساب ذلك إلى عشرة دنانير ، فإن نقص ثلث دينار فلا تأخذ منه شيئاً ، ومن مر بك من أهل الكتاب ، أو من أهل الذمة ، ممن يتجر ، فخذ منه من كل عشرين ديناراً ديناراً ، فما نقص فبحساب ذلك إلى عشرة دنانير ، فإن نقص^(٤) ثلث^(٥) دينار ، فلا تأخذ منه شيئاً^(٦) .

(١) أخرجه أبو عبيد في كتاب الأموال - ص ٥٢٨ عن عبد الرحمن عن الثوري وأعاده المصنف في (٦. الورقة: ٧٤) .

(٢) أخرج أبو عبيد عن زياد بن حدير قال : أمرني عمر أن آخذ من نصارى بني تغلب العشر ، ومن نصارى أهل الكتاب نصف العشر - ص ٥٣٣ وأخرجه المصنف في (٦. الورقة: ٧٤) وأخرج «ش» عنه قال : يعني عمر إلى نصارى بني تغلب وأمرني أن آخذ نصف عشر أموالهم ٥٠:٤ .

(٣) كذا في السادس .

(٤) في «ش» و «هق» و «الأموال» : «نقصت» .

(٥) كذا في «ص» و «الأموال» وفي «ش» «ثلاثة» .

(٦) أخرج هذا الطرف منه «ش» من طريق يحيى بن سعيد عن زريق مولى بني فزارة عن عمر بن الخطاب ، ٤ : ٥١ وهو عندي من تصرفات الناسخ أو الناشر . والنصواب «عمر بن عبد العزيز» كما في «هق» و «الأموال» وأخرجه أبو عبيد من طريق مالك عن يحيى بن سعيد عن زريق بن حبان الدمشقي - وكان على جواز مصر - =

١٠١١٧ - [أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا ابن جريج قال : أخبرني يحيى بن سعيد أيضاً ، أن أول من أخذ نصف العشر من أهل الذمة إذا اتجروا]^(١) عمر بن الخطاب . وكان يأخذ من تجار الأنباط^(٢) أهل الشام إذا قدموا المدينة^(٣) .

١٠١١٨ - أخبرنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال عمرو بن شعيب : وكتب أهل منبج ، ومن وراء بحر عدن إلى عمر بن الخطاب يعرضون عليه أن يدخلوا بتجارهم أرض العرب ولهم^(٤) العشر منها ، فتأور^(٥) عمر في ذلك أصحاب النبي ﷺ . وأجمعوا على ذلك ، فهو أول من أخذ منهم العشر^(٦) .

١٠١١٩ - أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر عن يحيى بن أبي كثير قال : يؤخذ من أهل الكتاب الضعف مما يؤخذ من المسلمين ، من أهل^(٧) الذهب والفضة . قال : فعل ذلك عمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز^(٨) .

= أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه . فذكره - ص ٥٣٤ وأخرجه «هق» أيضاً من طريق مالك ٩ : ٢١١ وزاد : واكتب لهم بما تأخذ كتاباً إلى مثله من الخول . وأعاده نصف تاماً في (٦ ، الورقة: ٦٦) .

(١) سقط من هنا وقد استدر كناه من (٦. الورقة: ٦٧) .

(٢) في السادس «أنباط» .

(٣) أعاده المصنف في (٦. الورقة: ٦٧) وأخرج مالك ومن طريقه «هق» وأبو عبيد معناه .

(٤) أي للمسلمين . وفي السادس : «وله» أي لعمر .

(٥) كذا في السادس . وهنا «فتأوروا» .

(٦) أعاده المصنف في (٦. الورقة: ٦٧) .

(٧) في السادس «من الذهب والفضة» .

(٨) أعاده المصنف في (٦. الورقة: ٦٧) .

تَعَثَّرُونَ ؟ قال : نصارى بني تغلب^(١) . قال إبراهيم : فحدثني إنسان عن زياد قال : فقلت له : وكم كنتم تَعَثَّرُونَهُمْ ؟ قال : نصف العشر^(٢) .

١٠١١٦ - أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا ابن جريج عن يحيى بن سعيد عن زريق صاحب مكوس مصر . أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه : من مرَّ بك من المسلمين ومعه مال يتجر به ، فخذ منه صدقته من كل أربعين ديناراً ديناراً . فما نقص [منه]^(٣) إلى عشرين فبحساب ذلك إلى عشرة دنانير ، فإن نقص ثلث دينار فلا تأخذ منه شيئاً ، ومن مرَّ بك من أهل الكتاب . أو من أهل الذمة . ممن يتجر . فخذ منه من كل عشرين ديناراً ديناراً . فما نقص فبحساب ذلك إلى عشرة دنانير . فإن نقص^(٤) ثلث^(٥) دينار . فلا تأخذ منه شيئاً^(٦) .

(١) أخرجه أبو عبيد في كتب الأموال - ص ٥٢٨ عن عبد الرحمن عن الثوري وأعادته المصنف في (٦. الورقة: ٧٤) .

(٢) أخرج أبو عبيد عن زياد بن حدير قال : أمرني عمران أخذ من نصارى بني تغلب العشر ، ومن نصارى أهل الكتاب نصف العشر - ص ٥٣٣ وأخرجه المصنف في (٦. الورقة: ٧٤) وأخرج «ش» عنه قال : يعني عمر إلى نصارى بني تغلب وأمرني أن تأخذ نصف عشر أموالهم ٥٠:٤ .

(٣) كذا في السادس .

(٤) في «ش» و «حق» و «الأموال» : «نقصت» .

(٥) كذا في «ص» و «الأموال» وفي «ش» «ثلاثة» .

(٦) أخرج هذا الطرف منه «ش» من طريق يحيى بن سعيد عن زريق مولى بني فزارة عن عمر بن الخطاب ، ٤ : ٥١ وهو عندي من تصرفات الناسخ أو الناسخ . والصواب «عمر بن عبد العزيز» كما في «حق» و «الأموال» وأخرجه أبو عبيد من طريق مالك عن يحيى بن سعيد عن زريق بن حبان الدمشقي - وكان على جواز مصر - =

١٠١١٧ - [أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا ابن جريج قال : أخبرني يحيى بن سعيد أيضاً . أن أول من أخذ نصف العشر من أهل الذمة إذا اتجروا]^(١) عمر بن الخطاب . وكان يأخذ من تجار الأنباط^(٢) أهل الشام إذا قدموا المدينة^(٣) .

١٠١١٨ - أخبرنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال عمرو بن شعيب : وكتب أهل منبج . ومن وراء بحر عدن إلى عمر بن الخطاب يعرضون عليه أن يدخلوا بتجارهم أرض العرب ولهم^(٤) العشر منها ، فشاؤا^(٥) عمر في ذلك أصحاب النبي ﷺ . وأجمعوا على ذلك ، فهو أول من أخذ منهم العشر^(٦) .

١٠١١٩ - أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر عن يحيى بن أبي كثير قال : يؤخذ من أهل الكتاب الضعف مما يؤخذ من المسلمين ، من أهل^(٧) الذهب والفضة . قال : فعل ذلك عمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز^(٨) .

= أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه . فذكره - ص ٥٣٤ وأخرجه «حق» أيضاً من طريق مالك ٩ : ٢١١ وزاد : وكتب لهم بما تأخذ كتاباً إلى مثله من الخول . وأعادته نصف تاماً في (٦ ، الورقة : ٦٦) .

(١) سقط من هنا وقد استدركناه من (٦. الورقة: ٦٧) .

(٢) في السادس «أنباط» .

(٣) أعاده المصنف في (٦. الورقة: ٦٧) وأخرج مالك ومن طريقه «حق» وأبو عبيد معناه .

(٤) أي للمسلمين . وفي السادس : «وله» أي لعمر .

(٥) كذا في السادس . وهنا «فشاؤوا» .

(٦) أعاده المصنف في (٦. الورقة: ٦٧) .

(٧) في السادس «من الذهب والفضة» .

(٨) أعاده المصنف في (٦. الورقة: ٦٧) .

١٠١٢٠ - أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه قال : ليس في أموال أهل الذمة صدقة . إلا أن يعمروا بالعاشر . فيأخذ منهم من كل عشرين ديناراً ديناراً .

١٠١٢١ - أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح قال : سأل عمرُ المسلمين : كيف يصنع بكم الحبشة إذا دخلتم أرضهم ؟ فقالوا : يأخذون عشر ما معنا . قال : فخذوا منهم مثل ما يأخذون منكم .

١٠١٢٢ - أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر عن ابن طاووس عن أبيه أن ابن عباس سألَه إبراهيم بن سعد - وكان إبراهيم عاملاً بعدن - فقال لابن عباس : ما في أموال أهل الذمة ؟ قال : العفو . قال : قلت : إنهم يأمرُوننا بكذا وكذا ، قال : فلا تعمل لهم . قال : فما في العنبر ؟ قال : إن كان فيه شيء فالخمس ^(١) .

١٠١٢٣ - أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير . أن عمر بن عبد العزيز أخذ من تجار المسلمين من كل أربعين ديناراً ديناراً ^(٢) .

١٠١٢٤ - أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا الثوري قال : أخبرني

(١) معاد في (٦ . الورقة : ٦٦) وأخرجه «هق» من طريق ابن عيينة عن معمر ٢٠٥ : ٩ مختصراً .

(٢) في «ص» «دينارين» .

خالد بن عبد الرحمن ^(١) عن عبد الله بن مغفل ^(٢) عن زياد بن حدير قال : كنا نعشر في إمارة عمر بن الخطاب . ولا نعشر معاهداً ولا مسلماً . قال : فقلت له : فمن كنتم تعشرون ؟ قال : تجار أهل الحرب ، كما يعشروننا إذا أتيناهم . قال : وكان زياد بن حدير عاملاً لعمر بن الخطاب ^(٣) .

١٠١٢٥ - أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا عبد الله بن كثير عن شعبة عن الحكم بن عتيبة قال : سمعت إبراهيم النخعي يحدث عن زياد بن حدير - وكان زياد يومئذ حياً - أن عمر بعثه مصداقاً ، فأمره أن يأخذ من نصارى بني تغلب العشر ، ومن نصارى العرب نصف العشر .

١٠١٢٦ - أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر ، أن عمر كان يأخذ من النبط من الحنطة والزيت العشر ، يريد بذلك أن يكسر الحمل إلى المدينة ، ويأخذ من القطنية نصف العشر ^(٤) . يعني الحمص ، والعدس . وما أشبهه .

(١) في السادس «عبد الرحمن بن خالد» وكلاهما وهم . والصواب «عبد الله بن خالد» وهو العباسي . كما في الأموال : وذكره ابن أبي حاتم . وفي «هق» «خالد بن عبد الله» وهو أيضاً وهم .

(٢) كذا في «هق» . وفي الأموال «عبد الرحمن بن مغفل» وعبد الله بن خالد العباسي روى عنهما جميعاً كما في الجرح والتعديل .

(٣) أخرجه أبو عبيد عن ابن مهدي - ص ٥٢٨ و «هق» من طريق يحيى ٩ : ٢١١ كلاهما عن الثوري ، وفي إسنادهما اختلاف ، وأعادته المصنف في (٦ ، الورقة : ٧٤) .

(٤) أخرجه مالك ومن طريقه «هق» . وأعادته المصنف في (٦ . الورقة : ٦٧) .

١٠١٢٧ - أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر سئل عن الشرابين ما يؤخذ منهم إذا تَجَرَّوا في أرض المسلمين ؟ فقال عمر : ما يأخذون منكم إلا من الزيت والحنطة فخذوا منهم نصف العشر . يريد أن يحملوا ذلك إليهم .

ما أخذ من الأرض عنوة

١٠١٢٨ - أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر عن قتادة عن أبي مجلز أن عمر بن الخطاب بعث عمر بن ياسر . وعبد الله بن مسعود . وثمان بن حنيف . إلى الكوفة . فجعل عماراً على الصلاة والقتال . وجعل عبد الله بن مسعود على القضاء وعلى بيت المال . وجعل عثمان بن حنيف على مساحة الأرض . وجعل لهم كل يوم شاة . [نصفها] ^(١) وسواقطها لعمار . ورُبعا لابن مسعود . ورُبعا لثمان بن حنيف . ثم قال : ما أرى قرية يؤخذ منها كل يوم شاة إلا سِيرَ ذلك فيها ^(٢) . ثم قال لهم : إني أنزلتكم ونفسي من هذا المال كوالي اليتيم . ﴿مَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ^(٣) . قال : فقسم عثمان على كل رأس ^(٤) من أهل الذمة أربعة وعشرين درهماً . كل

(١) سقط من هنا ، وهو ثابت في السادس .

(٢) في الأموال : « إلا سريعا في خرابها » وكذا في « حق » .

(٣) سورة النساء . الآية : ٦ .

(٤) كذا في السادس . وهنا « ناس » خطأ .

عام ^(١) . ولم يضرب على النساء والصبيان من ذلك شيئا . ومسح سواد الكوفة من أرض أهل الذمة . فجعل على الجريب من النخل عشرة دراهم . وعلى الجريب ^(٢) من العنب ثمانية دراهم ، وعلى الجريب من القصب ستة دراهم . وعلى الجريب من البر أربعة دراهم ، وعلى الجريب من الشعير درهمين ^(٣) . وأخذ من تجار أهل الذمة من كل عشرين درهماً درهما . وفرغ ذلك إلى عمر فرضى به ^(٤) .

١٠١٢٩ - أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن علي بن الحكم البناني عن محمد بن زيد ^(٥) عن إبراهيم النخعي . أن رجلاً أسلم ^(٦) على عهد عمر بن الخطاب فقال : ضع الجزية من أرضي . فقال عمر : إن أرضك أخذت عنوة ^(٧) .

١٠١٣٠ - أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر عن علي بن الحكم البناني عن محمد بن زيد ^(٨) عن إبراهيم قال : جاء رجل إلى عمر بن الخطاب . فقال : إن [أهل] ^(٩) أرض كذا وكذا يطبقون

(١) في السادس « لكل عام » وهنا « كل عام » خطأ .

(٢) كذا في السادس . وهنا « الحرم » .

(٣) كذا في السادس . وهنا « درهمان » .

(٤) أعاده المصنف في (٦) . الورقة : (٦٦) وأخرجه أبو عبيد في الأموال - ص ٦٨ و« حق »

(٥) من طريق ابن أبي عروبة عن قتادة .

(٦) كذا في السادس و« حق » وهنا « إبراهيم بن يزيد » . وهو عندي من أفحش

تعريفات النسخ ، والصواب ما في السادس . وهو الكندي قاضي مرو . من رجال التهذيب .

(٧) في السادس « أسند » خطأ .

(٨) أعاده المصنف في (٦) . الورقة : (٦٧) .

(٩) في « ص » هنا « يزيد » خطأ .

(١٠) الزيادة مني . وفي السادس أيضاً كما هنا .

١٠١٢٠ - أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه قال : ليس في أموال أهل الذمة صدقة . إلا أن يعمروا بالعاشر . فيأخذ منهم من كل عشرين ديناراً ديناراً .

١٠١٢١ - أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح قال : سأل عمرُ المسلمين : كيف يصنع بكم الحبشة إذا دخلتم أرضهم ؟ فقالوا : يأخذون عشر ما معنا . قال : فخذوا منهم مثل ما يأخذون منكم .

١٠١٢٢ - أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر عن ابن طاووس عن أبيه أن ابن عباس سألَه إبراهيم بن سعد - وكان إبراهيم عاملاً بعلن - فقال لابن عباس : ما في أموال أهل الذمة ؟ قال : العفو ، قال : قلت : إنهم يأمرؤنا بكذا وكذا ، قال : فلا تعمل لهم . قال : فما في العنبر ؟ قال : إن كان فيه شيء فالخمس ^(١) .

١٠١٢٣ - أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير . أن عمر بن عبد العزيز أخذ من تجار المسلمين من كل أربعين ديناراً ديناراً ^(٢) .

١٠١٢٤ - أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا الثوري قال : أخبرني

(١) معاد في (٦ . الورقة : ٦٦) وأخرجه «حق» من طريق ابن عيينة عن معمر ٢٠٥ : ٩ مختصراً .

(٢) في «ص» «دينارين» .

خالد بن عبد الرحمن ^(١) عن عبد الله بن مغفل ^(٢) عن زياد بن حدير قال : كنا نعشر في إمارة عمر بن الخطاب ، ولا نعشر معاهداً ولا مسلماً ، قال : فقلت له : فمن كنتم تعشرون ؟ قال : تجار أهل الحرب ، كما يعشروننا إذا أتيناهم ، قال : وكان زياد بن حدير عاملاً لعمر بن الخطاب ^(٣) .

١٠١٢٥ - أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا عبد الله بن كثير عن شعبة عن الحكم بن عتيبة قال : سمعت إبراهيم النخعي يحدث عن زياد بن حدير - وكان زياد يومئذ حياً - أن عمر بعثه مصدقاً ، فأمر أن يأخذ من نصارى بني تغلب العشر ، ومن نصارى العرب نصف العشر .

١٠١٢٦ - أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر ، أن عمر كان يأخذ من النبط من الحنطة والزيت العشر ، يريد بذلك أن يكثر الحمل إلى المدينة ، ويأخذ من القطنية نصف العشر ^(٤) ، يعني الحمص ، والعدس ، وما أشبهه .

(١) في السادس وعبد الرحمن بن خالد وكلاهما وهم والصواب عبد الله بن خالد وهو العبيسي ، كما في الأموال : وذكره ابن أبي حاتم . وفي «حق» وخالد بن عبد الله وهو أبغاً وهم .

(٢) كذا في «حق» ، وفي الأموال وعبد الرحمن بن مغفل وعبد الله بن خالد العبيسي روى عنهما جميعاً كما في الجرح والتعديل .

(٣) أخرجه أبو عبيد عن ابن مهدي - ص ٥٢٨ و «حق» من طريق يحيى ٢١١ : ٩ كلاهما عن الثوري ، وفي إسنادهما اختلاف ، وأعاده المصنف في (٦ . الورقة : ٧٤) .

(٤) أخرجه مالك ومن طريقه «حق» وأعاده المصنف في (٦ . الورقة : ٦٧) .

بسم الله الرحمن الرحيم

كنز العمال

في آياته الإقوال والآثار والأفعال

للعلاء علاء الدين علي الشقي بن حسام الدين الهندي
البرهان فوري المتوفى ٩٧٥ هـ

مصحح (السيد عبد الحميد محمد الحارثي)

مطبع

١٤٠٠ هـ

خادم السنة المطهر

صححه ووضع فهارسه ومفتاحه

ضبطه وفسر غريبه

ابن مسعود

ابن بكري

مؤسسة الرسالة

الفصل الثاني

في العشر

١٠٩٥٣ - إنما العشرُ على اليهود والنصارى، وليس على المسلمين عُشُورٌ. (د عن رجل).

١٠٩٥٤ - فيما سقت السماء والأنهار والعيونُ أو كان عَثْرِيًّا العشرُ وفيما سُقي بالسواني أو النَّضِيجُ نصفُ العُشْرِ. (حم خ ٤ عن ابن عمر).

١٠٩٥٥ - فيما سقت السماء والأنهار والعيونُ العُشْرُ وفيما سقت السانيةُ نصفُ العُشْرِ. (حم م د ن هـ عن جابر) ^(١).

١٠٩٥٦ - فيما سقت السماء والعيونُ العُشْرُ وفيما سُقي بالنضح نصفُ العُشْرِ. (ت هـ د عن أبي هريرة).

(١) رواه مسلم في صحيحه كتاب الزكاة - باب ما فيه العشر أو نصف العشر وعن جابر بن عبد الله رقم (٩٨١).

وأبو داود باب صدقة الزرع رقم (١٥٨١).

والسواني: جمع سانية وهي بئر يستقى عليه.

وقال المنذري: أخرجه البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه.

عون المبود شرح سنن أبي داود (٤/٤٨٦) ص.

هريرة حسن صحيح هـ ق عن كثير بن عبد الله عن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده (ك عنه) وزاد: والمسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً.

١٠٩٤٩ - بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتابٌ من محمدٍ رسول الله إلى زهير بن أقيشٍ سلامٌ على من أتبع الهدى، إني أحمدُ اليك الله الذي لا إله إلا هو، أما بعدُ إن شهدتم أن لا إله إلا الله وأقمتم الصلاة وأنتم الزكاة وفارقتم المشركين واعطيتم من المغنم الخمسَ وسهم النبي والصفى فاتم آمنون بأمان الله وأمان رسوله. (هـ حم د ك والبنوي والباوردي طب ق عن النعمان بن لولب).

١٠٩٥٠ - قد أجرنا من أجرٍ وآمننا من آمنت. (د ق [ت]

حسن صحيح عن أم هانئ) ^(٢).

١٠٩٥١ - أتركوا الشركَ ما تركوكم. (طب عن ذي الكلاع).

١٠٩٥٢ - أتركوا التركَ ما تركوكم. (طب عن معاذ).

(١) رواه مسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين: باب استحباب صلاة الضحى

رقم (٨٢) وكذا ذكره أبو داود في السنن باب في أمان المرأة رقم

(٢٧٤٦) وممر رقم (١٠٩١١) اهـ ص.

الركال

١٠٩٥٧ - ليس على المسلمين عُسُورٌ، إنما العُسُورُ على اليهود والنصارى . (ابن سعد حم عن حرب بن هلال الثقفي عن جده أبي أمية رجل من تغلب)^(١) .

١٠٩٥٨ - إنما العُسُورُ على اليهود والنصارى، وليس على المسلمين عُسُورٌ . (ابن سعد والبنوي وابن قانع عن حرب بن عبيد الله عن جده أبي أمية عن أبيه) قال البنوي : رواه جماعة عن عطاء بن السائب عن حرب عن جده ولم يقل فيه أحد عن أبيه غير أبي الأحوص . (حم د ق عن رجل من بكر بن وائل عن خاله) (البنوي عن حرب ابن عبيد الله الثقفي عن خاله) (البنوي عن حرب بن هلال الثقفي عن رجل من بني تغلب) .

(١) رواه الامام أحمد في المسند (٤١٠/٥) . ص .

— ❦ * ❦ —

الفصل الثالث

في الخمس وقسمه القنائم

١٠٩٥٩ - الساعةُ جُبَارٌ^(١)، والمدنُ جِبَارٌ، وفي الركاز^(٢) الخمس (حم عن جابر) .

١٠٩٦٠ - إن الله عز وجل إذا أطعم نبياً طعمةً فهي للذي يقوم من بعده . (د عن أبي بكر) .

١٠٩٦١ - الركازُ الذي نبت في الأرض . (هق عن أبي هريرة) .
١٠٩٦٢ - الركازُ الذهبُ والفضةُ الذي خلقه الله في الأرض يوم خُلِقَتْ . (هق عن أبي هريرة) .

١٠٩٦٣ - العنبرُ ليس بركازٍ، بل هو لمن وجدته . (ابن النجار عن جابر) .

١٠٩٦٤ - في الرِّكَّازِ الخمسُ . (ه عن ابن عباس) (طب عن ثعلبة) (طس عن جابر وعن ابن مسعود) .

(١) الجِبَارُ : أي هدر والساعةُ ، جبار بضم الجيم وتخفيف الباء : الدابة

المرسلة في رعيها . ح .

(٢) الركاز : بكر الرأء : هو المال المدفون في الأرض قبل الاسلام وقيل

هو المادان . اهـ من النهاية بصرف . ح .

العشور

١١٥١٢ - مسند عمر رضي الله عنه * عن ابن سيرين قال: قضى عمر بن الخطاب في أموال أهل الذمة: إذا مروا بها على أصحاب الصدقة نصف العشر، وفي أموال تجار المشركين ممن كان من أهل الذمة نصف العشر. (عب).

١١٥١٣ - عن ابن جريج قال قال عمر: وكتب أهل منبج ومن وراء بحر عدن إلى عمر بن الخطاب يعرضون عليه أن يدخلوا بتجاريتهم أرض العرب ولهم العشور منها، فشاور عمر في ذلك أصحاب النبي ﷺ فأجمعوا على ذلك، فهو أول من أخذ منهم العشور. (عب).

١١٥١٤ - عن زياد بن حدير قال: بعثي عمر على السواد ونهاني أن أعشر مسلماً أو ذا ذمة يؤدي الخراج. (ش هق).

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى كتاب الجزية باب ما جاء في تعشير أموال بني تغلب (٢١٨/٩).

وقوله: «أو ذا ذمة» يؤدي الخراج أن أهل الذمة لا يفرض لهم في مواشيهم ولا في عشر زروعهم وثقارهم ... (ص).

١١٥١٥ - عن أنس قال: بعثي عمر وكتب لي أن آخذ من أموال المسلمين ربع العشر ومن أموال أهل الذمة إذا اختلفوا بها للتجارة نصف العشر، ومن أموال أهل الحرث العشر. (أبو عبيد في الأموال وابن سعد).

١١٥١٦ - عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب كان يأخذ من التَّبْطِط والزَّيْب نصف العشر يريد بذلك أن يكثر الحل إلى المدينة ويأخذ من القنطرة العشر. (الشافعي وأبو عبيد).

١١٥١٧ - عن زياد بن حدير قال: ما كنا نُعْشِرُ مسلماً ولا مُعَاهِدًا لنا بعشر أهل الحرب، وكتب إلي عمر أن لا نعشرهم في السنة إلا مرة. (أبو عبيد هق).

١١٥١٨ - عن يعلى بن أمية قال: كتب إلي عمر أن آخذ من حُلِّي البحر والعنبر العشر. (أبو عبيد) وقال: اسناده ضيف غير معروف قال أبو عبيد حدثنا زائدة عن عاصم بن سليمان عن الشعبي قال: أول من وضع العشر في الإسلام عمر.

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى كتاب الجزية - باب ما جاء في تعشير الأموال (٢١٨/٩) - ص.

المشور

١١٥١٢ - مسند عمر رضي الله عنه * عن ابن سيرين قال: قضى

عمر بن الخطاب في أموال أهل الذمة: إذا مروا بها على أصحاب الصدقة نصف المشور، وفي أموال تجار المشركون ممن كان من أهل الذمة نصف المشور. (عب.)

١١٥١٣ - عن ابن جريج قال قال عمر: وكتب أهل منبج ومن وراء بحر عدن إلى عمر بن الخطاب يعمرون عليه أن يدخلوا بتجارهم أرض العرب ولهم المشور منها، فشاور عمر في ذلك أصحاب النبي ﷺ فأجمعوا على ذلك، فهو أول من أخذ منهم المشور. (عب.)

١١٥١٤ - عن زياد بن حدير قال: بعثي عمر على السواد ونهاني أن أعثر مسلماً أو ذا ذمة يؤدي الخراج. (ش. هق.)^(١)

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى كتاب الجزية باب ما جاء في تشير أموال بني تغلب (٢١٨/٩).

وقوله: «أو ذا ذمة» يؤدي الخراج أن أهل الذمة لا يفرض لهم في مواشيهم ولا في عشر زروعهم وغارم ... (ص.)

١١٥١٥ - عن أنس قال: بعثي عمر وكتب لي أن أخذ من

أموال المسلمين ربع المشور ومن أموال أهل الذمة إذا اختلفوا بها للتجارة نصف المشور، ومن أموال أهل الحرب المشور. (أبو عبيد في الأموال وابن سعد.)

١١٥١٦ - عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب كان يأخذ من التبت والزيب نصف المشور يريد بذلك أن يكثر الحل إلى المدينة ويأخذ من القطنية المشور. (الشافعي وأبو عبيد ق.)

١١٥١٧ - عن زياد بن حدير قال: ما كنا نعثر مسلماً ولا معاهداً لنا بعشر أهل الحرب، وكتب إلي عمر أن لا نعثرهم في السنة إلا مرة. (أبو عبيد هق.)^(١)

١١٥١٨ - عن يعلى بن أمية قال: كتب إلي عمر أن أخذ من حلي البحر والمنبر المشور. (أبو عبيد) وقال: اسناده ضعيف غير معروف قال أبو عبيد حدثنا زائدة عن عاصم بن سليمان عن الشعبي قال: أول من وضع المشور في الاسلام عمر.

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى كتاب الجزية - باب ما جاء في تشير الأموال (٢١٨/٩). ص.

المنذر في الأوسط عن قط (ق) .

١١٥٢٥ - عن هاني بن كَثُومٍ أَنَّ صَاحِبَ جَيْشِ الشَّامِ حِينَ فَتَحَ الشَّامَ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ : إِنَّا فَتَحْنَا أَرْضًا كَثِيرَةً الطَّعَامِ وَالْعَلَفِ فَكُرِهْتُ أَنْ أَتَقَدَّمَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِأَمْرِكَ ، فَكَتَبْتُ إِلَيْكَ بِأَمْرِكَ فِي ذَلِكَ ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ : أَنْ دَعِ النَّاسَ يَأْكُلُونَ وَيَعْلِفُونَ ، فَمِنْ بَاعَ شَيْئًا بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ فَفِيهِ خُمْسُ اللَّهِ وَسَهَامُ الْمُسْلِمِينَ . (ق) .

١١٥٢٦ - عَنْ نَافِعٍ قَالَ : أَصَابَ النَّاسُ فِتْنًا بِالشَّامِ فِيهِمْ بِلَالٌ وَمَعَاذُ ابْنِ جَبَلٍ ، فَكَتَبُوا إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ : إِنَّ هَذَا النَّبِيُّ الَّذِي أَصَابَنَا خُمُسُهُ لَكَ . إِنَّمَا مَا بَقِيَ ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْهُ شَيْءٌ ، كَمَا صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ بِخَيْبَرَ ، فَكَتَبَ عُمَرُ : إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيَّ مَا قُلْتُمْ ، وَلَكِنِّي أَقْبَلُهَا لِلْمُسْلِمِينَ ، فَرَاغَهُوَ الْكِتَابُ ، وَرَاجِعَهُمْ يَأْيُونَ وَيَأْنِي ، فَلَمَّا أَبَوْا ، قَامَ عُمَرُ فَدَعَا عَلَيْهِمْ ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ اكْفِنِي بِلَالًا وَأَصْحَابَ بِلَالٍ ، فَمَجَاءَ الْحَوْلُ حَتَّى مَاتُوا جَمِيعًا . (أَبُو عُبَيْدٍ وَابْنُ زُنْبُوْرٍ هَقَّ) (١١) .

١١٥٢٧ - عَنْ يَزِيدَ بْنِ مُرْزَمٍ أَنَّ نَجْدَةَ كَتَبَتْ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنْ سَهْمِ ذَوِي الْقُرْبَى ؟ فَكَتَبَ إِلَيْهِ : إِنَّهُ لَنَا وَقَدْ كَانَ عُمَرُ دَعَانَا لِنُشْكَحَ مِنْهُ أَيْامِي وَنُخَدِّمَ مِنْهُ عَائِلَتَنَا ، وَنُعْطِيَ مِنَ الْغَارِمِينَ مِنْهَا ، فَأَبَيْنَا عَلَيْهِ . (١) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى كِتَابَ قِسْمِ النَّبِيِّ وَالنَّبِيَّةِ (٣١٨/٦) ص .

إِلَّا أَنْ يُسَلِّمَهُ لِنَاكِلَتِهِ ، وَأَبَى ذَلِكَ عُمَرُ عَلَيْنَا . (أَبُو عُبَيْدٍ وَابْنُ الْأَنْبَارِيِّ فِي الْمَصَاحِفِ) .

١١٥٢٨ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : كَانَ عُمَرُ يَعْطِينَا مِنَ الْخُمْسِ نَحْوًا مِمَّا كَانَ يَرَى أَنَّهُ لَنَا فَرَّغْنَا عَنْ ذَلِكَ ، فَقُلْنَا حَقُّ ذَوِي الْقُرْبَى خُمْسُ الْخُمْسِ فَقَالَ عُمَرُ : إِنَّمَا جَعَلَ اللَّهُ الْخُمْسَ فِي أَصْنَافٍ سَمَّاها فَأَسْعِدْهُمْ بِهَا أَكْثَرُ عِدَدًا وَأَشَدَّهُمْ فَاقَةً فَأَخَذَ مِنْهَا نَاسٌ وَتَرَكَهَ نَاسٌ . (أَبُو عُبَيْدٍ) .

١١٥٢٩ - عَنْ الزُّمَرِيِّ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ : إِنْ جَاءَ خُمْسُ الْعِزْرَاقِ لَا أَدْعُ هَاشِمِيًّا إِلَّا زَوْجَتَهُ ، وَمَنْ لَا جَارِيَةَ لَهُ أَخَذَ مَتْنًا . (أَبُو عُبَيْدٍ) .

١١٥٣٠ - عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : اجْتَمَعْتُ أَنَا وَفَاطِمَةُ وَالْعَبَّاسُ وَزَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَتَبْتُ سَنِي وَرَقًا عَظِيمًا : وَكَثُرَتْ مُؤَنَّتِي فَإِنْ رَأَيْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ تَأْمُرَ لِي بِكَذَا وَسَنَفًا مِنْ طَعَامٍ ، فَافْعَلْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : قَدْ فَعَلْتُ ، فَقَالَتْ فَاطِمَةُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنْ رَأَيْتَ أَنْ تَأْمُرَ لِي كَمَا أَمَرْتَ لِعَمَّتِكَ فَافْعَلْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : فَعَلْتُ ذَلِكَ ، ثُمَّ قَالَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ كُنْتُ أَعْطَيْتُ أَرْضًا كَانَتْ مَعِيشَتِي مِنْهَا ، ثُمَّ قَبِضْتَهَا فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَرُدَّهَا عَلَيَّ فَافْعَلْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : فَعَلْتُ ذَلِكَ ،

أصابوا، ثم رجع إلى أصحابه، فقال الذين عند رسول الله ﷺ: أعطنا يا رسول الله من هذه الإبل، فقال: اذهبوا إلى أبي مالك، فلما أتوه قسمها أخلاصاً خمساً بعث به إلى رسول الله ﷺ، وأخذ ثلث الباقي بعد الخمس، فقسمة بين أصحابه، والثلثين الباقيين بين المسلمين، فجاءوا إلى رسول الله ﷺ فقالوا: ما رأينا مثل ما صنع أبو مالك بهذا المنعم، فقال رسول الله ﷺ: لو كنت أنا ما صنعت إلا ما صنع (طب) .

١١٥٦٥ - عن حبيب بن مسلمة قال: كان رسول الله ﷺ ينقل من المنعم في بدائه الربع، وفي رجته الثلث (ش وأبو نعيم) .

١١٥٦٦ - وعنه أن النبي ﷺ نقل الثلث بعد الخمس (ش) .

١١٥٦٧ - وعنه أن النبي ﷺ كان ينقل في بدائه الربع وفي رجته الخمس (أبو نعيم) .

١١٥٦٨ - وعنه أن النبي ﷺ كان ينقل في الغزو الربع بعد الخمس في البدأة وينقل في القفل الثلث بعد الخمس (أبو نعيم) .

١١٥٦٩ - وعنه قال: جعل رسول الله ﷺ السلب للقائل (طب) (١) .

(١) الحديث مرّ برقم [١١٢٩٠] .

ورواه البيهقي في السنن الكبرى كتاب قسم النبي . النعمة باب السلب لقائل (٣٠٦/٣٠٥/٦) . ص .

١١٥٧٠ - عن مكحول عن الحجاج بن عبد الله البصري قال :

النفل حقّ نقل رسول الله ﷺ . (ش طب والحسن بن سفيان والبنوي وأبو نعيم كمر) .

١١٥٧١ - عن ربيعة السحيمي أن رسول الله ﷺ كتب إليه

كتاباً فرقع (١) به دلوه، فمرت به سرية لرسول الله ﷺ فاستأفوا إبلًا له فاسلم، فقال له رسول الله ﷺ: أما ما أدركت من مالك بعينه قبل أن يقسم فأنت أحقّ به (حم عب) (٢) .

١١٥٧٢ - عن الشعبي أن رسول الله ﷺ كتب إلى ربيعة

السحيمي بكتاب فأخذ كتاب رسول الله ﷺ فرقع به دلوه فبعث رسول الله ﷺ سرية فأخذوا أهله وماله وأفلت ربيعة على فرس عريانا ليس عليه شيء، فأتى ابنته وكانت متزوجة في بني هلال وكانوا أسلموا وأسلمت معهم، وكان يجلس القوم بفناء بيتها، فأتى البيت من وراء ظهره، فلما رآته ابنته عريانا ألقته عليه ثوبا، وقالت: مالك؟ قال: كل الشرّ نزل بأبيك، ما ترك لي أهل ولا مال، قال: وأين بعلك؟ قالت:

(١) رقع: تأتي ثلاثية مجردة من باب منع، وثلاثية مزيدة بالتضيف اهـ .

قاموس . ح .

(٢) رواه أحمد في مسنده (٢٨٥/٥) . ص .

أَخْبَارُ الْقُضَاةِ

لوكيع
محمَّد بن خلف بن حيَّان
٢٠٦ هـ

ولا ما مور بما أفاء الله عليهم مثل هذا إلا الخمس والخميس مردود عليكم ،
وقال : ولو كان ما أفاء الله عليكم مثل سحر نامة نهما ما وجدتموني فيه بخيلا
ولا (أدبا) .

وهذه الصدقات أخذها من وادعها لا يجاوز بشر فريضة إلى ما فوقها ، ولا
يتنصر بها إلى ما دونها ، ولا يقبض عليها قيمتها ، ولا إخال أمير المؤمنين إلا
قد بلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : المتعدي بالصدقة (١) كذا ، وأن
يوجد من الحروب والفتن وسائر الأموال التي جرت فيها الصدقات على سنها التي
قد علمها المسلمون ، وعملوا بها ، وأن يؤخذ من تجار أهل الذمة ضمت ما يؤخذ
من تجار المسلمين ، فكذلك بلغني أن عمر بن الخطاب أمر به في أموال تجار
أهل الذمة وأنه أمر أن يؤخذ من تجار الحرب إذا قدموا على المسلمين ، كنجو
ما يأخذ أهل الحرب من تجار المسلمين إذا قدموا عليهم ، ووضع هذه الصدقات
في مواضعها من أهل الصدقة الذين أمر الله بهم في كتابه ، لا يجاوز بها إلى غيرهم ،
ولا يقصر بها دونهم بزم تلك الآية التي في براءة ، وهي : إنما الصدقات للفقراء
والمساكين (إلى) والله عليهم حكيم ، تقسم بين هذه الآية على ما يرى الإمام من
قسمتها بينهم على قدر قلة كل صنف منها وكثرتها ، ولا يبدل صدقة عن أهل
بلدها إلا أن يستغنوا عنها ، أو يستغنوا بما يقسم فيهم منها في علمهم ذلك إلى
حين يقسم الصدقة فيهم من قابلهم ، فإذا كان كذلك عدت عنهم عليهم ذلك
إلى أذى من يلزمهم من الفقراء على نحو من ذلك القسم

(١) كذا بالأصل .

(٢) قال المنذرى في الترهيب والترهيب : رواه أبو داود والترمذي وابن
ماجه وابن حزيمة في صحيحه ، كلام من رواية سعد بن سنان ، عن أنس ، وقال
الترمذي : حديث غريب .

فيه الخصال الأربع التي يعلم أمير المؤمنين أنها هي جل الأعمال في رعيته ،
ويعلم أن ليس لأحد في كتاب الله ولا في شيء من سنة من رسول الله صلى الله
عليه وسلم من أمر رأى إلا الاقياد له ، والمجاهدة عليه ، وماسوى ذلك من الأمور
التي تقتل بها الأئمة ما يؤتى فيه الناس مالم يحكم القرآن ولا سنة النبي عليه السلام
فإن ولي أمر المسلمين ، وإمام جماعتهم لا يقدم فيها بين يديه ، ولا يقضى فيه
دونه ، بل على من دونه رفع ذلك إليه ، والتسليم لما قضى .

وأما الخصلتان اللتان تصلحان بهم بأذن الله أن شاء الله ، فلهما لأهل
الذكور ، والأمانة عن قاضي عمال أمير المؤمنين ، ودانيتهم ، ثم المتعلق بكل ما هو
أهل من جزاء المحسن بأحسنه وتأديب المسيء منهم بأسائه ، أو عزله والاستبدال
به على قدر ما يستحقون من التأديب والعزل .

وما يصلح ذلك ، أصلح الله أمير المؤمنين ، ويقود به الولي على أمره ألا
يستكثر من الحسن شيئا عمل وإن كثرة ، فانه ليس شيء من حسن عمل به أمرؤ ،
وإلا ونعمة الله عليه في ذلك خاصة أكثر ، وحق الله عليه فيه ، وفيما سواه أعظم
وأوجب ، وليس العباد ، وإن حزموا وجدوا ، ما مني كنه حق الله عليه ، إلا ما
أعان الله ورحم ، وألا يستقل من الحسن شيئا فيدعه ، فإن المحسن مسرور بما هو
مفروض عليه من حسن عمله ، قليله وكثيره ، وإن الحسن إلى الحسنه حسنة ،
وإن الحسنات يذهبن السيئات ، ذلك ذكرى للذاكرين ، ولا يجترع مع ذلك من
مسيء شيئا وإن تقال في عينه ، فانه ليس شيء من السيء بقليل ، وليس شيء
منه إلا وهو يخوف سر عاقبه إلا ما أعان الله وتجاوز ، ثم لا يؤخر عمل اليوم لند
فانه إذا كان ذلك تدراك الأعمال وشغل بعضها عن بعض ، ثم المبادرة بالعمل
في العامة وفي خاصة النفس الخصال الست ، التي لا إخال أمير المؤمنين إلا وقد

قال: خرج أمير المؤمنين هرون حاجا، ووجه بخزيمة بن خازم رابطة بالبصرة، وعلى البصرة يومئذ عيسى بن جعفر، وخليفته ببا المهلب بن المغيرة، فلما

وعلى البصرة يومئذ عيسى بن جعفر، وحجبت إليه المهلب بن زياد، فأتاه بالبرية
حضرت الجمعة أرسل خزمية إلى المهلب، وأمره بالاعتزال، فأرسل إليه المهلب، والولاية بالبصرة
أجبتى بكتاب أعتزل؟ فأرسل خزمية شعبة بن خثيم، أحد بني عمه، فقال: إن
دنا المهلب من المسجد، فاضرب عنقه، وأقبل المهلب يريد الجمعة، قال الفضل:
فأرسل إلى عمر بن حبيب، وهو يومئذ قاضي البصرة، فأنه فقال له: إلى المهلب
قتل له إن مثل المهلب لا يسأل كتاباً بولايته، ففنيه عمر، وهو قتل إلى
المسجد فرده، وصلى خزمية وشكا عمر بن حبيب إلى الرشيد، ونصب له أبو
عروبن حميد السعافى، فنكتب الرشيد إلى عيسى بن جعفر وأمره أن يجمع
عشرة من أهل الحجاز، من أهل البصرة فيسأله عنهم، فأحضر محمد بن حفص
واسحاق بن إبراهيم الخطاطبى، وبكر بن يزيد بن واسع السامى، ومعاذ
ابن معاذ، ومحمد بن عبد الله الأنصارى، وعبد الرحمن بن عبد المحرمى، وبشر
ابن المغفل بن لاحق، وعثمان بن أبي الربيع، وعثمان بن الحكم التقيين،
وأخو ذهب عن أبي بكر اسمه، فسأله عنهم، فقتل الخزومى: فأنه خيراً،
ولاشراً، وقال الأنصارى: خير له أن يترك مجلسه فقد سمعت من يتركوه.

وخرج عثمان إلى الحيرة ، وبها الرشيد ، بغير إذنه ، فغضب عليه ، ثم
خاض عنه ، وأمره بالرجوع ، وقد حج ، واستخلف عثمان بن عفان الغطافي ،
فقال أي عبدة النحوى .

فَأُخْبِرَتْ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الثَّقَفِيِّ ، أَنَّ يَحْيَى بْنَ خَالِدٍ أُنْبِغَ مِنْ خَيْرِ أَعْمَالِ مَرَّةٍ بِالْبَصْرَةِ

الرَّشِيدِ السَّيِّحِ وَبَثَّ النَّصِيصَ فِي حِيَاظِهَا ، فَقَدِمَ فَكُنَّ أَنْهَارُ الشُّطِّ ، وَادَّعَى

لِيَحْيَى نَحْوًا مِنْ شَطْرِ أَمْوَالِ النَّاسِ ، وَأَحْضَرَ أَرْبَعَةَ نَفَرٍ شَهِدُوا عَلَى جَرَايَتِهِ مِنْ

يَحْيَى ، فَأَنْقَضَ عَمْرَ جَرَايَتِهِ بِشَهِادَتِهِمْ ، ثُمَّ أَحْضَرَهُمْ بِأَعْيَانِهِمْ ، فِي نَحْوِ مِنْ سِتِينَ ،

أعمال عمر
بالبحر:

كتاب الأعلام

للإمام الجليل النزيل قاضي القضاة
أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري
المتوفى سنة ١٨٢ من الهجرة

وهو كتاب الآثار، أبو محمد يوسف بن يعقوب عن أبي أبي يوسف . وهو
مستند الإمام الأئمة أبي حنيفة النعمان الكوفي رضي الله عنهم ، همه صاحب أبو يوسف ،
وأضاف إليه مديونية في مواضعه ؛ وليس : مستند أبي يوسف أيضا

على تصحيحه والتعليق عليه

أبو الوفاء

المدرس بالمدرسة الطائفة

عَنْ بَنِي بَنِي إِحْيَاءِ الْمَسَارِفِ لِمُعْتَمِدَاتِهِ
بِمِيزَانِ آيَاتِ الرُّسُلِ وَالْجَنَّةِ

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

سيرين^(١) عن أنس بن مالك رضى الله عنه أنه أراد أن يستعمله ، فقال : لا حتى
تكتب لي عهد عمر الذى كتبته لأنس أن خذ من أهل الحرب العشر ، ومن أهل الذمة
نصف العشر ، ومن المسلمين ربع العشر^(٢)
٤٤٢ - قال حدثني يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن أبي صخرة^(٣) عن زياد
ابن حدير^(٤) عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه بعثه على عين التمر^(٥) فأمره
بمثل ذلك

٤٤٣ - قال : حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه
قال : في كل ما أخرجته الأرض من قليل أو كثير زكاة ، وفيما سقت السماء أوسق
سبعها العشر ، وفيما سقى بغرب أو دالية^(٦) نصف العشر^(٧)

وللعامة الكسكك (ج) (٨) هو أنس أخو محمد بن سيرين مولى أنس أبو عبد الله أو أبو حمزة
البصري ، روى عن مولاه وجندب بن سفيان وابن عباس وابن عمر ، وعنه ابن عوف وشعبة ومما
وأبان ، وروى له السنن ، وثقه ابن معين ، توفي سنة ثمان عشرة وقيل عشرين ومائة (خ) ١٢ -
(٩) وأخرجه طحاوي وابن خزيمة وابن خوارزمي عن أبي حنيفة عن أبيه عن أنس بن مالك قال :
منفصلا ، وأخرجه محمد بن الحسن في الآثار عنه عن أبي حنيفة عن أنس بن مالك قال : لا
وكان عمر بن الخطاب يبعث أنس بن مالك مصدقا لأهل البصرة . قال : فأراد أن أحمل له فقلت : لا
حتى تكتب لي عهد عمر بن الخطاب الذى كتب لك ، فكتب لي أن أخذ من أموال المسلمين ربع العشر
ومن أموال أهل الذمة إذا اختلفوا بها التجارة نصف العشر ، ومن أموال أهل الحرب العشر ، وأخرجه
في الصحيح أيضا ، ثم قال محمد : وهذا كله نأخذ ، فأما ما أخذ من المسلمين فهو زكاة فيوضع في موضع
الزكاة للفقراء والمساكين ، ومن سقى الله في كتابه ، وما أخذ من أهل الذمة ، ومن أهل الحرب وضع
موضع الخراج في بيت المال للفقراء - ١٢ - (١٠) هو جامع بن شداد أبو صخرة البخاري الكوفي
أحد الفضلاء ، روى عن عبد الرحمن النخعي وجران وعنه الأعمش وسفيان وشريك ، ثقة ، مات سنة
ثمانية عشر ومائة روى له السنن (خ) (١١) هو زياد بن حدير مصنف الأسدي الكوفي روى عن علي
ومعمر ، وعنه حبيب وجامع وثقه أبو حاتم روى له أبو داود (خ) ١٢ - (١٢) عن أنس بن مالك : بلدة قرية
من الأبارغ غربي الكوفة بقربها موضع يقال له شطآن منها جلب القصب وانجر إلى سائر البلاد ، وهي
على طرف البرية ، وهي قديمة انتجعها المسلمون في أيام أبي بكر رضى الله عنه على يد خالد رضى الله عنه
في سنة اثنتي عشرة للهجرة غوة (معجم البلدان) - ١٢

(١) الثوب البهل العظيم من سدك نور ، والبدلية : جنح طويل يركب تركيب سدك الأوز في رأسه
منفرة كبيرة يستعمل بها (ج) ١٢ - (٧) وأخرجه الإمام محمد في الآثار عنه هكذا ، قال محمد :
وهذا كان أخذ أبو حنيفة ، وأخرج ابن خزيمة عن طريق أبي مطيع عنه عن أبان بن أبي عياش عن
أنس مرفوعا ، في كل شئ أخرجت الأرض العشر أو نصف العشر ، قال أبو حنيفة ولم يذكر صاعا ،

٤٤٤ - عن يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال في هذه
الآية : وآتوا حقه يوم حصاده ، أنها منسوخة
٤٤٥ - قال : ثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن الهيثم عن حماد عن
عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه أضعف الصدقة على نصارى بني تغلب عوضا
من الخراج^(١)

٤٤٦ - قال : ثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن عمر بن حنبل^(٢) عن
إبراهيم أن رجلا أراد أن يعطي إبراهيم زكاة ماله أربع مائة درهم ، فأبى أن يقبلها
فذهب معه إبراهيم يدله ، وكانت يعطي أهل البيت عشرة عشرة ، فقال إبراهيم :
لو كنت أنا كنت أغني بها أهل بيت واحد كان أحب إلي^(٣)
٤٤٧ - قال : ثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال :
إذا مر أهل الذمة بالخمر أخذ منهم نصف العشر

٤٤٨ - قال : ثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن محمد بن قيس^(٤) عن
مسروق أن أبا العوجاء كان يصنع الطعام فأتيه مسروق ، وكان أبو العوجاء على
العشور ، وكان يشتكي^(٥)

قلت : تأمله فتادة عن أنس ولفظه : فباست السبل العشر ، وما سقى بالتواضع نصف العشر ، أخرجه
البيهقي ، وفي البخاري من حديث ابن عمر رفته : فباست السبل بالعيون أركان عزيا العشر ، وفيما سقى
بالضعف نصف العشر ، ولابن ماجه عن معاذ بن بشير النبي صلى الله عليه وسلم إلى ابن أبي عمير أن أخذ ما
سقى السبل ، وما سقى بغلة العشر ، وما سقى بالبول نصف العشر ، - ١٢ -
(١) هكذا أخرجه أبو يوسف في كتاب الخراج أيضا - ١٢ - (٢) ما وجدته في الكتب التي عندي
وفي شيخه عمر بن حنبل ذكره الموفق - ١٢ -
(٣) وأخرجه الإمام محمد في الآثار عنه عن عمرو بن حنبل الحديث مكان عمر ، ثم قال محمد : وبه
نأخذ أعطى من الزكاة مائة وبين المساكين ولا يبلغ بها مائتين إلا أن يكون مفرقا فيعطى قدر دينه
وفضل مائتي درهم إلا قليلا ، وهذا قول أبي حنيفة - ١٢ - (٤) هو محمد بن قيس الهمداني ثم المهدي
الكوفي ، روى عن ابن عمر ومالك بن الحارث الهمداني وإبراهيم النخعي ويزيد بن أبي كريمة ، وعنه
الثوري وأبو حنيفة وشريك وقيس بن الربيع وأبو عروبة ومضم ، وروى له السنن في فضائل سيدنا علي
ذكره ابن حبان في الثقات - (ت) ١٢ - (٥) وأخرجه الإمام محمد ولبس فيه (وكان يشتكي) وفيه
مكانه (ولا يئله) ، ثم قال محمد : وبه نأخذ ، ولا بأس بذلك ما لم يعرف غيبا بينه ، وهو قول
أبي حنيفة - ١٢ -

جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
لجنة إحياء التراث الإسلامي

كتاب
تخريج الأحكام الشرعية

على ما كان في عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم
من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية

للعلامة أبي الحسن علي بن محمد المعروف بالخزاعي التلمساني
المتوفى سنة ٧٨٩هـ

تحقيق
الأستاذ / الشيخ أحمد محمد أبو سلمة
من علماء الأزهر الشريف

القاهرة

ما آمن يهود على كتابي ، قال فما مر بي نصف شهر حتى تعلمته له ، قال : فلما تعلمته كان إذا كتب إلى يهود كتب إليهم ، وإذا كتبوا إلي قرأت له كتابهم .
قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

تتبيه :

قد تقدم من نسب زيد بن ثابت وأخباره - رضى الله عنه - ما أغنى عن إعادته / - دنا والحمد لله .

الفصل الثالث : في معنى نبى عمر - رضى الله عنه - عن رطانة الأعاجم وكراهة مالك - رحمه الله تعالى - تعلم خطهم ، وأن ذلك غير مخالف للحديث الثابت بالأمر بتعلم ذلك :

في « البيان والتحصيل » قال مالك - رحمه الله تعالى - أكره للرجل المسلم أن يطرح ابنه في كتاب العجم : أن يتعلم الوقف : كتاب العجمية ، وأكره للمسلم أن يعلم أحداً من - النصارى الخط أو غيره .

وفى « التهذيب » للبرادعى : ونهى عمر عن رطانة الأعاجم ، وقال : إنها خيب .

وفى « الصحاح » للجوهري : الرطانة : الكلام بالأعجمية ، تقول : رَطَنْتُ له رطانة ، ورَطَانْتُهُ : إذا كلمته بها ، وتراطن القومُ فيما بينهم .

والخب : الخداع : تقول منه : خَبَيْتُ يا رجلُ خَباً مثلَ عَلِمْتَ تعلمُ عِلْماً ، والخبُّ : الرجلُ الخَدَّاعُ .

وقال ابن رشد في « البيان والتحصيل » في الكلام على قول مالك - رحمه الله تعالى : الكراهة في ذلك كله بينة ، أما تعليم الرجل ابنه كتاب العجم فلا اشتغال بما لا منفعة فيه ولا فائدة له عما له فائدة ومنفعة ، مع ما فيه من إدخال السرور عليهم بإظهار المنفعة بكتابهم والرغبة في تعلمه ، وذلك من توليهم وقد قال الله عز وجل : (وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فإِنَّهُ مِنْهُمْ)^(١) .

وأما تعليم المسلم النصراني فلما فيه من النريعة إلى قراعتهم القرآن مع ما دم عليه من التكذيب له ، والكفر به ، وقد قال ابن جبيب في الواضحة : إن ذلك من فعله مسقط لأمانته وشهادته . انتهى ما ذكره ابن رشد - رحمه الله .

قلت : وقد تبين من كلامه أن الذي يُكرَهُ من تعلم خطهم وكتابهم هو ما لا يكون في تعلمه منفعة ، وأما ما في تعلمه منفعة للمسلمين كتعلمه لترجمة ما يحتاج إليه الإمام كما تعلمه زيد - رضى الله عنه - بأمر النبي - صلى الله عليه وسلم - أو لما يحتاج إليه اتقاضي للفصل بين الخصوم ، وإثبات الحقوق ، أو للماشر الذي يعثر أهل الذمة وتجار الحربيين لطلب ما يتعين عندهم لبيت المال ، أو لما يحتاج إليه في فكاك الأسارى وما أشبه ذلك مما تدعو إليه الضرورة فغير مكروه .

الباب الثاني

في صاحب الأعراس

وفيه أربعة فصول :

الفصل الأول : في ذكر ما جاء في ذلك عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

روى الترمذى - رحمه الله تعالى - عن حرب بن عبد الله بن عمير الثقفى عن جده رجل من بنى تغلب قال : أتيت النبي - صلى الله عليه وسلم - فأسلمت ، وعلمنى الإسلام ، وعلمنى كيف آخذ الصدقة من قولى من أسلم ، ثم رجعت إليه فقلت : يا رسول الله كل ما علمتنى قد حفظت إلا الصدقة ، أفأعشرهم ؟ قال : لا إنا نعشر على اليهودى والنصارى .

فائدة لغوية :

في « المشارق »^(١) : عشور أهل الذمة ، وتعشيرهم : هو ما يؤخذ منهم إذا تزأوا بشا تجاراً على ذمة وعهد ، وذلك ما صولحوا عليه عند ذلك ، وهو اسم لكل ما يؤخذ منهم كالسجور لما يشح به .

وفى الترجمة :

عشور أهل الذمة بالضم ، إلا أن الضم له وجه كأنه جمع عُشْر ، وإذا سافر أهل الذمة من أفق إلى أفق غير أفقهم من بلاد الإسلام أخذ منهم العشر بما يأخذون . انتهى وفى « الصحاح » العشر : الجزء من أجزاء العشرة ، وعُشِرَت القوم أعشَرهم عُشْر بالضم : إذا أخذت منهم عُشْر أموالهم ، ومنه العاشر والعشائر ، وعُشِرَت القوم أعشَرهم بالكسر عُشْرًا ، أى صرَّت عاشرهم .

(١) مشارق الأنوار ٢ : ١٠٢

الفصل الثاني : في ذكر من تولى ذلك في زمن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه :

روى الزهرى - رحمه الله تعالى - في مسنده عن السائب بن يزيد - رضى الله عنه - قال : كنت غلاماً مع عبد الله بن عتبة على سوق المدينة في زمن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - فكنّا نأخذ من النبط العُشْر .

وعن السائب أيضاً - رضى الله عنه - قال : كنت أعشر اليهود والنصارى ، وخرجه مالك في موطنه بنصه - رضى الله عنهما -

الفصل الثالث : في ذكر أنسابهم وأخبارهم - رضى الله عنهم :

السائب بن يزيد

في « الاستيعاب »^(١) السائب بن يزيد بن سعيد^(٢) بن ثُمَامَة بن الأسود بن أخت النمر ، اختلف في نسبه : فقيل : كِنَانى ، وقيل : كِنْدَى ، وقيل : هَلَلَى ، وقيل : أزدى ، حليف بنى أمية ، أو بنى عبد شمس .

ولد في السنة الثانية من الهجرة ، وقيل : في الثالثة . وكذا يقول : ذهب بن خاتى إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقالت : يا رسول الله إن ابن أختى وجع ؟ فدعا لى ومسح برأسى . ثم تروخاً فشربت من وضوئه ، ثم قمت خلف ظهره فنظرت إلى خدته بين كنفه كأنه زَرَّ الحجلة ، وكان عاملاً لعمر على سوق المدينة مع عبد الله بن عتبة بن مسعود .

واختلف في وقت وفاته :

فقيل : توفى سنة ثمانين .

وقيل : سنة إحدى وتسعين . انتهى

(١) الاستيعاب ٢ : ٥٩١

(٢) في أمه العاتية : ابن أبي سبيد بن ثُمَامَة ، وقيل : السائب بن يزيد بن سبيد

عبد الله بن عتبة بن مسعود

قال أبو عمر^(١) رحمه الله تعالى : هو ابن أخي عبد الله بن مسعود - رضى الله عنهما -

ذكره العثيلي في الصحابة فغلط ، وإنما هو تابعي من كبار التابعين بالكوفة^(٢) .

استعمله عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - ولكنه ولد في حياة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأتى به فسح بیده ودعا له .

روى عنه ابنه حمزة بن عبد الله بن عتبة أنه قال : ذكر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وضع يده على رأسي .

وردت عنه أم ولده قالت :

قلت لسيدي عبد الله بن عتبة : أى شئ تذكر من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ؟

قال : أذكر أني كنت غلام خماس أو سداسي أجلسني النبي - صلى الله عليه وسلم - في حجره : ومسح على وجهي ، ودعا لي ولزيتي بالبركة . انتهى .

فائدة لغوية :

في « المشارق »^(٣) : في صفة خاتم النبوة :

مثل زُرِّ الحَجَلِ ، كذا هو في صحيح مسلم .

وفي كتاب البخاري :

بتقديم الزاي مكسورة ، والحَجَلُ بحاء مهملة مفتوحة ، وجيم مفتوحة ، والزُرُّ وإلّا الأوهار التي تدخل في العُرَى كآزار القميص والحَجَلُ : واحد الحَجَل وهو ستر ذو سُجُوف .

(١) الاستيعاب ١ : ٣٩٠ وراجع الاسابة ٤ : ١٠٠ ، أنه لقابة ٣ : ٢٠٢

(٢) في خلاصة تعريب تهذيب النكاح للزهرى : ٢٠٦ : عبد الله بن عتبة بن مسعود المذلل ، له رواية ، عن عمر وعمار وعنه أبناء : عبيد الله وعمران ، قال ابن سعد : كان ثقتاً رفيحاً قتيلاً ، قال ابن حبان : مات سنة أربع وسبعين .

(٣) ١ : ٣١٠

الفصل الرابع : في حكم ما يجلبه الحربيون إذا دخلوا بالأمان ، وحكم ما تاجر به أهل الذمة من الخمر والخنزير

قال أبو عمر بن عبد البر - في باب حكم أهل الحرب إذا دخلوا إلينا بأمان - في - كتابه الكافي :

ولا يعرض لهم في بيع الخنزير والخمر من أهل الذمة ، ويؤخذ منهم شئ من ذلك كله . انتهى

وقال أبو محمد عبد الله بن نجم بن شاس^(١) في الجواهر في كتاب عقد الذمة منه : إذا تاجر أهل الذمة بالخمر ، وما يحرم علينا ، فروى ابن نافع : أنهم يتركون حتى يبيعوه . فيؤخذ منهم عشر الثمن ، وإن خيف من خيانتهم جعل معهم أمين .

قال ابن نافع : وذلك إذا جلبوه إلى أهل الذمة ، لا إلى أمصار المسلمين التي لا ذمة فيها .

وذكر ابن حبيب في الحربيين ومعه خمر وخنزير : قالوا لي يرون الخمر ، ويقتل الخنزير ، ولا يجوز للإمام إنزالهم على إبقاء ذلك في أيديهم . انتهى

(١) عبد الله بن نجم بن شاس بن نزار الجذامي السعدي ، أبو محمد ، المذلل فقيه ، الذي كان مدرساً بمصر وتوجّه إلى دباط بنية الجهاد فتوفى فيها سنة ٦١٦ هـ غازياً وفيات الأعيان ١ : ٢٥٧

الباب الثاني

في صاحب الأعراس

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: في ذكر ما جاء في ذلك عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

روى الترمذي - رحمه الله تعالى - عن حرب بن عبد الله بن عمير الثقفي عن جده رجل من بني تغلب قال: أتيت النبي - صلى الله عليه وسلم - فأسلمت ، وعلني الإسلام ، وعلني كيف آخذ الصلقة من قومي من أسلم ، ثم رجعت إليه فقلت : يا رسول الله كل ما علمتني قد حفظت إلا الصلقة ، أفأعشرهم ؟ قال : لا إنما العشر على اليهود والنصارى ؛

قائدة لغوية :

في « اشارك »^(١) : عُشور أهل اللزمة ، وتعشيرهم : هو ما يؤخذ منهم إذا تزأوا بنا تجاراً على ذمة وعهد ، وذلك ما صولحوا عليه عند ذلك ، وهو اسم لكل ما يؤخذ منهم كالسُحُور لما يتسحر به .

وفي الترجمة :

عُشور أهل اللزمة بالضم ، إلا أن الضم له وجه كأنه جمع عُشْر ، وإذا سافر أهل اللزمة عُشور إلى أفق غير أفقهم من بلاد الإسلام أخذ منهم العشر مما بأيديهم . انتهى . وفي « الصحاح » العشر : الجزء من أجزاء العشرة ، وعَدَرْتُ القوم أعشرهم عُشراً بالضم : إذا أخذت منهم عُشر أموالهم ، ومنه العاشر والعشار ، وعَدَرْتُ القوم أعشرهم بالكسر عُشراً ، أي صرت أعشرهم .

(١) مشارق الأنوار ٢ : ١٠٢

الفصل الثاني: في ذكر من تولى ذلك في زمن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه :

روى الزهري - رحمه الله تعالى - في مسنده عن السائب بن يزيد - رضى الله عنه - قال : كنت غلاماً مع عبد الله بن عتبة على سوق المدينة في زمن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - فكنّا نأخذ من النبط العُشْر .

وعن السائب أيضاً - رضى الله عنه - قال : كنت أعشر اليهود والنصارى ، وخرجه مالك في موطنه بنصه - رضى الله عنهما -

الفصل الثالث: في ذكر أنسابهم وأخبارهم - رضى الله عنهم :

السائب بن يزيد

في « الاستيعاب »^(١) السائب بن يزيد بن سعيد^(٢) بن ثمامة بن الأسود بن أخت الزعر ، اختلف في نَسَبه : فقيل : كِنَانِي ، وقيل : كِنْدِي ، وقيل : هَذَلِي ، وقيل : أَزْدِي ، حليف بني أمية أو بني عبد شمس .

ولد في السنة الثانية من الهجرة ، وقيل : في الثالثة . وكان يقول : ذهبت بي خاتني إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقالت : يا رسول الله إن ابن أختي وجع ؟ فدعا لي ومسح برأسي ، ثم توضأ فشربت من وضوئه ، ثم قمعت خلف ظهري فنظرت إلى خاتمة بين كنفه كأنه زَرَّ الحجلة ، وكان عاملاً لعمر على سوق المدينة مع عبد الله بن عتبة بن مسعود .

واختلف في وقت وفاته :

فقيل : توفي سنة ثمانين .

وقيل : سنة إحدى وتسعين . انتهى

(١) الاستيعاب ٢ : ٥٩١

(٢) في أمه الثابة : ابن أبي سبيد بن ثمامة ، وقيل : السائب بن يزيد بن سبيد

الباب الخامس

في صاحب المساحة

روى أبو عبيد في كتاب الأموال عن أبي يَحْيَى - لاحق بن حميد - : أن عمر بن الخطاب بعث عمار بن ياسر إلى أهل الكوفة على صلاحهم وجيوشهم ، وعبد الله بن مسعود على قضايتهم وبیت مالهم ، وعثمان بن حُثَيْف على مساحة الأرض ، ثم فرض لهم في كل يوم شاة بينهم . قال : أو قال : جعل لهم في كل يوم شاة ، شطرها وسواقطها لعمار ، والشطر الآخر بين هذين .

ثم قال : ما أرى قرية يؤخذ منها كل يوم شاة إلا كان سريعاً في خرابها .

قال : فمسح عثمان بن حنيف الأرض ، فجعل على جريب الكرم : عشرة دراهم . وعلى جريب النخل : خمسة دراهم . وعلى جريب القصب : ستة دراهم ، وعلى جريب البر : أربعة دراهم ، وعلى جريب الشعير : درهمن . وجعل على أهل النعة في أموالهم التي يختلفون بها في كل عشرين درهماً ، وجعل على رقابهم أربعة وعشرين كل سنة . وعطى الصبيان ١٥٦ ب والنساء من ذلك ، ثم كتب بذلك إلى عمر فأجازه . ورضى به /

وفي الاستيعاب^(١) : عثمان بن حنيف بن واهب بن الحُكَيْم^(٢) بن ثعلبة بن النخارث ابن مَجْدعة الأنصاري ، من بني عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس ، أخو سهل بن حنيف . يكنى : أباً عمرو ، وقيل : أباً عبد الله . عمل لعمر ، ثم اعلی . ولده عمر بن الخطاب مساحة الأرض وجبايتها ، وضرب الخراج والجزية على أهلها ، ولده على البصرة . فأخرجه طاعة والزبير حين قدما البصرة ، ثم قدم على فكانت وقعة الجمل . فلما خرج على من البصرة ولاها عبد الله بن عباس .

(١) الاستيعاب ٢ : ٤٩٥

(٢) كذا في جبهة ابن حزم ٣٢٦ وفي سير أعلام النبلاء في ترجمة أخيه سهل : عم وفي الأصل : العظيم

ذكر العلماء بالخبر والأثر : أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - استشار الصحابة في رجل يرجعه إلى العراق ، فأجمعوا جميعاً على عثمان بن حنيف وقالوا : إن^(١) تبعه إلى أهم من ذلك فإن له بصراً وعقلاً ومعرفة وتجربة ، فأسرع عمر إليه فولده مساحة أرض أهل العراق ، فضرب عثمان على كل جريب من الأرض يناله الماء عامراً وغامراً : درهماً وقفيزاً ، فبلغت جباية سواد الكوفة قبل أن يموت عمر : مائة ألف ألف ونيفاً .

وقال عثمان بن حنيف حين نزل عسكر طلحة والزبير البصرة ما زاد في فضله - رحمه الله - [ثم سكن عثمان بن حنيف]^(٢) الكوفة [وبقى إلى زمن معاوية] .

قوائد لغوية في خمس مسائل :

الأولى : « ابن القوطية » : مسح الأرض مساحة ومسحاً : ذرعها .
« الفارابي » : مسحها يَمْسَحُها يفتح السين فيهما .

الثانية : حُثَيْف : مبغض أحنف على أسلوب : تسخير الترخيم كزهير ، وسويد في - أزهر وأسود .

الثالثة : سواقط الشاة : يذاهو ورجلها ، وحشوتها وهي سقطها أيضاً .
وفي « الصحاح » : الساقط . والساقطة اللثم في حسيه ونسبه ، والسَّقَط ردىء المتاع .

الرابعة : في « الصحاح » : الجريب من الطعام ومن الأرض : مقدار معانوم ، والجمع أجْريب وجُربان

الخامسة : في « الصحاح »^(٣) : القَصْبُ والقَصْبَةُ : الرطبة وهي الإشتيت بالفارسية . والوضع الذي ينبت فيه بسمي : مَقْصِبَةٌ وهي القَصْبَةُ بالكسر .

(١) كذا في الاستيعاب وفي الأصل : لن تبعه

(٢) ما بين القوسين من نسخة تونس

(٣) ١١١ : ١ وانظر أيضاً القاموس المحيط .

سيرة اعلام النبلاء

تصنيف

الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

المتوفى

٥٧٤٨ - ١٣٧٤هـ

مققن نصرة ، وفتح أماريه ، ومققن عليه

شعيب الأرنؤوط و حسين الأسد

مؤسسة الرسالة

ولم يكن خالد حذاء، بل كان يجلس في سوق الحدائين أحياناً، فعرف بذلك. قاله محمد بن سعد. وقال فهد بن حيان: لم يُحَدَّ خالد قط، وإنما كان يقول: اُحْدُ على هذا النحو، فلَقَّبَ الحذاء. وكان حافظاً مهيباً ليس له كتاب. قال شعبة: قال خالد الحذاء: ما كتبت شيئاً قط إلا حديثاً طويلاً، فلما حفظته محوته. وقال خالد الطحان، سمعتُ خالد الحذاء يقول: ما حدثتُ نعلًا ولا بعثها، ولكن تزوجتُ امرأة من بني مجاشع، فنزلت عليها في الحدائين هناك، فنسبت إليهم.

قال فيه أحمد بن حنبل: ثبت. وقال النسائي: ثقة. قال مُعْتَمِر بن سُلَيْمَانَ: سمعتُ أبي ذكر خالد الحذاء فقال: ما عليه لو صنع كما صنع طاووس، كان يجلس فإذا أتى بشيء أخذه وإلا سكت.

قال ابن سعد: كان خالد الحذاء قد استعمل على القُبَّة^(١) ودار العشور بالبيصرة. قال: ومات سنة إحدى وأربعين ومائة. وقيل: مات سنة الثنتين وأربعين ومائة. قاله قُرَيْش بن أنس.

أخبرنا أحمد بن إسحاق، أنبأنا زكريا المُلبي، أنبأنا عبد الأول الماليني، أخبرتنا ببس^(٢) بنت عبد الصمد، أنبأنا عبد الرحمن بن أحمد، حدثنا يحيى ابن محمد بن صاعد، حدثنا إسحاق بن شاهين، حدثنا خالد بن عبد الله، حدثنا خالد، عن عكرمة، عن عائشة أن النبي ﷺ اعتكف، واعتكف معه بعض نسائه وهي مستحاضة ترى الدَّم قُرْبَماً وضعت الطَّسْتُ تحتها من الدَّم.

(١) في الطبقات والقُبَّة.

(٢) مترجمة في الشذرات ٣٥٤٣.

وزعم أن عائشة رأت مثل ماء العُصْفَر. فقالت: كان هذا شيء كان فلاتة تجده^(١). أخرجه البخاري عن ابن شاهين.

٩١ - أبو إسحاق الشَّيْبَانِي * (ع)

سُلَيْمَان بن أَبِي سُلَيْمَانَ، فيروز. ويُقال: خاقان، وقيل: عمرو، الإمام الحافظ، الحجة، أبو إسحاق مولى بني شيبان بن ثعلبة الكوفي. ولد في أيام الصحابة، كابن عمر، وجابر، ولحق عبد الله بن أبي أوفى وسمع منه.

وحدث عن كبار التابعين يُسر بن عمرو، وزر بن حبيش، وعبد الله بن شداد بن الهاد، والوليد بن الغيث، وأبي بردة، والشعبي، وعبد الرحمن بن يزيد النخعي وعكرمة، وطائفة وينزل إلى أبي الزناد وأشعث بن أبي الشعثاء. حدث عنه أبو إسحاق السبيعي، وعاصم الأحول، وهما من طبقة، ويُسَمَّر وشعبة، وسُفْيَان، وإبراهيم بن طُهْمَانَ، وجريز بن عبد الحميد، وأبو عُيَيْنَةَ، وزائدة، وعَبَّثَر، وعبد الواحد بن زياد، وهُشَيْم، وأبو غوانة، وأبو بكر بن عياش، وابن فضال، وحفص بن غياث، وخالد بن عبد الله وأبو إسحاق الفَرَّازي، وأسباط بن محمد، وجعفر بن عون، وهو خاتمة أصحابه. وخلق سواهم.

(١) أخرجه البخاري ٣٤٩٨ في الحيف، باب: اعتكاف المستحاضة، وفي الاعتكاف، باب: اعتكاف المستحاضة. وأخرجه بنحوه أبو داود (٢٤٧٦)، وابن ماجه (١٨٧٠) كلاهما من حديث يزيد بن زريع، عن خالد الحذاء، عن عكرمة، عن عائشة، قالت: «اعتكف مع رسول الله ﷺ، امرأة من أزواجه، فكانت ترى الصفرة، والحمرة، وربما وضعتا الطست تحتها وهي تصلي».

(*) طبقات خليفة (١٦٥)، التاريخ الصغير ٥٧٢، الجرح والتعديل ١٢٧/٤، نقات ابن حبان ٩٠/٣، مشاهير علماء الأمصار (١١١)، اللباب ٢١٩٢، تهذيب الكمال (٥٤٢)، تهذيب التهذيب ٧/٤٩٢، تذكرة الحفاظ ١٥٣/٨، تهذيب التهذيب ١٩٧/٤ - ١٩٨، خلاصة تهذيب الكمال (١٥٣)، شذرات الذهب ٢٠٧/١.

معهد الدراسات والبحوث الإسلامية

شرح
كتاب السير الكبير
لمحمد بن الحسن الشيباني

اصلا
محمد بن أحمد السرخسي

تحقيق
الدكتور صلاح الدين المنجد

مطبعة شركة الإعلانات الشرقية

١٩٧١

٤٢٦٧- ولو كان استأمن المسلمين لينفذ إلى تلك الدار ويرجع إليهم فآمنوه على ذلك ، فهذا أيضا والأول سواء ، ويبطل عنه كل عشر وجب عليه . وهكذا لو استأمن على أن ينفذ إلى تلك الدار . ويكون آمنة فيها من المسلمين ، ثم يخرج إلى دار الاسلام آمنة حتى يرجع إلى داره فآمنوه على ذلك ، فدخل إليهم بعد ما وجب عليه العشور . ثم خرج ، لأنه لا يعشر لما مضى ويعشره المسلمون إذا خرج من تلك الدار إلى دار الاسلام .

لأن حكم المسلمين غير جار في دار الحرب . التي خرج المستأمن إليها .
٤٢٦٨- وإن كان هو آمنة من المسلمين . فخروجه إلى موضع لا يجرى فيه أحكام المسلمين يبطل اعتبار ما وجب عليه . ويبطل أيضا اعتبار ما أخذ منه . حتى ولو عشره المسلمون حين خرج من داره إلى دار الاسلام فمكث أياما . ثم دخل تلك الدار الأخرى . ثم خرج منها . وبين ذلك أيام عشره العاشر مرة أخرى . لأنه حين دخل تلك الدار خرج من أحكام المسلمين .

٤٢٦٩- فإذا رجع أخذ منه العشر . وصار سبيله سبيل دار الموادة ، إذا خرج واحد منهم إلى دار الاسلام بتلك الموادة . فيعشره العاشر ثم خرج في تلك السنة ، إلى دار الاسلام بتلك الموادة فإن العاشر يعشر ماله ثانيا .

لأنه لا عاد إلى داره فقد خرج عن حكم المسلمين ، وإن كان هو آمنة في تلك الدار ، فأبطل اعتبار ما أخذ منه . فكذلك ما هنا .

٤٢٧٠- ولو أن أهل الحرب وادعوا المسلمين على أن يؤدوا إلى المسلمين كل سنة خراجا معلوما على ألا يجرى المسلمون أحكامهم ، ولا يكونوا ذمة لهم ، ثم أن رجلا منهم خرج إلى دار الاسلام بأموال كثيرة على تلك الموادة فهو آمن ، ويؤخذ منه عشر ما مر به كاملا .

لأنه حربى على حاله ، إلا أنه آمن ، ولم يصر ذميا ، لأن حكم المسلمين غير جار عليهم ، فصار كما لو خرج من غير دار الموادة بأمان فيؤخذ منه العشر .

٤٢٧١- ولو وجب عليه عشور في دار الاسلام ثم دخل دار الموادة ثم خرج فإنه لا يعشره العاشر لما مضى .

لأنه بئنا أن هذه الدار والدار التي لا موادة بينها وبين المسلمين سواء ، ودخول المسلم والذي دار الموادة بمنزلة دخولها دار الحرب ليس بين أهلها وبين المسلمين موادة سواء ، لأنه لم تصر دار الاسلام بتلك الموادة . لعدم جريان حكم الاسلام والله الموفق .

وَقَاصٍ : أما بعدُ . فقد بلغني كتابك يذكر أَنَّ النَّاسَ قد سألوا أَن
تُقسِمَ بينهم غنائمهم . فانظر ما أَجلب الناسَ عليك من كراءٍ أو سلاحٍ
فاقسّمه بين من حضر من المسلمين . واترك الأَرْضَ والأَبَارَ لِعَمَّالِهَا .
وبه نأخذُ . وإنما أُصيب قبل الفتح والظهور .

وقد تحقق انفصاله عن أهل الأرض وخروجه من أيديهم . فيجب قسمة
ذلك بين الغنائم .

ولا يبطل ذلك بفتح الأرض والمن على أهلها .
قال : وانظر أن لا تُؤْلَ والدّة عن ولدها .

أى لا تفرق بين الصغير ووالدته . وبنحو هذا جاء الأثر عن النبي صلى
الله عليه وسلم (ص ٣٤٥) حين رأى جارية والهة في الغنيمة فقال : ما حالها ؟
فقال : بيع ولدها . قال : لا تؤْلَ والدّة بولدها .

قال : ولا تمس امرأة حتى يطيبَ رحمها .

أى حتى يستبرأها . وهو نظير ما جاء في الأثر : ولا الحبال حتى يستبرئن
بحيضة .

قال : ولا تتخذ أحداً من المشركين كاتباً على المسلمين : فإنهم
يأخذون الرشوة في دينهم . ولا رشوة في دين الله . وبه نأخذُ^(١) .

(١) في هامش في . وقد أحسن الله يأخذون الرشوة في دينهم كما قال الله تعالى :
وَأَكْثَرُ أَمْوَالِ النَّاسِ بِأَيْدِيهِمْ . وفي الرشوة . قال الشيخ : أن عمر رضي الله عنه لم
يزلف الكاتب الكافر بغيره . وإنما زلفه يأخذ الرشوة . حتى أن الكاتب الكافر الذي لا
يزلف يكون خيراً من الكاتب الذي يزلف وإن كان مسلماً . لأنه يشير بمصر رضي الله
عنه . حصري .

فإن الوالي ممنوع من أن يتخذ كاتباً من غير المسلمين لقوله تعالى :
(لا تتخذوا بطانة من دونكم)^(١) .

ثم قال : ولا عُشْرَ على مسلم ولا على صاحب ذمة . إنما العشرُ
على أهل الحرب إذا استأذنوا أن يتجروا في أرضنا .

وفي هذا زجر . فقد اشتهر عن عمر رضي الله عنه أنه أمر عماله أن يأخذوا
من أهل الذمة نصف العشر . فإن صح هذا الحديث فالمراد أنه ليس على أهل
الذمة العشر الكامل في أموال التجارة إذا مروا به على العاشر . وإنما ذلك على أهل
الحرب خاصة . فأما أهل الذمة فعليهم نصف العشر .

١٩١٩ - وذكر عن مجاهد قال :

أيما مدينة فتحت فأسلم أهلها قبل أن تنسب فيهم أحرار .
وتأويل ذلك فيما إذا كانوا مرتدين أو عبدة الأوثان من العرب ، أو كان
رأى الإمام أن يدعهم في أرضهم يؤدون الخراج . فأما إذا رأى الإمام أن
يتسمهم وأرضهم فهم عبيد ، لما بينا أنهم أسلموا بعد تمام القهر : وذلك يؤمنهم
من القتل ولا يبطل حق المسلمين عن رقابهم .

والله أعلم بالصواب .

وَقَاصٍ : أما بعدُ . فقد بلغني كتابك يذكر أنَّ النَّاسَ قد سألوا أنَّ
تُقسم بينهم غنائمهم . فانظر ما أوجب الناس عليك من كراعٍ أو سلاحٍ
فاقسمه بين من حضر من المسلمين . واترك الأَرْضَ والأَهْلَ لِمَالِهَا .
وبه نأخذ . وإنما أُصيب قبل الفتح والظهور .

وقد تحقق انفصاله عن أهل الأرض وخروجه من أيديهم ، فيجب نسبة
ذلك بين الغنائم .

ولا يبطل ذلك بفتح الأرض والمن على أهلها .

قال : وانظر أنَّ لا تُولَّه والدَّة عن وَلَدِهَا .

أى لا نفرق بين الصغير والوالدة . وينحو هذا جاء الأثر عن النبي على
لِّه عليه . وسلم (ص ٣٤٥) حين رأى جارية والهة في الغنيمة فقال : ما حالها ؟
فقال : بيع ولدها . قال : لا تُولَّه والدَّة بولدها .

قال : ولا تمس امرأة حتى يطيَّبَ رحمُها .

أى حتى يمشي بها . وهو نظير ما جاء في الأثر : ولا الجبال حتى يستبرثن
بحيضة .

قال : ولا تتخذ أحداً من المشركين كاتباً على المسلمين : فإنهم
يأخذون الرشوة في دينهم . ولا رشوة في دين الله . وبه نأخذ^(١) .

(١) في هامش ق - وقد أحسن أنهم يأخذون الرشوة في دينهم كما قال الله تعالى :
وإنهم أموال الناس بالباطل ، وفي الرشوة . قال الشيخ : أن عمر رضي الله عنه لم
يزوف الكتاب الكافر كرهه ، وإنما زيفه بأخذ الرشوة . حتى أن الكتاب الكافر الذي لا
يرضى يكون خيراً من الكتاب الذي يرضى وإن كان مسلماً . لأنه يشير بمسرة رضي الله
عنه . حمصى .

فإن الوالى ممنوع من أن يتخذ كاتباً من غير المسلمين لقوله تعالى :
(لا تتخذوا بطانة من دونكم)^(١) .

ثم قال : ولا عُشْرَ على مسلم ولا على صاحب ذمَّة . وإنما العشورُ
على أهل الحرب إذا استأذنوا أن يتجروا في أرضنا .

وفى هذا نظر . فقد اشتهر عن عمر رضي الله عنه أنه أمر عسالة أن يأخذوا
من أهل الذمة نصف العشر . فإن صح هذا الحديث فالمراد أنه ليس على أهل
الذمة العشر الكامل في أموال التجارة إذا مروا به على العاشر ، وإنما ذلك على أهل
الحرب خاصة . فأما أهل الذمة فعليهم نصف العشر .

١٩١٩ - وذكر عن مجاهد قال :

أيما مدينة فتحت ، فأسلم أهلها قبل أن تقسم فهم أحرار .
وتأويل ذلك فيما إذا كانوا مرتدين أو عبادة الأوثان من العرب ، أو كان
رأى الإمام أن يدعهم في أرضهم يؤثرون الخراج . فأما إذا رأى الإمام أن
يتسمهم وأرضهم فهم عبيد ، لما بينا أنهم أسلموا بعد تمام القهر ، وذلك يؤمنهم
من القتل ولا يبطل حق المسلمين عن رقابهم .

والله أعلم بالصواب .

(١) سورة آل عمران ٣ : الآية ١١٨ .

والحاصل أن الأخذ منهم بطريق المجازاة ، على ما روى أن عمر رضى الله عنه لما أمر العُشَارَ بأخذ ربع العُشَرِ من تجار المسلمين ونصف العُشَرِ من تجار أهل الذمة قال : كم يأخذ أهل الحرب من تجارنا قالوا : العُشَرُ ، قال : فخذوا منهم العُشَرُ .

٣٥٦٨- وإن لم يعلم كم يأخذون من تجارنا فنحن نأخذ منهم العُشَرُ أيضا .

لأن المستأمنين من أهل الذمة بمنزلة أهل الذمة من المسلمين . فكما أنه يُؤخذ من أهل الذمة ضعف ما يُؤخذ من المسلمين ، فكذلك يُؤخذ من المستأمنين (١) ضعف ما يُؤخذ من أهل الذمة .

٣٥٦٩- فإن كانوا لا يأخذون من تجارنا شيئا لم نأخذ من تجارهم أيضا شيئا .

لأن الأخذ بطريق المجازاة .

٣٥٧٠- فإن شرطوا في أمان الرُّسُلِ ألا يأخذوا عاشر المساكين منهم شيئا ، فإن كانوا يعاملون رسلنا بمثل هذا فينبغي للمسلمين أن يشترطوا لهم هذا ويوفوا به .

لأن هذا شرط موافق لحكم الشرع فيجب الوفاء به .

٣٥٧١- وإن كانوا يشترطون لرسلنا مثل هذا ثم لا يوفون به فينبغي لنا ألا نقبل هذا الشرط . لرسلكم ، فإن قبلناه فينبغي لنا أن نقبض لهم بذلك .

لأن لا رخصة في غدر الأمان وما يفعلونه برسلنا بعد الشرط غدر منهم ، ويقتدرهم لا يباح لنا أن نغدر بهم ، بمنزلة ما لو قتلوا رهننا ، فإنه لا يحل لنا أن نقتل رهنهم ، وقد قررنا هذا .

٣٥٧٢- فإن حاصر المسلمون أهل حصن ، فطلبوا الأمان ، على أن يكون للمسلمين الثلث مما في الحصن ، ولهم الثلثان سوى بنى آدم فهذا جائز .

لأن إعطاء الأمان على بَدَلٍ مُسَمًّى معلوم جائز . فكذلك على جزء شائع من مال معلوم ، ببيان مَحَلِّه ، وهو ما في الحصن وما يحرس .

٣٥٧٣- فإذا فتحوا الحصن على ذلك صار الثلث مما به مشاعا للمسلمين ، فينبغي للامام أن يقسم ما في الحصن بين المسلمين وبينهم ، فيُجزئ ذلك ثلاثة أجزاء .

والحاصل فيه أن القسمة تبتنى على التسوية ، قال صلى الله عليه وآله وسلم : « خَيْرُ أُمَرَاءِ السَّرَايَا زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ ، أَقْسَمَهُ بِالسَّوِيَّةِ وَأَعَدَّهُ فِي الرَّعِيَّةِ » . فيعتبر فيها المعادلة في المنفعة والمالية ، فإن أمكن تحصيل ذلك بقسمة العين فهو الأصل فيها ، فإن تعذر ذلك بأن كان شيئا لا يمكن قسمته ، إما لقلته أو لاختلافه ، فينبغي أن يُقَوِّمَ قِيَمَةَ عَدَلٍ ، ثم يقول الإمام لأهل الحصن : إن شئتم فخذوه واعطونا ثلث قيمته دنائير أو دراهم ، وإن شئتم أخذنا ذلك وأعطيناكم ثلثي قيمته ،

لأنه لزمه الخراج في الوجهين ، وفي قول محمد رحمة الله عليه إن زرعها كان ذميا لأن العشر مؤنة الأرض النامية كالخراج ولكن لا يجب إلا بحصول الخراج حقيقة . وما لم يلزمه ما يجب في الأراضي في دار الإسلام لا يصير ذميا .

٤٥٥- وإن باعها الحربي قبل أن يجب فيها الخراج كانت أرض خراج لا تتحول عن ذلك .

هكذا ذكرها هنا . وقال في رواية أخرى كان على المشتري العشر دون الخراج . فتوجه لهذه الرواية . وهو أن ملك الكافر هو الذي يجعل الأرض خراجية ، وحين اشتراها فقد ملكها . فصارت خراجية تملكه إياها . فقد باعها وهي خراجية ، والمسلم من اشترى من كافر أرضا خراجية بقيت خراجية . ووجه الرواية الأخرى وهو أنه لما باعها قبل وجوب الخراج فيها فلم يؤخذ من الأرض حق غير العشر فدامت عشوية كما كانت .

٤٥٦- ولا يعتبر ما اعترض فيها من ملك الكافر ، والحربي ، لا يكون ذميا .

لأن الأرض ، وإن صارت خراجية . فلم يؤخذ من صاحبها الخراج فلم يجز عليه حكم المسلمين فلا يصير ذميا ، فكان بمنزلة حربي في دار الحرب وكل مسلم أن يشتري له أرضا في أرض العشر في دار الإسلام . فاشتراها صارت خراجية في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه . ولم يصير صاحبها في دار الحرب ذميا ، وإن صارت الأرض خراجية لما أنه لم يجز على صاحبها حكم من أحكام المسلمين كذلك ها هنا .

٤٥٧- ولو أن هذا المستأمن اشترى أرضا عشرية آجرها

فغند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه صارت الأرض خراجية ، والخراج يجب على صاحب الأرض فيصير به ذميا .

وفي قول محمد رحمة الله عليه العشر في الخارج على المستأجر ، فلا يصير صاحب الأرض ذميا ، وإن كان المستأجر حربيا فالمستأجر عنده يصير ذميا . لأنه قد لزمه عشرها . ثم فرق محمد رحمة الله عليه بين العشر الذي يجب على المستأمن في الخارج من أرضه وبين العشر الذي يؤخذ العاشر من الحربي المستأمن ، فقال : باعتبار ذلك العشر لا يصير ذميا : وإذا أخذ العشر من أرضه يصير ذميا . ووجه الفرق بينهما وهو أن الحربي إذا مر على العاشر فإن العاشر يأخذ منه عشر ما مر به ، ويأخذ من الذي نصف العشر ، ومن المسلم ربع العشر ، فإذا لم يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من المسلم لم يصير هو من أهل دار الإسلام .

ألا ترى أنه يؤخذ منه مرارا في يوم واحد متى عاد في كل مرة إلى داره ثم رجع إلى دار الإسلام فإذا لم يصير بمنزلة من هو أهل دار الإسلام لم يصير ذميا ، وأما ها هنا يؤخذ من طعامه من العشر مثل ما يؤخذ من طعام المسلم ، ولا يؤخذ منه إلا مرة واحدة ، كما لا يؤخذ من المسلم إلا مرة واحدة ، فينزل بأخذ هذا العشر منزلة الذي هو من أهل دارنا فيصير ذميا .

يوضحه أن ذلك العشر مأخوذ من الحربي بطريق المجازة ، ولهذا أولم يأخذوا من تجارنا شيئا لا نأخذ من تجارهم شيئا ، وهذا العشر مأخوذ بطريق مؤنة الأرض النامية في دار الإسلام فكان كالخراج .

والحاصل أن الأخذ منهم بطريق المجازاة ، على ما روى أن عمر رضى الله عنه لما أمر العُشَارَ بأخذ ربع العُشْرِ من تجار المسلمين ونصف العُشْرِ من تجار أهل الذمة قال : كم يأخذ أهل الحرب من تجارنا قالوا : العُشْر ، قال : فخذوا منهم العُشْر .

٣٥٦٨- وإن لم يعلم كم يأخذون من تجارنا فنحن نأخذ منهم العُشْر أيضا .

لأن المستأمنين من أهل الذمة بمنزلة أهل الذمة من المسلمين . فكما أنه يُؤخذ من أهل الذمة ضعف ما يُؤخذ من المسلمين . فكذلك يُؤخذ من المستأمن (١) ضعف ما يُؤخذ من أهل الذمة .

٣٥٦٩- فإن كانوا لا يأخذون من تجارنا شيئا لم نأخذ من تجارهم أيضا شيئا .

لأن الأخذ بطريق المجازاة .

٣٥٧٠- فإن شرطوا في أمان الرُّسُل ألا يأخذوا عاشر المسلمين منهم شيئا ، فإن كانوا يعاملون رسلنا بمثل هذا فينبغي للمسلمين أن يشترطوا لهم هذا ويوفوا به .

لأن هذا شرط موافق لحكم الشرع فيجب الوفاء به .

٣٥٧١- وإن كانوا يشترطون لرسلنا مثل هذا ثم لا يفون به فينبغي لنا ألا نقبل هذا الشرط . لرسولهم ، فإن قبلناه فينبغي لنا أن نفى لهم بذلك .

لأن لا رخصة في غدر الأمان وما يفعلونه برسلنا بعد الشرط غدر منهم ، ويُغدرهم لا يباح لنا أن نغدر بهم . بمنزلة ما لو قتلوا رهننا ، فإنه لا يحل لنا أن نقتل رهنهم ، وقد قررنا هذا .

٣٥٧٢- فإن حاصر المسلمون أهل حصن ، فطلبوا الأمان ، على أن يكون للمسلمين الثلث مما في الحصن ، ولهم الثلثان سوى بني آدم فهذا جائز .

لأن إعطاء الأمان على بدلٍ مُسمًى معلوم جائز . فكذلك على جزء شائع من مال معلوم ، ببيان مَحَلِّه ، وهو ما في الحصن وما يحرز .

٣٥٧٣- فإذا فتحوا الحصن على ذلك صار الثلث مما فيه مشاعا للمسلمين ، فينبغي للإمام أن يَقْسِمَ ما في الحصن بين المسلمين وبينهم ، فيُجَزِّئ ذلك ثلاثة أجزاء .

والحاصل فيه أن القسمة تبني على التسوية ، قال صلى الله عليه وآله وسلم : « خَيْرُ أُمَرَاءِ السَّرَايَا زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ ، أَقْسَمَهُ بِالسَّوِيَّةِ وَأَعْدَلُهُ فِي الرَّعِيَّةِ » . فيعتبر فيها المعادلة في المنفعة والمالية ، فإن أمكن تحصيل ذلك بقسمة العين فهو الأصل فيها ، فإن تعذر ذلك بأن كان شيئا لا يمكن قسمته ، إما لقلته أو لاختلافه ، فينبغي أن يُقَوِّمَ قيمة عدل ، ثم يقول الإمام لأهل الحصن : إن شئتم فخذوه واعطونا ثلث قيمته دنائير أو دراهم ، وإن شئتم أخذنا ذلك وأعطيناكم ثلثي قيمته ،

لأنه لزمه الخراج في الوجهين : وفي قول محمد رحمة الله عليه إن زرعها كان ذميا لأن العشر مؤنة الأرض النامية كالخراج ولكن لا يجب إلا يحصل الخراج حقيقة . وما لم يلزمه ما يجب في الأراضي في دار الإسلام لا يصير ذميا .

٤٥٠٥- وإن باعها الحربى قبل أن يجب فيها الخراج كانت أرض خراج لا تتحول عن ذلك .

هكذا ذكرها هنا . وقال في رواية أخرى كان على المشتري العشر دون الخراج . فالوجه لهذه الرواية . وهو أن ملك الكافر هو الذى يجعل الأرض خراجية . وحين اشتراها فقد ملكها . فصارت خراجية بملكه إياها . فقد باعها وهي خراجية ، والمسلم متى اشترى من كافر أرضا خراجية بقيت خراجية . ووجه الرواية الأخرى وهو أنه لما باعها قبل وجوب الخراج فيها فلم يؤخذ من الأرض حق غير العشر فدامت عشوية كما كانت .

٤٥٠٦- ولا يعتبر ما اعترض فيها من ملك الكافر ، والحربى ، لا يكون ذميا .

لأن الأرض ، وإن صارت خراجية . فلم يؤخذ من صاحبها الخراج فلم يجر عليه حكم المسلمين فلا يصير ذميا : فكان بمنزلة حربى في دار الحرب وكل مسلم ما أن يشتري له أرضا في أرض العشر في دار الإسلام ، فاشتراها صارت خراجية في قول أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه ، ولم يصير صاحبها في دار الحرب ذميا ، وإن صارت الأرض خراجية لما أنه لم يجر على صاحبها حكم من أحكام المسلمين كذلك ها هنا .

٤٥٠٧- ولو أن هذا المستأمن اشترى أرضا عشوية آجرها

فعند أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه صارت الأرض خراجية ، والخراج يجب على صاحب الأرض فيصير به ذميا .

وفي قول محمد رحمة الله عليه العشر في الخارج على المستأجر ، فلا يصير صاحب الأرض ذميا ، وإن كان المستأجر حربيا فالمستأجر عنده يصير ذميا . لأنه قد لزمه عشرها . ثم فرق محمد رحمة الله عليه بين العشر الذى يجب على المستأمن في الخارج من أرضه وبين العشر الذى يأخذه العاشر من الحربى المستأمن ، فقال : باعتبار ذلك العشر لا يصير ذميا ، وإذا أخذ العشر من أرضه يصير ذميا . ووجه الفرق بينهما وهو أن الحربى إذا مر على العاشر فإن العاشر يأخذ منه عشر ما مر به ، ويأخذ من الذى نصف العشر ، ومن المسلم ربع العشر ، فإذا لم يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من المسلم لم يصير هو من أهل دار الإسلام .

ألا ترى أنه يؤخذ منه مرارا في يوم واحد متى عاد في كل مرة إلى داره ثم رجع إلى دار الإسلام فإذا لم يصير بمنزلة من هو أهل دار الإسلام لم يصير ذميا ، وأما ها هنا يؤخذ من طعامه من العشر مثل ما يؤخذ من طعام المسلم ، ولا يؤخذ منه إلا مرة واحدة ، كما لا يؤخذ من المسلم إلا مرة واحدة ، فينزل بأخذ هذا العشر منزلة الذى هو من أهل دارنا فيصير ذميا .

يوضحه أن ذلك العشر مأخوذ من الحربى بطريق المجازة ، ولهذا أولم يأخذوا من تجارنا شيئا لا نأخذ من تجارهم شيئا ، وهذا العشر مأخوذ بطريق مؤنة الأرض النامية في دار الإسلام فكان كالخراج .

والحاصل أن الأخذ منهم بطريق المجازاة ، على ما روى أن عمر رضى الله عنه لما أمر العُشَارَ بأخذ ربع العُشَرِ من تجار المسلمين ونصف العُشَرِ من تجار أهل الذمة قال : كم يأخذ أهل الحرب من تجارتنا قالوا : العُشَرُ ، قال : فخذوا منهم العُشَرُ .

٣٥٦٨- وإن لم يعلم كم يأخذون من تجارتنا فنحن نأخذ منهم العُشَرُ أيضا .

لأن المستأمنين من أهل الذمة بمنزلة أهل الذمة من المسلمين . فكما أنه يُؤخذ من أهل الذمة ضعف ما يُؤخذ من المسلمين . فكذلك يُؤخذ من المستأمنين (١) ضعف ما يُؤخذ من أهل الذمة .

٣٥٦٩- فإن كنوا لا يأخذون من تجارتنا شيئا لم نأخذ من تجارتهم أيضا شيئا . لأن الأخذ بطريق المجازاة .

٣٥٧٠- فإن شرطوا في أمان الرُّسُلِ ألا يأخذ عاشر المسلمين منهم شيئا ، فإن كانوا يعاملون رسلنا بمثل هذا فينبغي للمسلمين أن يشترطوا لهم هذا ويوفوا به . لأن هذا شرط موافق لحكم الشرع فيجب الوفاء به .

٣٥٧١- وإن كانوا يشترطون لرُّسُلِنَا مثل هذا ثم لا ينفون به فينبغي لنا ألا نقبل هذا الشرط . لرسلهم ، فإن قبلناه فينبغي لنا أن نفى لهم بذلك .

لأنه لا رخصة في غدر الأمان وما يفعلونه برسلنا بعد الشرط غدر منهم ، ويُقَدِّرُهم لا يباح لنا أن نغدر بهم ، بمنزلة ما لو قتلوا رهننا ، فإنه لا يحل لنا أن نفعل رهنهم ، وقد قررنا هذا .

٣٥٧٢- فإن حاصر المسلمون أهل حصن ، فطلبوا الأمان ، على أن يكون للمسلمين الثلث مما في الحصن ، ولهم الثلثان سوى بنى آدم فهذا جائز .

لأن إعطاء الأمان على بَدَلٍ مُسَمًّى معلوم جائز . فكذلك على جزء شائع من مال معلوم ، ببيان مَحَلِّه ، وهو ما في الحصن وما يحرز .

٣٥٧٣- فإذا فتحوا الحصن على ذلك صار الثلث مما فيه مشاعا للمسلمين ، فينبغي للامام أن يقسم ما في الحصن بين المسلمين وبينهم ، فيُجَزَّى ذلك ثلاثة أجزاء .

والحاصل فيه أن القسمة تبتنى على التسوية ، قال صلى الله عليه وآله وسلم : « خَيْرُ أُمَرَاءِ السَّرَايَا زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ ، أَفْسَمُهُ بِالسَّوِيَّةِ وَأَعْدَلُهُ فِي الرَّعِيَّةِ » . فيعتبر فيها المعادلة في المنفعة والمالية ، فإن أمكن تحصيل ذلك بقسمة العين فهو الأصل فيها ، فإن تعذر ذلك بأن كان شيئا لا يمكن قسمته ، إما لقلته أو لاختلافه ، فينبغي أن يُقَوِّمَ قِيَمَةَ عَدَلٍ ، ثم يقول الإمام لأهل الحصن : إن شئتم فخذوه واعطونا ثلث قيمته دنانير أو دراهم ، وإن شئتم أخذنا ذلك وأعطيناكم ثلثي قيمته ،

لأن الأمير له ولاية على جنده ، وليس له ولاية على جماعة المسلمين ،
وفي الغنيمة أو المن حق لجماعة المسلمين ، لأنه أن قسمها بينهم صارت
الأرض عُشْرِيَّة والعشر حق للفقراء إلى قيام الساعة ، وإن مَنْ عليهم صارت
الأرض خراجية ، والخراج للمقاتلة ومصالح المسلمين إلى يوم القيامة ، فثبت
أن القسمة أو المن تصرف على جماعة المسلمين ، فكان الذي إلى ذلك هو
الخليفة دون الأمير .

٤٣١٨- وكذلك ليس لمن دون الخليفة من الأمراء بعد
ما يظهر عليهم أن يقتل مقاتلتهم إذا كان غلبهم وأسروهم وظهر
عليهم .

لأن القتل نوع من المن لما فيه من إبطال حق الغائبين .

٤٣١٩- وقد ذكرنا أنه ليس له أن يَمُنَّ قبل إستطلاع رأى
الخلافة ، فكذلك ليس له أن يقتل إذ يكون التتبع معتبرا
بالقسمة ، وليس له ولاية القسمة فلم يكن له ولاية القتل ،
وهذا إذا كان الأمير لا يخافهم على المسلمين ، فأما إذا كان
يخاف على المسلمين من جانبهم ، أو يخاف أن يأتيه جند
من المشركين فيكون الأسراء عوناً عليهم ، فلا بأس بأن يقتل
رجالهم بغير إذن الخليفة .

لأنه إذا كان يخافهم فتتلهم من المحاربة ، فكان قتلهم في هذه الحالة
وفي الحرب سواء ، ونظيره ما قلنا إذا أسر أهل العدل أسرا من الخوارج ،

فإنه لا يقتلهم أهل العدل إذا آمنوا جانبهم ، فإذا لم يأمّنوا وخافوا أن ينحازوا
إلى فئة فم فإذنه يُدْفَعُ (١) على جريحهم ، ويقتل أسراهم فكذلك هاهنا .

٤٣٢٠- ولو أن الخليفة وجه رجلا على جند إلى المشركين
فظهر على الرجال والنساء والأموال في دار الحرب ، ولم يظهر
على الدار فأنخرجهم إلى دار الاسلام ، فلا بأس بأن يقسمهم
فيُخْرِج الخمس للفقراء ، ويقسم أربعة أخماسها بين الغائبين
ولا ينتظر في ذلك إذن الخليفة .

لأنه إذا لم يظهر على الدار فليس الخليفة حق المن ، بأن يرد المال على
أربابه ، بل عليه أن يعزل الخمس ، ويقسم الأربعة الأقسام بين الغائبين ،
فليس في الأربعة الأقسام إلا حق المقاتلة وحق أصحاب الخمس تبع لحق
المقاتلة .

٤٣٢١- فكذلك من كان له ولاية على الجند كان له ولاية
على أصحاب الخمس فتصرف هذا الأمير ليس يتبع إلا على من له
الولاية عليه ، فجاز أن يشتغل بذلك . بخلاف ما إذا ظهر الأمير
على الدار .

لأن الخليفة له حق المن ، وذلك حق لجماعة المسلمين فتصرف هذا الأمير
يتعدى إلى جنده وإلى جماعة المسلمين فليس له الاشتغال بذلك .

فإن نهاه عن القسمة فليس له أن يقسم .

أن الرسل آمنون وإن لم يستأمنوا . بيانه فيما روى أن رسول قوم نكل بين يدي رسول الله . صلى الله عليه وآله وسلم بما لم يكن له أن يتكلم به فقال : لولا أنك رسول لأمرتُ بقتلك . وما زال الرسلُ آمنين حتى يُبْلِغُوا الرسالة في الجاهلية والإسلام .

لأن ما هو مقصودُ الفريقين من الصلح والقتال لا يتم إلا بالرسل ، وما لم يكونوا آمنين لا يتمكنون من أداء الرسالة على وجهها ، فكانوا آمنين من غير شرط .

٣٥٦٤- ولكن إن شرط لهم ذلك وكتب به وثيقة فهو أحوط . فإن كان مع الرسل أسراءُ جاءوا بهم للمفاداة فشرطوا على المسلمين أن يردوهم إن لم تنفق المفاداة ، فهذا مما لا ينبغي للمسلمين أن يصالحوهم عليه ، وأن يكتبوا به وثيقة .
لأنهم ظالمون في حبس أحرار المسلمين ، ولا وجه لردهم إلى أهل الحرب بعد تمكثنا من الانتزاع من أيديهم .

٣٥٦٥- وما يتعذر الوفاء به شرعا لا يجوز إعطاء العهد عليه ، فإن فعلوا ذلك فلينقضوا هذا العهد ، وليأخذوا منهم الأسراء على كل حال ، سواء احتاجوا إلى قتال على ذلك أو لم يحتاجوا .

لأن هذا شرطٌ مخالف لحكم الشرع ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » . وقال : « ردوا الجاهلات إلى السنة » إلا أن الأسراء إن كانوا عبيدا فينبغي للمسلمين أن يبيعوهم ، ويردوا عليهم أثمانهم .

لأنهم ملكوهم بالإحراز وقد استفادوا الأمان بهذا الشرط في ماليتهم ، فيجب مراعاته بحسب الإمكان ، وذلك في رد المالية عليهم ، بطريق البيع لما تعذر رد العين عليهم .

٣٥٦٦- فإن وجد المسلمون رجلا من أهل الحرب في بلاد المسلمين فقال : أنا رسول المليك دخلتُ بغير أمان ، فإن كان معروفا بالرسالة فمهره أخرج كتاب الملك معه إلى الخليفة فهو آمن .

لأن ما لا يمكن من الوقوف فيه على الحقيقة يجب العمل فيه بغالب الرأي .
والذي يسبق إلى وهم كل واحد في هذه الحالة أنه رسول ، وتحكيم العلامة في مثل هذا أصل ، قال الله تعالى : « وأو أروادوا الخروج لأعدوا له عدة (١) » . وقال الله تعالى : « تعرفهم ببيعتهم (٢) » . فإن لم يكن معه دليل على أنه رسول فهو فيء .

وقد بينا الخلاف في الحرب إذا دخل دارنا بغير أمان ، فهذا قد ثبت فيه حق المسلمين ، أو حق الأخذ ، وهو بما يدعى يريد إبطال الحق الثابت فيه من غير حجة فلا يتمكن منه .

٣٥٦٧- فإن كان معروفا بالرسالة فمر على عاشر المسلمين فإنه يأخذ منه العشر بمنزلة النفي (٣) من المستأمنين .

(١) سورة التوبة آية ٤٦ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٧٢ قال تعالى تعرفهم ببيعتهم لا يسألون الناس الحان

(٣) يا (غيره) .

والحاصل أن الأخذ منهم بطريق المجازاة ، على ما روى أن عمر رضي الله عنه لما أمر العُشَارَ بأخذ ربع العُشْرِ من تجار المسلمين ونصف العُشْرِ من تجار أهل الذمة قال : كم يأخذ أهل الحرب من تجارنا قالوا : العُشْر ، قال : فخلوا منهم العُشْر .

٣٥٦٨- وإن لم يعلم كم يأخذون من تجارنا فنحن نأخذ منهم العُشْر أيضا .

لأن المستأمنين من أهل الذمة بمنزلة أهل الذمة من المسلمين . فكما أنه يُؤخذ من أهل الذمة ضعف ما يُؤخذ من المسلمين ، فكذلك يُؤخذ من المستأمنين (١) ضعف ما يُؤخذ من أهل الذمة .

٣٥٦٩- فإن كانوا لا يأخذون من تجارنا شيئا لم نأخذ من تجارهم أيضا شيئا .

لأن الأخذ بطريق المجازاة .

٣٥٧٠- فإن شرطوا في أمان الرُّسُل ألا يأخذوا عشر المسلمين منهم شيئا ، فإن كانوا يعلمون رسلنا بمثل هذا فينبغي للمسلمين أن يشترطوا لهم هذا ويوفوا به .

لأن هذا شرط موافق لحكم الشرع فيجب الوفاء به .

٣٥٧١- وإن كانوا يشترطون لرسلنا مثل هذا ثم لا يفون به فينبغي لنا ألا نقبل هذا الشرط . لرسولهم ، فإن قبلناه فينبغي لنا أن نفى لهم بذلك .

لأنه لا رخصة في غدر الأمان وما يفعلونه برسلنا بعد الشرط غدر منهم ، ويفتدريهم لا يباح لنا أن نغدر بهم ، بمنزلة ما لو قتلوا رهننا ، فإنه لا يحل لنا أن نقتل رهنهم ، وقد قررنا هذا .

٣٥٧٢- فإن حاصر المسلمون أهل حصن ، فطلبوا الأمان ، على أن يكون للمسلمين الثلث مما في الحصن ، ولهم الثلثان سوى بني آدم فهذا جائز .

لأن إعطاء الأمان على بَدَلٍ مَسْمُوعٍ معلوم جائز . فكذلك على جزء شائع من مال معلوم ، ببيان محلّه ، وهو ما في الحصن وما يحرز .

٣٥٧٣- فإذا فتحوا الحصن على ذلك صار الثلث مما فيه مشاعا للمسلمين ، فينبغي للإمام أن يقيّم ما في الحصن بين المسلمين وبينهم ، فيجزئ ذلك ثلاثة أجزاء .

والحاصل فيه أن القسمة تبتنى على التسوية ، قال صلى الله عليه وآله وسلم : « خَيْرُ أُمَرَاءِ السَّرَايَا زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ ، أَقْسَمَهُ بِالسَّوِيَّةِ وَأَعَدَّهُ فِي الرَّعِيَّةِ » . فيعتبر فيها المعادلة في المنفعة والمالية ، فإن أمكن تحصيل ذلك بقسمة العين فهو الأصل فيها ، فإن تعذر ذلك بأن كان شيئا لا يمكن قسمته ، إما لقلته أو لاختلافه ، فينبغي أن يُقَوِّمَ قيمة عدل ، ثم يقول الإمام لأهل الحصن : إن شئتم فخذوه واعطونا ثلث قيمته دنائير أو دراهم ، وإن شئتم أخذنا ذلك وأعطيناكم ثلثي قيمته ،

لأن المسلم لو شهر سيفه على مسلم حل للمشهور عليه سيفه قتله المدفع عن نفسه ، فهاهنا أولى . والمعنى في ذلك أنهم لو اشتغلوا بالدعوة إلى الإسلام فرموا يأتى السبي والقتل على حرم المسلمين وأموالهم وأنفسهم فلا يجب الدعاء .

٤٤٣٨ - بخلاف ما إذا كانوا يغزون في بلادهم فإنه لا ينبغي للمسلمين أن يقاتلوه حتى يدعوه .

لأنهم لا يقاتلون دفاعاً وإنما يقاتلون لأجل الإسلام ، فلا بد من الدعاء إلى الإسلام .

ولو أن قوماً من مشركى العرب من عبدة الأوثان لم تبلغهم دعوة الإسلام ، إلا أنهم قد ساءوا بالإسلام ولم يدروا ما هو ، فانغار عليهم المسلمون فظفروا عليهم ، فينبغي للإمام أن يعرض عليهم الإسلام فإن أسلموا خلى سبيلهم .

لأنهم وقعوا في أيدينا بغير قتال ولا محاربة ولم يوجد منهم إباء الإسلام أيضاً .

٤٤٣٩ - فإن أبوا أن يسلموا حبسوا في السجن إلى أن يسلموا ولا يقتلون .

لأنه لا « بأن يضرب عليهم الجزية لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا يجتمع في جزيرة العرب دينان » . ولا وجه إلى أن يقتلوا لأنهم وقعوا في أيدينا لا على وجه المحاربة فكانوا بمنزلة المستأمنين فلم يبق وجه إلا الحبس

٤٤٤٠ - فإن ماتوا على الكفر لم يجز على ذراريهم سبي وصارت أموالهم مواريث لورثتهم .

لأنهم في حكم المستأمنين وأموال المستأمنين وذراريهم لا تستنعم .

٤٤٤١ - فإن رأى الإمام حين أبوا الإسلام أن يقتل المقاتلة ويسبي الذرية ويقسم الأرضين والأموال ففعل جاز ما صنع من ذلك .

لأنهم وقعوا في أيدي المسلمين وهم أهل حرب ولا أمان لهم قصداً ، فكان هذا موضع اجتهد في قتل مقاتلتهم وسبي ذراريهم . فإن فعل ذلك عن رأى واجتهاد جاز .

٤٤٤٢ - وكذلك قوم من المرتدين لحقوا بنساء مرتدات فولد لهم أولاد ، ثم مات المرتدون وبقي أولادهم على دينهم ، لا يعرفون الإسلام ، لم يسع المسلمين أن يقاتلوه حتى يدعوه إلى الإسلام .

لأنه لم يظهر منهم إباء الإسلام .

٤٤٤٣ - فإن قاتلوه بغير دعوة وظهروا عليهم عرض عليهم الإسلام فإن أسلموا سلمت لهم أموالهم وذراريهم .

لأنهم غير راغبين عن الإسلام : فساروا كما لو أسلموا قبل السبي والأخذ .

٤٤٤٤ - فإن أبوا حبسوا لأنه لا وجه لجعلهم ذمة .

باب متى يصير الحربى ذمياً

قال محمد رحمة الله عليه :

٤٤٦٨- إذا دخل الحربى دار الاسلام بأمان فاشتري أرض خراج فوضع عليه الخراج فيها كان ذمياً .

إعلم بأن الحربى المستأمن إذا اشترى فى دار الاسلام أرض عشر أو خراج فإنه لا يصير ذمياً حتى يزرعها ، فيؤخذ منه عشر أو خراج . وقال بعض الناس بنفس الشراء يصير ذمياً وذهبوا فى ذلك إلى أن شراء الأرض للقرار فصار بالشراء راضياً بالمقام فى دارنا فصار ذمياً ، إلا أننا نقول : لا يصير ذمياً ، لأن الشراء قد يكون للتجارة ، وقد يكون للزراعة ، فلا يصير راضياً بالمقام فى دارنا ما لم يزرع ، فيؤخذ منه الخراج .

(ألا ترى) أنه لو تزوج ذمىة فى دارنا لا يصير ذمياً ، والتزوج للقرار ، فلأن يكون ذمياً بشراء الأرض كان أولى ، فإذا أخذ منه خراج أرض صار ذمياً يوضع عليه خراج رأيه ولم يترك أن يخرجه إلى داره .

لأن خراج الأرض لا يجب إلا على من هو أهل دار الاسلام ، لأنه حكم من أحكام المسلمين ، وحكم المسلمين لا يجرى إلا على من هو من أهل دار

الاسلام ، فلما وضع على هذا المستأمن خراج ، فى أرضه يصير من عليه الخراج من أهل دار الاسلام ، وإذا صار من أهل دار الاسلام كان ذمياً . ولأن الخراج فى الأعم الأغلب إنما يوضع على أهل الذمة ، وإن كان قد استأذف على المسلمين فى بعض الأحوال .

٤٤٦٩- ألا ترى أن المسلم متى اتخذ داره مزرعة وجب عليه فيها العشر ، والذمى لو اتخذ داره بستاناً يجب عليه الخراج ، فلما وضع على هذا المستأمن خراج أرضه فقد وضع عليه ما يوضع على أهل الذمة فى الأعم الأغلب ، فصار بذلك ذمياً . ثم قوله فى الكتاب إذا وضع عليه الخراج كان ذمياً . قال بعضهم إذا نبه ، على ذلك ، وبُين له أننا نأخذ منك خراج أرضك إن لم تبعها ، ولم ترجع إلى بلادك . لأنه لا يجعل ذمياً إلا برضاء منه ، فإذا لم يزل الأرض عن ملكه بعد ما بُين له صار ذلك دليل الرضاء منه بكونه ذمياً . ومنهم . من قال : معنى إذا وضع عليه الخراج كان ذمياً ، إذا وجب عليه الخراج حينئذ يصير ذمياً ، لأن كونه ذمياً إنما يتفرع عن خراج أرضه ، فما لم يجب الحق فى أرض لم يتفرع عن صيرورته ذمياً .

٤٤٧٠- ولو أن حربياً دخل دار الاسلام بأمان فاشتري أرضاً

أن الرسل آمنون وإن لم يستأمنوا . بيانه فيما روي أن رسول قوم نكل بين يدي رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم بما لم يكن له أن يتكلم به فقال : لولا أنك رسول لأمرتُ بقتلك . وما زال الرسلُ آمنين حتى يُبلَّغُوا الرسالة في الجاهلية والإسلام .

لأن ما هو مقصودُ الفريقين من الصلح والقتال لا يتم إلا بالرسول : وما لم يكونوا آمنين لا يتمكنون من أداء الرسالة على وجهها ، فكانوا آمنين من غير شرط .

٣٥٦٤- ولكن إن شرط لهم ذلك وكتب به وثيقة فهو أحوط . فإن كان مع الرسل أسراء أُسراءوا بهم للمفاداة فشرطوا على المسلمين أن يردوهم إن لم تتفق المفاداة ، فهذا مما لا ينبغي للمسلمين أن يصالحوهم عليه ، وأن يكتبوا به وثيقة .
لأنهم ظالمون في حبس أحرار المسلمين ، ولا وجه لردهم إلى أهل الحرب بعد تمكننا من الانتزاع من أيديهم .

٣٥٦٥- وما يتعذر الوفاء به شرعا لا يجوز إعطاء العهد عليه ، فإن فعلوا ذلك فليُنقضوا هذا العهد ، وليأخذوا منهم الأسراء على كل حال ، سواء احتاجوا إلى قتال على ذلك أم لم يحتاجوا .

لأن هذا شرطٌ مخالف لحكم الشرع ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم : « كلُّ شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » . وقال : « ردوا الجاهلات إلى السنة » إلا أن الأسراء إن كانوا عبيدا فينبغي للمسلمين أن يبيعوهم ، ويردوا عليهم أنفسهم .

لأنهم ملكوهم بالإحراز وقد استفادوا الأمان بهذا الشرط في ماليتهم ، فيجب مراعاته بحسب الإمكان ، وذلك في رد المالية عليهم ، بطريق البيع لما تعذر رد العين عليهم .

٣٥٦٦- فإن وجد المسلمون رجلا من أهل الحرب في بلاد المسلمين فقال : أنا رسول الملك دخلتُ بغير أمان ، فإن كان معروفا بالرسالة ، أو أخرج كتاب الملك معه إلى الخليفة فهو آمن .

لأن ما لا يمكن من الوقوف فيه على الحقيقة يجب العمل فيه بغالب الرأي .
والذي يسبق إلى وهم كل واحد في هذه الحالة أنه رسول ، وتحكيم العلامة في مثل هذا أصل ، قال الله تعالى : « وأوآرادوا الخروج لأعدوا له عدة (١) » . وقال الله تعالى : « تعرفهم بسيماهم (٢) » . فإن لم يكن معه دليل على أنه رسول فهو فيء .

وقد بينا الخلاف في الحربي إذا دخل دارنا بغير أمان ، فهذا قد ثبت فيه حق المسلمين ، أو حق الأخذ ، وهو بما يدعى يريد إبطال الحق الثابت فيه من غير حجة فلا يتمكن منه .

٣٥٦٧- فإن كان معروفا بالرسالة فمر على عاشر المسلمين فإنه يأخذ منه العشر بمنزلة النفي (٣) من المستأمنين .

(١) سورة التوبة آية ٤٦ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٧٣ قال تعالى تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس الحاناً

(٣) يا (غيره) .

والحاصل أن الأخذ منهم بطريق المجازاة ، على ما روى أن عمر رضى الله عنه لما أمر العُشَارَ بأخذ ربع العُشْرِ من تجار المسلمين ونصف العُشْرِ من تجار أهل الذمة قال : كم يأخذ أهل الحرب من تجارنا قالوا : العُشْر ، قال : فخذوا منهم العُشْر .

٣٥٦٨- وإن لم يعلم كم يأخذون من تجارنا فنحن نأخذ منهم العُشْر أيضا .

لأن المستأمنين من أهل الذمة بمنزلة أهل الذمة من المسلمين . فكما أنه يُؤخذ من أهل الذمة ضعف ما يُؤخذ من المسلمين . فكذلك يُؤخذ من المستأمنين (١) ضعف ما يُؤخذ من أهل الذمة .

٣٥٦٩- فإن كانوا لا يأخذون من تجارنا شيئا لم نأخذ من تجارهم أيضا شيئا .

لأن الأخذ بطريق المجازاة .

٣٥٧٠- فإن شرطوا في أمان الرُّسُل ألا يأخذوا عاشر المسلمين منهم شيئا ، فإن كانوا يعاملون رسلنا بمثل هذا فينبغي للمسلمين أن يشترطوا لهم هذا ويوفوا به .

لأن هذا شرط موافق لحكم الشرع فيجب الوفاء به .

٣٥٧١- وإن كانوا يشترطون لرسلنا مثل هذا ثم لا يفون به فينبغي لنا ألا نقبل هذا الشرط . لرسولهم ، فإن قبلناه فينبغي لنا أن نفى لهم بذلك .

لأن لا رخصة في غدر الأمان وما يفعلونه برسلنا بعد الشرط غدر منهم ، ويقتدرهم لا يباح لنا أن نغدر بهم ، بمنزلة ما لو قتلوا رهننا ، فإنه لا يحل لنا أن نقتل رهنهم ، وقد قررنا هذا .

٣٥٧٢- فإن حاصر المسلمون أهل حصن ، فطلبوا الأمان ، على أن يكون للمسلمين الثلث مما في الحصن ، ولهم الثلثان سوى بنى آدم فهذا جائز .

لأن إعطاء الأمان على بدل مسمى معلوم جائز . فكذلك على جزء شائع من مال معلوم ، ببيان محلّه ، وهو ما في الحصن وما يحزر .

٣٥٧٣- فإذا فتحوا الحصن على ذلك صار الثلث مما فيه مشاعا للمسلمين ، فينبغي للإمام أن يقسم ما في الحصن بين المسلمين وبينهم ، فيجزئ ذلك ثلاثة أجزاء .

والحاصل فيه أن القسمة تبتنى على التسوية ، قال صلى الله عليه وآله وسلم : « خيرُ أمراء السرايا زيدُ بن حارثة ، أقسَمُ بالسَّوِيَّةِ وأعدله في الرِّعْيَةِ » . فيعتبر فيها المعادلة في المنفعة والمالية ، فإن أمكن تحصيل ذلك بقسمة العين فهو الأصل فيها ، فإن تعذر ذلك بأن كان شيئا لا يمكن قسمته ، إما لقلته أو لاختلافه ، فينبغي أن يُقَوِّمَ قيمة عدل ، ثم يقول الإمام لأهل الحصن : إن شئتم فخذوه واعطونا ثلث قيمته دنائير أو دراهم ، وإن شئتم أخذنا ذلك وأعطيناكم ثلثي قيمته ،

أَنْ أَخَذَ مِنَ الْمُسْلِمِ رِبْعَ الْعَشْرِ . وَمَنِ الَّذِي نَصَفَ الْعَشْرَ : وَمَنِ الْحَرَبِيُّ الْعَشْرَ كُلَّهُ . فَقَدْ رُوِيَ مَرْفُوعًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ : صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، فَعَلَيْنَا اتِّبَاعَهُ

٤٢٣١- وعلم أن العاشر هو الذي أقامه عمر رضي الله تعالى عنه ، على الدرب الذي كان بين المسلمين والكفار ، وأمره أن يأخذ من كل من يمر عليه بماله ولم يؤد زكاته وجعل نفقته منه .

فإنما مياه عاشرًا لأن ما يؤخذ منهم مداره على العشر . وإنما أثبت عمر رضي الله تعالى عنه حق الأخذ للعاشر ، لأن هذا المال في حماية الإمام ورعايته ، لأن أمر الطريق بالإمام ، فصار هذا المال آمنًا برعاية الإمام وحمايته ، فأنشئت حق الأخذ للإمام كالسوائم التي تكون في المنافز ، كان أخذ زكاتها إلى الإمام ، لما أنها في حماية الإمام ورعايته ، فكذلك هاهنا . وإنما أمر عمر رضي الله تعالى عنه بأخذ ربع العشر من المسلمين لأن المأخوذ منهم زكاة على ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ليس في المال حق سوى الزكاة والزكاة لِمَا تَبَيَّنَ رِبْعَ الْعَشْرِ . فَأَمَّا الَّذِي فَأَمَّا أَمْرُ بِأَخْذِ نِصْفِ الْعَشْرِ مِنْهُ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا حَقُّ يَأْخُذُ مِنَ الْمُسْلِمِ وَيَأْخُذُ (١) مِنَ الْكَافِر ، فَوَجِبَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ . ضَعْفٌ مَا يَأْخُذُ مِنَ الْمُسْلِمِ ، كَمَا فِي النَّصْرَانِي مِنْ بَنِي تَغْلِبَ ، فَإِنَّهُ يَأْخُذُ مِنْهُ الصَّدَقَةُ الْمَضَاعِفَةُ (٢) وَأَمَّا الْحَرَبِيُّ فَإِنَّمَا أَمْرُ بِأَخْذِ الْعَشْرِ مِنْهُ لِأَنَّهُمْ يَأْخُذُونَ مِنَ الْعَشْرِ ، فَأَمْرُ بِأَخْذِ الْعَشْرِ مِنْهُمْ إِذَا الْأَمْرُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْكُفَرَاءِ مَبْنًى عَلَى الْمَجَازَةِ : حَتَّى أَنْهَمُ إِنْ كَانُوا يَأْخُذُونَ مِنَ الْخُمْسِ أَخَذْنَا مِنْهُمْ الْخُمْسَ ، وَإِنْ كَانُوا يَأْخُذُونَ مِنَ نِصْفِ

(١) ١ وناخذه .

(٢) ١ مضاعفة .

العشر أخذنا منهم نصف العشر وإن كانوا لا يأخذون منا شيئًا فنحن لا نأخذ منهم شيئًا .

الدليل عليه ما روى أن عائشة عمر رضي الله تعالى عنه كتبت إلى عمر رضي الله عنه كم نأخذ من تجار أهل الحرب ؟ فقال : كم يأخذون منا ؟ فقال : هم يأخذون منا العشر ، فقال : خذ منهم العشر . فقد جعل الأمر بيننا وبينهم مبنيا على المجازة ، وإن كنا لا نعلم كم يأخذون منا ، أو لا نعلم يأخذون منا أولا يأخذون ، أخذنا منهم العشر أيضا ، فإنه روى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه قال : لِعُمَّارَةَ خَذُوا مِنْهُمْ مَا يَأْخُذُونَ مِنْهُ فَإِنْ أَعْيَاكُمْ ذَلِكَ فَخَذُوا مِنْهُمْ الْعَشْرَ .

والدعي في ذلك وهو أن الحرابي ينزل من الذي منزلة الذي من المسلم ، لأن شهادة الحرابي عليه لا تقبل عليه ، وتقبل شهادة الذي على الحرابي ، كما أنه لا تقبل شهادة الذي على المسلمين ، وتقبل شهادة المسلمين على الذي ، ثم الذي يؤخذ منه ضعف ما يؤخذ من المسلم ، فكذلك الحرابي يؤخذ منه ضعف ما يؤخذ من الذي ، ويؤخذ من الذي نصف العشر فيؤخذ من الحرابي ضعف ذلك وهو العشر . قال محمد رحمه الله تعالى :

٤٢٣٢- عن جرير بن حازم قال : سمعت أنس بن سيرين يقول : أراد أنس بن مالك أن يستعلمني على الأبله فقلت : تقلدني على المكس من عملك ؟ فقال : أما ترضي من أمر الناس ما أمرني به عمر بن الخطاب ، رضي الله تعالى عنه ، من أمور الناس فقال : استعلمني عمر رضي الله تعالى عنه ، فأمرني أن

أخذ من المسلمين^(١) من كل أربعين درهما درهما ، ومن أهل
العهد من كل عشرين درهما درهما ، ومن أهل الحرب من كل
عشرة دراهم درهما .

إعلم بأن المكس هو فعلُ العاشر والمكس هو العاشر ، وإنما سمي مكسا
لأنه ينقص أموال الناس بأخذ العشور منهم . وهو مشتق من الماكسة .
والمكس لا يأخذ من أحد منهم شيئا من ذلك حتى يبلغ المال مائتي درهم ،
ما يجب فيه الزكاة على المسلم .

٤٢٣٣- أما المسلم فلا يؤخذ منه من أقل من مائتي درهم .

لأن المأخوذ منه زكاة على ما قلنا ولا زكاة في أقل من مائتي درهم .

وأما الذمي فكذلك .

لأن المأخوذ منه كان باسم الزكاة وأن لم يكن زكاة في الحقيقة ، فوجب
أن يكون من شرطه النصاب .

(دليله) أخذ الصدقة من نصارى بنى تغلب فإنه لا يؤخذ الصدقة من
ماهم ألا أن يكون النصاب كاملا . فكذلك هاهنا .

٤٢٣٤- وأما الحربى فإنما لا يؤخذ منهم من أقل من مائتي

درهم .

لأنهم لا يأخذون من تجار المسلمين من القليل . فكذلك لا تأخذ منهم
حتى أنهم إن كانوا يأخذون من تجارنا من قليل المال وكثيره فكذلك تأخذ
منهم من قليل المال وكثيره . والله الموفق .

(١) السلم .

(٢٠٤)

باب الجزية

٤٢٣٥- عن إبراهيم النخعي ، رحمة الله عليه ، قال : إذا

أسلم الرجل وأقام بأرضه فعليه الخراج ، وإذا لم يقيم فليس عليه
خراج .

(اعلم) بأنه إن كان أراد بهذا الخراج خراج الرأس فلسنا نقول به ، بل
المذهب عندنا أن الكافر إذا أسلم ، وهو من دار الموأدة ، فإن خراج الرأس
يسقط عنه ، سواء أقام بأرضه أو هاجر إليها . وقال بعض العلماء : بأن
الخراج لا يسقط عنه وإن أسلم ، ما لم يهاجر إلينا . وإن كان أراد به خراج
الأرض فقد قلنا به ، فإنه إذا أسلم فأمسك أرضه فإنه يؤدى عنها الخراج ،
ولا يؤخذ منها العشر ، وإنما يؤخذ العشر إذا أسلم أهل بلده طوعا ، وعند
بعض الناس يؤدى العشر ولا يؤدى الخراج ، وإن خرج إلى دار الاسلام وترك
أرضه لا يؤخذ منه شيء ، وعن عمر بن عبد العزيز أن عمرو بن العاص ،
رضي الله عنه قال : لم تفتح قرية بالمغرب على صالح إلا ثلاث قرى^(١) ،
الاسكندرية وكفرطيس وفلسطين . وسلطاس^(٢) ، وكان من أسلم من غير
هذه الثلاث قرى أخذ ماله وخلي سبيله ، ومن أسلم من هذه الثلاث قرى خلى
سبيله وماله له .

(١) في ١ ثلاث قرى : الاسكندرية وسفرطيس . وفلسطين .
(٢) في مرادد الاطلاع (سلطيس) من قرى مصر القديمة .

٤٢٢٧- فَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ الَّذِي يَبِيعُ بِهِ لَا يَبْلُغُ ثَمَنَ فَرَسٍ
يَغْزُو عَلَيْهِ [فِي سَبِيلِ اللَّهِ] ^(١) فَإِنْ كَانَ يَطْمَعُ أَنْ يَصَابَ فَرَسٌ
وَقَفَ حَتَّى يَصَابَ فَرَسٌ يَغْزِي عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ .

لأنه يمكن إدانة هذه الصدقة بشراء فرس آخر فيوقف ولا يعطل .

٤٢٢٨- وَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَصَابُ بِهِ فَرَسٌ بَأَنَّ قَلِيلَ ذَلِكَ
جَدًّا رَدَّ الْفَرَسَ عَلَى صَاحِبِهِ الَّذِي كَانَ حَبْسَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ .
وَلَا يَتَصَدَّقُ بِذَلِكَ عَلَى الْمَسَاكِينِ .

لأنه جعله حبسا ليغزى عليه لا للتعميل والصدقة .

٤٢٢٩- وَإِذَا صَارَ بِهَالٍ لَا يُغْزَى عَلَيْهِ عَادَ إِلَى بَيْتِكَ الَّذِي
حَبَسَ كَالْعَوَارِي .

وهذا على قياس ما قال به محمد رحمه الله تعالى في رجل جعل في أرضه
مسجدا وصلّى فيه الناس : ثم ضرب ما حوله واتخذت مزارع ، وضرب المسجد ،
فإن كان يطمع أن يعود إليه أهله ويصلّوا فيه ، فإنه لا يعود ملكا لصاحبه .
وإن كان لا يطمع في ذلك عاد ملكا . عند محمد رحمه الله تعالى . فلصاحبه
أن يأخذه ويبيعه ، أو يجعله مزرعة . وإن كان ميتا فلورثته ذلك . لما أنه
جعله للصلاة لا للصدقة . فإذا صار بهال لا يصلّي فيه لا يتصدق به ، ولكن
يعود ملكا ، فكذلك أمر الفرس ، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يرد
الفرس إلى صاحبه ، ولكن يتصدق به ، كما لا يعود المسجد ملكا إذا كان
لا يصلّي فيه . والله أعلم .

(٢٠٣)

باب العشور من أهل الحرب

٤٢٣٠- روى محمد رحمه الله تعالى بإسناده عن أبي صخرة
المحاربي عن زياد بن جريير ^(١) قال : بعثه عمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنه مُصَدِّقًا إِلَى عَيْنِ النَّعْرِ ، وَأَمَرَهُ بِأَنْ يَأْخُذَ
مِنَ الْمُصْلِينَ ، يَعْنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، مِنْ أَمْوَالِهِمْ رِبْعَ الْعَشْرِ ، وَمِنْ
أَمْوَالِ أَهْلِ الذِّمَّةِ إِذَا اخْتَلَفُوا بِهَا لِلتَّجَارَةِ نَصْفَ الْعَشْرِ ، وَمِنْ
أَمْوَالِ أَهْلِ الْحَرْبِ الْعَشْرَ .

إِذْ عَلِمَ أَنَّا اتَّبَعْنَا الْأَثَرَ فِي هَذَا فَقُلْنَا يَأْخُذُ الْعَاشِرُ مِنَ الْمُسْلِمِ الَّذِي مَرَّ عَلَيْهِ
رِبْعَ الْعَشْرِ . وَمَنِ الَّذِي نَصَفَ الْعَشْرَ ، وَمَنِ الْحَرْبِيُّ الْعَشْرَ ، لِأَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ
تَعَالَى عَنْهُ هَكَذَا أَمَرَ عَاشِرَهُ بِأَخْذِ الْعَشْرِ . وَكَانَ ذَلِكَ بِمَشْهَدٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ
وَالْأَنْصَارِ ، وَلَمْ يَنْكَرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ فَجَلَّ مَحَلُّ الْأَجْمَاعِ ، يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ رَوَى فِي
حَدِيثٍ آخَرَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ بَعَثَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
مُصَدِّقًا فِي الْعَشُورِ ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ
تَقْلُدُنِي الْمَكْسُ مِنْ عَمَلِكَ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ : قَدْ قُلْدُنُكَ
مَا قُلْدُنِي رَسُولَ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، قُلْدُنِي أُمُورَ الْعَشُورِ ، أَمَرَنِي

(اعلم) بأننا لا نأخذ بهذا الحديث بل نقول: كل من أسلم من أهل الذمة لا يؤخذ منه ماله . ويترك في أرضه يؤدى عنها الخراج . سواء أخذت القرية عنوة أو صلحا . فإن دققنا نَهْرَ الْمَلِكِ (١) أسلمت على عهد عمر رضى الله تعالى عنه فكتب في ذلك سعد وعمار الى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهم . فكتب إليه عمر رضى الله تعالى عنه : أن أدفع إليها أرضها فتؤدى عنها الخراج ، ومواد الكوفة إنما أخذ عنوة ، نهر الملك وغيره . والله الموفق .

(٢٠٥)

باب عشور أهل الحرب والمسلمين وأهل الذمة

٤٢٣٦ - قال محمد رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه : إذا مرَّ الحربى المستأمن على عاشر المسلمين بمال يبلغ مائتى درهم فصاعداً أو بشيء قيمته ذلك أخذ منه عُشْر ما مرَّ به ، لما رويناه من الأثر فإن قال : على دين أو قال : ليس هذا المال لى لم يُصدَّق وأخذ منه العشر .

لأن الأمر بيننا وبينهم على المجازاة . وهم لا يصدقون تجارتنا في مثل هذا فنحن لا نصدق تجارتهم .

٤٢٣٧ - بخلاف الذمى إذا مرَّ على العاشر بمال وقال : ليس لى ، أو قال على دين ، لم يؤخذ منه شيء .

لأن الأمر بيننا وبينهم ليس على المجازاة ولكنه على حكم الشرع والاسلام ، ومن حكم الإسلام أن المسلم يُصدَّق لما أنه يُذكر وجوب الحق في ماله ، فكذلك الذمى يُصدَّق .

وكذلك إذا مرَّ به مكاتب أو عبد بمال أخذ منه العشر .

لأنهم يأخذون من عبيدنا ومكاتبينا . فنحن نأخذ من عبيدهم ومكاتبهم

(١) نهر الملك كروية واسعة من نواحي بغداد من أسفل نهر عيسى يقال كانت تشتمل للثمانة وستين قرية عمود يأخذ من الفرات العظيم حتى يصب آخره في دجلة (بمراصد)

(اعلم) بأننا لا نأخذ بهذا الحديث بل نقول: كل من أسلم من أهل الذمة لا يؤخذ منه ماله . ويترك في أرضه يؤدى عنها الخراج . سواء أخذت القرية عنوة أو صلحا . فإن دهقانة نهر الدك^(١) أسلمت على عهد عمر رضى الله تعالى عنه فكتب في ذلك سعد وعمار الى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهم . فكتب إليه عمر رضى الله تعالى عنه : أن أدفع إليها أرضها فتؤدى عنها الخراج ، وسواد الكوفة إنما أخذ عنوة ، نهر الملك وغيره . والله الموفق .

(٢٠٥)

باب عشور أهل الحرب والمسلمين وأهل الذمة

٤٢٣٦- قال محمد رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه : إذا مرَّ الحربى المستأمن على عاشر المسلمين بمال يبلغ مائتى درهم فصاعدا أو بشئ قيمته ذلك أخذ منه عشر ما مرَّ به ، لما رويناه من الأثر فإن قال : على دين أو قال : ليس هذا المال لى لم يُصدق وأخذ منه العشر .

لأن الأمر بيننا وبينهم على المجازاة . وهم لا يصدقون تجارنا في مثل هذا فنحن لا نصدق تجارهم .

٤٢٣٧- بخلاف الذمى إذا مرَّ على العاشر بمال وقال : ليس لى ، أو قال على دين ، لم يؤخذ منه شئ .

لأن الأمر بيننا وبينهم ليس على المجازاة ولكنه على حكم الشرع والاسلام ، ومن حكم الإسلام أن المسلم يُصدق لما أنه يُنكر وجوب الحق في ماله . فكذلك الذى يُصدق .

وكذلك إذا مرَّ به مكاتب أو عبيد بمال أخذ منه العشر .

لأنهم يأخذون من عبيدنا ومكاتبينا . فنحن نأخذ من عبيدهم ومكاتبهم

(١) نهر الملك كوة واسعة من نواحي بغداد من أسفل نهر عيسى يقال كانت تستعمل للشاة وستين قرية عمود يأخذ من الفرات العظمى حتى يصب آخره في دجلة (مراسد)

٤٢٣٨- فإن كانوا لا يأخذون من عبيدنا ومكاتبينا فلا
نأخذ أيضا من عبيدهم ومكاتبهم ، وإن كانوا يأخذون من
عبيدنا أو مكاتبينا نأخذ منهم أيضا .

لأنه إنما يؤخذ لحفظ الطريق . والمكاتب يحتاج إلى حفظ الطريق كالحر
سواء . ولأن المولى قد رضى بأخذ العشر من عبده حيث بعثه إلينا للتجارة .

٤٢٣٩- وإذا مر الحربى على العاشر برقيق فقال : هؤلاء
أحرار ، أو مَرَّ بجوارٍ فقال : هؤلاء أمهات أولادى ، صدق
فى ذلك ولم يؤخذ منه العشر .

لأنه إن كان صادقا فهم أحرار ولا عشر فى الأحرار . وأن كان كاذبا فقد
صاروا أحرارا بقوله . لأن الحربى إذا اعتنق عبدا كافرا فى دار الاسلام يُعتق
بالإجماع . لأنه ليس بدار قهر .

٤٢٤٠- وإن مر الحربى بمال التجارة وقال : لا أريد به
التجارة ، أو قال : هو مال صبى فإن العاشر يعشره .
لأنهم لا يصدقوننا فى ذلك فنحن لانصدقهم بذلك .

٤٢٤١- وإن كانوا هم لا يأخذون من مثل هذا المال فلا
نأخذ منهم أيضا ، وإن كنا لا نعلم أنهم يأخذون أو لا يأخذون
أخذنا منهم .

لأن الأصل هو الأخذ لأن النصاب كامل .

٤٢٤٢- وإذا دخل الحربى دار الاسلام بأمان تاجر فعشره
عاشر المسلمين ، ثم مر على عاشر آخر للمسلمين لم يعشره فى
تلك السنة حتى تمضى ، فإذا مضت تلك السنة عشره مر أخرى .

لأنه ما دام يتردد فى دار الاسلام فحكم ذلك الأمان باق ، ولم ينته حكم
ذلك الخروج ، فصار كالأذى يتردد فى دار الاسلام ، والذى لا يعشره العاشر
إلا مرة واحدة ، وإن مر عليه فى تلك السنة مرارا . فكذلك لا يؤخذ منه من
الحربى ، يدل عليه ما روى أن رجلا من الروم مر على عاشر عمر رضى الله تعالى
ومعه فرس قيمته عشرون ألفا نطلب منه العاشر أن يأخذه بمائة عشر ألفا
فأبى . فلم يأخذ الفرس ، وأخذ العشر ثم مر عليه راجعا فأراد أن يأخذ العشر
ثانيا فأبى ، فجاء متظلما إلى عمر رضى الله تعالى عنه ، فوجده فى المسجد
فلم يدخل المسجد ووقف على بابه ، وقال هو الشيخ النصرانى ، وأضافه إلى
نفسه فقال عمر رضى الله تعالى عنه وأتى الشيخ الحنفي فقص عليه القصة ،
فقال عمر رضى الله تعالى عنه . كُفيت . فظن النصرانى أنه لم يلتفت إلى
كلامه ، فرجع كالآيس . فلما أتى العاشر سبقه كتاب عمر رضى الله تعالى
عنه ألا يأخذ منه شيئا فأخبره العاشر بالكتاب ، ولم يأخذ منه شيئا ، فتمعجب
النصرانى من عدل عمر رضى الله تعالى عنه فأسلم .

٤٢٤٣- ولو مر على عاشر المسلمين فعشره ، ثم دخل من يومه
أو من الغد دار الحرب ، ثم رجع بماله ذلك مستبأنا عشره العاشر
مرة أخرى .

٤٢٣٨- فإن كانوا لا يأخذون من عبيدنا ومكاتبينا فلا
نأخذ أيضا من عبيدهم ومكاتبهم ، وإن كانوا يأخذون من
عبيدنا أو مكاتبينا نأخذ منهم أيضا .

لأنه إنما يؤخذ لحفظ الطريق . والمكاتب يحتاج إلى حفظ الطريق كالحر
سواء . ولأن المولى قد رضى بأخذ العشر من عبده حيث بعثه إلينا للتجارة .

٤٢٣٩- وإذا مر الحربى على العاشر برقيق فقال : هؤلاء
أحرار ، أو مَرَّ بجوارٍ فقال : هؤلاء أمهات أولادى ، صدق
في ذلك ولم يؤخذ منه العشر .

لأنه إن كان صادقا فهم أحرار ولا عشر في الأحرار ، وأن كان كاذبا فقد
صاروا أحرارا بقوله . لأن الحربى إذا اعتق عبدا كافرا في دار الاسلام يُعتق
بالإجماع . لأنه ليس بدار قهر .

٤٢٤٠- وإن مر الحربى بمال التجارة وقال : لا أريد به
التجارة ، أو قال : هو مال صبي فإن العاشر يعشره .
لأنهم لا يصدقوننا في ذلك فتحن لانصدقهم بذلك .

٤٢٤١- وإن كانوا هم لا يأخذون من مثل هذا المال فلا
نأخذ منهم أيضا ، وإن كنا لا نعلم أنهم يأخذون أو لا يأخذون
أخذنا منهم .

لأن الأصل هو الأخذ لأن النصاب كامل .

٤٢٤٢- وإذا دخل الحربى دار الاسلام بأمان تاجر فعشره
عاشر المسلمين ، ثم مر على عاشر آخر للمسلمين لم يعشره في
تلك السنة حتى تمضى ، فإذا مضت تلك السنة عشره مر أخرى .

لأنه ما دام يتردد في دار الاسلام فحكم ذلك الأمان باق ، ولم ينته حكم
ذلك الخروج ، فصار كالذى يتردد في دار الاسلام ، والذى لا يعشره العاشر
إلا مرة واحدة ، وإن مر عليه في تلك السنة مرارا ، فكذلك لا يؤخذ منه من
الحربى ، يدل عليه ما روى أن رجلا من الروم مر على عاشر عمر رضى الله تعالى
ومعه فرس قيمته عشرون ألفا فطلب منه العاشر أن يأخذه بهانية عشر ألفا
فأبى ، فلم يأخذ الفرس ، وأخذ العشر ثم مر عليه راجعا فأراد أن يأخذ العشر
ثانيا فأبى ، فجاء متظلما إلى عمر رضى الله تعالى عنه ، فوجده في المسجد
فلم يدخل المسجد ووقف على بابه ، وقال هو الشيخ النصرانى ، وأضافه إلى
نفسه فقال عمر رضى الله تعالى عنه وأتى الشيخ الحنفي فقص عليه القصة ،
فقال عمر رضى الله تعالى عنه . كُفيت . فظن النصرانى أنه لم يلتفت إلى
كلامه ، فرجع كالآيس ، فلما أتى العاشر سبقه كتاب عمر رضى الله تعالى
عنه ألا يأخذ منه شيئا فأخبره العاشر بالكتاب ، ولم يأخذ منه شيئا ، فتمعجب
النصرانى من عدل عمر رضى الله تعالى عنه فأسلم .

٤٢٤٣- ولو مر على عاشر المسلمين فعشره ، ثم دخل من يومه
أو من الغد دار الحرب ، ثم رجع بماله ذلك مستأنا عشره العاشر
مرة أخرى .

٤٢٣٨- فَإِنْ كَانُوا لَا يَأْخُذُونَ مِنْ عِبِيدِنَا وَمَكَاتِبِينَا فَلَا نَأْخُذْ أَيْضًا مِنْ عِبِيدِهِمْ وَمَكَاتِبِهِمْ ، وَإِنْ كَانُوا يَأْخُذُونَ مِنْ عِبِيدِنَا أَوْ مَكَاتِبِينَا نَأْخُذْ مِنْهُمْ أَيْضًا .

لأنه إنما يؤخذ لحفظ الطريق . والمكاتب يحتاج إلى حفظ الطريق كالحر سواء . ولأن المولى قد رضى بأخذ العشر من عبده حيث بعثه إلينا للتجارة .

٤٢٣٩- وَإِذَا مَرَّ الْحَرْبِيُّ عَلَى الْعَاشِرِ بِرَقِيقٍ فَقَالَ : هَؤُلَاءِ أَحْرَارٌ ، أَوْ مَرَّ بِجَوَارٍ فَقَالَ : هَؤُلَاءِ أُمَهَاتُ أَوْلَادِي ، صُدِّقَ فِي ذَلِكَ وَلَمْ يَأْخُذْ مِنْهُ الْعَاشِرُ .

لأنه إن كان صادقاً فهم أحرار ولا عشر في الأحرار ، وأن كان كاذباً فقد صاروا أحراراً بقوله . لأن الحربى إذا اعتق عبداً كافراً في دار الإسلام يعتق بالإجماع . لأنه ليس بدار قهر .

٤٢٤٠- وَإِنْ مَرَّ الْحَرْبِيُّ بِمَالِ التَّجَارَةِ وَقَالَ : لَا أُرِيدُ بِهِ التَّجَارَةَ ، أَوْ قَالَ : هُوَ مَالٌ صَبِيٍّ فَإِنَّ الْعَاشِرَ يَعْشُرُهُ .

لأنهم لا يصدقوننا في ذلك فنحن لا نصدقهم بذلك .

٤٢٤١- وَإِنْ كَانُوا هُمْ لَا يَأْخُذُونَ مِنْ مِثْلِ هَذَا الْمَالِ فَلَا نَأْخُذْ مِنْهُمْ أَيْضًا ، وَإِنْ كُنَّا لَا نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَأْخُذُونَ أَوْ لَا يَأْخُذُونَ أَخَذْنَا مِنْهُمْ .

لأن الأصل هو الأخذ لأن النصاب كامل .

٤٢٤٢- وَإِذَا دَخَلَ الْحَرْبِيُّ دَارَ الْإِسْلَامِ بِأَمَانٍ تاجر فعشره عاشر المسلمين ، ثم مر على عاشر آخر للمسلمين لم يعشره في تلك السنة حتى تمضى ، فإذا مضت تلك السنة عشره مر أخرى .

لأنه ما دام يتردد في دار الإسلام فحكم ذلك الأمان باق . ولم ينته حكم ذلك الخروج ، فصار كالذى يتردد في دار الإسلام ، والذى لا يعشره العاشر إلا مرة واحدة ، وإن مر عليه في تلك السنة مراراً ، فكذلك لا يؤخذ منه من الحربى ، يدل عليه ما روى أن رجلاً من الروم مر على عاشر عمر رضى الله تعالى ومعه فرس قيمته عشرون ألفاً فطلب منه العاشر أن يأخذه بثمانية عشر ألفاً فأبى ، فلم يأخذ الفرس ، وأخذ العشر ثم مر عليه راجعاً فأراد أن يأخذ العشر ثانياً فأبى ، فجاء متظلماً إلى عمر رضى الله تعالى عنه ، فوجده في المسجد فلم يدخل المسجد ووقف على بابيه ، وقال هو الشيخ النصرانى . وأضافه إلى نفسه فقال عمر رضى الله تعالى عنه وأتى الشيخ الحنبلى فقص عليه القصة . فقال عمر رضى الله تعالى عنه . كُفِّيت . فظن النصرانى أنه لم يلتفت إلى كلامه ، فرجع كالآيس . فلما أتى العاشر مبيقه كتاب عمر رضى الله تعالى عنه ألا يأخذ منه شيئاً فأخبره العاشر بالكتاب . ولم يأخذ منه شيئاً ، فتعجب النصرانى من عدل عمر رضى الله تعالى عنه فأسلم .

٤٢٤٣- وَلَوْ مَرَّ عَلَى عَاشِرٍ مُسْلِمِينَ فَعَشَّرَهُ ، ثُمَّ دَخَلَ مِنْ يَوْمِهِ أَوْ مِنْ الْغَدِ دَارَ الْحَرْبِ ، ثُمَّ رَجَعَ بِمَالِهِ ذَلِكَ مُسْتَبَآمًا عَشَّرَهُ الْعَاشِرُ مَرَّةً أُخْرَى .

حد الزنا وحد السرقة وحد الطريق وحد الثرب . إلا أن المسلم يؤمر بأن يؤدي زكاة ماله فيما بينه وبين ربه ، ولا يجبر ، وإن لم يؤد فهو آثم . لأنه حال الحول على مال مسلم . فيجب فيه الزكاة . ومتى وجب يؤمر بالأداء . كالصلاة والصوم . وبالباقى إذا خرج إلى أهل العدل ، فإنه يفتى بأن يُزَكَّى ماله فيما مضى فكذلك هاهنا .

٤٢٤٩- وما عرفت من الجواب في المستأمن في دار الحرب فهو جوابك في الأسير إذا اتجر فأصاب مالا في دار الحرب ، وحال الحول على ماله ، ثم مر على عاشر المسلمين .

فإنه لا يُعْثَر . ولكنه يُفْتَى بأن يؤدي زكاة ماله فيما بينه وبين ربه .

٤٢٥٠- وكذلك الجواب الذي أسلم في دار الحرب وحال الحول على ماله في دار الحرب ثم أخرجه إلى دار الاسلام .

فإن العاشر لا يعثره إلا أنه إن علم في دار الحرب أن عليه زكاة ماله . وحال الحول على ماله بعد العلم . لزمه أن يؤدي زكاة ماله فيما بينه وبين ربه . وإن لم يعلم أن عليه زكاة في ماله . فإنه لا يلزمه أداء شيء من الزكاة حتى يحول عليه الحول بعد العلم (١) .

لأن الزكاة من الشرائع والشرائع لا تلزم إلا بعد المباح . ولم يبلغ الحطاب مَحْمُوعاً فلا شيء عليه .

٤٢٥١- ولو أن رجلاً من أهل الحرب أسلم وله مال كثير

من أموال التجارة ، ومال السائمة ، فعلم أن الزكاة تجب في المال ، فمكث ستة أشهر في دار الحرب أو أقل أو أكثر ، ثم خرج بماله إلى دار الاسلام فحال عليه الحول ، وهو في دار الاسلام ، ثم مر على العاشر ، فإن العاشر يُعْثَر ماله ، والمُصَدَّق يأخذ صدقة سوائمه .

لأن الحول انعقد على ماله في دار الحرب . فإن الزكاة تجب عليه في ماله في دار الحرب .

(ألا ترى) أنه يؤمر بالأداء ، وبصير آثماً إذا لم يؤد فحسب الوجوب قد وجد في دار الحرب ، والوجوب وجد في دار الاسلام . والمعبرة بحال الوجوب ، وفي حال الوجوب المال في حماية الإمام ورعايته في موضع يجري حكم إمام المسلمين فيه . فيأخذ منه العشر .

(ألا ترى) أن الحول إذا انعقد على النصاب ثم انتقص . ثم تم في آخر الحول فإنه تجب الزكاة . واعتبر فيه حال تمام الحول ، التي هي حال الوجوب ، ولم يعتبر النقصان الذي كان في أثناء الحول . فكذلك لا يعتبر كينونة المال في دار الحرب في أثناء الحول ويعتبر حال تمام الحول .

وهكذا الجواب في الأسير أو المستأمن إذا خرج بماله إلى دار الاسلام . وتم الحول عليه في دار الاسلام . فإنه يؤخذ . زكاة ذلك الحول .

٤٢٥٢- ولو أن رجلاً مسلماً أو ذمياً مر على عاشر المسلمين بماله من دراهم أو دنائير يريد أن يدخل به أرض الحرب

للتجارة ، فقال للعاشر : إنما أصبته منذ أشهر ، ولم يحل عليه^(١) الحول صدقه على ذلك ، ولم يأخذ منه عشرا .

لأنه أنكر وجوب الحق في ماله فكان القول قوله .

٤٢٥٣- فإن دخل دار الحرب فاشتري به وباع حتى تم الحول على ملكه ، وهو في دار الحرب ، ثم خرج به إلى دار الاسلام ، فمر به على العاشر ، فبلغه لا يأخذ منه العشر لما مضى .

لأن الحول حال والمال في دار الحرب ، ووقت الوجوب وقت تمام الحول ، فإذا لم يكن المال وقت الوجوب في موضع يجزى فيه حكم المسلمين لا يأخذه الامام .

٤٢٥٤- وإن كان أقام في دار الحرب تمام الحول منذ ملكه في دار الاسلام إلا يوما أو يومين ، ثم خرج إلى دار الاسلام ، فتم الحول في دار الاسلام ، ثم مر به على العاشر عشره .

لأن المال وقت وجوب الحق في حماية الإمام . وفي موضع يجزى فيه حكم إمام المسلمين فكان له حق الأخذ .

٤٢٥٥- ولو أن حربياً مستأمناً في دار الاسلام أو ذمياً أو مسلماً مر على عاشر بمال فكتمه إياه ، وقد حال الحول الأول ، ثم مر به على العاشر أيضاً فكتمه إياه ، وقد حال الحول الثاني ، ثم مر به

(١) لم يحل حول عنده .

على العاشر بعد ما حال الحول الثالث فعلم به العاشر ، وعلم بما كان صنع في تلك الأحوال ، فإن العاشر يعشر الأموال في الأحوال الثلاثة كلها .

لأنه يثبت حق الأخذ للعاشر في كل مرة ، لأن الزكاة وجبت في المال في دار الاسلام ، والحق متى ثبت لا يبطل بالتأخير ولا بالكتان .

٤٢٥٦- فإن كان الحربى يدخل في هذه الأحوال الثلاثة في كل مرة في دار الحرب ، قبل أن يعشره ، ثم يخرج فليس ينبغى للعاشر أن يعشره إلا بهذه المرة الأخيرة لهذا الحول الثالث .

لأنه لما دخل دار الحرب في كل مرة فقد بطلت عنه أحكام المسلمين ، وأرُتفع ذلك الأمان . وصار كحربى آخر حين خرج في المرة الثانية والثالثة .

(ألا ترى) أن العاشر لو عشره ثم دخل دار الحرب ثم خرج من يومه ذلك ومر على العاشر فإنه يعشره ثانياً ، فكما أبطل دخوله دار الحرب العشر الذى كان له عند المسلمين . وصار في الحكم كحربى آخر خرج . فكذلك يبطل دخوله دار الحرب ما كان للمسلمين عنده . ويصير كحربى آخر خرج في كل مرة .

٤٢٥٧- ولو أن الحربى والمستأمن والمسلم والذمى مكثوا يتجرون في دار الاسلام ثلاثة أحوال لا يمرون على عاشر المسلمين ، ثم مروا على عاشر المسلمين بعد الحول الثالث فأخبروه أنهم لم يعشروا منذ ثلاثة أحوال ، وأخبر المسلم أنه لم يؤد زكاة ماله

(٢٠٦)

باب من الخنس في المعدن والركاز يصاب في دار الحرب
ودار المودة وما يلحق الذي من ذلك [والعبد^(١)] والمستأمن

قال محمد رحمه الله :

٤٢٧٢- إذا دخل المسلم دار الحرب بأمان وأصاب ركازا من
ذهب أو فضة أو جواهر فإن كان أصابه في دار إنسان منهم
يرده إليه ولا يغدر به .

لأن هذا مال صاحب الدار ، فلو لم يرده كان خيانة منه وغدرا وهو قد
ضمن ألا يخونهم ولا يغدر بهم في أنفسهم وأموالهم .

٤٢٧٣- وإن كان أصابه في صحراء ، أو في موضع ليس
بملك لأحد من أهل دار الحرب فهو له ، بمنزلة الصيد الذي يصطاده
المستأمن في دار الحرب ، وذلك الصيد يكون له فكذلك هذا
الركاز يكون له ، ولا خمس فيه إذا أخرجه إلى دار الاسلام .

لأنه لم يصبه على وجه إعزاز الدين وإعلاء كلمة الله عز وجل ، ولا بإيذاء

(١) (والعبد) زيادة في ١ م
(٢) (صحراء)

الخيال والركاب ، فصار بمنزلة المتلصص . والمال الذي أخرجه انتاصص لأخمس
فيه فكذلك هاهنا .

ولا عشر فيه ان مر به على عاشر المسلمين .

لأن هذا مال أصابه في دار^(١) الحرب ولم يوجد من الإمام رعاية ولا حماية
في أرض الحرب فلا يعشره .

٤٢٧٤- ألا ترى أن المستأمن لو أدخل دار الحرب مالا له
ثم أخرجه إلى دار الاسلام بعدما حال الحول عليه في دار الحرب
فإنه لا يعشر ذلك المال ، فالمال الذي أصابه في دار الحرب وأخرجه
إلى دار الاسلام أولى ألا يعشره ، وهكذا الجواب إذا أصاب
المستأمن معدن ذهب أو فضة أو حديد في أرض الحرب ، أو
أصاب عنبرا أو لؤلؤا في البحر فهو له .

لأن هذا ليس بملك لأحد ، فصار كالركاز الذي وجده في الصحراء ،
ولا خمس فيه ولا عشر إذا أخرجه إلى دار الاسلام .

٤٢٧٥- فإن وجد المعدن في ملك إنسان منهم فليرده على
صاحبه ، والرجل^(٢) الذي يسلم من أهل الحرب ، والأسير من
المسلمين في ذلك سواء ، إلا في خصلة واحدة ما أصاب الأسير
والرجل المسلم من أهل الحرب في دار رجل منهم فهو له أيضا ،
ولا خمس فيه ولا عشر .

(١) (أرض)
(٢) (الرجل من أهل الحرب يسلم)

لأنه لا أمان لهم ، ولو قدر على قتلهم وأخذ أموالهم فعل ذلك . فإذا أصاب
ركازا أولى أن يكون له .

٤٢٧٦- وكذلك ما أصابا من لُقطة فهي لهما ولا خمس
ولا عشر فيها إذا^(١) خرجا على العاشر في دار الاسلام .

لأن الظاهر أن هذا مال أهل الحرب . ولو وجدا مالا في دار واحد منهم
كان لهما ولا خمس فيه ولا عشر . فاللُقطة أولى أن تكون لهما .

٤٢٧٧- فأما المستأمن فما وجد من لُقطة في دار الحرب
فينبغي له أن يُعرفها كما يعرف اللُقطة في دار الاسلام .

لأنه لا يحل ، أخذ أموالهم ، كما لا يحل له أخذ مال المسلمين .

٤٢٧٨- فإن عَرَفَها حولا فإن جاء صاحبها وإلا يتصدق بها ،
كما في دار الاسلام إذا عرفها حولا ولم يجيء صاحبها يتصدق
بها ، وأحب إلى أن يتصدق بها على فقراء المسلمين الذين في دار
الحرب ، فإن لم يجد فعلى فقراء أهل الذمة .

لأنه لو صرفها في دار الاسلام إلى فقراء أهل الذمة يجوز ، فكذا في دار
الحرب .

فإن لم يجدهم ففقراء أهل الحرب .

لأن هذا مال وجد من أهل الحرب فيجوز الصرف إلى فقراء أهل الحرب .

(١) با أخرجهما الى دار الاسلام

بخلاف اللُقطة في دار الاسلام فإنها لا تصرف إلى فقراء
أهل الحرب .

لأن تلك اللُقطة مال المسلم فلا تصرف إلى الفقراء والذين ليسوا من أهل
دار الاسلام .

وإن كان فقيرا فأكلها فلا بأس بذلك .

لأن المسلم الملتقط في دار الاسلام إذا كان محتاجا فلا بأس بأكلها ،
فإنها أولى .

فإن كان غنيا عندنا لا يحل له أن يتناول .

وعند الشافعي رحمة الله عليه يحل له .

٤٢٧٩- فإن أكلها أو تصدق بها ثم جاء صاحبها فإن عرفها
فإن أحب له أن يغرمها له ولا يجبر على ذلك في حكم الاسلام
إن اختصا إلى إمام المسلمين بعد ما أسلم صاحبها .

لأنه استهلكها في أرض الحرب . ولو غصبها فأخفر الذمة فإنه لا يضمن
في الحكم .

ولكن المستحب له أن يضمن له .

فكذلك إذا استهلك اللُقطة لا يضمن في الحكم ، ولكن المستحب له

أن يغرمها له .

٤٢٨٠- وإذا دخل الحرب في دار الاسلام بأمان فأصاب

فاجهزوا فخرجوا وغنموا ، كان ما أصابوا كله لهم ولا خمس فيه .

لأنه لا حكم لهذا الإذن ، فإنه أولا الإذن لكان الكل يوم : قلنا هذا الإذن فصار كأنهم دخلوا بغير إذن الإمام ، ولو دخلوا بغير إذن الإمام لم يخمس ما أصابوا ، فكذلك ها هنا . قال :

٤٣١١- ولو أن الإمام قال لسرية أرسلها من دار الاسلام إلى دار الحرب وقال لهم : ما أصاب إنساناً منكم من ركاز أو معدن فأخذ منه شيئاً فهو له ، فأصاب رجل منهم ركازاً فهو له ولا خمس فيه ، بخلاف ما إذا قال لهم في دار الاسلام من أصاب ركازاً أو معدناً فهو له ولا خمس فيه ، فأصاب رجل شيئاً من ذلك في دار الاسلام خمس ما أصاب والباقي له .

والفرق بينهما هو أن الركاز إذا كان في دار الحرب فالمسلمون لم يوجفوا عليه ، ولم يصير غنيمة بعد ، ولا يثبت فيه الخمس الذي هو حق الفقراء ، فهذا تنفيل من الإمام قبل إحراز الغنيمة ، فيجوز ، وأما الركاز في دار الاسلام فقد أوجف عليه المسلمون ، وصار غنيمة ، ووجب فيه الخمس للفقراء ، فلم يكن هذا تنفيلاً من الإمام ، بل هو إبطال الخمس الذي هو حق الفقراء فلا يجوز هذا الشرط . والله الموفق .

(٢٠٧)

باب من له من الأمراء أن يقبل وأن يقسم وأن يجعل الأرض أرض خراج وأن يقبل الخراج

قال محمد رحمه الله عليه :

٤٣١٢- إذا بعث الخليفة أميراً على جند من الجنود فدعا قوماً من المشركين إلى الاسلام فأسلموا فيهم أحرار ، لا سبيل عليهم ، ومالهم وأرضهم ورقيقهم لهم ، وتكون أرضهم أرض عشر كأرض المهاجرين والأنصار .

لأن التأمير يقتضي أن يكون فعل الأمير كفعل المأمور . والمؤمر وهو الخليفة إذا دعاهم فأسلموا فيهم أحرار ، وأرضهم أرض عشر ، فكذلك ما هنا ، والمعنى في ذلك وهو أن الأرض إنما تصير خراجية إذا فُتحت عنوة وثبت فيها حق القتالة - ثم لم تقسم بينهم وتركزت على أربابها وقطع حق القتالة عنها ، فتجعل خراجية ، ليكون الخراج للمقاتلة والمصالح المسلمين ، وهذا المعنى معدوم فيما إذا سلم أهلها طوعاً ، فإنه لم يثبت فيها حق القتالة ، فلا يثبت لهم حق في أرضها (١) فجعلت عشيرة غير خراجية .

٤٣١٣- وإن أبوا أن يسلموا فعرض عليهم الأمير أن يصيروا

(ألا ترى) أن الخنزير لا تورث ، وإذا لم يكن للمسلم عليه يدٌ معتبرة لم يثبت للإمام عليه يدٌ معتبرة ، ولا يصير في حمايته ، فلا يؤخذ منه العشر بغير حماية ، وإن كان أهل الحرب لا يعشرون أهل ذمتنا إذا دخلوا عليهم بالخمير والخنزير لم نَعْمُرْهم فيما أَدْخَلُوا من ذلك

لأنَّ الخمير والخنزير ليس بمال لأحد من أهل دار الإسلام إلا لأهل الذمة . فإذا لم يَعْشُرُوا أهل ذمتنا من ذلك فقد عَفَوْا عمن في دار الإسلام من هذا النوع من المال ، فنعفوا عنهم أيضا عُشْر هذا النوع ، إذ عُشْرُهم عُشْر مجازاة .

٤٢٤٦- فإن كانوا لا يَعْشُرُونَ المسلمين فيما دَخَلُوا به من مال ، ويعشرون أهل الذمة ، عَشْرُناهم كما يعشرون أهل الذمة . وإن كانوا يعشرون المسلمين ولا يعشرون أهل الذمة عَشْرُناهم أيضا .

لأنهم لم يعفوا عن مال دون مال ، فإن كلَّ مال يمر الواحد منا به على عاشرهم فإنهم يعشرون ذلك المال متى مر به أهل ديننا على عاشرهم ، إلا أنهم عَفَوْا عن طائفة من أهل دار السلام دون الطائفة الأخرى ، وهم طائفة واحدة . ولم يوجد منهم طائفة أخرى حتى لانعشرهم مثل ما وجدوا منا فعشروناهم جميعا . حتى إذا وجدنا منهم طائفتين ، ووجدوا منا طائفتين . فعشروا إحدى الطائفتين دون الأخرى عَشْرنا أيضا تلك الطائفة منهم دون الأخرى ، نحو أن عَشَرُوا رجالنا ولم يعشروا نساءنا : فكذلك نحن نَعْمُرُ رجالهم ولا نَعْمُرُ نساءهم .

٤٢٤٧- وكل ما يؤخذ من الحربى من العشر فإنه يوضع موضع الخراج للمقاتلة دون موضع الصدقات .

المعنى في ذلك وهو أن الصدقة طَهْرَةٌ لصاحبها ، والكافر ليس من أهل الطهر ، فيوضع عُشْرُه موضعَ مال الصدقة . قال :

٤٢٤٨- وإذا دخل المسلم دارَ الحرب بَأَمَانٍ ومعه مال يتجربه أو ليس معه مال ، فَاتَّجَرَ في حِوَارِ الحرب فَأَصَابَ مالا ، فحال عليه الحول في دار الحرب ، ثم أَخْرَجَهُ إلى دار الإسلام ، ومر على عاشر المسلمين لم يأخذ العاشر شيئا .

لأنَّ العاشر إنما يَجْبِي صَدَقَةَ مال كان في حماية الإمام ورعايته ، حتى تكون الجباية باذاء الحماية .

(ألا ترى) أنه يَغْيِرُ الدراهم والدنانير التي يمر بها على العاشر لحاجتها إلى الحفظ . والحماية ، ولا يعشرها من اتَّجَرَ في مَصْرَدِ لاسْتِغْنَائِها عن حفظه ، وليس للإمام حماية ولا رعاية في دار الحرب . فلا يعشر الأموال التي لا حماية ولا رعاية له فيها .

(ألا ترى) أنه لو كان في عسكر أهل البغي فحال الحول على ماله ، ثم خرج إلى عسكر أهل العدل ، فإنه لا يؤخذ بركة ما مضى : لما أنه لما لم يكن ذلك المال في حماية الإمام ولا رعايته فلم يؤخذ منه ، فكذلك ههنا : ولأنَّ الزكاة حق الله تعالى ، ففي موضع لا يجري فيه حكمُ إمام المسلمين فلا يأخذ الإمام بذلك كما لا يأخذ بسائر حقوق الله تعالى التي لزمه في دار الحرب ، نحو

(ألا ترى) أن الخنزير لا تورث . وإذا لم يكن للمسلم عليه يدٌ معتبرة لم يثبت للإمام عليه يدٌ معتبرة . ولا يصير في حمايته . فلا يؤخذ منه العشر بغير حماية ، وإن كان أهل الحرب لا يعشرون أهل ذمتنا إذا دخلوا عليهم بالخمير والخنزير لم نَعْمُرْهم فيما أذْخَلُوا من ذلك

لأن الخمر والخنزير ليس بمال لا أحد من أهل دار الإسلام إلا لأهل الذمة ، فإذا لم يَعْشُرُوا أهل ذمتنا من ذلك فقد عَفُوا عمن في دار الإسلام من هذا النوع من المال ، فنعفوا عنهم أيضا عُشْر هذا النوع ، إذ عُشْرُهُمْ عُشْر مجازاة .

٤٢٤٦ - فإن كانوا لا يَعْشُرُونَ المسلمين فيما دخلوا به من مال ، ويعشرون أهل الذمة ، عَشْرَتْنَاهُمْ كما يعشرون أهل الذمة . وإن كانوا يعشرون المسلمين ولا يعشرون أهل الذمة عَشْرَتْنَاهُمْ أيضا .

لأنهم لم يعفوا عن مال دون مال ، فإن كلَّ مال يمر الواحد منا به على عاشرهم فإنهم يعشرون ذلك المال متى مر به أهل ديننا على عاشرهم ، إلا أنهم عَفُوا عن طائفة من أهل دار السلام دون الطائفة الأخرى ، وهم طائفة واحدة . ولم يوجد منهم طائفة أخرى حتى لا نعشرهم مثل ما وجدوا منا فعشرناهم جميعا . حتى إذا وجدنا منهم طائفتين ، ووجدوا منا طائفتين ، فعشروا إحدى الطائفتين دون الأخرى عَشْرَتْنَا أيضا تلك الطائفة منهم دون الأخرى ، نحو أن عَشَرُوا وجدنا ولم يعشروا نساءنا ، فكذلك نحن نَعْمُرُ رجالهم ولا نَعْمُرُ نساءهم .

٤٢٤٧ - وكل ما يؤخذ من الحرني من العشر فإنه يوضع موضع الخراج للمقاتلة دون موضع الصدقات .

المعنى في ذلك وهو أن الصدقة طَهْرَةٌ لصاحبها ، والكافر ليس من أهل الطهر ، فيوضع عُشْرُهُ موضعَ مال الصدقة . قال :

٤٢٤٨ - وإذا دخل المسلم دارَ الحرب بأمان ومعه مال يتجر به أو ليس معه مال ، فاتَّجَرَ في دار الحرب فَأَصَابَ مالا ، فحال عليه الحول في دار الحرب ، ثم أخرجته إلى دار الإسلام ، ومر على عاشر المسلمين لم يأخذ العاشر شيئا .

لأن العاشر إنما يَجْبِيْ صدقة مال كان في حماية الإمام ورعايته ، حتى تكون الجباية باذاء الحماية .

(ألا ترى) أنه يَغْيُرُ الدراهم والدنانير التي يمر بها على العاشر لحاجتها إلى الحفظ والحماية . ولا يعشرها من اتَّجَرَ في مصره لاستغنائها عن حفظه ، وليس للإمام حماية ولا رعاية في دار الحرب . فلا يعشر الأموال التي لا حماية ولا رعاية له فيها .

(ألا ترى) أنه لو كان في عسكر أهل البغي فحال الحول على ماله ، ثم خرج إلى عسكر أهل العدل ، فإنه لا يؤخذ بركة ما مضى ، لما أنه لما لم يكن ذلك المال في حماية الإمام ولا رعايته فلم يؤخذ منه . فكذلك ههنا ، ولأن الزكاة حق الله تعالى ، ففي موضع لا يجري فيه حكمُ إمام المسلمين فلا يأخذ الإمام بذلك كما لا يأخذ بسائر حقوق الله تعالى التي لزمه في دار الحرب ، نحو

حد الزنا وحد السرقة وحد قطع الطريق وحد الشرب . إلا أن المسلم يؤمر بأن يؤدي زكاة ماله فيما بينه وبين ربه ، ولا يجبر ، وإن لم يؤد فهو آثم . لأنه حال الحول على مال مسلم . فيجب فيه الزكاة . ومتى وجب يؤمر بالأداء . كالصلاة والصوم وكالباغي إذا خرج إلى أهل العدل . فإنه يفتى بأن يُرَكَّى ماله فيما مضى فكذلك هاهنا .

٤٢٤٩- وما عرفت من الجواب في المستأمن في دار الحرب فهو جوابك في الأسير إذا اتجر فأصاب مالا في دار الحرب . وحال الحول على ماله ، ثم مر على عاشر المسلمين .

فإنه لا يعثر . ولكنه يفتى بأن يؤدي زكاة ماله فيما بينه وبين ربه .

٤٢٥٠- وكذلك الجواب الذي أسلم في دار الحرب وحال الحول على ماله في دار الحرب ثم أخرجه إلى دار الاسلام .

فإن العاشر لا يعثره إلا أنه إن علم في دار الحرب أن عليه زكاة ماله . وحال الحول على ماله بعد العلم . لزمه أن يؤدي زكاة ماله فيما بينه وبين ربه . وإن لم يعلم أن عليه زكاة في ماله . فإنه لا يلزمه أدائها من الزكاة حتى يحول عليه الحول بعد العلم (١) .

لأن الزكاة من الشرائع والشرائع لا تلزم إلا بعد الصانع . ولم يبلغ الخطاب مجمعه فلا شيء عايره .

٤٢٥١- ولو أن رجلا من أهل الحرب أسلم وله مال كثير

من أموال التجارة ، ومال السائمة ، فعلم أن الزكاة تجب في المال ، فمكث ستة أشهر في دار الحرب أو أقل أو أكثر ، ثم خرج بماله إلى دار الاسلام فحال عليه الحول ، وهو في دار الاسلام ، ثم مر على العاشر ، فإن العاشر يعثر ماله ، والمصدق يأخذ صدقة سوائمه .

لأن الحول انعقد على ماله في دار الحرب . فإن الزكاة تجب عليه في ماله في دار الحرب .

(ألا ترى) أنه يؤمر بالأداء ، وبصير آثما إذا لم يؤد فحسب الوجوب قد وجد في دار الحرب ، والوجوب وجد في دار الاسلام . والعبرة بحال الرجوب . وفي حال الوجوب المال في حماية الإمام ورعايته في موضع يجري حكم إمام المسلمين فيه . فيأخذ منه العشر .

(ألا ترى) أن الحول إذا انعقد على النصاب ثم إنتقص ، ثم تم في آخر الحول فإنه تجب الزكاة . واعتبر فيه حال تمام الحول ، التي هي حال الوجوب ، ولم يعتبر النقصان الذي كان في أثناء الحول . فكذلك لا يعتبر كينونة المال في دار الحرب في أثناء الحول ويعتبر حال تمام الحول .

وهكذا الجواب في الأسير أو المستأمن إذا خرج بماله إلى دار الاسلام . وتم الحول عليه في دار الاسلام . فإنه يؤخذ منه زكاة ذلك الحول .

٤٢٥٢- ولو أن رجلا مسلما أو ذميا مر على عاشر المسلمين بماله من دراهم أو دنانير يريد أن يدخل به أرض الحرب

إلا أنا نقول أن حق الأخذ إلى المصدق فلا يبرأ بالدفع إلى الفقراء كالغريم إذا دفع الدين لا يبرأ إلا أن حق الأخذ للوصى كذا هنا (١).

٤٢٦٠- فإن كان الإمام لم يبعث إليهم مُصَدِّقًا في تلك السنين بأن شغل عن ذلك لحرب أو غيرها فأدّوها لما مضى . وقالوا : قد أدّيناها حيث لم يبعث إلينا مصدقًا ، فالقول قولهم ، ولا صدقة عليهم في ذلك .

لأن الإمام إذا لم يبعث إليهم مصدقًا في تلك السنين ، فلم يوجد الطلب من الإمام ، فلم يجب عليهم الدفع إلى الإمام ، فإذا أدّى نفسه يبرأ كزكاة المال إذا أداها المالك قال :

٤٢٦١- والحربي والمستأمن والذمي والمسلم إذا مروا بعاشر من عَشْرٍ المسلمين فقالوا : قد عَشَرنا عاشر غيرك في هذه السنة - وجاءوا بالبراءة ، وحلفوا له على ذلك إن تبهم فليس ينبغى إن يأخذ منهم شيئًا .

لأن الزكاة حق الله تعالى أمانة عند المالك ، والأمين متى أخبر بإداء الأمانة صدّق . ثم هذا في المسلم والذي ظاهر لأتباعه أو قالا علينا دين يصدقان .

(١) ما بين القوسين جاء مكانه العبارة الآية في : (إلا أنا نقول أن أخذ الصدقة إلى السعاة ، ولو أخذوا لمصدق لا يجب عليه الدفع الذي دفع إليه صاحب المال فوجب أن يبرأ بدفعه إليه ، كما لو دفع الغريم الدين إلى الوصى ، فالدفع إليه لم يوجب البراءة فكذلك ما هنا .

٤٢٦٢- وأما الحربي لو قال على دين لا يصدق ، وإذا قال عشرين عاشر غيرك صدّق .

لأنه تأييد قوله ما هنا بالبراءة ، فجاز أن يُصدّق فأما في مسألة الدين لم ينضم إلى قولهم ما يصدقه (١) فجاز ألا يصدق .

والدليل على ذلك حديث عمر . رضى الله تعالى عنه ، حيث أتاه ذلك الشيخ النصراني . وقال : أن عمالك عشرين في السنة مرتين ، قال : فكتب عمر رضى الله تعالى عنه إلى عماله لا تعشروا في السنة إلا مرة ، أليس عمر رضى الله تعالى عنه قد صدّق في ذلك حيث كتب إلى عماله ألا تعشروا إلا مرة .

٤٢٦٣- وإذا كان للرجل المسلم أو الذمي مال للتجارة فحال عليه حول في دار الاسلام ، ثم أدخله دار الحرب بأمان ، فاتجر فيه حولا آخر ، ثم أخرجه من دار الحرب ، فمر به على عاشر المسلمين ، لم يعشيره للسنة الأولى ولا للسنة الثانية .

أما السنة الأولى فلا لأنه لم يمر عليه بماله في وقت الأخذ . فلا يأخذ . وأما السنة الثانية فلا لأن الحول قد حال على المال والمال في دار الحرب . وقد ذكرنا أن العاشر لا يعثر المال الذي قد حال عليه الحول في دار الحرب .

٤٢٦٤- فإن مر به بعد الحول الأول على العاشر في دار الاسلام فكتمه المال ، ثم أدخله دار الحرب فمكث حولا في دار الحرب ،

(١) إلى قوله ما يؤيده .
(٢) زيادة من أ

ثم أخرجه ، فمر به على عاشر وأخبره خبره فإنه يعشر للحول الأول ولا يعشر للحول الثاني .

أما ما يعشره للسنة الأولى - فلأنه قد مر بعد وجوب الحق . (١) بالتأخير) ووجوب الحق لا يفوت بالتأخير وأما الحول الثاني حال المال في دار الحرب فلا يعشره . وكذلك سائمة الرجل المسلم إذا أدخلها دار الحرب بعد ما حال عليها الحول .

(أما للحول الأول فلأنه قد مر بعد وجوب الحق في المال ووقت الأخذ باق فثبت له حق الأخذ فلا يسقط ذلك الحق بالتأخير) (٢) ولم يؤد زكاتها فحال عليها الحول الآخر في دار الحرب ، ثم أخرجها إلى دار الإسلام ، فإن المصدق يُصدقها للسنة الأولى .

لأن حق الأخذ يثبت للمصدق باعتباره حولان الحول في دار الإسلام . لا بحق المرور عليه فقد حال الحول الأول على المال في دار الإسلام فثبت له حق الأخذ (٣) صدقة تلك السنة .

ولا يأخذ للسنة الثانية شيئا .

لأنه حال الحول والمال في دار الحرب فلا يجب (٤) له حق الأخذ .

(١) زيادة من ١ ومحدوف منه الجملة التالية

(٢) ما بين القوسين غير موجود في ١ .

(٣) (حق الأخذ فيأخذ صدقة ...)

(٤) فلا يوجب ١

٤٢٦٥- ولو أن حربيا مستأمنا في دار الاسلام حال الحول على ماله أو حولان في دار الاسلام فمر بعاشر المسلمين ومعه مال فكتمه ذلك ثم أن العاشر ظفر به وأخرجه فإنه يعشره لما مضى ، فإن لم يظفر به العاشر حتى دخل دار الحرب ، ثم خرج ، فأخبره (١) ومعه ماله ذلك بطل كل عشر كان وجب عليه لما مضى من السنين ، وعشره لخروجه من دار الحرب هذه المرة ، وأبطل عنه ما مضى .

لأنه حين دخل دار الحرب بطلت عنه أحكام المسلمين ، وحق الأخذ للإمام بالحكم ، فإذا لم يكن للمسلمين عليه حكم لم يكن للإمام حق الأخذ .

٤٢٦٦- ولو كان وجب ذلك عليه ، فلم يدخل دار الحرب التي هو من أهلها ، ولكنه دخل دار حرب أخرى من دار الاسلام بأمان ليتجر فيها ، فإن كان استأمن المسلمين حين دخل أرض الإسلام ولم يذكر لهم دخول تلك الأرض فإنه يبطل ما كان وجب عليه من العشور .

لأنه دخل دارا لا يجري فيها حكم المسلمين ، فصار كما لو دخل دار نفسه ثم خرج ، ولو كان كذلك بطل عنه ما وجب من العشور ، فكذلك ما هنا .

للتجارة ، فقال للعاشر : إنما أصبته منذ أشهر ، ولم يحل عليه^(١)
الحول صدقه على ذلك ، ولم يأخذ منه عشرا .

لأنه أنكر وجوب الحق في ماله فكان القول قوله .

٤٢٥٣- فإن دخل دار الحرب فاشتري به وباع حتى تم الحول
على ملكه ، وهو في دار الحرب ، ثم خرج به إلى دار الاسلام ،
فمر به على العاشر : فإنه لا يأخذ منه العشر لما مضى .

لأن الحول حال والمال في دار الحرب ، ووقت الوجوب وقت تمام الحول ،
فإذا لم يكن المال وقت الوجوب في موضع يجري فيه حكم المسلمين لا يأخذه
الامام .

٤٢٥٤- وإن كان أقام في دار الحرب تمام الحول منذ ملكه
في دار الاسلام إلا يوما أو يومين ، ثم خرج إلى دار الاسلام ،
فتم الحول في دار الاسلام ، ثم مر به على العاشر عشره .

لأن المال وقت وجوب الحق في حماية الإمام ، وفي موضع يجري فيه حكم
إمام المسلمين فكان له حق الأخذ .

٤٢٥٥- ولو أن حربياً مستأمناً في دار الاسلام أو ذمياً أو مسلماً
مر على عاشر بمال فكتمه إياه ، وقد حال الحول الأول ، ثم مر به
على العاشر أيضاً فكتمه إياه ، وقد حال الحول الثاني ، ثم مر به

(١) لم يحل حول عنده .

على العاشر بعد ما حال الحول الثالث فعلم به العاشر ، وعلم بما كان
صنع في تلك الأحوال ، فإن العاشر يعشر الأموال في الأحوال
الثلاثة كلها .

لأنه يثبت حق الأخذ للعاشر في كل مرة ، لأن الزكاة وجبت في المال
في دار الاسلام . والحق متى ثبت لا يبطل بالتأخير ولا بالكتمان .

٤٢٥٦- فإن كان الحربى يدخل في هذه الأحوال الثلاثة في
كل مرة في دار الحرب ، قبل أن يعشره ، ثم يخرج فليس
ينبغي للعاشر أن يعشره إلا بهذه المرة الأخيرة لهذا الحول الثالث .

لأنه لما دخل دار الحرب في كل مرة فقد بطلت عنه أحكام المسلمين ،
وأرتفع ذلك الأمان ، وصار كحربى آخر حين خرج في المرة الثانية والثالثة .

(ألا ترى) أن العاشر لو عشره ثم دخل دار الحرب ثم خرج من يومه ذلك
ومر على العاشر فإنه يعشره ثانياً ، فكما أبطل دخوله دار الحرب العشر الذى
كان له عند المسلمين . وصار في الحكم كحربى آخر خرج . فكذلك يبطل
دخوله دار الحرب ما كان للمسلمين عنده . ويصير كحربى آخر خرج في كل
مرة .

٤٢٥٧- ولو أن الحربى والمستأمن والمسلم والذمى مكثوا
يتجرون في دار الاسلام ثلاثة أحوال لا يمرّون على عاشر المسلمين ،
ثم مروا على عاشر المسلمين بعد الحول الثالث فتجبروه أنهم
لم يعشروا منذ ثلاثة أحوال ، وأخبر المسلم أنه لم يؤد زكاة ماله

منذ ثلاثة أحوال ، فإن العاشر يأخذ منه زكاة هذا الحول الثالث ، ولا يأخذ منه زكاة الحولين الماضيين ، وذلك لأن العاشر إنما يَغْشَرُ المال الذى فى دار الاسلام ، إذا كان فى حمايته [فى الحول الثالث لا فى الحولين الماضيين فلهذا لا يأخذ لما مضى من الحولين بخلاف ما إذا حال الحول والمال فى دار الحرب ^(١)] ووقت الأخذ باقى ما لم يجب الحق فى المال ثانياً ، فقد مضى وقت أخذ الواجب الأول وجاء وقت أخذ الواجب الثانى ، فمضى مر عليه بعد ما حال الحول الأول قبل أن يتم الحول الثانى فوقت الأخذ باقى فعشره ، ومضى تم الحول والمال فى دار الحرب فإن العاشر لا يعشر هذا المال ، وإن مر به صاحبه عليه قبل أن يتم الحول الثانى .

لأن الحول حال هناك والمال فى موضع ليس يجرى فيه حكم إمام المسلمين ، فلم يثبت له حق الأخذ أبداً . وأما المال الذى فى دار الاسلام فإنه فى موضع يجرى فيه حكم الامام ، فله حق أن يعشره متى مر به صاحبه . قبل أن يضى وقت الوجوب للحول الثانى .

٤٢٥٨ - فاما السائمة من الصدقات فليس على الحربى ولا على الذمى فيها صدقة .

لأن الصدقة عبادة فلا تجب على الكافر .

فأما سائمة المسلم إذا لم يأخذ صدقتها سنين ثم اطلع على ذلك اخذت منه زكاتها للسنين الماضية .

لأن أخذها إلى السلطان (لما كان فيها من الحماية) ^(١) . فيأخذ زكاة ما مضى .

وهذا بخلاف العاشر فإنه لا يأخذ العشر - إلا للحول الآخر .

لأن العاشر إنما يأخذ من المال الذى يمر به عليه صاحبه والمروى عليه بالمال لم يؤخذ إلا فى السنة الرابعة فلا يأخذ إلا للسنة الثالثة وأما المصدق ليس يأخذ الصدقات لحق المرور عليه بل فى سائمة كل إنسان فيأخذ منها الضافة فإنما يأخذ الصدقة باعتبار حوالان الحول على السائمة وقد حال على السائمة ثلاثة أحوال فيأخذ صدقة كل حول .

٤٢٥٩ - فإن قال المسلم صاحب السائمة قد أدبت صدقتها إلى المساكين لهذه السنين لم يلتفت إلى قوله ويؤخذ منه الصدقة ثلاث سنين .

وهذا عندنا وقال الشافعى رحمه الله تعالى لا يأخذ واحتج وقال ان الصدقة حق الفقراء فلما دفعها إلى الفقراء فقد أوصل الحق إلى مستحقه فبيدأ كما لو دفع زكاة التجارة إلى الفقراء .

(١) ما بين القوسين عن ١

ثم أخرجه ، فمر به على عاشر وأخبره خبره فإنه يعشر للحول الأول ولا يعشر للحول الثاني .

أما ما يعشره للسنة الأولى - فلأنه قد مر بعد وجوب الحق ، (١) بالتأخير ووجوب الحق لا يفوت بالتأخير وأما الحول الثاني حال المال في دار الحرب فلا يعشره ، وكذلك سائمة الرجل المسلم إذا أدخلها دار الحرب بعد ما حال عليها الحول .

(أما للحول الأول فلأنه قد مر بعد وجوب الحق في المال ووقت الأخذ باق فثبت له حق الأخذ فلا يسقط ذلك الحق بالتأخير) (٢) ولم يؤد زكاتها فحال عليها الحول الآخر في دار الحرب ، ثم أخرجها إلى دار الاسلام ، فإن المصدق يصدقها للسنة الأولى .

لأن حق الأخذ يثبت للمصدق باعتبار حولان الحول في دار الاسلام . لا يحق المرور عليه فقد حال الحول الأول على المال في دار الاسلام فثبت له حق الأخذ (٣) صدقة تلك السنة .

ولا يأخذ للسنة الثانية شيئا .

لأنه حال الحول والمال في دار الحرب فلا يجب (٤) له حق الأخذ .

- (١) زيادة من ١ ومحدوف منه الجملة التالية
(٢) ما بين القوسين غير موجود في ١ .
(٣) حق الأخذ فيأخذ صدقة ١٠٠
(٤) فلا يوجب ١

٤٢٦٥- ولو أن حربيا مستأمنًا في دار الاسلام حال الحول على ماله أو حولان في دار الاسلام فمر بعاشر المسلمين ومعه مال فكتمه ذلك ثم أن العاشر ظفر به وأخرجه فإنه يعشره لما مضى ، فإن لم يظفر به العاشر حتى دخل دار الحرب ، ثم خرج ، فأخبره (١) ومعه ماله ذلك بطل كل عشر كان وجب عليه لما مضى من السنين ، وعشره لخروجه من دار الحرب ، هذه المرة ، وأبطل عنه ما مضى .

لأنه حين دخل دار الحرب بطلت عنه أحكام المسلمين ، وحق الأخذ للإمام بالحكم ، فإذا لم يكن للمسلمين عليه حكم لم يكن للإمام حق الأخذ .

٤٢٦٦- ولو كان وجب ذلك عليه ، فلم يدخل دار الحرب التي هو من أهلها ، ولكنه دخل دار حرب أخرى من دار الاسلام بأمان ليتجر فيها ، فإن كان استأمن المسلمين حين دخل أرض الإسلام ولم يذكر لهم دخول تلك الأرض فإنه يبطل ما كان وجب عليه من العشور .

لأنه دخل دارا لايجرى فيها حكم المسلمين ، فصار كما لو دخل دار نفسه ثم خرج ، ولو كان كذلك بطل عنه ما وجب من العشور ، فكذلك ها هنا .

أحكام أهل اللغة

تأليف

الشيخ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر

ابن قيم الجوزية

٧٥١ - ٦٩١

حققه وعلق حواشيه

الدكتور صبحي الصالح

رئيس قسم اللغة العربية وآدابها في الجامعة اللبنانية

وأستاذ الاملايات وفقه اللغة فيها

دار العلم للملايين

ص.ب. ١٠٨٥ - بيروت

ت.ل. ٢٣١٦٦ - لبنان

فصل

فان مات الكافر في أثناء الحول سقطت عنه ولم تؤخذ بقدر ما أدرك منه، وإن مات بعد الحول فذهب الشافعي [إلى] أنها لا تسقط وتؤخذ من ركنه، وهو ظاهر كلام أحمد. وقال أبو حنيفة: تسقط بالموت، وحكاه أبو الخطاب عن شيخه القاضي. قال أبو عبيد^(١): «وأما موت الذي في آخر السنة فقد اختلف فيه، فحدثنا سعيد بن عفير عن عبد الله بن طيبة عن عبد الرحمن بن جندب - كاتب حيان بن شريح - وكان حيان بن شريح بعث إلى عمر بن عبد العزيز وكتب إليه يستغني: أيجعل جزية موتى القبط على أحيائهم؟ فسأل عمر عن ذلك عراك بن مالك، وعبد الرحمن يسمع قتل: ما سمعت لهم به قد ولا عهد، إنما أخذوا عنوة بمنزلة الصيد. فكتب عمر إلى حيان بن شريح يأمره أن يجعل جزية الأموات على الأحياء، وكان حيان واليه على مصر. قال: وقد روي من وجه آخر عن معقل بن عبيد الله عن عمر بن عبد العزيز أنه قال: ليس على من مات ولا من أبق جزية. يقول: لا تؤخذ من ورثته بعد موته، ولا يجعلها بمنزلة الدين، ولا تؤخذ من أهله إذا هرب عنهم منها، لأنهم لم يكونوا ضامنين لذلك».

قال الآخضون لها: هي دين وجب عليه في حياته فلم يسقط بموته، كدبون الآدميين. [و] قال المسقطون: هي عقوبة، فسقط بالموت كالدود، ولأنها صغار وبخلال، فزال بزوال محله. وقولكم: إنها دين فلا تسقط بالموت إنما يتأتى على أصل من لا يسقط بالاسلام؛ وأما من أسقطها بالاسلام فلا يصح

(١) الأموال ص ٤٩.

منه هذا الاستدلال. ولا ريب أن الجزية عقوبة وحق عليه، ففيها الأمران، فمن غلب جانب العقوبة أسقطها بالموت كما تسقط العقوبات الدنيوية عن الميت؛ ومن غلب فيها جانب الدين لم يسقطها. والمالة تحمله، والله أعلم.

فصل

فان اجتمعت عليه جزية سنين استوفيت كلها عند الجمهور^(١). وقال أبو حنيفة: تتداخل وتتخذ منه جزية واحدة، وأجراها مجرى العقوبة، فتتداخل كالحدود. والجمهور جعلوها بمنزلة سائر الحقوق المالية كالدية والزكاة وغيرهما. وقول الجمهور أصح، [إلا أن] يناسب التخفيف عنه بترك أداء ما وجب عليه للمسلمين، ولا سيما إذا [كان] ممن لا يندر بالتأخير. ولو قيل بمضاغفته عليه عقوبة له لكان أقوى من القول بسقوطها. والله أعلم.

فصل

وإذا بذلوا ما عليهم من الجزية أو الخراج أو الدية أو الدين أو غيره، من عين مانتقد^(٢) نحن محرماً، ولا يعتدون تحريره، كالخمر والخنزير، جاز قبوله منهم: هذا مذهب أحمد وغيره من السلف. قال الميموني: قرأت على أبي عبد الله: هل على أهل الذمة إذا تجروا في الخمر والخنزير العشر؟ أناخذ منه؟ فألمى علي: قال عمر: ولؤم بيما. لا يكون هذا إلا على الأخذ. قلت: كيف إسناده؟ قال: إسناده جيد. وقال يعقوب بن يحنان: سألت أبا عبد الله عن خنازير أهل الذمة وخمورهم، قال: لا تقتل خنازيرهم فان لهم عهداً، وألا تؤخذ

(١) فارت بالثني (تر ١٠/٥٩٠).

(٢) في الأصل: «من غير مانتقد نحن محرماً»، وبديهي أنه خطأ.

منهم خيراً ولا خيراً يكون لهم بيعها . وقال عبد الله : قلت لأبي : فإن كان مع النصراني خر وخنزير ، كيف يصنع بها ؟ قال : قال عمر : ولوم بيعها ؛ وهو قول شنيع ، ولا أراه يعجبني . وكذلك قل عنه صالح سواء . وقال أبو عبيد : «باب أخذ الجزية من الحر والخنزير» : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان بن سعيد عن إبراهيم بن عبد الأعلى الجعفي عن سويد بن غفلة قال : بلغ عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن ناساً يأخذون الجزية من الخنازير ، وقام بلال فقال : إنهم ليفعلون ، فقال عمر رضي الله عنه : لا تفعلوا ، ولوم بيعها . • حدثنا أبو نصاري عن إسرائيل عن إبراهيم بن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة أن بلالاً قال لعمر : إن عمالك يأخذون الحر والخنزير في الخراج . فقال : لا تأخذوها منهم ، ولكن ولوم بيعها ، وخذوا أنتم من الثمن . قال أبو عبيد : « يريد أن المسلمين كانوا يأخذون من أهل الذمة الحر والخنزير من جزية رؤوسهم وخراج أرضهم بقيمتها ثم يتولى المسلمون بيعها ، فهذا الذي أنكره بلال ونهى عنه عمر ، ثم رخص لهم أن يأخذوا ذلك من أمتائهم إذا كان أهل الذمة المتولين لبيعها لأن الحر والخنزير مال من أموال أهل الذمة ، ولا يكون مالا للمسلمين . »

وما يبين ذلك ما حدثني به علي بن معبد عن عبيد الله بن عمر عن الليث بن أبي سليم أن عمر كتب إلى العمال يأمرهم بقتل الخنازير ، ويتضي أمتائهم لأهل الجزية من جزيتهم . قال أبو عبيد : فهو لم يجعلها قصاصاً من الجزية إلا وهو يراها مالا من أموالهم ، فإذا مر الذي بالحر والخنزير على العاشر فإنه لا يطيب له أن يمشرها ولا يأخذ من العشر منها ، وإن كان الذي هو المتولي لبيعها

(١) في هذا الباب ستة أحاديث . انظر الأموال ، ص ٥٠ .

أيضاً . وهذا ليس من الباب الأول ولا يشبهه ، لأن ذلك حق وجب على رقابهم وأرضيهم ، والعشر هاهنا إنما هو شيء يوضع على الحر والخنزير أنفسهما فذلك نعم لا يطيب ، لقول رسول الله ﷺ : «إذن الله إذا حرم شيئاً حرم عنه» . قال أبو عبيد : « وقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أفتى في مثل هذا بغير ما أفتى به في ذلك ، وكذلك عمر بن عبد العزيز : ثنا أبو الأسود المصري ، حدثنا عبد الله بن لهيعة عن عبد الله بن عبيدة الشيباني (١) أن عتبة بن فرقد بعث إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأربعين ألف درهم صدقة الحر ، فكتب إليه عمر : بعثت إلي بصدقة الحر ، وأنت أحق بها من المهاجرين ، وأخبر الناس بذلك ، وقال : والله لا أستعملك على شيء بعدها ؛ قال : فترعه ؛ قال : وحدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن المثني بن سعيد الضبي قال : كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة : أن ابعث إلي بتفصيل الأموال التي قبلك من أين دخلت ؛ فكتب إليه بذلك ، وصفه له ، فكان فيما كتب إليه : من عشر الحر أربعة آلاف درهم . قال : فلبثنا ما شاء الله ، ثم جاء جواب كتابه : إنك كتبت إلي تذكر من عشر الحر أربعة آلاف درهم ، وإن الحر لا يمشرها مسلم ولا يشتريها ولا يبيعها ، فإذا أتاك كتابي هذا فاطلب الرجل فأردها عليه فهو أولى بما كان فيها . فطلب الرجل فردت عليه الأربعة الآلاف وقال ، استغفر الله ، إني لم أعلم . قال أبو عبيد : فهذا عندي الذي عليه العمل ، وإن كان إبراهيم النخعي قد قال غير ذلك : حدثنا يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي كلاهما عن سفيان عن حماد عن إبراهيم

(١) وهو ابن أسد الديلمي : كما في « خلاصة الذهب » .

في النذمي عر بالخر على العاشر . قال : بضاعف عليه العشر؛ قال أبو عبيد^(١) :
وكان أبو حنيفة يقول : إذا مر على العاشر بالخر والخنازير عشر الخمر ولم يعشر
الخنازير : سمعت محمد بن الحسن يحدث بذلك عنه . قال أبو عبيد : وقول
الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر بن عبد العزيز رحمه الله أولى
بالتابع ألا يكون على الخمر عشر أيضاً » انتهى .

وهذا الفرق هو محض الفقه ، فانهم إذا تابعوها فيما بينهم فقد تعاقدوا على
ما يعتقدونه مالا ، فاذا أخذناه منهم أخذنا [ما] هو حلال عندهم . وإن
كانوا^(٢) لا يعتقدونه كل سنة كما اكتسبوه بقرود أو موارث أو أسباب
من هبات ووصايا - فغيرها لا يجوز في شرعنا - وعاملونا به أو قضونا إياه
مما لنا عليهم ، سألنا أخذها ، وإن لم يسوغ في شرعنا تلك الأسباب التي
حددها ، كما تأخذ المرأة من مهر في عقد نكاح لا نجيزه نحن وهم يعتقدونه
نكاحاً . وهذا بخلاف ما سرقوه أو غصبوه أو اكتسبوه بوجه يعتقدون
تحريمه كالربا ، فانه حرام عليهم بنص التوراة . وأما ما منعه الخليفةان فهو فرض
العشر على نفس الخمر والخنازير إذا تجروا فيها ، فهذا غير أخذ أثمانها منهم
إذا كان لنا عليهم ذلك من وجه آخر . فالفرق بين أن يكون المأخوذ من جهة
الخمر والخنازير وبين أن يكون من جهة الجزية والدية وغيرها ظاهر ،
وبالله التوفيق .

(١) فارت بالأموال أيضاً .

(٢) في الامل (وإن كنا) .

فصل

وأخذ الجزية من أهل الكتاب وحل ذبائهم ومنا كحتهم مرتب على
أديانهم لا على أنسابهم؛ فلا يكشف عن آبائهم هل دخلوا في الدين قبل المبعث
أو بعده ، ولا قبل النسخ والتبديل ولا بعده ، فان الله سبحانه أقرهم بالجزية ولم
يشط ذلك ، وأباح لنا ذبائهم وأطعمتهم ولم يشط ذلك في حلها مع العلم بأن
كثيراً منهم دخل في دينهم بعد تبديله ونسخه، وكانت المرأة من الأنصار تنذر إن
عاش لها ولد أن تهوده ، فلما جاء الاسلام أرادوا منع أولادهم من المقام على
اليهودية ، ولإلزامهم بالاسلام ، فأنزل الله تعالى : « لَا كُرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ
تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ » فأمسكوا عنهم .

ومعلوم قطعاً أن دخولهم في دين اليهودية كان بعد تبديله ، وبعد مجيء المسيح؛
ولم يسأل النبي ﷺ أحداً ممن أقره بالجزية متى دخل آباؤه في الدين ولا من
كان يأكل هو وأصحابه من ذبائهم من اليهود، ولا أحد من خلفائه البتة. وكيف
يمكن العلم بهذا أو يكون شرطاً في حل المناكحة والذبيحة والاقرار بالجزية ،
ولا سبيل إلى العلم به إلا لمن أحاط بكل شيء علماً؟! وأي شيء يتعلق به من
آبائهم إذا كان هو على دين باطل لا يقبله الله؟ فسواء كان آباؤه كذلك أو لم
يكونوا . والنبي ﷺ أخذ الجزية من يهود اليمن وإنما دخلوا في اليهودية بعد
المسيح في زمن تبع ، وأخذها رسول الله ﷺ وخلفاؤه من بعده من نصارى
العرب ، ولم يسألوا أحداً منهم عن مبدأ دخوله في النصرانية هل كان قبل
المبعث أو بعده ، وهل كان بعد النسخ والتبديل أم لا ؟

ولأسبين ذراريهم ، فقد تقضوا العهد ، وورث منهم الذمة حين نصرورا أولادهم .
وحدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن زياد
ابن حدير : أن عمر رضي الله عنه أمره أن يأخذ من نصارى بني تغلب العشر ،
ومن نصارى أهل الكتاب نصف العشر .

قال أبو عبيد : « والحديث الأول - حديث داود بن كردوس وزرعة - هو
الذي عليه العمل : أن يكون عليهم الضعف مما على المسلمين ، ألا تسمعه يقول :
من كل عشرين درهماً درهم ؟ وإنما يؤخذ من المسلمين إذا مروا بأموالهم
على العاشر من كل أربعين درهماً درهم : فذلك ضعف هذا ، وهو المضاعف
الذي اشتراط عمر عليهم . وكذلك سائر أموالهم من المواشي والأرضين يكون
عليها في تأويل هذا الحديث : الضعف أيضاً ، فيكون في [كل] خمس من
الابل شاتان ، وفي العشر أربع شياه [ثم على هذا ما زادت] ، وكذلك الغنم
والبقر ، وعلى هذا الحب والتمر ، فيكون ما سقته السماء فيه عشرين ، وفما سقي
بالغرب ^(١) عشر . وفي حديث عمر رضي الله عنه وشرطه عليهم : أن يكون
على أموال نسائهم وصبياتهم مثل ما على أموال رجالهم . وكذلك يقول
أهل الحجاز . انتهى

فهذا الذي فعله عمر رضي الله عنه واقفه عليه جميع الصحابة والفقهاء بعدهم .
ويروى عن عمر بن عبد العزيز أنه أتى عليهم إلا الجزية وقال : « لا والله إلا
الجزية ! وإلا فقتلهم آذنتهم بالحرب » . ^(٢) ولعله رأى أن شوكتهم ضعفت ،

(١) عبارة الأموال : (وما سقي بالبروب والذوالي فيه عشر) .

(٢) فارت بالخي (ش ١٠ - ٥٩١) .

ولم يخف منهم ما خاف عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فان عمر رضي الله عنه
كان بعد مشغولاً بقتال الكفار وفتح البلاد ، فلم يأمن أن يلحقوا بعده فيقتلوه
عليه ، وعمر آمن ذلك . وأما علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال : « لأن
بقيت لهم لأقتل مقاتلتهم ، ولأسبين ذريتهم ، فانهم تقضوا العهد
ونصروا أولادهم » .

وعلى هذا ، فلا تجري هذه الأحكام التي ذكرها الفقهاء فيهم ، فانهم ناقضون
للعهد ، ولكن العمل على جرياتها عليهم ، فلعل بعض الأئمة جدد لهم صلحاً :
على أن حكم أولادهم . حكمهم ، كسائر أهل الذمة . والله أعلم .

فصل

فتؤخذ الصدقة منهم ^(١) مضاعفة من مال من تؤخذ منه الزكاة لو كان مسلماً
من ذكر وأنثى ، وصغير وكبير ، وزمن وصحيح ، وأعمى وبصير : هذا قول
أهل الحجاز وأهل العراق وفقهاء الحديث ، منهم الامام أحمد وأبو عبيد ، إلا
أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى استثنى الصبيان والمجانين ، بناء على أصله في أنه
لا زكاة عليهم ^(٢) ، ولا تؤخذ الصدقة مضاعفة من أرضهم كما تؤخذ من
أرض الصبي والمجنون المسلم الزكاة ^(٣) .

وأما الشافعي رحمه الله تعالى فانه قال : المأخوذ منهم جزية ، وإن كان
باسم الصدقة ؛ فلا تؤخذ إلا ممن تؤخذ منه الجزية ، فلا تؤخذ من امرأة

(١) أي من أولاد تغلب ، لأن أول هذا الفصل متعلق بآخر الفصل الثالث .

(٢) عبارة أبي يوسف في (الخراج ١٢٢ سلبية) : « وإنما تجب الجزية على الرجال
منهم دون النساء والصبيان » .

(٣) فارت هذا بما ذكره مجي بن آدم في الخراج ص ٦٧ رقم ٢١٠ .

ولا صبي ولا مجنون ، وحكمها عنده حكم الجزية وإن خالفها في الاسم . قال الشافعي رحمه الله تعالى : وقد روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال : هؤلاء حتى رضوا بالمعنى وأبوا الاسم ^(١) وقال الثعلبي بن زرعة : خذ منهم الجزية باسم الصدقة . قال الشافعي رحمه الله تعالى : واختلفت الأخبار عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في نصارى العرب ، من تنوخ وبهراء وبني تغلب ، فروي عنه أنه صالحهم على أن يضعف عليهم الجزية ، ولا يكرهوا على غير دينهم ؛ وهكذا حفظ أهل المغازي فقالوا : رامهم عمر رضي الله عنه على الجزية فقالوا : اردد ماشئت بهذا الاسم ، لاسم الجزية ؛ فراضهم على أن أضعف عليهم الصدقة ، [وقال للمعشر] « فإذا أضعفتهم عليهم فانظر إلى مواشيهم وذهبهم وورقهم ، وأطعمتهم وما أصابوا من معادن بلادهم وركازها وكل أمر أخذ فيه من مسلم خُصَّ فخذ خمسين ، وعُشْرُ فخذ عشرين ، ونصف عُشْر فخذ عشراً ، وربع عُشْر فخذ نصف عشر ؛ وكذلك مواشيهم فخذ الضعف منهم ، وكل ما أخذت من عشري فسلكه مسلک النبی ، وما أنجر به نصارى العرب وأهل دينهم ، وإن كانوا يهوداً ، تضاعف عليهم فيه الصدقة » ^(٢) انتهى . قالوا : ولائهم أهل ذمة فكان الواجب عليهم جزية لاصدقة كغيرهم من أهل الذمة . قالوا : ولائهم مال يؤخذ من أهل الكتاب لحقن دماءهم ، فكان جزية كما لو أخذ بلسم الجزية . قالوا : ولأن الزكاة طهرة ، وهؤلاء لبسوا من أهل الطهرة : قالوا ولأن

(١) فارد بالتحرر الكبير على متى القنع (لشس الدين أبي الفرج المقدسي) مع ٥٩١-٥٩٢ .

(٢) هذا ما قاله عمر للمعشر .

عمر رضي الله عنه إنما سألهم الجزية ، لم يسألهم الصدقة ، فالذي سألهم إياه عمر رضي الله عنه هو الذي بنطوه بغير اسمه . قالوا : ولأن نساءهم وصبياتهم ومجانينهم ليسوا من أهل الزكاة ولا من أهل الجزية ، فلا يجوز أن يؤخذ منهم واحد منها . قالوا : ولأن المأخوذ منهم مصرف النية لا مصرف الصدقة ، فيباح لمن يباح له أخذ الجزية .

قال أصحاب أحمد ^(١) : المتبع في ذلك فعل عمر رضي الله عنه وهم سألوه أن يأخذ منهم ما يأخذ من المسلمين ويضعفه عليهم فأجابهم إلى ذلك ، وهو يأخذ من صبيان المسلمين ونساءهم ومجانينهم ، وذلك هو الزكاة . وعلى هذا البذل والصلح دخلوا ، وبه أقروا . قالوا : وبيل عليه قوله : « من كل عشرين درهماً درهم » فهذا غير مذهب الجزية ، بل مذهب الصدقة . قالوا : فشرط عمر رضي الله عنه يقتضي أن يكون على أموال نساءهم وصبياتهم ما على أموال رجالهم . قالوا : ولفظ الصلح إنما وقع على الصدقة المضاعفة لا على الجزية ، وهم الذين بذلوا ذلك ، فيؤخذ منهم ما التزموه . قالوا : ولأن نساءهم وصبياتهم صينوا عن السبي بهذا الصلح ، ودخلوا في حكمه ، فجاز أن يدخلوا في الواجب به كالرجال العقلاء . قال أبو عبيد ^(٢) : وهذا أشبه لأنه عنهم بالصلح ، فلم يستثن منهم صغيراً دون كبير ، والله أعلم .

(١) راجع ما ذكره في « الفتي ش ٩٥٢/١٠ » عن أصحاب أحمد .

(٢) عبارة أبي عبيد في الأموال ص ٣٠ . : « ومن حديث عمر بن الخطاب أشبه ، لأنه عنهم بالصلح فلم يستثن منهم صغيراً دون كبير ، فجزاؤه على أولادهم كما جاز على نساءهم ، لأن النساء والصبيان جميعاً من القدرة » .

نص على أن الخراج يسقط عن أرض الصلح بالاسلام . قال القاضي : وهذا محمول على أن تلك الأرضين لهم ، ولم يسقطوا عن أرض المنوة ، لأنها وقفت لجماعة المسلمين ، فهي أجرة عنها .

فصل

النوع الخامس : أرض جلا عنها أهلها لخلصها المسلمون بغير قتال ، فهذه حكمها حكم المنوة ، 'تترك وفقاً ويضرب عليها خراج يكون أجرة لمن تقرر في يده من مسلم وكافر ، ولا تتغير بالاسلام ولا ذمة . قال أحمد في رواية ابنه صالح وأبي الحارث (١) : كل أرض جلا عنها أهلها بغير قتال فهي فيء' .

فصل

النوع السادس : أرض صالحانهم على نزولهم عنها وتكون ملكاً لنا وتقرر في أيديهم بالخراج ، حكم هذه الأرض أيضاً حكم أرض المنوة أنها تسير وفقاً للمسلمين ، وتقرر (٢) في أيديهم بالخراج ، ولا يسقط هذا الخراج بالاسلام ، ولا يمنعون من المناقلة فيها ، ويكون ذلك مناقلة عن حق الاختصاص ، لا يمساً لرقبة الأرض ، إذ ليست ملكاً لهم ، وإنما يماوضون على منفعة الاختصاص : وليس في ذلك إبطال حق المسلمين من رقة الأرض ولا نفعها ، فلا يمنعون منه ويكون أحق بهذه الأرض ما أقاموا على صلحهم ، ولا تنتقل من أيديهم سواء أسلموا أو أقاموا على كفرهم ، كالاتزاع الأرض من مستأجرها . وإن

(١) في الأصل (وإن الحرب) وتصحيحها من الأحكام السلطانية ١٤٨ .

(٢) في الأصل (وتقرر) .

صاروا ذمة وضربت عليهم الجزية لم يسقط عنهم الخراج ، بل يجمع عليهم الخراج والجزية .

فصل

وأما أصل وضع الخراج فقال أبو عبيد : حدثنا الأصمعي - ولا أعلم إسماعيل ابن إبراهيم إلا وقد حدثناه أيضاً عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي مجلز - لاحق بن حميد - أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعث عمار بن ياسر إلى أهل الكوفة على صلحهم وجيوشهم ، وعبد الله بن مسعود على قضائهم وبيت مالهم ، وعثمان بن حنيف على مساحة الأرض ، ثم فرض لهم في كل يوم شاة بينهم : شطرها وسواقطها لعمار ، والشر الآخر بين هذين (١) . ثم قال : ما أرى قرية يؤخذ منها كل يوم شاة إلا سريعاً خرابها (٢) ! قال : فسح عثمان الأرض ، فجعل على جريب السكرم عشرة دراهم ، وعلى جريب النخل خمسة دراهم ، وعلى جريب القصب (٣) ستة دراهم ، وعلى جريب البر أربعة دراهم ، وعلى جريب الشعير درهين ، وعلى أهل الذمة في أموالهم التي يختلفون بها في كل عشرين درهماً درهماً (٤) ، وجعل على رؤوسهم - وعطل النساء والصبيان من ذلك - أربعة وعشرين كل سنة ، ثم كتب بذلك إلى عمر رضي الله عنه فأجازه ورضي به ، فقبل لعمر : تجار الحرب كم تأخذ منهم إذا قنعوا علينا ؟ قال : فكم

(١) في الأصل (هذين) ، والمراد عبد الله بن مسعود وعثمان بن حنيف .

(٢) الرواية بضم الألف الطائفة ، لأن يلى ١٧١ .

(٣) أي قصب السكر كما في (أحكام المارودي) وانظر الأموال ص ٦٨ (باب أرض المنوة) ففي أيدي أهلها ، ويوضع عليها الطلش ، وهو الخراج (أرقام الروايات ١٧٢ - ١٩٣ .

(٤) فارق بالخلى (لابن حزم) ١١٦ / ٦ .

يأخذون منكم إذا قسم عليهم ؟ قالوا : العشر . قال : فخذوا منهم العشر .

حدثنا أبو معاوية عن الشيباني عن محمد بن عبيد الله الثقفي قال : وضع عمر رضي الله عنه على أهل السواد على كل جريب عامر درهماً وقفزاً ، وعلى جريب الرطبة خمسة دراهم وخمسة أفقزة ، وعلى جريب الشجر عشرة دراهم وعشرة أفقزة ، [وعلى جريب الكرم عشرة دراهم وعشرة أفقزة] ، على رؤوس الرجال ثمانية وأربعين ، وأربعة وعشرين ، واثنى عشر .

حدثنا إسماعيل بن مجاهد عن أبيه مجاهد بن سميعة عن الشعبي أن عمر رضي الله عنه بعث عثمان بن حنيف ، فحس السواد فوجده ستة وثلاثين ألف ألف جريب ، فوضع على كل جريب درهماً وقفزاً . قال أبو عبيد : « فأرى حديث الشعبي هذا غير تلك الأحاديث ، ألا ترى أن عمر رضي الله عنه إنما كلّف أوجب الخراج على الأرض خاصة بأجرة مساة في حديث مجاهد ؟ وإنما يذهب الخراج مذهب الكراء ، وكأنه أكرى كل جريب بدرهم وقفز في السنة ، وألنى من ذلك النخل والشجر فلم يجعل لها أجرة » . قال : « وهذا حجة لمن قال : السواد فيء للمسلمين ، وإنما أهلها عمال لهم فيها بكراء معلوم يؤدونه ، ويكون باقي ما تخرج الأرض لهم . وهذا لا يجوز إلا في الأرض البيضاء ، ولا يكون في النخل والشجر لأن^(١) قبالتها لا تطيب بشيء مسمى ، فيكون بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه وقبل أن يخلق^(٢) ، وهذا الذي كرهه الفقهاء من القبالة » . حدثنا شريك عن الأعمش عن عبد الرحمن بن زياد الإفريقي قال : قلت لابن عمر : « إنما تنقبّل الأرض فنصيب من ثمارها » قال : أبو عبيد : « يعني الفضل » قال : ذلك الربا المعجلان !

(١) في الأصل : لا قبالتها . (٢) في الأصل : تخلو .

حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن قال : جاء رجل إلى ابن عباس رضي الله عنهما فقال : أتقبل منك الأبله بمئة ألف ؛ ففرضه ابن عباس مئة ، وصلبه حيّاً .

حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن أبي إسحاق عن أبي هلال عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : القبالات حرام . حدثنا عبد الرحمن عن شعبة عن جبلة بن سحيم قال : سمعت ابن عمر يقول : القبالات ربا . قال أبو عبيد^(١) : « معنى هذه القبالة^(٢) [المكروهة] المهي عنها أن يتقبل الرجل النخل والشجر والزرع الثابت قبل أن يستحصد ويدرك ؛ وهو مفسر في حديث يروى عن سميد بن جبير حدثنا عباد بن العوام عن الشيباني قال : سألت سميد بن جبير عن الرجل يأتي القرية فينتقبلها فيها النخل والشجر والزرع والعلاج ، فقال : لا ينتقبلها فانه لا خير فيها . قال أبو عبيد : وإنما أصل كراهة هذا أنه بيع بحر لم يبد صلاحه ولم يخلق بشيء معلوم . فأما المعاملة على الثلث والرابع وكراء الأرض البيضاء فليسا من القبالات ، ولا يدخلان فيها ، وقد رخص في هذين ولا تعلم المسلمين اختلافوا في كراهة القبالات » انتهى .

وهذا الذي ذهب إليه أبو عبيد هو المعروف عند الأئمة الأربعة ، وجعلوا كراء الشجر بمنزلة بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه ؛ ونازعهم في ذلك آخرون وقالوا : ليست إجارة الشجر من بيع الثمر في شيء ، وإنما هي بمنزلة إجارة الأرض لمن يقوم عليها ويزرعها ليستغلها . وهذا مذهب الليث بن سعد ، وأحد الوجهين

(١) الأموال ص ٧٠ .

(٢) يراد بالقبالة : أن يتقبل الأرض بخراج أكثر مما أعطى ، فتلك الزيادة نوع من الربا : وأصل القبالة - بالنسبة - الكفالة .

الجزية بسلامه . فان قيل : فلو اشترى ذي أرضاً خراجية من تغلبي فما حكمها ؟
قيل : قد اختلف في ذلك الأصحاب على ثلاثة أوجه ، أحدها أنه لا شيء عليه
في نبتها كما لو اشتراها من مسلم ، والثاني عليه فيها عشر ولحد ، والثالث عليه
فيها عشرين كما كان على التغلبي ، وهو الأقوى والأصح .

فان قيل : فما تقولون لو اشترى ذي أرضاً من مسلم لا عشر فيها ، مثل أن
كانت دوراً أو خاناً ونحو ذلك فزرعها فهل يجب في زرعتها شيء ؟ قيل : لا يجب
عليه شيء في هذه الصورة ، ولا يمنع من شرائها ، فانه لم يسقط بذلك حق مسلم
من الأرض . وكذلك الحكم لو اشترى أرضاً خراجية من ذي فزرعها لم يكن
عليه غير الخراج ، كما كانت في يد البائع ، وكما لو وزعها . وقال أبو عبد الله
ابن حمدان في « رعايته » : وإن اشترى ذي أرضاً خراجية أو أرض تغلبي جاز ،
ولا شيء عليه في نبتها . وقيل : بل عشرين . وقيل : بل عشر في نبت الخراجية ،
لا في اشتراؤها من تغلبي .

قلت : أما شرائه أرض التغلبي فانه يتوجه أن يجب عليه عشرين ، كما كان
يجب على التغلبي ، ولا يسقط بشرائه حق المسلمين الذي كان على أرض التغلبي
بل إذا ضوِّفَ عليه العشرُ بشرائه من مسلم حيث لم يكن واجباً ، فلا بُدَّ
يؤخذ . منه ما كان واجباً على التغلبي أولى وأحرى . وأما شرائه للأرض
الخراجية التي لا عشر عليها فهذا لا يتوجه فيه نزاع ، ولا قبل ما ذكره من
الأقوال ، ولا سيما إذا اشتراها من ذي كما دخل في عموم كلامه ، فهذا لم يقل
أحد : إن عليه فيها عشرين ، ولا عشرين . فان قيل : يحمل كلامه على ما إذا
اشتراها من مسلم ، قيل : إن كانت عشيرة - مع كونها خراجية - فقد تقدم

حكمها ، وإن لم تكن عشيرة ، بأن كانت داراً أو خاناً ، جاز له شرائها ولا
عشر عليه في زرعتها اتفاقاً كما تقدم ، بل هذا من سوء التفريع والتصرف ، والله أعلم .
فان قيل : فما تقولون في إجارة الأرض العشيرة للذي ؟ قيل : قد نص أحمد
رحمه الله تعالى على صحة الإجارة مع الكراهة ، والفرق بينها وبين البيع أن
البيع يراد للموالم ، بخلاف الإجارة ، والحكم في زرعه كالحكم في زرع ما
اشتراه ، سواء ، وقيل : لا شيء عليه هاهنا ، وإن أوجبنا عليه العشرين في
صورة الشراء ، ويكون كما لو اشترى الزرع وحده ، وهذا ليس بصحيح ، فان
الموجب لمضاعفة العشر عليه في صورة الشراء هو بعينه موجود في صورة
الإجارة . وأما شرائه الزرع ، فإن اشتراه قبل اشتداد حبه لم يصح البيع ؛
وإن اشتراه بعد اشتداد حبه ، فزكاته على البائع ، فان قيل : فلو اشتراه مع
الأرض قبل اشتداد الحب ، قيل : حكمه حكم ما زرعه بنفسه .

فصل

وأما أموالهم التي يتجرون بها من بلد إلى بلد ، فانه يؤخذ منهم نصف
عشرها إن كانوا ذمة ، وعشراً إن كانوا أهل هدة . وهذه مسألة تافها
الناس عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ونحن نذكر أصلها ، وكيف كانت
ابتداء أمرها ، واختلاف الفقهاء في ما اختلفوا فيه من أحكامها ، بحول الله
وقوته وتأيد ، بعد أن نذكر مقدمة في المسكوس ونحوها والتفليظ في أمرها ،
وتحريم الجنة على صاحبها ، وأمر رسول الله ﷺ بقتله ؛ وأن قياسها على ما
وضعه عمر رضي الله عنه على أهل الذمة من الخراج أو العشر كقياس أهل الشرك
الذين قاسوا الرا على البيع ، والميتة على الذكوة .

سمعت زياد بن حدير يقول: أنا أول عشر في الإسلام، قلت: من كنتم تعشرون؟ قال: ما كنا نعشر مسلماً ولا معاهداً، كنا نعشر نصارى بني تغلب^(١). حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن عبد الله بن خالد العبسي عن عبد الرحمن بن مقل^(٢) قال: سألت زياد بن حدير: من كنتم تعشرون؟ قال: ما كنا نعشر مسلماً ولا معاهداً. قلت: فمن كنتم تعشرون؟ قال: تجار الحرب، كما كانوا يعشروننا إذا أتيناهم. حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن مسروق أنه قال: والله ما علمت علماً أخوف عندي أن يدخلني الله النار من عملكم هذا، وما تراني^(٣) أن أكون ظلمت فيه مسلماً أو معاهداً ديناراً ولا درهماً، ولكي لا أدري ماهذا الجبل الذي لم يسنه رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر. قالوا: فما حملك على أن دخلت فيه؟ قال: لم يدعني زياد ولا شريح ولا السلطان حتى دخلت فيه.

قلت: هو^(٤) سلسلة كان يعترض بها على التهر، تمنع السفن من المضي حتى تؤخذ منهم الصدقة، وكان مكاتبها يسمى «السلسلة»؛ وأقام بها مسروق زماناً يقصر الصلاة. كان عادلاً لزياد، وكان أبو وائل معه، فما رأيت أميراً قط كان أعف منه، ما كان يصيب شيئاً إلا مادخله. وقيل الشعبي: كيف خرج مسروق من عمله؟ قال: ألم تروا إلى التوب يبعث به إلى القصار فيجده غله؟ فكذلك

خرج من عمله. قال أبو عبيد^(١): «وكان المكسر له أصل في الجاهلية، يفعله ملوك العرب والمعجم جميعاً، فكانت ستمهم أن يأخذوا من التجار عشر أموالهم إذا مروا بها عليهم، يبين ذلك ما في كتب النبي ﷺ لمن كتب من أهل الأمصار، مثل ثقيف والبحرين ودومة الجندل وغيرهم ممن أسلم، أنهم لا يحشرون^(٢) ولا يعشرون»؛ فقلنا بهذا أنه كانت من سنة الجاهلية مع أحاديث فيه كثيرة، فأبطل الله تعالى ذلك برسوله ﷺ وبالإسلام، وجاءت فريضة الزكاة [بربع العشر من كل مئتي درهم خسة^(٣)]، فمن أخذها منهم على وجهها فليس بمأثر، لأنه لم يأخذ العشر، إنما أخذ ربه، وهو مفسر في الحديث الذي يحدثونه عن عطاء بن السائب عن حرب بن عبيد الله التقي عن جده أبي أمه^(٤) أن رسول الله ﷺ قال: «ليس على المسلمين عشور، إنما العشور على اليهود والنصارى».

قلت: وفي «المسند» و«سنن أبي داود» عن رجل من بني تغلب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليس على المسلمين عشور»، إنما العشور على اليهود والنصارى. قال أبو عبيد: «فالعشر الذي يأخذ الصدقة بغير حقها كما جاء في الحديث مرفوعاً، وقد تقدم، وكذلك وجه حديث ابن عمر: «لم يأخذ العشور»، إنما أراد هذا ولم يرد الزكاة، [وكيف ينكر ذلك] وقد

(١) غارت بالأموال رقم ٥٢٩.

(٢) في الأصل (يعشرون)، بالسين بالهمزة.

(٣) الزيادة من الأموال رقم ٥٣٠.

(٤) في الأصل (أبي أمية). وتصحى من الأموال رقم ١٦٣٩.

(١) الزيادة من الأموال رقم ١٦٣٣.

(٢) في الأصل (منقل). وسوابه ما ابتداء.

(٣) كذا بالأصل. وفي مطبوعة الأموال رقم ١٦٣٥ (وما ي).

(٤) أي هذا الجبل الذي ينكره مسروق، لأنه ليس من سنة النبي ولا أبي بكر ولا عمر.

وفارت بالأموال رقم ٥٣٠ رقم ١٦٤٥.

قال الإمام أحمد: حدثنا يزيد بن هارون عن محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن شحاته النخعي^(١) عن عقبة بن عامر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «لا يدخل الجنة صاحب مكس»^(٢).

وقال أبو عبيد^(٣): حدثنا يحيى بن بكير عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الحسين^(٤) قال: سمعت رؤيف بن ثابت يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن صاحب المكس في النار». قال: يعني العاشر. حدثنا الهيثم بن جميل عن محمد بن مسلم عن إبراهيم بن ميسرة عن طلوس عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: «إن صاحب المكس لا يسأل عن شيء، يؤخذ كما هو فيروى به في النار». حدثنا حسان بن عبد الله عن يعقوب ابن عبد الرحمن التماري عن أبيه قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة: «أن ضع عن الناس الفدية»^(٥)، وضع عن الناس المائة، وضع عن الناس المكس، وليس بالمكس، ولكنه البخس الذي قال الله تعالى: «وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ، وَلَا تَهْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ»، فن جاءك بصدقة فاقبلها منه، ومن لم يأتك بها فالله حبيبته». حدثنا نعيم عن ضمرة عن كريب بن سليمان^(٦) قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الله بن

(١) شحاته - كما في التاموس - كتامة، ويفتح. واسمه أبو عمرو المري المصري. توفي بعد المئة.

(٢) رواه نحوه أيضاً أبو عبيد في الأموال ص ٢٦٦ رقم ١٦٢٤. وقارن بين أبي داود.

(٣) انظر الأموال (باب ذكر العاشر وصاحب المكس، وما فيه من التشديد والتنظير) ص ٢٦٦. وفي الباب نحو ثلاثين حديثاً.

(٤) كذا بالأصل، وفي مطبوعة الأموال (عن أبي الخير؟).

(٥) في الأصل (التوبة). سواء من مطبوعة الأموال رقم ١٦٢٨.

(٦) في الأصل (جوير بن سفيان). وقارن بالأموال رقم ١٦٢٩.

عوف^(١) القاري: أن اركب إلى البيت الذي يرفع الذي يقال له «بيت المكس» فاهتمه ثم احمه إلى البحر فأنسه فيه نسفاً. قال أبو عبيد: وقد رأيته بين مصر والزملة. حدثنا عثمان بن صالح عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن يحيى بن زبائن حدثه عن عبد الرحمن بن حسان عن رجل من جذام عن مالك بن عتاهية^(٢) قال: قال رسول الله ﷺ: «من لقي صاحب عشور فليضرب عنقه». حدثنا ابن أبي مريم عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن يحيى بن زبائن عن عبد الرحمن بن حسان قال: أخبرني رجل من جذام^(٣) قال سمع فلان بن عتاهية يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: «إذا لقيتم عاشراً فاقتلوه» - يعني بذلك الصدقة يأخذها على غير حقها - . حدثنا حجاج عن ابن جريج^(٤) قال: أخبرني عمرو بن دينار قال أخبرني مسلم ابن سكرة^(٥) أنه سأل ابن عمر: أعلت أن عمر أخذ من المسلمين العشر؟ قال: لا أعلمه. [حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن إبراهيم بن مهاجر قال:

(١) في الأصل (عون).

(٢) ذكر في «أسد الغابة» أنه من أهل مصر، وأن إياه عتاهية هو ابن حرب بن سعد الكندي.

(٣) في الأصل (حدام) بالحاء والادال المثلتين.

(٤) في الأصل (عن أبي جبر).

(٥) كذا بالأصل (سكرة) بالسين المبهمة، وهو يوافق ما في «التاريخ الصغير» لبخاري. والذي في «المنشأ» للذهبي: أنه يعرف بابن سكرة، وقد ضبطه في «التذويب» بفتحات وشين معجمة (شكرتة) وذكر أن اسمه مسلم بن يسار الأموي مولاهم، ويقال له: مسلم المستبح، كان يدرج مصابيح السجد. وضبط في مطبوعة الأموال رقم ١٦٣٢ «شكرتة» بالسين وفتحات أيضاً.

سمعت زياد بن حدير يقول : أنا أول عشرٍ عُثِرَ في الإسلام ، قلت : من كنتم تعتبرون ؟ قال : ما كنا نعتبر مسلماً ولا معاهداً ، كنا نعتبر نصارى بني تغلب^(١) . حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن عبد الله بن خالد العبسي عن عبد الرحمن بن معقل^(٢) قال : سألت زياد بن حدير : من كنتم تعتبرون ؟ قال : ما كنا نعتبر مسلماً ولا معاهداً . قلت : فمن كنتم تعتبرون ؟ قال : نجار الحرب ، كما كانوا يعتبرونا إذا أتيناهم . حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن مسروق أنه قال : والله ما علمت عملاً أخوف عندي أن يدخلني الله النار من عملكم هذا ، وما تراني^(٣) أن أكون ظلمت فيه مسلماً أو معاهداً ديناراً ولا درهماً ، ولكي لا أدري ماهذا الخيل الذي لم يسنه رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر . قالوا : فاحملك على أن دخلت فيه ؟ قال : لم يدعني زياد ولا شريح ولا السلطان حتى دخلت فيه .

قلت : هو^(٤) سلسلة كان يعترض بها على التهر ، تمنع السفن من المضي حتى تؤخذ منهم الصدقة ، وكان مكاتبها يسمى « السلسلة » ؛ وأقام بها مسروق زماناً يقصر الصلاة . كان عاملاً لزياد ، وكان أبو وائل معه ، فأرأيت أميراً قط كان أعف منه ، ما كان يصيب شيئاً إلا ما دخله . وقيل للشعبي : كيف خرج مسروق من عمله ؟ قال : ألم تروا إلى الثوب يبعث به إلى القصار فيجيد غسله ؟ فكذلك

(١) الزيادة من الأموال رقم ١٦٣٣ .

(٢) في الأصل (مقل) . وصوابه ما أتناه .

(٣) كذا بالأصل . وفي مطبوعة الأموال رقم ١٦٣٥ (وما بي) .

(٤) أي هذا الخيل الذي يتكره مسروق ، لأنه ليس من سنة النبي ولا أبي بكر ولا عمر . وفارث بالأموال من ٣٠٠ رقم ١٦٤٥ .

خرج من عمله . قال أبو عبيد^(١) : « وكان المكس له أصل في الجاهلية ، يفعله ملوك العرب والعجم جميعاً ، فكانت سنتهم أن يأخذوا من التجار عشر أموالهم إذا مروا بها عليهم ، يبين ذلك ما في كتب النبي ﷺ لمن كتب من أهل الأمصار ، مثل ثقيف والبحرين ودومة الجندل وغيرهم ممن أسلم ، « أنهم لا يحشرون^(٢) ولا يعتبرون » ؛ فلعننا بهذا أنه كلف من سنة الجاهلية مع أحاديث فيه كثيرة ، فأبطل الله تعالى ذلك برسوله ﷺ وبالإسلام ، وجاءت فريضة الزكاة [بربع العشر من كل مئتي درهم خمسة^(٣)] ، فمن أخذها منهم على وجهها فليس بعاشر ، لأنه لم يأخذ العشر ، إنما أخذ ربه ، وهو مفسر في الحديث الذي يحدوثونه عن عطاء بن السائب عن حرب بن عبيد الله الثقفي عن جده أبي أمه^(٤) أن رسول الله ﷺ قال : « ليس على المسلمين عشور ، إنما العشور على اليهود والنصارى » .

قلت : وفي « المسند » و« سنن أبي داود » عن رجل من بني تغلب قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ليس على المسلمين عشور ، إنما العشور على اليهود والنصارى » . قال أبو عبيد : « فالعاشر الذي يأخذ الصدقة بغير حقها كما جاء في الحديث مرفوعاً ، وقد تقدم ، وكذلك وجه حديث ابن عمر : « لم يأخذ العشور » ، إنما أراد هذا ولم يرد الزكاة ، [وكيف ينكر ذلك] وقد

(١) فارث بالأموال من ٥٢٩ .

(٢) في الأصل (يعسرون) ، بالسين بالهجمة .

(٣) الزيادة من الأموال من ٣٠٠ .

(٤) في الأصل (أبي أمية) . وتصحيحه من الأموال رقم ١٦٣٩ .

كان عمر وغيره من الخلفاء يأخذونه عند الأعطية ، [وكان رأي ابن عمر دفعها إليهم] ؟ وكذلك حديث زياد بن حدير : « ما كنا نشتري سلعاً ولا معاهداً ، [إنما] أراد : أنا كنا نأخذ من المسلمين ربع العشر ، ومن أهل الذمة نصف العشر » . قال ^(١) : « وكان مذهب عمر فيما وُضِعَ من ذلك : أنه كان يأخذ من المسلمين الزكاة ، ومن أهل الحرب المُشْرَ تاناً ، لأنهم كانوا يأخذون من تجار المسلمين مثله إذا قَدِمُوا بلادهم ، فكان سبيله في هذين الصنفين بيناً [واضحاً] . قال : « وكان الذي يُشِيرُ كل علي وجهه أخذه من أهل الذمة ، فجعلت أقول : ليسوا بمسلمين ، فتؤخذ منهم الصدقة ، ولا من أهل الحرب فيؤخذ منهم مثل ما أخذوا منا ، فلم أدر ما هو حتى تدبرت [حديثاً له] فوجدته إنما صالح على ذلك صلحاً سوى جزية الرؤوس وخراج الأرضين . حدثنا الأنصاري عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي مجلز قال : بعث عمر عماراً ، وابن مسعود ، وعثمان بن حنيف إلى الكوفة ، ثم ذكر حديثاً فيه طول ، قال : فسح عثمان الأرض ، فوضع عليها الخراج ^(٢) ، وجعل في أموال أهل الذمة التي يختلفون بها : من كل عشرين درهماً درهماً ، وجعل على رؤوسهم - وعطل من ذلك النساء والصبيان - أربعة وعشرين ، وكتب بذلك إلى عمر رضي الله عنه ، فأجازه » .

قال أبو عبيد : « فأرى الأخذ من تجارهم في أصل الصلح ، فهو الآن حق

(١) أي أبو عبيد في « الأموال » ص ٥٣١ رقم ١٦٥١ .

(٢) في الأموال رقم ١٦٥٣ (فوضع عليها كذا وكذا) .

المسلمين عليهم . وكذلك كان مالك بن أنس يقول : حديثه عنه يحیی بن بكير ، قال : [إنما صولحو على أن يَقَرُّوا ببلادهم ، فإذا مروا بها للتجارة ^(١)] أخذ منها كل ما مروا . حدثنا معاذ بن معاذ عن ابن عون عن أنس بن سيرين قال : بعث إلي أنس بن مالك رضي الله عنه ، فأبطأت عليه ، ثم بعث إلي فأنفته ، فقال : إن كنت لأرى أني لو أمرتك أن تعض على حجر كذا وكذا ابتغاء مرضاتي لفعلت ، اخترت لك غير علي ^(٢) فكرهته ، إني أكتب لك سنة عمر رضي الله عنه ؛ قلت : أكتب لي سنة عمر . فكتب : يؤخذ من المسلمين من كل أربعين درهماً درهماً ، ومن أهل الذمة من كل عشرين درهماً درهماً ، ومن لا ذمة له من كل عشرة دراهم درهماً ؛ قلت : ومن لا ذمة له ؟ قال : الروم ، كانوا يقدمون الشام ^(٣) .

حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم بن مهاجر عن زياد بن حدير قال : استعملني عمر على العشر ، وأمرني أن آخذ من تجار أهل الحرب العشر ، ومن تجار أهل الذمة نصف العشر ، ومن تجار المسلمين ربع العشر . وقال مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد قال : كنت عاملاً على سوق المدينة في زمن عمر ، فكنا نأخذ من النبط العشر . وقال مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله

(١) في الأصل (تجارات) .

(٢) كذا بالأصل (غير علي) . وفي مطبوعة الأموال ص ٥٣٢ رقم الحديث ١٦٥٠

(عين علي) .

(٣) افتتح أبو عبيد بهذا الحديث (باب ما يأخذ العاشر من مدقة المدين ، وعشور أهل الذمة والحرب) ص ٥٣٢ . وفي الباب سبعة وثلاثون حديثاً .

[ابن عمر] عن أبيه قال : كان عمر يأخذ من الزيت والخنطة نصف العشر ، لكي يكثر الحمل إلى المدينة ، وأخذ من القطنية العشر . ولهذا ذهب مالك إليه اتباعاً لعمر ؛ وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عامله ^(١) بمصر : من مر بك من أهل الذمة فخذ مما يديرون في التجارات من أموالهم من كل عشرين ديناراً ، ديناراً ، وما نقص فبحساب ذلك حتى يبلغ عشرة دنانير . فان نقصت ثلث دينار فلا تأخذ منها شيئاً ، واكتب لهم بما تأخذ كنسباً إلى مثله من الحلول . وقال عبدالله بن محمد بن زياد بن حدير : كنت مع جدي زياد بن حدير على العشر ، فرأيتني بفرس قوموه عشرين ألفاً ، فقال : ان شئت أعطيتنا العين وأخذت الفرس ، وإن شئت أعطيتنا ثمانية عشر ألفاً ، قال أبو عبيد : وإنما فعل عمر في العشر ما فعل لمصلحته إياه عليه ، ولم يكن ذلك بعهد النبي ﷺ ، لأن الذين صالحهم لم يكن شرط عليهم منه شيئاً ، وكذلك دهر أبي بكر ، وإنما فتحت بلاد العجم في زمن عمر ، فلذلك كان الذي كان . قال الشعبي : أول من وضع العشر في الاسلام عمر رضي الله عنه . قال أبو عبيد : وكان ابن شهاب يتأول على عمر فيه شيئاً غيره أحب إلينا منه . حدثنا إسحاق بن عيسى عن مالك بن أنس رحمه الله تعالى قال : سألت ابن شهاب : لم أخذ عمر العشر من أهل الذمة ؟ فقال : كان يؤخذ منهم في الجاهلية فأقرهم عمر على ذلك . قال أبو عبيد : والوجه الأول الذي ذكرناه من الصلح

(١) وهو زريق بن حيان الدمشقي ، وكان على جواز مصر ، كما في الأموال رقم ١٦٦٦ . وقد ذكر أبو عبيد أن أهل العراق يقولون 'زريق' بتقديم الراء - وأهل الشام ومصر يقولون 'زريق' بتقديم الزاي .

أشبه بعمر وأولى به ، وبه كان يقول مالك بن أنس نفسه . وقال الامام أحمد : حدثنا سفيان عن هشام عن أنس بن سيرين قال : بعثني أنس بن مالك على العشر فقلت : تبعثني إلى العشر من بين عمالك ؟ فقال : أما ترضى أن أجعلك على ماجعلي عليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه ؟ أمرني أن آخذ من المسلمين ربع العشر ، ومن أهل الذمة نصف العشر .

فصل

إذا عرف هذا فاختلف الأئمة في ذلك : هل يؤخذ من الذمي والحربي أم يخص الأخذ بالحربي ^(١) ؟ فقال الشافعي رحمه الله تعالى : لا يؤخذ من الذمي شيء ، وإن اضطرب في بلاد الاسلام كلها غير الحجاز ، فإن الجزية أثبتت له الأمان العام على نفسه وأهله وماله في المقام والسفر ، فإن دخل إلى أرض الحجاز فينظر في حاله ، فإن كان دخوله لرسالة أو قتل ميرة أذن له [الامام] بفرضه ، وإن كان لتجارة لاحتاجة بأهل الحجاز إليها لم يأذنه إلا أن يشترط عليه عوضاً بحسب ما يراه . والاولى أن يشترط عليه نصف العشر ، لأن عمر رضي الله عنه شرط نصف العشر على من دخل الحجاز من أهل الذمة ؛ وأما الحربي فإن دخل إلىنا لتجارة لا يحتاج إليها المسلمون لم يأذن له الامام إلا بموضع بشرطه ، ومهما شرط جاز ؛ ويستحب أن يشترط العشر ، ليوافق فعل عمر ؛ وإن أذن مطلقاً من غير شرط لم يؤخذ منه شيء ، لأنه أمان من غير شرط ، فهو كالمدينة قال : ويحتمل

(١) في الامال (بالجزى)

سمعت زياد بن حدير يقول : أنا أول عشرٍ في الإسلام ، قلت : من كنتم تعشرون ؟ قال : ما كنا نعشر مسلماً ولا معاهداً ، كنا نعشر نصارى بني تغلب ^(١) . .. حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن عبد الله بن خالد العبدي عن عبد الرحمن بن مقل ^(٢) قال : سألت زياد بن حدير : من كنتم تعشرون ؟ قال : ما كنا نعشر مسلماً ولا معاهداً . قلت : فمن كنتم تعشرون ؟ قال : تجار الحرب ، كما كانوا يعشروننا إذا أتيناهم . حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن مسروق أنه قال : والله ما علمت علماً أخوف عندي أن يدخلني الله النار من عملكم هذا ، وما تراني ^(٣) أن أكون ظلمت فيه مسلماً أو معاهداً ديناراً ولا درهماً ، ولكني لا أدري ما هذا الحبل الذي لم يسنه رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر . قالوا : فما حلك على أن دخلت فيه ؟ قال : لم يدعني زياد ولا شريح ولا السلطان حتى دخلت فيه .

قلت : هو ^(٤) سلسلة كان يعترض بها على التهر ، تمنع السفن من المضي حتى تؤخذ منهم الصدقة ، وكان مكانها يسمى « السلسلة » ، وأقام بها مسروق زماناً يقصر الصلاة . كان عادلاً لزياد ، وكان أبو وائل معه ، فما رأيت أميراً قط كان أعف منه ، ما كان يصيب شيئاً إلا مادخله . وقيل للشعي : كيف خرج مسروق من عمله ؟ قال : ألم تروا إلى الثوب يبعث به إلى القصار فيجيد غسله ؟ فكذلك

خرج من عمله . قال أبو عبيد ^(١) : « وكان المكس له أصل في الجاهلية ، ينفله ملوك العرب والعجم جميعاً ، فكانت ستمهم أن يأخذوا من التجار عشر أموالهم إذا مروا بها عليهم ، يبين ذلك ما في كتب النبي ﷺ لمن كتب من أهل الأمصار ، مثل ثقيف والبحرين ودومة الجندل وغيرهم ممن أسلم ، أنهم لا يحشرون ^(٢) ولا يعشرون » ، فعلنا بهذا أنه كانت من سنة الجاهلية مع أحاديث فيه كثيرة ، فأبطل الله تعالى ذلك برسوله ﷺ وبالإسلام ، وجاءت فريضة الزكاة [برع العشر من كل مئة درهم خسة ^(٣)] ، فن أخذها منهم على وجهها فليس بعشر ، لأنه لم يأخذ العشر ، إنما أخذ ربعه ، وهو مفسر في الحديث الذي يحدثونه عن عطاء بن السائب عن حرب بن عبيد الله الثقفي عن جده أبي أمه ^(٤) أن رسول الله ﷺ قال : « ليس على المسلمين عشور ، إنما العشور على اليهود والنصارى » .

قلت : وفي « المسند » و « سنن أبي داود » عن رجل من بني تغلب قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ليس على المسلمين عشور » ، إنما العشور على اليهود والنصارى . قال أبو عبيد : « فالعشر الذي يأخذ الصدقة بغير حقها كما جاء في الحديث مرفوعاً ، وقد تقدم ، وكذلك وجه حديث ابن عمر : « لم يأخذ العشور » ، إنما أراد هذا ولم يرد الزكاة ، وكيف ينكر ذلك [وقد

(١) فارت بالأموال من ٥٢٩ .

(٢) في الأصل (عشرون) ، بالعين بالهبة .

(٣) الزيادة من الأموال من ٥٣٠ .

(٤) في الأصل (أبي أمية) . وتصحيحه من الأموال رقم ١٦٣٩ .

(١) الزيادة من الأموال رقم ١٦٣٣ .

(٢) في الأصل (منفل) . وصوابه ما ابتدأه .

(٣) كذا بالأصل . وفي مطبوعة الأموال رقم ١٦٣٥ (وما يبي) .

(٤) أي هذا الحبل الذي ينكره مسروق ، لأنه ليس من سنة النبي ولا أبي بكر ولا عمر . وفارن بالأموال من ٥٣٠ رقم ١٦٤٥ .

كان عمر وغيره من الخلفاء يأخذونه عند الأعطية ، [وكان رأي ابن عمر دفعها إليهم] ، وكذلك حديث زياد بن حدير : « ما كنا نعشر مسلماً ولا معاهداً ، [إنما] أراد : أنا كنا نأخذ من المسلمين ربع العشر ، ومن أهل الذمة نصف العشر » . قال (١) : « وكان مذهب عمر فيما وُضع من ذلك : أنه كان يأخذ من المسلمين الزكاة ، ومن أهل الحرب العشر تاماً ، لأنهم كانوا يأخذون من تجار المسلمين مثله إذا قدموا ببلادهم ، فكانت سبيله في هذين الصنفين بيناً [واضحاً] » . قال : « وكان الذي يُشكّل علي وجه أخذه من أهل الذمة ، فجعلت أقول : ليسوا بمسلمين فتؤخذ منهم الصدقة ، ولا من أهل الحرب فيؤخذ منهم مثل ما أخذوا منا ، فلم أدر ما هو حتى تدبرت [حديثاً له] فوجدته إنما صالح على ذلك صلحاً سوى جزية الرؤوس وخراج الأرضين . حدثنا الأنصاري عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي بجملة قال : بعث عمر عماراً ، وابن مسعود ، وعنان بن حنيفة إلى الكوفة ، ثم ذكر حديثاً فيه طول ، قال : فسح عتبان الأرض ، فوضع عليها الخراج (٢) ، وجعل في أموال أهل الذمة التي يختلفون بها : من كل عشرين درهماً درهم ، وجعل على رؤوسهم - وعطل من ذلك النساء والصبيان - أربعة وعشرين ، وكتب بذلك إلى عمر رضي الله عنه ، فأجازه » .

قال أبو عبيد : « فأرى الأخذ من تجارهم في أصل الصلح ، فهو الآن حق

(١) أي أبو عبيد في « الأموال » ص ٣١ رقم ١٦٥١ .

(٢) في الأموال رقم ١٦٥٣ (فوضع عليها كذا وكذا) .

المسلمين عليهم . وكذلك كان مالك بن أنس يقول : حديثه عنه يحمي بن 'بكتير' ، قال : إنما صولحوا على أن يقرّوا ببلادهم ، فإذا مروا بها للتجارة (١) أخذ منها كل ما مروا . حدثنا معاذ بن معاذ عن ابن عون عن أنس بن سيرين قال : بعث إلي أنس بن مالك رضي الله عنه ، فأبطأت عليه ، ثم بعث إلي فأتيته ، فقال : إن كنت لأرى أني لو أمرتك أن تعضّ على حجر كذا وكذا ابتغاء مرضاتي لفيها ، اخترت لك غير علي (٢) فكرهته ، إني أكتب لك سنة عمر رضي الله عنه ، قلت : أكتب لي سنة عمر ، فكتب : يؤخذ من المسلمين من كل أربعين درهماً درهم ، ومن أهل الذمة من كل عشرين درهماً درهم ، وعن لاذمة له من كل عشرة دراهم درهم ، قلت : ومن لاذمة له ؟ قال : الروم ، كانوا يقدمون الشام (٣) .

حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم بن مهاجر عن زياد بن حدير قال : استعملني عمر على العشر ، وأمرني أن آخذ من تجار أهل الحرب العشر ، ومن تجار أهل الذمة نصف العشر ، ومن تجار المسلمين ربع العشر . وقال مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد قال : كنت عاملاً على سوق المدينة في زمن عمر ، فكنا نأخذ من النبط العشر . وقال مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله

(١) في الأصل (تجاراً) .

(٢) كذا بالأصل (غير علي) . وفي مطبوعة الأموال ص ٣٢ رقم الحديث ١٦٥٠ (عين على) .

(٣) افتتح أبو عبيد بهذا الحديث (باب ما يأخذ الناس من صدقة المسلمين ، وعشور أهل الذمة والحرب) ص ٣٢ . وفي الباب سبعة وثلاثون حديثاً .

أشبه بعمر وأولى به ، وبه كان يقول مالك بن أنس نفسه . وقال الامام أحمد : حدثنا سفيان عن هشام عن أنس بن سيرين قال : بعثني أنس بن مالك على العشور فقلت : تبعثني إلى العشور من بين عمالك ؟ فقال : أما رضيت أن أجعلك على ماجعلي عليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه ؟ أمرني أن آخذ من المسلمين ربع العشور ، ومن أهل الذمة نصف العشور .

فصل ٩٠

إذا عرف هذا فاختلف الأئمة في ذلك : هل يؤخذ من الذمي والحربي أم يختص الأخذ بالحربي ^(١) ؟ فقال الشافعي رحمه الله تعالى : لا يؤخذ من الذمي شيء ، وإن اضطرب في بلاد الاسلام كلها غير الحجاز ، فإن الجزية أثبتت له الأمان العام على نفسه وأهله وماله في المقام والسفر ، فإن دخل إلى أرض الحجاز فينظر في حاله ، فإن كان دخوله لرسالة أو قتل ميرة أذن له [الامام] بغير شيء ، وإن كان لتجارة لاحتاجة بأهل الحجاز إليها لم يأذنه إلا أن يشترط عليه عوضاً بحسب ما يراه . والاموي أن يشترط عليه نصف العشور ، لأن عمر رضي الله عنه شرط نصف العشور على من دخل الحجاز من أهل الذمة ؛ وأما الحربي فإن دخل إلىنا لتجارة لا يحتاج إليها المسلمون لم يأذن له الامام إلا بعوض بشرطه ، ومهما شرط جاز ، ويستحب أن يشترط العشور ، ليوافق فعل عمر ؛ وإن أذن مطلقاً من غير شرط لم يؤخذ منه شيء ، لأنه أجنبي من غير شرط ، فهو كالمدة . قال : ويحتمل

(١) في الأصل (بالجزى)

[ابن عمر] عن أبيه قال : كان عمر يأخذ من انبسط من الزيت والخنطة نصف العشر ، لكي يكثر الحمل إلى المدينة ، ويأخذ من القطنية العشر . ولهذا ذهب مالك إليه اتباعاً لعمر ؛ وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عامله ^(١) بمصر : من مر بك من أهل الذمة فخذ مما يديرون في التجارات من أموالهم من كل عشرين ديناراً ، ديناراً ، وما نقص فبحساب ذلك حتى يبلغ عشرة دنانير . فان نقصت ثلث دينار فلا تأخذ منها شيئاً ، واكتب لهم بما تأخذ ككتاباً إلى مثله من الحلول . وقال عبد الله بن محمد بن زياد بن حدير : كنت مع جندي زياد بن حدير على العشور ، فرأيت أني بفرس ققوموه عشرين ألفاً ، فقال : ان شئت أعطيتنا العين وأخذت الفرس ، وإن شئت أعطيناك ثمانية عشر ألفاً ، قال أبو عبيد : وإنما فعل عمر في العشر ما فعل لمصلحته لإيأم عليه ، ولم يكن ذلك بم عهد النبي ﷺ ، لأن الذين صالحهم لم يكن شرط عليهم منه شيئاً ، وكذلك دهر أبي بكر ، وإنما فتحت بلاد المعجم في زمن عمر ، فلذلك كان الذي كان . قال الشعبي : أول من وضع العشر في الاسلام عمر رضي الله عنه . قال أبو عبيد : وكان ابن شهاب يتأول على عمر فيه شيئاً غيره أحب إلينا منه . حدثنا إسحاق بن عيسى عن مالك بن أنس رحمه الله تعالى قال : سألت ابن شهاب : لم أخذ عمر العشر من أهل الذمة ؟ فقال : كان يؤخذ منهم في الجاهلية فأقرهم عمر على ذلك . قال أبو عبيد : والوجه الأول الذي ذكرناه من الصلح

(١) وهو زريق بن حبان الدمشقي ، وكان على جواز مصر ، كما في الأموال رقم ١٦٦١ . وقد ذكر أبو عبيد أن أهل العراق يقولون 'زريق' بتقديم الزاء - وأهل الشام ومصر يقولون 'زريق' بتقديم الزاي .

كان عمر وغيره من الخلفاء يأخذونه عند الأعطية ، [وكان رأي ابن عمر دفعها إليهم] ؟ وكذلك حديث زياد بن حدير : « ما كنا نغش مسلماً ولا معاهداً » [إنما] أراد : أنا كنا نأخذ من المسلمين ربع العشر ، ومن أهل الذمة نصف العشر . قال (١) : « وكان مذهب عمر فيما وُضِعَ من ذلك : أنه كان يأخذ من المسلمين الزكاة ، ومن أهل الحرب العشرَ نأماً ، لأنهم كانوا يأخذون من تجار المسلمين مثله إذا قُدموا ببلادهم ، فكانت سبيله في هذين الصنفين بيتاً [واضحاً] . قال : « وكان الذي يُشرك علي وجهه أخذَه من أهل الذمة ، فجعلت أقول : ليسوا بمسلمين ، فتؤخذ منهم الصدقة ، ولا من أهل الحرب فيؤخذ منهم مثل ما أخذوا منا ، فلم أدر ما هو حتى تدبرت [حديثاً له] فوجدته إنما صالح على ذلك صلحاً سوى جزية الرؤوس وخراج الأرضين . حدثنا الأنصاري عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي بجملة قال : بعث عمر عماراً ، وابن مسعود ، وعثمان بن حنيف إلى الكوفة ، ثم ذكر حديثاً فيه طول ، قال : فسح عثمان الأرض ، فوضع عليها الخراج (٢) ، وجعل في أموال أهل الذمة التي يختلفون بها : من كل عشرين درهماً درهم ، وجعل على رؤوسهم - وعطل من ذلك النساء والصبيان - أربعة وعشرين ، وكتب بذلك إلى عمر رضي الله عنه ، فأجازه . »

قال أبو عبيد : « فأرى الأخذ من تجارهم في أصل الصلح ، فهو الآن حق

(١) أي أبو عبيد في « الأموال » ص ٣١ . رقم ١٦٥١ .
(٢) في الأموال رقم ١٦٥٣ (فوضع عليها كذا وكذا) .

المسلمين عليهم . وكذلك كل مالك بن أنس يقول : حديثه عنه بحسبى بن 'بكتير' قال : إنما صولحوا على أن يقرّوا ببلادهم ، فإذا مروا بها للتجارة (١) أخذ منها كل ما مروا . حدثنا معاذ بن معاذ عن ابن عون عن أنس بن سيرين قال : بعث إلي أنس بن مالك رضي الله عنه ، فأبطأت عليه ، ثم بعث إلي فأتيته ، فقال : إن كنت لأرى أني لو أمرتك أن تمض على حجر كذا وكذا ابتغاء مرضاتي ليفعلت . اخترت لك غير علي (٢) فكرهته ، إني أكتب لك سنة عمر رضي الله عنه ، قلت : أكتب لي سنة عمر . فكتب : يؤخذ من المسلمين من كل أربعين درهماً درهم ، ومن أهل الذمة من كل عشرين درهماً درهم ، ومن لا ذمة له من كل عشرة دراهم درهم ، قلت : ومن لا ذمة له ؟ قال : الروم ، كانوا يقدمون الشام (٣) .

حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم بن مهاجر عن زياد بن حدير قال : استعملني عمر على العشر ، وأمرني أن آخذ من تجار أهل الحرب العشر ، ومن تجار أهل الذمة نصف العشر ، ومن تجار المسلمين ربع العشر . وقال مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد قال : كنت عاملاً على سوق المدينة في زمن عمر ، فكنا نأخذ من النبط العشر . وقال مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله

(١) في الأصل (اعتبارات) .

(٢) هذا بالأصل (غير علي) . وفي مطبوعة الأموال ص ٣٢ . رقم الحديث ١٦٥٠ .
(عين على) .

(٣) اقتنع أبو عبيد بهذا الحديث (باب ما يأخذ الناس من صدقة المسلمين ، وعثور أهل الذمة والحرب) ص ٣٢ . وفي الباب سبعة وثلاثون حديثاً .

[ابن عمر] عن أبيه قال : كان عمر يأخذ من انبسط من الزيت والخضقة نصف العشر ، لكي يكثر الحلل إلى المدينة ، ويأخذ من القطبية العشر . ولهذا ذهب مالك إليه اتباعاً لأمره ، وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عامله ^(١) بمصر : من مر بك من أهل الذمة فخذ مما يدبرون في التجارات من أموالهم من كل عشرين ديناراً ، ديناراً ، وما نقص فيحساب ذلك حتى يبلغ عشرة دنانير . فان نقصت ثلث دينار فلا تأخذ منها شيئاً ، واكتب لهم بما تأخذ كسباً إلى مثله من الحلول . وقال عبدالله بن محمد بن زياد بن حدير : كنت مع جدي زياد بن حدير على العشر ، فر نصراني بفرس فقوموه عشرين ألفاً ، فقال : ان شئت أعطيتنا الدين وأخذت الفرس ، وإن شئت أعطيتك ثمانية عشر ألفاً ، قال أبو عبيد : وإنما فعل عمر في العشر ما فعل لمصلحته لإيأم عليه ، ولم يكن ذلك بهد النبي ﷺ ، لأن الذين صالحهم لم يكن شرط عابهم منه شيئاً ، وكذلك دهر أبي بكر ، وإنما فتحت بلاد المعجم في زمن عمر ، فذلك كان الذي كان . قال الشعبي : أول من وضع العشر في الاسلام عمر رضي الله عنه . قال أبو عبيد : وكان ابن شهاب يتأول على عمر فيه شيئاً غيره أحب إلينا منه . حدثنا إسحاق بن عيسى عن مالك بن أنس رحمه الله تعالى قال : سألت ابن شهاب : لم أخذ عمر العشر من أهل الذمة ؟ فقال : كان يؤخذ منهم في الجاهلية فأقرهم عمر على ذلك . قال أبو عبيد : والوجه الأول الذي ذكرناه من الصلح

(١) وهو زريق بن حبان الدمشقي ، وكان على جواز معر ، كما في الاموال رقم ١٦٦١ . وقد ذكر أبو عبيد أن أهل العراق يقولون 'زريق' بتقديم الراء - وأهل الشام ومصر يقولون : 'زريق' بتقديم الزاي .

أشبه بعمر وأولى به ، وبه كان يقول مالك بن أنس نفسه . وقال الامام أحمد : حدثنا سفيان عن هشام عن أنس بن سيرين قال : بعثني أنس بن مالك على العشر فقلت : تبعني إلى العشر من بين عمالك ؟ فقال : أما ترضى أن أجعلك على ماجعني عليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه ؟ أمرني أن آخذ من المسلمين ربع العشر ، ومن أهل الذمة نصف العشر .

فصل ٩٠

إذا عُرف هذا فاختلف الأئمة في ذلك : هل يؤخذ من الذمي والحربي أم يختص الأخذ بالحربي ^(١) ؟ فقال الشافعي رحمه الله تعالى : لا يؤخذ من الذمي شيء ، وإن اضطرب في بلاد الاسلام كلها غير الحجاز ، فان الجزية أثبتت له الأمان العام على نفسه وأهله وماله في المقام والسفر ، فان دخل إلى أرض الحجاز فينظر في حاله ، فان كان دخوله لرسالة أو قتل ميرة أذن له [الامام] بغير شيء ، وإن كان لتجارة لاحتاجة بأهل الحجاز إليها لم يأذنه إلا أن يشترط عليه عوضاً بحسب ما يراه . والأولى أن يشترط عليه نصف العشر ، لأن عمر رضي الله عنه شرط نصف العشر على من دخل الحجاز من أهل الذمة ، وأما الحربي فان دخل إلىنا لتجارة لا يحتاج إليها المسلمون لم يأذنه إلا الامام إلا بعوض يشترطه ، ومهما شرط جاز ، ويستحب أن يشترط العشر ، ليوافق فعل عمر ، وإن أذن مطلقاً من غير شرط لم يؤخذ منه شيء ، لا لئيم أمان من غير شرط ، فهو كالمدينة قال : ويحتمل

(١) في الاصل (الجزى)

أن يجب عليه العشر ، لأن عمر رضي الله عنه أخذته : هذا نصه . وأما أصحابه فنصروا في مذهبه وقالوا : أما المأمائد فإذا دخل بلاد الاسلام تاجراً أخذ منه عشر ماله ، وإن دخل بلاد الاسلام من غير تجارة بأن أمنه مسلم ، فإن دخل غير الحجاز لم يطالب بشيء ، وإن دخل الحجاز بأمان مسلم فهل يطالب وإن لم يكن تاجراً ؟ فيه وجهان لأصحاب الشافعي . قالوا : وهل ينتظر أخذ العشر إلى شرط الامام أو يكفي فيه شرط عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، على وجهين . قالوا : وإذا رأى الامام أن يحيط من العشر في صنف تدعو الحاجة إليه جاز ، وإن رأى حظ العشر بالكلية لتسع المكاسب ، فهل له ذلك ؟ على وجهين : أحدها يجوز مراعاة للمصلحة ، والثاني - وهو الأصح - لا يجوز ؛ بل لابد من أخذ شيء . وإن قل ؛ وهل له أن يزيد على العشر إذا رأى فيه المصلحة ؟ فيه وجهان . قالوا : وإذا أخذ منه العشر في مال ثم عاد به في تلك السنة لم يكرر عليه الأخذ ، لأن ذلك بمثابة الجزية على رقبته ، فإن وافاه مال آخر غيره في ذلك العام أخذنا عشرة . قالوا : فإن كان المال المتردد به إلى الحجاز فهل يؤخذ منه كرة ثانية في العام ؟ فيه وجهان ، فهذا تحصيل مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه . وأما مذهب الامام مالك رضي الله عنه فيؤخذ العشر عنده ^(١) من بضائع ^(٢) تجار الحرب . وأما الذي فإن اتجر في بلده لم يطالب بشيء ، وإن اضطرب في بلاد الاسلام أخذ منه العشر كما دخل ، ولو مراراً في السنة ، من المال الصامت والرقيق والطعام والفاكة وغيرها مما يشجر فيه . ثم اختلف قول ابن القاسم

(١) في الأصل : عبده

(٢) في الأصل : مضايح .

وقول عبد الملك بن حبيب في المأخوذ : هل هو عشر ما يسلخ به ؟ وهو رأي ابن حبيب ، أو عشر ما يعوضه ؟ وهو رأي ابن القاسم . قالوا : وسبب الاختلاف هل المأخوذ منهم لحق الوصول إلى البلد الثاني أو لحق الانتفاع فيه ؟ قالوا : ويتخرج على هذا فرعان ، أحدهما لو دخلوا ببضاعة أو عين ثم أرادوا الرجوع قبل أن يبيعوا ويشترى ، فإن حبيب يوجب عليهم العشر كالحريين ، وابن القاسم لا يوجب ، لأنهم لم ينتفعوا فيه . الفرع الثاني : لو دخلوا بأماء ، فإن حبيب يمنعهم من وطئهن واستخدامهن ، ويحول بينهما وبينهن ، إذ لا يرى الشركة ؛ ولو باعوا في بلد ثم اشتروا فيه لم يؤخذ منهم إلا عشر واحد ؛ ولو باعوا في أفق ثم اشتروا بالثمن في أفق آخر أخذ منهم عشرين . قالوا : ويخفف عن أهل الذمة فيما حلوه إلى مكة والمدينة من الزيت والحنطة خاصة ، فيؤخذ منهم نصف العشر : هذا المشهور عن مالك ، وروى ابن نافع عنه أنه يؤخذ منهم العشر كاملاً كما لو حلوا ذلك إلى غيرها أو حملوا غيرها إليهما ، وإذا دخل الحربي بأمان مطلق أخذ منه العشر لا يزداد عليه ، وتجاوز مشارطته على أكثر من ذلك عند عقد الأمان على الدخول ؛ ولو اتجر بالبحر والختير وما يحرم علينا ، فرى ابن نافع عن مالك : يتروك حتى يبيعه ، فيؤخذ منهم عشر الثمن ، فإن خيف من خيانتهم في ذلك جعل معهم أمين . قال ابن نافع : وذلك إذا جليوه إلى أهل الذمة لا إلى أمصار المسلمين التي لازمة فيها . وفي الواضحة لعبد الملك بن حبيب : إذا نزل الحربي بخمر أو خنزير أراق الإمام الحر وقتل الخنزير ولم يترهم مع بقائها قال سحنون : وإذا اشترى الذي فأخذ منه العشر ، ثم استحق ما يبد أو ردّه ببيع رجوع بالعشر . قال أشهب : ولو ثبت أن على الذي

ديناراً لم يؤخذ منه عشر ، وإن ادعاه لم يصدق بمجرد قوله ، ولا يسقط بثبوته الذي . هذا تفصيل منهج مالك رحمه الله تعالى .

فصل

وأما تفصيل [منهجه] أحد فقال الميموني: قلت لأبي عبد الله: من أين أخذوا [من] أموال أهل الذمة ، إذا تجروا فيها ، الضعف ؟ على أي سنة هو ؟ قال : لأدري إلا أنه فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ثم قال : تؤخذ منا زكوات ربيع العشر ، وتضعف عليهم فتؤخذ منهم نصف العشر . قال الميموني : وقرأت على أبي عبد الله : وإن تجروا - يعني أهل الذمة - بأموالهم بين أظهرنا هل فيها شيء ؟ فأبى علي : ليس فيها شيء ، وإنما يؤخذ منهم إذا مروا بتجارهم علينا . قال صالح بن أحمد : قلت لأبي : تجب على اليهودي والنصراني الزكاة في أموالهم ؟ قال : لا تجب عليهم ، ولكن إذا مروا بالعالم ، فإن كانوا من أهل الذمة أخذ منهم نصف العشر ، من كل عشرين ديناراً ديناراً ، يعني : فإذا نقصت من العشرين فليس عليهم فيها شيء ، ولا تؤخذ منهم إلا مرة واحدة ، ومن المسلم من كل أربعين ديناراً دينار . قال الميموني : وقرأت على أبي عبد الله : وما عليهم - يعني أهل الذمة - في أموالهم التي يتجرون فيها إذا مروا بها علينا ؟ فأبى علي في السنة مرة . كذا يروي إبراهيم النخعي عن عمران : لا يأخذ في السنة إلا مرة . قال حنبل : سمعت أبا عبد الله يقول : أهل الذمة إذا تجروا من بلد إلى بلد أخذ منهم الجزية ونصف العشر ، فإذا كانوا في المدينة لم يؤخذ منهم إلا الجزية ، وعلى المسلمين ربيع العشر ، من كل أربعين درهماً درهماً . وقال أبو الحارث : كتبت

إلى أبي عبد الله أسأله عن النصراني واليهودي إذا مرّاً على العاشر كم يأخذ منها ؟ قال : يأخذ منها نصف العشر ، من كل عشرين ديناراً دينار . قلت : فإن كان مع الذي عشرة دنانير ؟ قال : يؤخذ منه نصف دينار . قلت : فإن كان أقل من عشرة دنانير ؟ قال : إذا قصت لا يؤخذ منه شيء . قال أبو الحارث : وقلت لأبي عبد الله : إذا مرّ أهل الذمة بالعالم مرتين يؤخذ منهم العشر كلها مروا ؟ قال : لا يؤخذ منهم في السنة إلا مرة واحدة ، وإن مروا بالعاشر مراراً . قلت : فما أخذ من أهل الذمة فهي زكاة أموالهم ؟ قال : ليس على أهل الذمة زكاة ، ولكن إذا مروا بالعاشر عشرهم في السنة مرة واحدة ^(١) .

وقال سندي ^(٢) : قال أبو عبد الله في الذي يمر بالعاشر : يأخذ منه نصف العشر ، قيل : في كم يؤخذ منه ؟ قال : إذا كان معه نصف ما يجب على المسلمين فيه . قال : ولا يؤخذ منهم في السنة إلا مرة : هكذا هو في الحديث . وقال الميموني : قال أبو عبد الله : يؤخذ من أموال أهل الذمة إذا تجروا فيها قومت عليهم ثم أخذ منهم زكاتها مرتين ، يضعف عليهم ، لقول عمر رضي الله عنه : « أضعفها عليهم » ، فمن الناس من شبه الزرع بهذا . وقال إسحاق بن منصور : قلت لأبي عبد الله : قول ابن عباس رضي الله

(١) تارن بالقي (ش ١٠/٦٠٤) .

(٢) في الأصل (سدي) وصوابه (كا أئنتاه - سدي (بالنون) ، وهو أبو بكر الخوانساري البغدادي ، من أصحاب الإمام أحمد ، وقد سمع منه مسائل مألوفة ، وهو في حديثه له بيزة أبي الحارث له . وفيه كان يقول أبو بكر الحلال : « كان داخل مع أبي عبد الله ومع أولاده في حياة أبي عبد الله » وواضح أنه يقصد بأبي عبد الله الإمام أحمد (انظر طبقات الحنابلة ص ١٢٣) .

عنها : « في أموال أهل الذمة الغزو »^(١) . فقال : « عمر رضي الله عنه جعل عليهم ما بملكك » ، كأنه لم ير ما قال ابن عباس .

وروى الامام أحمد بإسناده قال : جاء شيخ نصراني إلى عمر رضي الله عنه فقال : إن عاملك عشرين في السنة مرتين [فقال عمر رضي الله عنه : ليس ذلك له ؛ إنما له في كل سنة مرة . ثم أنه]^(٢) فقال : ومن أنت ؟ قال : هو الشيخ النصراني . قال عمر رضي الله عنه : أنا الشيخ الحنفي^(٣) ، ثم كتب إلى عامله : أن لا تعشروا في السنة إلا مرة ، وأن الجزية والإزكاة إنما يؤخذ في العام مرة .

فصل

ومنى أخذ منهم مرة كتب لهم حجة بأدائهم لتكون وثيقة لهم ، وحجة على من يبرون به^(٤) ، فلا يعشروهم مرة ثانية ، وإن مر ثانية^(٥) بأكثر من المال الذي أخذ منه أخذ من الزيادة وحدها ، لأنها لم تعشروا .

ولا يؤخذ منهم من غير مال التجارة شيء ، فلو مر بالعاشر منهم منتقل ومعه أموال أو سائمة لم يؤخذ منه شيء : نص عليه أحمد . وإن كانت ماشيته للتجارة أخذ منه نصف عشرينها . واختلفت الرواية في القدر الذي يؤخذ منه

(١) فسر أبو عبيد في الأموال ص ٩٢ رقم ٢٠٣ بقوله : « يريد أنه قد عفى لهم عن الصدقة . وهذا كقول النبي صلى الله عليه وسلم : « عفونا لكم عن صدقة الخيل والريق » .

(٢) هذه الزيادة بين [١٠٠] مأخوذة من نص مماثل سجد ذكره ص ١٧٣ .

(٣) كذا بالأصل ، وفي خراج يحيى بن آدم ص ٩٧ رقم ٢١١ (الحنف) بدون ياء النسبة . ومثله في المنى (ش ٥٩٨/١٠) ومثله أيضاً ص ١٧٣ من هذا الأصل ، كاسياني .

(٤) كذا بالأصل . وفي (المنى ش ٥٩٨/١٠) : يبرون عليه .

(٥) في الأصل (وإن من يأتيه) . سواء من (المنى) .

نصف العشر ، فروى عنه صالح : « من كل عشرين ديناراً دينار » يعني^(١) : فإذا نقص من العشرين فليس عليه شيء ، لأن^(٢) ما دون النصاب لا يجب فيه زكاة على المسلم ولا على التغلبي ، فلا يجب فيه شيء على الذي ، كما فيا دون العشرة . وروي عنه : أن في العشرة نصف مثقال ، وليس فيا دونها شيء ، كما تقدم لفظه في رواية أبي الحارث ، لأن العشرة مال يبلغ واجبه نصف دينار ، فوجب فيه كالعشرين في حق المسلم ، ولأنه مال يعشرو^(٣) [فوجب] في العشرة منه كمال الحربي : هذا مذهبه المتخصص عنه . وخالف ابن حاتم نصه فقال : يؤخذ عشرو الحربي ونصف عشرو الذي ، مما قل أو أكثر . قال ابن عمر : قال [عمر] : « أخذ من كل عشرين درهماً درهماً » ، ولأنه حق عليه واجب في قليل المال وكثيره ، كنصيب المالك في أرضه اتقى عامله عليها . وهذا ضعيف جداً ، والمراد بقول عمر بيان القدر المأخوذ منه في كل قليل وكثير^(٤) كقول النبي ﷺ : « في الرقة^(٥) ربع العشر » وقوله : « فيا سقت السماء العشر » .

(١) في الأصل (مدين) . ولا معنى له ، وفارن بالمنى (ش ٥٩٨/١٠) .

(٢) في الأصل : (إن) .

(٣) في المنى (ش ٦٠٠/١٠) : مال منشور .

(٤) عبارة ابن قدامة في (المنى ش ٦٠٠/١٠) : « وأما قول عمر فالمراد به - والله أعلم - بيان قدر المأخوذ ، وأنه نصف العشر . ومثناه : إذا كان معه عشرة دنانير فخذ من كل عشرين درهماً ، درهماً » .

(٥) الرقة - بكسر الراء - هي النقة . وفارن بين أبي داود ١٣٥/٢ رقم ١٥٧٤ (عن عامر بن ضمرة عن علي عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قد عفوت عن الخيل والريق ، فإنا صدقة الرقة » من كل أربعين درهماً : درهماً) . ومثله في التلخيص لابن حجر ص ١٧٣ « منسوباً إلى أصحاب السنن عن علي مرفوعاً . لكن أبداً داود ذكر عن بعضهم أنهم لم يرفعوا الحديث ، بل أوفوه على علي .

فصل

وأختلفت الرواية عن أحد في الذي يمر على العاشر بغير أو خنزير ، فقال في موضع : قال عمر : « وَلَوْ هُمْ بَيْعُهَا ، لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الْآخِذِ مِنْهَا » ، يعني : من ثمنها ، وقد ذكرنا نصه في الجزية ، وقول عمر . وواقعه على ذلك مسروق والنخعي ومالك وأبو حنيفة ومحمد في الحر خاصة . وذكر القاضي ^(١) أن أحمد نص ^(٢) على أنه لا يؤخذ منها شيء ، وقد ذكرنا ذلك ، وأن المسألة رواية واحدة ، وأن أحد لم يمنع الأخذ من أعيانها ، لا من أثمانها ، وهو الذي قال فيه عمر ابن عبد العزيز : « الحر لا يبعثها مسلم » ، وهو الذي أنكره عمر بن الخطاب على عتبة بن فرقد حين بعث إليه بأربعين ألف درهم صدقة الحر ، فكتب إليه عمر : « بعثت إلي بصدقة الحر » ، وأنت أحق بها من المهاجرين ، والله لا استعملك على شيء بعدها » ، فترعه .

قال أبو عبيد ^(٣) : ومعنى قول عمر : « وَلَوْ هُمْ بَيْعُهَا » ، وخدوا أنهم من النعم ، أن المسلمين كانوا يأخذون من أهل الذمة الحر والخنزير من جزيتهم وخراج أرضهم بقيمتها ، ثم يتولى المسلمون بيعها فأنكره عمر ، ثم رخص لهم أن يأخذوا من أثمانها إذا كان أهل الذمة هم المتولين بيعها لأن الحر والخنزير مال من أموال أهل الذمة ، ولا تكون مالا للمسلمين ^(٤) . وذكر ^(٥) حديث سويد

(١) أي أبو بلي .

(٢) في الأصل (نيب) . ولا معنى له .

(٣) الأموال من ٥٠ .

(٤) الزيادة من الأموال .

(٥) أي أبو عبيد . وفي الأصل (ذكرنا) .

ابن عَفَلَةَ أَنْ بِلَالاً قَالَ لِعُمَرَ : إِنَّ عَمَّاكَ يَأْخُذُونَ الْحَرَّ وَالْخَنَازِيرَ فِي الْخِرَاجِ ، قَالَ : لَا تَأْخُذُوهَا مِنْهُمْ ، وَلَكِنْ وَلَوْ هُمْ بَيْعُهَا ، وَخَدُوا أَنَّهُمْ مِنَ النِّعَمِ .

قال أصحابنا ^(١) : ويجوز أخذ ثمن الحر والخنزير منهم عن جزية رؤوسهم ، وخراج أرضهم ، احتجاجاً بقول عمر هذا ، ولأنها من أموالهم التي تهرم على اقتنائها والتصرف فيها ، لجاز أخذ أثمانها منهم كأثمان ثيابهم .

قلت : ولو بفلوها في ثمن مبيع أو إجارة أو قرض أو ضمان أو بدل متلف جاز للمسلم أخذها ، وطابت له .

قالوا : وإذا مرّ الذي بالعاشر وعليه دين بقدر ما معه أو ينقص ^(٢) عن النصاب فظاهر كلام أحمد : أن ذلك يمنع أخذ نصف العشر منه ، لأنه حق يمين له مال النصاب والحول ^(٣) ، فيمنعه ^(٤) الدين كالزكاة ، ولا يقبل قوله إلا بينة من المسلمين ^(٥) ، وإن مرّ بجمارية فادعى أنها ابنته أو أخته ففيه روايتان : إحداها يقبل قوله ، لأن الأصل عدم ملكه فيها ، ^(٦) والثانية لا يقبل إلا بينة ^(٧) لأنها في يده فأشبهت ببيئته ^(٨) .

(١) فارق بالثني (ش ٦٠١/١٠) .

(٢) في الأصل (بنقصه) .

(٣) كذا بالأصل . وعبارة الثني (ش ٦٠١/١٠) : « لأنه حق يعتبر له النصاب والحول » .

(٤) في الأصل (فتنه) .

(٥) عبارة ابن قدامة في الثني (ش ٦٠٢/١٠) : « وإن ادعى أن عليه ديناً لم يقبل ذلك إلا بينة من المسلمين ، لأن الأصل براءة ذمته منه » .

(٦) هذا استدلال الخلال - كما ذكره ابن قدامة في « الثني » - وفيه قال الخلال : « وهو أشبه القولين » .

(٧) الزيادة من الثني .

(٨) في الأصل (تهته) . ولا معنى له . وفارق بالثني (ش ٦٠٢/١٠) .

قال أبو الحارث : كتبت إلى أبي عبد الله وسألته قلت : نصراني مرّ
بشار ومعه جارية ، فقال : ابنتي أو أهلي . قال : د بصدقه . ولا بصدقه في أن
يقول : علي دين . وقال يعقوب بن مختار : قال أبو عبد الله في الذي يمر بالشار
فيقول : علي دين ، قال : لا يقبل منه . قيل : فان كان معه جارية ، فقال : هي
أهلي أو أختي ؟ قال : هو واحد . قال الخلال : أشبه القولين لأبي عبد الله ما
قال أبو الحارث : بصدقه في الجارية ، ولا بصدقه في الدين . وعلى هذا ،
العمل من قوله .

قلت : والفرق بينهما أن الأصل عدم الدين ، والأصل عدم الملك في
الجارية ، وبالله التوفيق

فصل

فهذا مذهب في الذي ، وأما الحربي المعاهد فانه يؤخذ منه العشر . قال
حنبل : سمعت أبا عبد الله يقول : من كان من أهل الحرب فعليه العشر ، ومن
كان من [أهل] العهد فعليه نصف العشر ، في السنة مرة واحدة . ومراده
بأهل العهد أهل الذمة . وقال الميوني : سألت أبا عبد الله ، فأملى علي : على
أهل الحرب العشر : [كما في] حديث أنس بن مالك [عن عمر] . وقال صالح :
قال أبي : أهل الحرب إذا مروا بالشار أخذ منهم العشر ، من العشرة واحدة .
[أو] في موضع آخر قال : قلت لأبي : كم يؤخذ من أهل الحرب ؟ قال : العشر ،
من كل عشرة دنانير دينار .

قلت : حديث عمر : « كم يأخذون منكم إذا قدمتم ؟ » : حدثنا محمد بن جعفر ،

حدثنا سعيد عن قتادة عن أنس أن عمر بنه أميراً أو مصداً ، وأمره أن
يأخذ من المسلمين ، من كل أربعين درهماً ، درهماً ، ومن أهل الذمة من كل عشرين
درهماً درهماً ، ومن أهل الحرب من كل عشرة واحداً .

فصل

ويؤخذ منهم العشر في جميع أموال التجارة ^(١) . وقال القاضي ^(٢) : إذا
دخلوا بميرة بالناس إليها حاجة أذن لهم في الدخول بغير عشر ، ليكثر على
المسلمين . وهذا مذهب الشافعي ^(٣) . ومنصوص أحد وعمر بخلافه . وقد
روى مالك عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عمر أنه كان يأخذ من النبط :
من القطنية العشر ، ومن الخنطة والزيت ^(٤) نصف العشر ، ليكثر الحل إلى
المدينة ، ولكن إذا رأى الامام التخفيف عنهم [رعاية] لهذه المصلحة ، أو
الترك بالكلية فله ذلك . وهذا عارض ، لا أنه يترك تعشير الميرة بالكلية .

فصل

ويؤخذ العشر من كل تاجر ، صغيراً [كان] أو كبيراً ، ذكراً أو أنثى ^(٥) . وقال

(١) وهذا ظاهر كلام الحرقي . وثارن بالفتح (ش ٦٠٣/١٠) .

(٢) أي أبو يلى في « الاحكام السلطانية » .

(٣) زاد في المتن (ش ٦٠٣/١٠) : « لأن دخولهم نفع للمسلمين » .

(٤) كذا بالامل ، وهو موافق لما سلف من ١٥٦ ثم ١٥٦ وموافق كذلك لما في

الاموال من ٥٣٣ رقم ١٦٦ ، لكن الذي في (المتن ش ٦٠٣/١٠) : « والزبيب » .

(٥) عبارة المتن (ش ٦٠٤/١٠) : « ويؤخذ العشر من كل حرى تاجر ، ونصف

العشر من كل ذمي تاجر ، سواء كان ذكراً أو أنثى ، أو صغيراً أو كبيراً » .

اتقاضي : « ليس على المرأة عشر ، سواء كانت حربية أو ذمية ؛ لكن إن دخلت الحجاز عثرت ، لأنها ممنوعة من الاقامة به » . وهذا التفصيل لا يوجد في شيء من نصوص أحد البتة ، ولا تقتضيه أصوله ، لأنه يأخذ الصدقة من نساء بني تغلب وصبياتهم . والأحاديث في هذا الباب عن الصحابة ليس فيها تفريق بين ذكر وأنثى ، ولا بين صغير وكبير . وليس هذا بجزية ، وإنما هو حق يختص بمال التجارة [لتوسعه في دار الاسلام وانتفاعه بالتجارة فيها] ^(١) ، فيستوي فيه الرجل والمرأة كالزكاة .

فصل

ولا يعشرون في السنة إلا مرة واحدة ، ولا يؤخذ من أقل من عشرة دنانير : نص عليها أحمد ، وحكي عن [أبي عبد الله] بن حامد : تأخذ من الحربي كلما دخل إلينا من قليل المال أو كثيره . وهذا قول بعض الشافعية ^(٢) ، وهو مخالف لنص عمر ونص أحمد كما تقدم .

فصل

وإن جاء الحربي منتقلاً إلينا بأهله وماله لم تأخذ منه شيئاً إلا من تجارة معه : نص على ذلك أحمد .

(١) الزيادة من النبي . ويكاد ابن القيم ينقل عبارته بالنص في هذا الموضع .
(٢) علل ذلك ابن قدامة في « النبي ش » ٦٠٤/١٠ « بقوله : « لأننا لو أخذنا منه مرة واحدة لأمان أن يدخلوا ، فإذا جاء وقت السنة الأخرى لم يدخلوا ، فنفسر الأخذ منهم » .

فصل

ويؤخذ منهم العشر ، سواء أخذوه منا إذا دخلنا إليهم أو لم يأخذوه ، في ظاهر المذهب . وعن أحمد رواية أخرى : أنهم إن كانوا يأخذون منا إذا دخلنا [أخذنا منهم] وإلا فلا .

فصل

وأما تفصيل مذهب أبي حنيفة وأهل البيت رحمهم الله تعالى ، فقال أبو حنيفة : لا تأخذ منهم شيئاً إلا أن يكونوا يأخذون منا ، فنأخذ منهم ذلك على وجه التقصاص . وحجة هذا القول حديث أبي مجلز ^(١) أنه قال : قيل لعمر : كيف تأخذ من أهل الحرب إذا قسموا علينا ؟ قال : كيف يأخذون منك إذا دخلتم إليهم ؟ قالوا : العشر . قال : فكذلك أخذوا منهم . وقال زياد بن حدير : كنا لا نعشر مسلماً ولا معاهداً . قيل : من كنتم تعشرون ؟ قال : كفار ^(٢) أهل الحرب ، تأخذ منهم كما يأخذون منا ، ولا يؤخذ منهم شيء حتى يبلغ مئتي درهم . قالوا : فإن قال : علي دين ، أو ليس هذا المال لي ، وحلف عليه صدق على ذلك ولم يؤخذ منه شيء . قالوا : وإنما يؤخذ منه الصامت والمتناع ^(٣) والرقيق ، وما أشبهه ^(٤) من الأموال التي

(١) في الاصل (ابن مجاز) وسوابه ما لبثناه .
(٢) كذا بالاصل (كفار) . وهو موافق لما في النبي (ش) ٦٠٢/١٠ . ولكن سافت رواية مشابهة لهذه (ص ١٥٢) وفيها : « غار الحرب » . وقد وافقت هذه رواية الاموال ص ٥٢٨ رقم ١٦٣٤ .
(٣) في الاصل (في المتناع) . تصويبه من الأموال ص ٥٣٥ رقم ١٦٧٢ .
(٤) في الاصل (وما سربه) . وتصويبه من الأموال أيضاً .

تبقى في أيدي الناس ، فإذا مرّ بالفواكه وأشبهها التي لا بقاء لها فإنه لا يؤخذ فيها [منه شيء] . قالوا : ولا يؤخذ منه في المال الواحد أكثر من مرة واحدة في السنة ، وإن مرّ به مراراً . وكان سفيان الثوري يقول : لا يؤخذ منه شيء حتى يبلغ مئة درهم ، فإذا بلغ مئة درهم أخذ منه نصف العشر فيه ، وبمقدار النصاب ، وقدر الواجب ^(١) . قال أبو عبيد ، بعد أن حكى بعض هذه الأقوال : « وكلُّ هذه الأقوال لها وجوه . فأما الذين قالوا من أهل العراق : إنه لا يؤخذ من الذي شيء حتى يبلغ ماله مئتي درهم فاتهم شبهوه بالصدقة : ذهبوا إلى أن عمر رضي الله عنه حين سمي ما يجب في أموال الناس التي تدار للتجارات ، إنما قال : يؤخذ من المسلمين كذا ، ومن أهل الذمة كذا ، ومن أهل الحرب كذا ، ولم يوقت في أدنى مبلغ المال وقتاً . ثم قالوا : ^(٢) رأينا قد ضم أموال أهل الذمة إلى أموال المسلمين في حق واحد ، فحملنا وقت أموالهم على الزكاة ، إذ كان لأداء الزكاة حد محدود ، وهو المئتان ، فأخذنا أهل الذمة بها ، وألقينا ^(٣) ما دون ذلك .

وأما مالك وأهل الحجاز فقالوا : ^(٤) الذي يؤخذ من أهل الذمة ليس بزكاة ، فينظر فيه إلى مبلغها وإلى حدّها ، إنما هو [في] ^(٥) بمنزلة الجزية التي تؤخذ

من رؤوسهم . ألا ترى أنها تجب على الغني والفقير على فدرطاقهم ^(١) ، من غير أن يكون لأداء ما يملك أحدهم وقت يؤقّت . وعلى ذلك صولحوا ؟ قالوا : فكذلك ما مرّوا به من التجارات يؤخذ من قليلها وكثيرها .

وأما سفيان في توقيته بالمئة ^(٢) فإنه لما رأى أن الموظف ^(٣) على أهل الذمة هو الضمّف مما على المسلمين ، في كل مئتين عشرة ، جعل فرع المال على حسب أصله فأوجب عليهم في المئتين عشرة كالمئتين ، ليوافق الحكم بعضه بعضاً ، وأسقط ما دون المئة ، كما عفي للمسلمين عما دون المئتين ، فصارت المئة للذي كالمئتين للمسلمين ، فهذا رأيه ^(٤) في أهل الذمة . ولست أدري ما وقت في أهل الحرب ، غير أنه ينبغي أن يكون في قوله : « إذا مرّ أحدكم بخمسين درهماً وجب عليه فيها العشر »

قال أبو عبيد : « وقول سفيان هو عندي أعديل هذه الأقوال وأشبهها بالذي أراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، مع أن عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى قد فسر ذلك في كتابه إلى زريق بن حيّان ^(٥) الذي ذكرناه أنه كتب إليه : « من مرّ بك من أهل الذمة فخذ مما يدبرون في التجارات من كل

(١) كذا بالأمس - وفي الأموال أيضاً - « طاقته » بضمير الجمع لا التثنية ، كأنه يقصد وجوبها على جنس الأغنياء والفقراء .

(٢) في الأموال رقم ١٦٧٨ : « وأما سفيان في توقيته المئة إن يؤخذ منها ويترك ما دونها فذهب فيه : أنه لا رأى ... »

(٣) في الأمس : (الموظف) .

(٤) في الأمس : (الآخر) . وتصوبه من الأموال .

(٥) في الأمس : (رقيق بن حنّان) . والصواب ما أثبتناه . وقد سبق ذكره ص ١٥٦ ح ١

(١) فارت بالأموال رقم ١٦٦٩ .

(٢) في الأموال : قالوا : ثم رأينا .

(٣) كذا بالأمس . . ولله (القينا) ليوافق ماني « الأموال » رقم ١٦٧٦

(٤) عبارة أبي عبيد في الأموال رقم ١٦٧٧ : « وأما مالك وأهل الحجاز فإن مذهبه في ترك النظر إلى المئتين وأخذهم مما دونها أنهم قالوا : إن الذي يؤخذ ... »

(٥) هذه الملاحظة الزائدة من نسخة الأموال الشامية .

عشرين ديناراً ديناراً ، فما قص فيحساب ذلك حتى يبلغ عشرة دنانير ، فان قصت ثلث دينار فلا تأخذ منه شيئاً . قال أبو عبيد : فعشرة دنانير إنما هي معدولة بمئة درهم في الزكاة ، وهي عندنا تأويل حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع تفسير عمر بن عبد العزيز ، ولا يوجد في هذا مفسر هو أعلم منه ، وهو قول سفيان ، قال : فهذا ماجاء في توقيت أداء ما يجب فيه الحقوق من أموال أهل النعمة والحرب .

وأما قولهم في الذي إذا ادعى أن عليه ديناً ، واختيار [سفيان] وأهل العراق أن يقبل منه ، وقول مالك وأهل الحجاز إنه لا يقبل منه ^(١) وإن أقام البينة على دعواه ^(٢) ، فان الذي أختار من ذلك قول ^(٣) بين القولين ، فأقول : إن كان له شهود من المسلمين على دينه قبل ذلك منه ، ولم يكن على ماله سبيل ، لأن الدين حق قد وجب لربه عليه ، وهو أولى به من الجزية ، لأنها وإن كانت حقاً للمسلمين في عتقه فانه ليس يُحصى ^(٤) أهل هذا الحق ، فيقدر ^(٥) على قسم مال الذي بينهم وبين هذا الغريم بالخصص ، ولا يعلم كم يؤخذ منه ، وقد علم حق هذا الغريم فلهذا جعلناه أولى بالدين من غيره ، وإن لم يعلم دين هذا الذي إلا بقوله كان مردوداً غير مقبول منه لأنه حق

(١) فارت بما سبق من ١٦٩ إلى ١٧١ .

(٢) يلاحظ هنا أن ابن القيم يتصرف كلياً في نقل عبارة أبي عبيد إشاراً للاختصار غالباً .

وفارت بمجموع المال من ٥٣٧ رقم ١٦٨١ .

(٣) في مطبوعة الاموال (قولاً) بالنصب وهو خطأ ظاهر .

(٤) في الأصل (يحصى) . ولا معنى له هنا .

(٥) في الأصل (فيقدر) ؟

قد لزمه للمسلمين ، فهو يريد إبطاله بالدعوى ، وليس بمؤمن في ذلك كما يؤمن المسلمون على زكواتهم في الصامت ، إنما هذا فيه ، وحكمه غير حكم الصدقة .
وأما اختلافهم في عمره على العاشر مراراً في السنة ، وقول أهل العراق وسفيان [فيه] : إنه لا يؤخذ [منه] إلا مرة واحدة ، وقول مالك وأهل الحجاز : إنه يؤخذ منه كلاماً ^(١) وإن كان ذلك في السنة مراراً إذا كان اختلافه من مصر إلى آخر سواه ^(٢) فان الرواية في هذا للامامين عمر بن الخطاب وعمر ابن عبد العزيز ، فقد كفيينا النظر فيه . حدثنا محمد بن كثير عن حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن زياد بن حدير : أن أباه كان يأخذ من نصراني في كل سنة مرتين ، فأتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال : يا أمير المؤمنين ، إن عاملك يأخذ مني العشر في السنة مرتين ، فقال عمر رضي الله عنه : ليس ذلك له ، إنما له في كل سنة مرة . ثم أتاه فقال : هو الشيخ النصراني ، فقال عمر رضي الله عنه : وأنا الشيخ الخفيف ، قد كتبت لك في حاجتك ^(٣) .
حدثنا يزيد عن جبر بن حازم قال : قرأت كتاب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة : « أن تأخذ المشورم تكتب بما تأخذ منهم البراءة » ، فلا تأخذ منهم من ذلك المال ولا من ربحه زكاة سنة [واحدة] ، وتأخذ من غير ذلك المال إن مر به .
قال أبو عبيد : فحديث عمر هذا هو عمل بين قول أهل الحجاز وقول أهل العراق : أنه إن كان المال التالي هو الذي مر به بعينه في المرة الأولى لم يؤخذ منه تلك السنة ولا من ربحه أكثر من مرة ، لأن الحق الذي قد لزم

(١) عبارة الأصل : « إنه يؤخذ في السنة كلاماً » وهي كما ترى !

(٢) فارت بما سبق من ١٦٢ وانظر هناك الحاشية ٣ .

فيه ثد قضاء، فلا يُقتضى حق واحد من مال واحد مرتين؛ وإن مرّ
بمال سواء أخذ منه، وإن جدد ذلك في كل عام مراراً إذا كان قد عاد إلى
بلاده، ثم أقبل بمل سوى المال الأول، لأن المال الأول لا يجزىء عن الآخر،
ولا يكون في هذا أحسن حالاً من المسلم. ألا ترى أنه لو مرّ بمال لم يؤد زكاته
أخنت منه الصدقة، ثم إن مرّ بمل آخر في عامه ذلك لم يكن أخذت منه
الزكاة أنها تؤخذ منه من ماله هذا أيضاً، لأن الصدقة لا تكون قاضية عن المال
الآخر؟ فهذا قدر ما في أهل الذمة.

فأما أهل الحرب فكأنهم يقول: إذا انصرف إلى بلاده ثم عاد بماله ذلك أو
مال سواء: إن عليه العشر كلها مرّ به، لأنه إذا دخل دار الحرب بطلت
عنه أحكام المسلمين، فإذا عاد إلى دار الإسلام كان مستأنفاً للحكم، كالذي
لم يدخلها قط لافرق بينهما. وكلهم يقول: لا يصدق الحربى في شيء مما
يدعي من دين عليه، أو قوله: إن هذا المال ليس لي، ولكن يؤخذ منه على
كل حال. إلا أن أهل العراق يقولون: يصدق الحربى في خصلة واحدة:
إذا مرّ بجوار فقال: «هؤلاء أمهات أولادي»، قيل منه، ولم يؤخذ منه
عشر قيمتهن.

قلت: فقد حكى أبو عبيد الاتفاق على أن الحربى يعسر كما دخل إلينا،
وفرق بينه وبين الذمي. والذي نص عليه الإمام أحمد والشافعي أنه لا يؤخذ
منه في السنة إلا مرة. وبعض أصحاب أحمد بن الشافعي قال: يؤخذ منه دخل
إلينا. وقد تقدم نص أحد في رواية خنبل وابنه صالح: أنه لا يؤخذ منهم في
السنة إلا مرة، واحتج بحديث عمر. وأعدل الأقوال في ذلك قول عمر بن

عبد العزيز، وهو الذي اختاره أبو عبيد، فإن المال الثاني لم يحكم نفسه لا يتعلق
به حكم المال الأول، كما لو أخذت الزكاة من مسلم لم ينسحب (١) حكمها على مالم
يؤخذ من سائر أمواله، ولا يؤخذ منه في السنة مراراً، فهكذا مال
المعاهد (٢)، والله أعلم.

فصل

في الأمكنة التي يمنع أهل الذمة من دخولها والاقامة بها.

قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ، فَلَا
يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا، وَإِنْ خِفْتُمْ عِيلَةً فَسُوفَ يُغْنِيَكُمْ
اللهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ، وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ» وعن أبي هريرة رضي
الله عنه قال: ينأ نحن في المسجد خرج علينا النبي ﷺ فقال: انطلقوا إلى
يهود، فخرجنا معه حتى جئنا بيت المراس، فقام النبي ﷺ فناداهم فقال:
يا معشر اليهود، أسلموا تسلموا. فقالوا: قد بلغت يا أبا القاسم. قال: ذلك
أريد. فقال: أسلموا تسلموا. فقالوا: قد بلغت يا أبا القاسم. فقال لهم رسول
الله ﷺ: ذلك أريد. ثم قالها الثالثة فقال: اعلموا أنما الأرض لله ورسوله،
وإني أريد أن أجلكم من هذه الأرض، فمن وجد منكم بماله شيئاً فليبعه،
وإلا فاعلموا أنما الأرض لله ورسوله. متفق عليه، ولفظه للبخاري؛ وعن
ابن عباس رضي الله عنهما قال: يوم الحديس، وما يوم الحديس! قال: اشتد
برسول الله ﷺ وجهه، فقال: اثبتوني بكتبكم أكتب لكم كتاباً لا تضلون

(١) في الأصل: بيعت

(٢) في الأصل: المعاهد

قال أبو الحارث : كتبت إلى أبي عبد الله وسألته فقلت : نصراني مرّاً بمشّارٍ ومعه جارية ، فقال : ابنتي أو أهلي . قال : « بصدّقه . ولا يصدّقه في أن يقول : عليّ دين » . وقال يعقوب بن يحنان : قال أبو عبد الله في الذي يمرّ بالمشّار فيقول : عليّ دين ، قال : لا يقبل منه . قيل : فإن كان معه جارية ، فقال : هي أهلي أو أختي ؟ قال : هو واحد . قال الخلال : أشبه التّولين لأبي عبد الله ما قال أبو الحارث : بصدّقه في الجارية ، ولا يصدّقه في الدّين . وعلى هذا ، العمل من قوله .

قلت : والفرق بينهما أن الأصل عدم الدّين ، والأصل عدم الملك في الجارية ، وبالله التّوفيق

فصل

فهذا مذهبه في الذمي ، وأما الحربي المصاهد فانه يؤخذ منه العشر . قال حنبل : سمعت أبا عبد الله يقول : من كان من أهل الحرب فعليهم العشر ، ومن كان من [أهل] العهد فعليهم نصف العشر ، في السنة مرة واحدة . ومراده بأهل العهد أهل الذمة . وقال الميموني : سألت أبا عبد الله ، فألمى عليّ : على أهل الحرب العشر : [كما في] حديث أنس بن مالك [عن عمر] . وقال صالح : قال أبي : أهل الحرب إذا مرّوا بالمشّار أخذ منهم العشر ، من العشرة واحد . [و] في موضع آخر قال : قلت لأبي : كم يؤخذ من أهل الحرب ؟ قال : العشر ، من كل عشرة دنانير دينار .

قلت : حديث عمر : « كم يأخذون منكم إذا قدمتم ؟ » : حدثنا محمد بن جعفر ،

حدثنا سعيد عن قتادة عن أنس أن عمر بنه أميراً أو مصداً ، وأمره أن يأخذ من المسلمين ، من كل أربعين درهماً ، درهماً ، ومن أهل الذمة من كل عشرين درهماً درهماً ، ومن أهل الحرب من كل عشرة واحداً .

فصل

ويؤخذ منهم العشر في جميع أموال التجارة ^(١) . وقال القاضي ^(٢) : وإذا دخلوا ببيعة بالناس إليها حاجة أذن لهم في الدخول بغير عشر ، ليكثر على المسلمين . وهذا مذهب الشافعي ^(٣) . ومنصوص أحمد وعمر بخلافه . وقد روى مالك عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عمر أنه كان يأخذ من النبط : من القطنية العشر ، ومن الخطة والزيت ^(٤) نصف العشر ، ليكثر الحمل إلى المدينة ، ولكن إذا رأى الإمام التخفيف عنهم [رعاية] لهذه المصلحة ، أو التّرك بالكلية فله ذلك . وهذا عارض ، لا أنه يترك تعشير الميرة بالكلية .

فصل

ويؤخذ العشر من كل تاجر ، صغيراً [كان] أو كبيراً ، ذكراً أو أنثى ^(٥) . وقال

(١) وهذا ظاهر كلام الحرّقي . ودارن بالمعنى (ش ٦٠٣/١٠) .

(٢) أي أبو يعلّى في « الاحكام السلطانية » .

(٣) زاد في المعنى (ش ٦٠٣/١٠) : « لأن دخولهم نفع للمسلمين » .

(٤) كذا بالأصل ، وهو موافق لما سلف من ١٥٦ ثم ١٥٩ وموافق كذلك لما في

الأموال من ٣٣٣ رقم ١٦٦٠ ، لكن الذي في (المعنى ش ٦٠٣/١٠) : « والزيب » .

(٥) عبارة المعنى (ش ٦٠٤/١٠) : « ويؤخذ العشر من كل حربي تاجر ، ونصف

العشر من كل ذمي تاجر ، سواء كان ذكراً أو أنثى ، أو صغيراً أو كبيراً » .

حدثنا سعيد عن قتادة عن أنس أن عمر بن الخطاب أو مصدقاً ، وأمره أن يأخذ من المسلمين ، من كل أربعين درهماً ، درهماً ، ومن أهل الذمة من كل عشرين درهماً ، درهماً ، ومن أهل الحرب من كل عشرة واحداً .

فصل

ويؤخذ منهم العشر في جميع أموال التجارة ^(١) . وقال القاضي ^(٢) : « إذا دخلوا بجمعة بالناس إليها حاجة أذن لهم في الدخول بغير عشر ، ليكثر على المسلمين . وهذا مذهب الشافعي ^(٣) » . ومنصوص أحمد وعمر بخلافه . وقد روى مالك عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عمر أنه كان يأخذ من النبط : من القطنية العشر ، ومن الحنظلية والزيت ^(٤) نصف العشر ، ليكثر الحل إلى المدينة ، ولكن إذا رأى الإمام التخفيف عنهم [رعاية لهذه المصلحة ، أو التبرك بالكليّة فله ذلك . وهذا عارض ، لا أنه يترك تعشير الميرة بالكليّة .

فصل

ويؤخذ العشر من كل تاجر ، صغيراً [كان] أو كبيراً ، ذكراً أو أنثى ^(٥) . وقال

- (١) وهذا ظاهر كلام الحرّقي . ودارن بالفتي (ش ٦٠٣/١٠) .
(٢) أي أبو يعلى في « الأحكام السلطانية » .
(٣) زاد في الفتى (ش ٦٠٣/١٠) : « لأن دخولهم نفع للمسلمين » .
(٤) كذا بالأصل ، وهو موافق لما سلف من ١٥٩ ثم ١٥٩ موافق كذلك لما في الاموال من ٥٣٣ رقم ١٦٦٠ ، لكن الذي في (الفتى ش ٦٠٣/١٠) : « والريب » .
(٥) عبارة الفتى (ش ٦٠٤/١٠) : « ويؤخذ العشر من كل حرى تاجر ، ونصف العشر من كل ذمي تاجر ، سواء كان ذكراً أو أنثى ، أو صغيراً أو كبيراً » .

قال أبو الحارث : كتبت إلى أبي عبد الله وسألته فقلت : نصراني مرّ بشار ومعه جارية ، فقال : ابنتي أو أهلي . قال : « بصدقه . ولا بصدقه في أن يقول : علي دين » . وقال يعقوب بن بختان : قال أبو عبد الله في الذي يمر بالشار فيقول : علي دين ، قال : لا يقبل منه . قيل : فإن كان معه جارية ، فقال : هي أهلي أو أختي ؟ قال : هو واحد . قال الخلال : أشبه القولين لأبي عبد الله ما قال أبو الحارث : بصدقه في الجارية ، ولا بصدقه في الدين . وعلى هذا ، العمل من قوله .

قلت : والفرق بينهما أن الأصل عدم الدين ، والأصل عدم الملك في الجارية ، وبالله التوفيق

فصل

فهذا مذهبه في الذي ، وأما الحربي المعاهد فانه يؤخذ منه العشر . قال حنبل : سمعت أبا عبد الله يقول : من كان من أهل الحرب فعليه العشر ، ومن كان من [أهل] العهد فعليه نصف العشر ، في السنة مرة واحدة . ومراده بأهل العهد أهل الذمة . وقال الميموني : سألت أبا عبد الله ، فألمى علي : على أهل الحرب العشر : [كما في] حديث أنس بن مالك [عن عمر] . وقال صالح : قال أبي : أهل الحرب إذا مروا بالشار أخذ منهم العشر ، من العشرة واحد . [و] في موضع آخر قال : قلت لأبي : كم يؤخذ من أهل الحرب ؟ قال : العشر ، من كل عشرة دينار .

قلت : حديث عمر : « كم يأخذون منكم إذا قدمتم ؟ » : حدثنا محمد بن جعفر ،

اقتاضي : « ليس على المرأة عشر ، سواء كانت حرة أو ذمية ؛ لكن إن دخلت الحجاز عثرت » لأنها ممنوعة من الإقامة به . وهذا التفصيل لا يوجد في شيء من نصوص أحمد البتة ، ولا تقتضيه أصوله ، لأنه يأخذ الصدقة من نساء بني تغلب وصبياتهم . والأحاديث في هذا الباب عن الصحابة ليس فيها تفريق بين ذكر وأنثى ، ولا بين صغير وكبير . وليس هذا بمجزية ، وإنما هو حق يختص بمال التجارة [لتوسعه في دار الاسلام وانتفاعه بالتجارة فيها] ^(١) ، فيستوي فيه الرجل والمرأة كالزكاة .

فصل

ولا يعشرون في السنة إلا مرة واحدة ، ولا يؤخذ من أقل من عشرة دنانير : نص عليها أحمد ، وحكي عن [أبي عبد الله] بن حامد : تأخذ من الحربي كلما دخل إلينا من قبل المال أو كثيره . وهذا قول بعض الشافعية ^(٢) ، وهو مخالف لنص عمر ونص أحمد كما تقدم .

فصل

وإن جاء الحربي منتقلاً إلينا بأهله وماله لم تأخذ منه شيئاً إلا من تجارة معه : نص على ذلك أحمد .

(١) الزيادة من النبي . ويكاد ابن القيم ينقل عبارته بالنص في هذا الموضع .
(٢) عل ذلك ابن قدامة في « النبي ش » ١٠٤/٦٠ . بقوله : « لأننا لو أخذنا منه مرة واحدة لأمان أن يدخلوا ، فإذا جاء وقت السنة الأخرى لم يدخلوا ، فنضد الأخذ منهم » .

فصل

ويؤخذ منهم العشر ، سواء أخذوه منا إذا دخلنا إليهم أو لم يأخذوه ، في ظاهر المذهب . وعن أحمد رواية أخرى : أنهم إن كانوا يأخذون منا إذا دخلنا [أخذنا منهم] وإلا فلا .

فصل

وأما تفصيل مذهب أبي حنيفة وأهل العراق رحمهم الله تعالى ، فقال أبو حنيفة : لا تأخذ منهم شيئاً إلا أن يكونوا يأخذون منا ، فنأخذ منهم ذلك على وجه القصص . وحجة هذا القول حديث أبي مجلز ^(١) أنه قال : قيل لعمر : كيف تأخذ من أهل الحرب إذا قدموا علينا ؟ قال : كيف يأخذون منكم إذا دخلتم إليهم ؟ قالوا : العشر . قال : فكذلك خذوا منهم . وقال زياد بن حذير : كنا لا نعشر مسلماً ولا معاهداً . قيل : من كنتم تعشرون ؟ قال : كفار ^(٢) . أهل الحرب ، تأخذ منهم كما يأخذون منا ، ولا يؤخذ منهم شيء حتى يبلغ مئتي درهم . قالوا : فإن قال : علي دين ، أو ليس هذا المال لي ، وحلف عليه صدق على ذلك ولم يؤخذ منه شيء . قالوا : وإنما يؤخذ منه الصامت والمتاع ^(٣) والريق ، وما أشبهه ^(٤) من الأموال التي

(١) في الاصل (ابن مجاز) وسوابه ما أثبتناه .
(٢) كذا بالاصل (كفار) . وهو موافق لما في النبي ش ١٠٢/٦٠ . ولكن سافت رواية مشابهة لهذا (من ١٥٢) وفيها : « تجار الحرب » . وقد وافقت هذه رواية الاموال ص ٥٢٨ رقم ١٦٣ .
(٣) في الاصل (في المتاع) . تصويبه من الأموال ص ٥٣٥ رقم ١٦٧٢ .
(٤) في الاصل (وما شربه) . وتصويبه من الأموال أيضاً .

[ابن عمر] عن أبيه قال : كان عمر يأخذ من الزيت والحنطة نصف العشر ، لكي يكثر الحمل إلى المدينة ، ويأخذ من القطنية العشر . ولهذا ذهب مالك إليه اتباعاً لعمر ؛ وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عامله ^(١) بمصر : من مر بك من أهل الذمة فخذ مما يديرون في التجارات من أموالهم من كل عشرين ديناراً ، ديناراً ، وما نقص في حساب ذلك حتى يبلغ عشرة دنانير . فان نقصت ثلث دينار فلا تأخذ منها شيئاً ، واكتب لهم بما تأخذ كتاباً إلى مثله من الحول . وقال عبد الله بن محمد بن زياد بن حدير : كنت مع جدي زياد بن حدير على العشر ، فرصراني بفرس قومه عشرين ألفاً ، فقال : ان شئت أعطيتنا العين وأخذت الفرس ، وإن شئت أعطيتك ثمانية عشر ألفاً ، قال أبو عبيد : وإنما فعل عمر في العشر ما فعل لمصلحته إياهم عليه ، ولم يكن ذلك بعهد النبي ﷺ ، لأن الذين صالحهم لم يكن شرط عليهم منه شيئاً ، وكذلك دهر أبي بكر ، وإنما فتحت بلاد العمم في زمن عمر ، فذلك كان الذي كان . قال الشعبي : أول من وضع العشر في الاسلام عمر رضي الله عنه . قال أبو عبيد : وكان ابن شهاب يتأول على عمر فيه شيئاً غيرهُ أحب إلينا منه . حدثنا إسحاق بن عيسى عن مالك بن أنس رحمه الله تعالى قال : سألت ابن شهاب : لم أخذ عمر العشر من أهل الذمة ؟ فقال : كان يؤخذ منهم في الجاهلية فأقرهم عمر على ذلك . قال أبو عبيد : والوجه الأول الذي ذكرناه من الصلح

(١) وهو زريق بن جيان الدمشقي ، وكان على جواز مصر ، كما في الأموال رقم ١٦٦١ . وقد ذكر أبو عبيد أن أهل العراق يقولون 'زريق' بتقديم الراء - وأهل الشام ومصر يقولون : 'زريق' بتقديم الزاي .

أشبه بعمر وأولى به ، وبه كان يقول مالك بن أنس نفسه . وقال الامام أحمد : حدثنا سفيان عن هشام عن أنس بن سيرين قال : بعثني أنس بن مالك على العشر فقلت : تبعثني إلى العشر من بين عمالك ؟ فقال : أما رضيت أن أجعلك على ما جعلني عليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه ؟ أمرني أن آخذ من المسلمين ربع العشر ، ومن أهل الذمة نصف العشر .

فصل

إذا عرف هذا فاختلف الأئمة في ذلك : هل يؤخذ من الذمي والحربي أم يخص الأخذ بالحربي ^(١) ؟ فقال الشافعي رحمه الله تعالى : لا يؤخذ من الذمي شيء ، وإن اضطرب في بلاد الاسلام كلها غير الحجاز ، فان الجزية أثبتت له الأمان العام على نفسه وأهله وماله في المقام والسر ، فان دخل إلى أرض الحجاز فينظر في حاله ، فان كان دخوله لرسالة أو نقل ميرة أذن له [الامام] بشيء ، وإن كان لتجارة لاحتاجة بأهل الحجاز إليها لم يأذله إلا أن يشترط عليه عوضاً بحسب ما يراه . والأولى أن يشترط عليه نصف العشر ، لأن عمر رضي الله عنه شرط نصف العشر على من دخل الحجاز من أهل الذمة ؛ وأما الحربي فان دخل إلينا لتجارة لا يحتاج إليها المسلمون لم يأذن له الامام إلا بعوض يشترطه ، ومهما شرط جاز ؛ ويستحب أن يشترط العشر ، ليوافق فعل عمر ؛ وإن أذن مطلقاً من غير شرط لم يؤخذ منه شيء لأنه أبلغ من غير شرط ، فهو كالمدة قال : ويحتمل

(١) في الأصل (بالجزى)

دينًا للمسلم لم يؤخذ منه عشر ، وإن ادعاه لم يصدق بمجرد قوله ، ولا يسقط بثبوته الذي . هذا تفصيل مذهب مالك رحمه الله تعالى .

فصل

وأما تفصيل [مذهب] أحمد فقال الميموني: قلت لأبي عبد الله: من أين أخذوا [من] أموال أهل الذمة ، إذا أجروا فيها ، الضعف ؟ على أي سنة هو ؟ قال : لا أدري إلا أنه فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه . ثم قال : تؤخذ منا زكاة أربع العشر ، وتضعف عليهم فتؤخذ منهم نصف العشر . قال الميموني : وقرأت على أبي عبد الله : وإن أجروا - يعني أهل الذمة - بأموالهم بين أظهرنا هل لنا فيها شيء ؟ فأملى علي : ليس فيها شيء ، وإنما يؤخذ منهم إذا مروا بتجارهم علينا . قال صالح بن أحمد : قلت لأبي : تجب على اليهودي والنصراني الزكاة في أموالهم ؟ قال : لا تجب عليهم ، ولكن إذا مروا بالعشر ، فإن كانوا من أهل الذمة أخذ منهم نصف العشر ، من كل عشرين دينارًا دينارًا ، يعني : فإذا نقصت من العشرين فليس عليهم فيها شيء ، ولا تؤخذ منهم إلا مرة واحدة ، ومن المسلم من كل أربعين دينارًا دينار . قال الميموني : وقرأت على أبي عبد الله : وما عليهم - يعني أهل الذمة - في أموالهم التي يتجرون فيها إذا مروا بها علينا ؟ فأملى علي في السنة مرة . كذا يروي إبراهيم النخعي عن عمران : لا يأخذ في السنة إلا مرة . قال حنبل : سمعت أبا عبد الله يقول : أهل الذمة إذا تجروا من بلد إلى بلد أخذ منهم الجزية ونصف العشر ، فإذا كانوا في المدينة لم يؤخذ منهم إلا الجزية ، وعلى المسلمين ربع العشر ، من كل أربعين درهماً درهم . وقال أبو الحارث : كتبت

إلى أبي عبد الله أسأله عن النصراني واليهودي إذا مرًا على العاشر كم يأخذ منها ؟ قال : يأخذ منها نصف العشر ، من كل عشرين دينارًا دينار . قلت : فإن كان مع الذي عشرة دنانير ؟ قال : يؤخذ منه نصف دينار . قلت : فإن كان أقل من عشرة دنانير ؟ قال : إذا قصت لا يؤخذ منه شيء . قال أبو الحارث : وقلت لأبي عبد الله : إذا مر أهل الذمة بالعاشر مرتين يؤخذ منهم العشر كلها مروا ؟ قال : لا يؤخذ منهم في السنة إلا مرة واحدة ، وإن مروا بالعاشر مرارًا . قلت : فما أخذ من أهل الذمة في زكاة أموالهم ؟ قال : ليس على أهل الذمة زكاة ، ولكن إذا مروا بالعاشر عشر في السنة مرة واحدة^(١) .

وقال سندي^(٢) : قال أبو عبد الله في الذي يمر بالعاشر : يأخذ منه نصف العشر ؛ فقيل : في كم يؤخذ منه ؟ قال : إذا كان معه نصف ما يجب على المسلمين فيه . قال : ولا يؤخذ منهم في السنة إلا مرة : هكذا هو في الحديث .

وقال الميموني : قال أبو عبد الله : يؤخذ من أموال أهل الذمة إذا تجروا فيها قُومَت عليهم ثم أخذ منهم زكاة مرتين ، يضعف عليهم ، لقول عمر رضي الله عنه : « أضعفها عليهم » ، فمن الناس من شبه الزرع بهذا . وقال إسحاق بن منصور : قلت لأبي عبد الله : قول ابن عباس رضي الله

(١) فارق بالثني (ش ١٠٠ / ٦٠) .

(٢) في الأصل (سيدي) وموابه - كما أنبتاه - سندي (بالنون) ، وهو أبو بكر الخوافي البغدادي ، من أصحاب الإمام أحمد ، وقد جمع منه مسائل سالحة ، وهو في مسنده له نبذة أبي الحارث لديه . وفيه كان يقول أبو بكر الخلال : « كان داخلًا مع أبي عبد الله ومع أولاده في حياة أبي عبد الله » وواضح أنه يقصد بأبي عبد الله الإمام أحمد (انظر طبقات الحنابلة ص ١٢٣) .

كِتَابُ
الْبَدْءِ وَالْتَّارِيخِ

لِأَبِي زَيْدٍ أَحْمَدَ بْنِ سَهْلٍ الْبَلْخِيُّ

قَدْ اعْتَنَى بِشَرْهِ وَتَرْجَمَتْ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ إِلَى الْفَرَنْسَوِيَّةِ
الْفَقِيرُ الْمَذْنُوبُ كُلْمَانُ هَوَارِ قُتْصَلِ الدَّوْلَةِ الْفَرَنْسَوِيَّةِ
وَكَاتِبُ السَّرِّ وَمُتَرْجِمُ الْحُكْمَةِ الْمَشَارِ إِلَيْهَا وَمُعَلِّمٌ فِي مَدْرَسَةِ
الْأَلْسِنَةِ الشَّرْقِيَّةِ فِي بَارِيْزِ



يُبَاعُ عِنْدَ الْخَوَاجَةِ أُرْنُتْ لَرُو الصَّغَافِ
فِي مَدِينَةِ بَارِيْزِ

١٨٩٩
سَنَةِ مِيلَادِيَّةِ

وَجَ وَلَائَهُ كَانَ يُقْسِي سِرَّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأُطْلِعَ النَّاسَ عَلَيْهِ وَمِنْهَا أَنَّهُ أَقْطَعَ الْحَارِثُ بْنُ الْحَكَمِ مَهْرَ قَتْلِ مَوْضِعِ شَرْقِ الْمَدِينَةِ وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قَدِمَ إِلَى الْمَدِينَةِ وَوَصَلَ إِلَى ذَلِكَ الْمَوْضِعِ ضَرْبَ رَجُلِهِ وَقَالَ هَذَا مُصَلَّانَا وَمَسْتَقَرُّنَا وَمُخْرَجُنَا لِأَضْعَانَا وَفَطْرُنَا فَلَا تَنْقُضُوهَا وَلَا تَأْخُذُوا عَلَيْهَا كَرِي لِمَنْ اللَّهُ مِنْهُ نَقَعُهُ مِنْ بَعْضِ سُوقِنَا شَيْئًا وَمِنْهَا أَنَّهُ أَقْطَعَ مِرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ قَدْكَ قَرِيَّةَ صَدَقَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَعْطَاهُ خُمْسَ التَّنَائِمِ مِنْ أَفْرِيقِيَّةٍ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَبِيلِ الْجُبَحِيُّ

أَحْلِفْ بِاللَّهِ رَبِّ الْعِبَادِ دَمَا تَرَكَ الْحَقُّ شَيْئًا سُدِّي
وَلَكِنْ خُلِيتَ لَنَا فَنَسَتْ لَكَ يُثْبَلِي بِكَ أَوْ يُثْبَلِي
فَمَا أَخَذَا دَرَاهِمًا غِيْلَةً وَلَا أَعْطَا دَرَاهِمًا فِي هَوَى
وَأَعْطَيْتَ مِرْوَانَ خُمْسَ الْعِبَادِ فَهَيْهَاتَ شَاؤَكَ تَمَنَّى سَعَى

ومنها أنه أعطى عبد الله بن خالد بن أسيد بن رافع أربعمائة ألف درهم وأعطى الحكم بن [أبي] العاص مائة ألف درهم ومنها أن

^١ Ms. singulière erreur, copiste, corrigée en marge.

^٢ Glose marginale ancienne : هذا كله ما اظن ان يكون من فضل عثان رحمه واذا يشبه ان يكون من فضل معاوية وتلياً له.

عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِ قَتَلَ الْمَرْزَانَ بِأَبِيهِ عَمْرٍو وَقَتَلَ ابْنَيْنِ لِأَبِي أُولُوَّةٍ عَلَيْهِ اللَّعْنَةُ فَلَمْ يُقَدِّهْ^١ وَمِنْهَا أَنَّهُ عَزَلَ عُثَالُ عَمْرٍو وَلَوْ بَنَى أُمِّيَّةً وَانْتَزَعَ عَمْرٍو بْنُ الْعَاصِ عَنْ مِصْرَ وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ وَانْتَزَعَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ عَنِ الْكَوْفَةِ وَاسْتَعْمَلَ [٢٠ 193] الْفَاسِقُ الْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُنَيْطٍ وَهُوَ أَخُوهُ لِأُمِّهِ فَوَقَعَ فِي الْحَرِّ فَمَرَّهَا وَيَصِلُ الصَّلَاةَ لَعَبْرَ وَقْتِهَا فَصَلَّى بِالنَّاسِ يَوْمَ الْفَجْرِ أَرْبَعًا وَهُوَ يُثْبَلُ فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ أَزِيدُكُمْ فَإِنِّي نَشِيطٌ فَشَنَبَ النَّاسُ وَحَصَبُوهُ وَفِيهِ يَقُولُ الْخُطِيبَةُ [كامل]

شهد الخُطِيبَةُ يَوْمَ يَلْقَى رِيَّةً أَنْ الْوَلِيدَ أَحَقَّ بِالْعُمْدَةِ
نَادَى وَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُمْ أَزِيدُكُمْ ثِيْلًا وَمَا يَنْدَرِي

فلما شكاه الناسُ عزله واستعمل عليهم شراً منه سميد بن العاص فقدم رجلٌ عظيم الكبر شديد العجب وهو أول من وضع المشور على الجسور والقناطر ومنها أن ابن أبي سرح قتل سبعمائة رجل بدم رجل واحد فأمر بجزله ولم يُنكر عليه ومنها أنه جعل الحروف كلها حرفاً واحداً وأكره الناس على مُصَحِّفِهِ ومنها أنه

^١ Ms. يُقَدِّه.

المواعظ والاعتبار

بذكر الخطط والآثار

المعروف بالخطط المقرهزة

تأليف

تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي المقرئ

المتوفى سنة ٨٤٥ هـ

طبعة جديدة بالأوفست

مكتبة الشافعي

بغداد

[illegible][illegible]

اعلم ان مال مصر في زماننا يتقسم قسمين أحدهما يقابل الخراج والآخر يقال له هلالى فالمال الخارج
ما يؤخذ مساهمة من الاراضى التي تزرع وما يؤخذ من الفلاحين هدية مثل الفقم
والديج والكتشن وغيرهم من طرف الربح والبال هلالى عدة ابواب كما أحدتوها لادبوا بها بدنى
وأخذ ذلك في الاسلام أن امير المؤمنين ع من الخطاب رضى الله عنه نزلت في تجار من المسلمين بأون أرض
الحند فأخذوا منهم العشر فكسب الى موسى الاشعري وهو على البصرة أن خذ من كل تاجر يتركن
المسلمين من كل ما تاتي ربحه عشرة دراهم وخذ من كل تاجر من تجار الهدي هبة من كل عشرين
دراهما ودرهما من تجار الخرب من كل عشرة دراهم ودرهما وقيل بان كل تاجر يأخذ من المسلمين العشر
قال ولا يعنى ع من عبد العزيز عن ذلك وكفى ضاعا من اهل الشام قالوا أصنادا وأموالا أخذ
انجس . وروى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أتته فأنصاعا من اهل الشام قالوا أصنادا وأموالا أخذ
سأادة فنهاه بها فقال كفى فأنصاعا من اهل الشام قالوا أصنادا وأموالا أخذ
البرزون والبلغة خمسة . وأول من وضع على الخواص الخراج في الاسلام أمير المؤمنين ابي عبد الله محمد بن
الجعفر المنصور في سنة سبع وستين ومائة وولى ذلك سعيد الجرسى . وأول من أحدث ما سوى ما
الخارج جعفر احدى بن محمد بن مبرم لما ولى خراج مصر بعد سنة ثنتين ومائتين فاهن ما كان من دهان الناس
وشافه من الخبث فأدفع في مصر بدعاوات مستقر من عذرة الباطم بالامام المارعى وزعري ما باعهم الله من الجرمالة
سماجس الجانك وزعري على تلكا العذرة بالامام المارعى بالامام المارعى وزعري ما باعهم الله من الجرمالة
وسد المصايد الى غزاة ذلك فاقسم حينئذ مال مصر الى خراجى وهلالى وكان الهلالى يعرف في زمانه وما بعده
بالمارقي والمعاون فلما ولى الامير ابو العباس احدى بن طولون اماره مصر وأضاف اليه ابرام المؤمنين العدي على الله

احدى وعشرين وثم ثمانية وذلك ان الجامع المزيدي جات شبكية الغربية من جهة دار الفناج فعمل فيها كما يصير عمل في الارفاق وحكم ما يبذلها ودفع في ثمن ثمنها ألف دينار فارشقة عنهما مبلغ ثلاثين ألف مزيدي ففئة ويحصل من اجرتها ان ان اشترى بدهمها في كل شهر مئة آلاف درهم فلو ان عتبا ألف مزيدي فاستنعت هذا الفصل ومات الملك المزيدي ولم يتكبدل عمارة القندق • (وكذلك باب الجوانية) هذه الوكاية تجام باب الجوانية من القاهرة فجاين دروب الرشدي وكوكلة قوصون كان موضعها عتدة مساكن فبأشدة الامير جمال الدين محمود بن علي الاستادار بدهمها في يوم الاربعاء ثلث عشر جادى الاولى سنة ثلاث وتسعين وسبع مائة وبنها فاند قاورها باعلاه فكل ثلث رسم الملك القاهرة يروق أن تكون دار وككة رديها ما يبصل الى القاهرة وما يرد من صنف مخير الشام في البحر كاليت والزب والدبس ويصير مارد في البر يذخل به على عاتيه الى وكلة قوصون وجعلها وقفا على المدرسة الخاتمة التي انشأها بخط بين القصرين فاستخر الامر على ذلك الى اليوم • (خان الخليلي) هذا الخلق يحظ الزاوية العتيق كان موضع تربة القصر التي فيه اقصور الخلقاء الفاطمية المعروفة بترعة الغفران وقد تقدم ذكرها عند ذكر القصر من هذا الكتاب • انشاء الامير جبار كس الخليلي أسير اخذوا الملك القاهرة يروق واخرج منها عتاد الاموات في المزابل على الجيرة فلما بدايان البرقة درانيها فانه كان يلوحه شمس الدين محمد بن اجد القليبي الذي تقدم ذكره في ذكر الدور من هذا الكتاب وقال له ان هذه عظام الفاطميين وكوكلة ففارا رفقة فائق القليلي في مونة امره عبرة لاولي الابلا وهو انه لما ورد الخبر بخرجه الامير بلغا الناصري نائب حلب وبعي الامير غطاش نائب ماطة اليه وسيرهما بانعسا كراي دمشق اخرج الملك القاهرة يروق خدما من الممالك وتقدم لخدمة من الامراء بالمبر فخرج الامير الكبير الجيش الناصري والامير جبار كس الخليلي هذا والامير يونس الدواداء والامير احمد ابن بلغا الخياصكي والامير كاشكر المصاحب وماروا الى دمشق فالتهم الناصري ظاهر دمشق فاكسر عسكر السلطان فصار من بلغا عن كرو في جيش الى قلعة دمشق وقل الخليلي في يوم الاثنين حادي عشر شهر ربيع الآخر سنة احدى وتسعين وسبع مائة وترك على الارض عاربا وسوءه مكشوفة وقد انتفى وكان طو بلاغ بضالي ان تفرق وبلى عقوبة من الله تعالى بما فعلت من دم الائمة وشاتمهم ولقد كان عتاه الله عنه عارف خبير بامر دينه اكبر الصدقة وقتض هذا الختان وغيره على كل خبر يفرق بكعة على كل فترته في اليوم يغتفر فعمل ذلك مدة سنتين ثم لما عظمت الاسعار بمصر وتغيرت ثوبها من سنتين وثم ثمانية صاير جعل الى مكة فماله ويفرق جهالي القنطرة • (فندق طر نظاي) هذا القندق كان يخرج باب البحر فظاهر المنس وكان ينزل فيه الجارازين والوارد من الشام وكان فيه ستة عشر عمودا من رخام طول كل عمود اذرع ذراع العمل في دور وراعين ولهو ربيع كسيفرلى كان في واقعة هدم الكنائس وحرق القاهرة ومصر في سنة احدى وعشرين وسبع مائة قدم ناصر بعد العصر زيت وزين في مكة عشرين ألف درهم نفقة سوى اوصاف آخر فقها مبلغ تسعين ألف درهم نفقة فليتها له الفراق من ثلث الزيت الى داخل هذا القندق الابهاء العشاء الاخرة فلما كان نصف الليل وقع الحريق بهذا القندق في ليلة من شهر ربيع الاخر منها كما كان يقع في غير موضع من فعل الصاري فاصدم وقد احترق جميعه حتى الجارة التي كان يبيتها بها وحتى الاعمدة المذكورة وصارت كلها جيرا واحترق علوه واصبح التاجر يستعمل الناس موضع هذا القندق

• (ذكر الاسواق) •

قال ابن سيرة والسوق التي يتعامل فيها ثمة كرونت وثلج اسواق وفي التزليل لانهم لما يكون الطعام ويتسوق في الاسواق والبوقة لغة فيها والسوقة من الناس من لم يكن لسلطان الذكروا في ذلك سواء وقد كان مدينة مصر والقاهرة وظواهرها من الاسواق شي كثير جدا فدادا اكثرها وكثلكا دليلا على كثرة عددها أن الذي عرفت من الاسواق في بيان اراضي اللوق الى باب البحر بالمصر اثنان وخمسون سوفا دركاها عامرة فيها يبلغ حوائثه نحو السنين خاوتها وبهذه الخلطة من جهة طاهر القاهرة الغربية فكيف يبقية الجهات الثلاث مع القاهرة ومصر وسائر كرم اخبار الاسواق ما جسد ليلا ذكره ان القبة اعانى • (القصبة) قال ابن سيرة فقهية البلدة مبنية وقيل معلومة والقصبة هي اعظم اسواق مصر ومعت

غير واحد من ادركتهم من المعمرين يقول ان القصبة تحتوي على اثني عشر ألف حانوت ككاهم يعنون ما بين ازل الحسنة مما يلي الرمل الى المنهد النقيسى ومن اعتبر هذه المسافة اعتبارا جديلا كاد أن يشكره الخير وقد ادركت هذه المسافة بأسرها عامرة الخوايت خاصة بأنواع المأكول والمشروب والاشعة تنهج رؤيتها وبعب الناطر هبتها وبجز العاد من احصا ما فيها من الانواع فضلا عن احصا ما فيها من الانصاف سمعت الكافة من ادركت يشاعرون بمصر بالبلاد ويقولون يرى بمصر في كل يوم ألف دشارها على الكمان والمزابل يعنون بذلك ما يستعمله البائون والجائون واللباخون من الشاف الحار التي وضع فيها البائون والتي وضع فيها الجبن والتي تأكل فيها القنطرة الغمام بجوانيت الطباخين وما يستعمله يساعوا الجبن من الخيط والمصر التي تعمل تحت الجبن في الشاف وما يستعمله الطباخين من القراطيس والورق القوي والخيط التي تشبه القراطيس الموضوع فيها حوائج الطعام من الجيوب والاغذية وغيرها فان هذه الانصاف المذكورة اذا حلت من الاسواق واخذ ما فيها انشئت الى المزابل ومن ادرك الناس قبل هذه الحان ومن النظر فيها كانوا عليه من انواع الحضارة والترف لم يستكروا ذكره وقد خال حال القصبة وعرب وده على أكثر ما تشغل عليه من الخوايت بعدما كانت مع ستمت اتفق بالساعة فيجلبسون على الارض في طول القصبة يطابق الخبز واصناف العايش ويقال لهم اصحاب القنطرة وكل قليل يعرض الحكام عليهم واطمأنهم من الاسواق لما يحصل بهم من تصديق الشوارع وقلة بيع ارباب الخوايت وقد ذهب والله ما هناك وليس الا القليل وفي القصبة عتدة اسواق منها ما حارب وبنها ما هو باق وما ذكر منها ما ليس انشاء الله تعالى • (سوق الباقين) هذا السوق في داخل باب القنطرة من حدة باب القنطرة الان في رأس حارة جهاد الدين معمر والجائين بجوانيت القمامين والخضر بين والقامين والشرابية وغيرهم يكون اجل اسواق القاهرة وأغبر ما يشهد الناس من اقطار البلاد للشراب انواع القمام الفدان والبقير والوزر والشراب واصناف الحضارات وليس هوم الاسواق القديمة وانما تحدث بعد زوال الدولة فاطمة عند ما سكن قراقوش في موضع المعروف بجارة جهاد الدين وقد تناقض عما كان فيه منذ عهد الحوادث وفيه الى الآن بقية عالمة • (سوق الرحلين) هذا السوق ادركتهم من رأس حارة جهاد الدين التي يجري المدرسة الصربية معمر بالبائين بالخوايت الملوحة وحالات الجبال واقفاها وما رما تخرج اليه بقصد من سائر اقطام مصر خصوصا في مواسم الحج فلو ادا الانسان تجهيز ما يقبل او كثر في يوم الماشق عليه وجود ما يقبل من ذلك لكثرة ذلك عند التصاريح الخوايت جهاد السوق وفي الخازن فلما كانت الحوادث بعد سنة ثمان مائة كثر مفر الملك الناصر فخرج بن يروق الى حارة الامير شيخ والامير نوروز بالبلاد الشامة صارا للوزر واستند مع محتاج اليه الجبال من الرجال والاقاب وغيرها فاما لا دفع فيها اوق فيعها النسي البسبر من افن فاختل من ذلك حال الرحلين وقت الموه لهم بعدما كانوا مشتهرين بالقدا والوافر والسعادة الطائلة وخرب معظم حوائثه هذا السوق وتعمل اكثر ما بقي منها ولم يخرجه سوى القليل • (سوق خان الراسين) هذا السوق على رأس سوق جهاد الجيوش قبل ذلك من اجل ان هناك خاتمة عمل فيه الراس المعقومة وكان من احسن اسواق القاهرة وفيه عتدة من البيايين ويشغل على نحو العتدين حانوتها بمبأ صانف الماكمل وقدا خلت وتلاين امره • (سوق حارة رجوان) هذا السوق من الاسواق القديمة وكان يعرف في القديم ايام الخلقاء الفاطميين بسوق حارة الجيوش وذلك ان امير الجيوش راجالي القدام المعمر في زمن الخلقة المنسوبة قد كانت العتدين في حارة رجوان الدار التي عرفت بدار المنظر وأما هذا السوق برأس حارة رجوان قال ابن عبد الظاهر والسوق المعروفة بأمر الجيوش معروفة باسم الجيوش وراجالي وزير الخلقة المنسوبة وهي من باب حارة رجوان الى قرب الجامع الحاكم وكذلك انهم مكاتب ودورة رجوان القديمة فأن فيها واخذوا القليل يئس الى سوق جهاد الجيوش وسوق حارة رجوان هو في الحدة القليل من حارة رجوان وأدركت سوق حارة رجوان اعظم اسواق القاهرة ما رجا حانوتها شباب فاختر بجارة رجوان سكان جميع حارات القاهرة فيقول بجارة رجوان حانوتها • (سوق حارة رجوان) هذا السوق من حانوتها في البام داخل الحارة وهو فتران رولها السوق الذي لا يحتاج ساكنها الى غيره وكان هذا السوق من سوق خان الراسين الى سوق الشمايين معمر بالبائين بالعمدة الواقعة من يباي لحسم الفنان السابغ ويأبى انهم

[illegible]

على عتور الاله فاني قلت اني بن مالك رضى الله عنه فقال ما يمنعك فقلت العتور اخب ما عمل على الناس
قال فقال لي لا تمفل عربن الخطاب رضى الله عنه صنفه فجعل على أهل الاسلام ربع العتور على أهل الذمة
نصف العتور وعلى أهل الخزل من ليس له ذمة العتور وقال ابو الحسن المعودي ان كفاذا هو مدلول القرس
أول من أخذ العتور من الأرض وعمر بدلال وبهلكة القرس ورايت في التوراة التي في يد اليهود ان أول من
أخرج العتور من موافيه وزوروه وجب ما له خليل الله ابراهيم عليه السلام وكان يذبح ذنبا إلى ملك أورشليم
التي هي أرض القدس واجهه ملك صادق فخلط الخليل ابراهيم صلوات الله وسلامه اقتدى به يوم
في ذناب من بعده وصاروا يدعون العتور من امو المولى إلى ان بعث الله تعالى موسى عليه السلام فأوجب على
بن اسرائيل اخراج العتور في كل مالملك يمانهم من جميع أموالهم بأفواءه وبجعل ذلك حقا أسبغ
لاوى الذين هم قرياء موسى عليه السلام وقال ابن يونس في تاريخ مصر كان أربعة بن شرعيل بن حنة رضى
الله عنه أحد بن شيدع فمصر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والبا لعرب وبن العاص رضى الله عنه
على المكس وكان زريق بن حبان على مكس ابنه في خلافة عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه قال مؤلفه رحمه
الله ومع ذلك فقد كان أول من ألقى السيف كونه من العلل دورى ابن قتيبة في كتاب العتور بن النسي على
الله عليه وعلى آل ابن قتيبة سبيل كان عن ابراهيم بن هذيل الشها باهرى ابن ليعقة عن عبد الرحمن بن ميمون عن
أبي ابراهيم المغافري عن خالد بن ثابت أن كعبا ارضا وقدم اليه حين يخرجهم مع عمرو بن العاص أن لا يترك
المكس فهذا اعزله الله عن المكس عند أول الاسلام لاما أحدثه الظالم هبة الله بن صاعد الفاضل وزير الملك
الغريب التقي أول من أقام من ملوك التتار قطعة الجبل من الغنالم التي سماها الحقوق السلطانية والمعاملات
الدوائية وتعرف اليوم بالمكس فذل الجرس النحاس الذي هو أجمع العبادي والذنوب الموشاة لكثرة مطالبات
الناس له وظلالامته عنده وتكرار ذلته واتها له للناس واجتمعوا اليهم بغير حجة ما وسرفها في غيورها
وذلك الذي لا يقره مستحق على أخذه لعتة الله والملائي والناس اجمعين وتبرع الله بالمكس للمكس فيقول
من الناس من يجهل القسم بالمكس بعد السن قال ابن عبد المنافر في كتاب خطا القاهرة وسعت من
يقول انه القسم قبل لا نخضعه الغنائم عند الفتح كانت به ولم يسطورا وقال المعاهد محمد بن أبي الفرج محمد
ابن حامد الكاتب الاصفهاني في كتاب سائر البرق الشامي وحلى الملك الكامل محمد بن السلطان الملك العادل
أبي بكر بن أيوب في البرج الذي بجوار جامع المنصور في السابع والعشرين من شوال سنة ست وتسعين وخمسمائة
وهذا المنصور في شاطئ النيل بروضها لك مسجد يتزينه الابراهم والموكان الذي قمت فيه الغنائم عند
استلام الخلافة رضى الله عنهم على من غنم على مصر فملك السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب بادارة السور على مصر
واقاهرة فوذلك الامير هبة الدين قراوش وجعل نهاية التي في القاهرة وعنده القسم وفيه برجامشفا
على النيل وفي مسجد اجاعا واصلت العارضة الى النيل وجامعة تقام فيه الجمعة والجماعات وهذا البرج
عرف بقلعة قراوش ومارح هناك إلى أن هدمه صاحب الزور يحمى الدين عبد الله المنصور وزير الملك
الاشرف شعبان بن حسين بن محمد بن قلان في سنة ثمان وخمسين وسبع مائة عند ما جدد جامع المنصور الذي
أنشأه الخليفة الحاكم بأمره الله فاضرب في جميع المنصور في هذا اليوم ومارح جامع المنصور هذا يشراف
على النيل الاظرف الى ما بعد سنة سبع مائة سنة أعوام قال جامع السيد الطولونية وربك أحد بن طولون
في غداة باردة إلى المنصور فأصاب بريق النيل فسلط ما حمله على الاورام منه حتى ومعه صبي له في مثل حاله
وقد أتى في كسكته في البحر فلما رأى قبح حاله وقال يا سيدي ادفع لي هذا عشرين ديناراً فدفعها اليه وطق
ابن طولون فصار أحد بن طولون ولم يدور مع فوجده الساديسوا الصبي ليكي ويصبح فظن ابن طولون
أن بعض سواده قتلوه وأخذ للذنان منه فوقه بنقه عليه وسأل الصبي عن أبيه فقال له هذا السلام
وأشار إلى صبي الخادم دفع إلى أبي شمساً فلما رآه بقله حتى وقفا فقال قته باسم قتل وقته فوجد
الذنان معه بالها غرض الصبي أن يأخذها فأبى وقال هذه قتلت في وان أخذتها قتلتني فأحضر ابن
طولون فأنسى المنصور وشيوخه وأمرهم أن يثربوا الصبي داراً بمجسمه من نار من كوكب لهما غارة أن نجس
عليه وكسك اصب في اصحاب الحرات وقال يا أماتك لآل ما أتيت الذي يحتاج إلى تدريج والاقتل صاحبه هذا

أو الذي المصري في جميع مصر والذى العراق في جميع العراق وليس العمل عندنا على قول عمر بن عبد العزيز
 زريق بن حبان واكتب لهم بما يؤخذ منهم كمال ما مله من الحول ومن ترك من أهل الذمة نغذهم بما يرون من
 التصارات من كل عشرين ديناراً شاراً انقص فحساب ذلك حتى تبلغ عشرة دنانير فان نقص منها ثلث وشار
 فذها ولا تأخذ منها شيئا والعمل على أن يؤخذ منهم العشران فخرجوا في السنة مراراً من كل ما يجزوا به قل
 أو أكثر وهذا قول أربعة وأربعين من وقال القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الحضرمي أحد أصحاب الإمام
 أبي حنيفة رضي الله عنه في كتاب الرسالة أني امر المؤمنين هارون الرشيد وهو كليل القدر حدثنا أجمعيل
 ابن إبراهيم بن المهاجر قال سمعت أبي يذكر قال سمعت زبادة بن جبر قال أول من بعث عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه من على العسوراً ما فأمرني أن لا أقتل أحداً وما أمرني من شيء أخذت من حساب أربعين درهماً ورهما
 من المسلمين وأخذت من أهل الذمة من عشرين واحداً ومن لا ذمة له العسوراً أمرني أن اغتله في نصارى في تغلب
 قال انهم قوم من العرب وليسوا من أهل الكتاب فلعلمهم بيلون قال وكان عمر رضي الله عنه قد اشتد على نصارى
 تغلب حتى تغلب أن لا يخلصوا أولادهم وحدثنا أبو حنيفة عن أبي الهيثم عن النسي بن سيرين عن أبي مائه
 رضي الله عنه قال بعثني عمر بن الخطاب رضي الله عنه على العسور وكتب لي عهداً أن أخذ من المسابن
 ما اختلفوا به لتجارهم أربع العسور من أهل الذمة نصف العسور من أهل الحرب والعسور وحدثنا عادم بن سليمان
 الاحول عن الحسن قال كتب أبو موسى الأشعري إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما اتخارا من قبلنا من
 المسابن بأون أهل الحرب يأخذون منهم العشر فكذب الله عمر رضي الله عنه فخذ أنت منهم كذا يأخذون من تجار
 المسلمين وخذ من أهل الذمة نصف العسور من المسلمين من كل أربعة دينار درهماً وليس في يادون المائتين شيء
 فإذا كانت مائتين فخذها خمسة دراهم فإذا زاد فاصابه وحدثنا عبد الله بن جريج عن عمرو بن شعيب قال أن أهل
 منج قوماً من أهل النسر لورا أجهركوا إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فدخل أرضاً تجاراً وتغرنا
 قال فصار عمر رضي الله عنه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فأشاروا عليه به فكلوا أول من عشره
 من أهل الحرب وحدثنا السدي بن أبي جليل عن عامر الشعبي عن زبادة بن جبر الأسدي قال أن عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه بعثه على عسور العراق والشام وأمره أن يأخذ من المسابن أربع العسور من أهل الذمة
 نصف العسور من أهل الحرب والعسور من أهل نصارى العرب ومعه فارس فقدمها بعشرين
 ألفاً فقال أسك الفرس وأعطني ألفاً وخمسين تسعة عشر ألفاً وأعطني الفرس قال فأعطاه ألفاً وأسك
 الفرس قال ثم عز عليه راجعاً في سنة فقال أعطني ألفاً أخرى فقال لا تغني عنك ألفاً من ألفاً
 قال ثم فرج التغيابي إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فوافاه بمكة وهو في بيت له فاستأذن عليه فقال من أنت
 فقال أنا رجل من نصارى العرب وأرض عليه قصته فقال له عمر رضي الله عنه تكلم ولم يزد على ذلك قال فرجع
 الرجل إلى زبادة بن جبر وقد وطن نفسه على أن يعطيه ألفاً فوجد كتاب عمر رضي الله عنه قد فسق إليه من مز
 علياً فأخذت منه صدقة فلأنا أخذت شئاً من ذلك اليوم من قابل أن يأخذ فضلاً قال فقال الرجل
 قد والله كنت نفسي ملومة أن أعطك ألفاً وأنت أشهد الله تعالى أني برى من النصيرية وأني في دين الرجل الذي
 كتب إليك هذا الكتاب وحدثني يحيى بن سعيد عن زريق بن حبان وكان على مكس مصر فذكر أن عمر بن عبد
 العزيز كتب إليه أن ألتزم من عسرك من المسلمين نغذهم بما مله من الحول ومن ترك من أهل الذمة نغذهم بما يرون من
 أربعين وشاراً وشاراً انقص فحساب ذلك حتى تبلغ عشرين ديناراً شاراً انقص فحساب ذلك حتى تبلغ عشرة
 دنانير ثم دعها لا تأخذ منها شيئا أو أكتب لهم كمال ما مله من الحول ومن ترك من أهل الذمة نغذهم بما يرون من
 عن إبراهيم له قال أن ألتزم من عسرك من المسلمين نغذهم بما مله من الحول ومن ترك من أهل الذمة نغذهم بما يرون من
 بوف برجلين من أهل الذمة بقومها عليه فؤخذ نصف العسور من نصارى العرب ومعه فارس فقدمها بعشرين
 فزاره عن يزيد بن الأصم عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه قال أن هذا المصير والقفاط رحت لأجل
 أخذها فبعت عيالاً إلى اليمن ونهاهم أن يأخذوا من عاصم وقطره وأوطار بن شيبان قد قدموا فاستل المان فقتلوا
 نهبنا فقتل خذوا كما كنتم تأخذون وحدثنا محمد بن عبد الله عن النسي بن سيرين قال أولادوا أن يستعملوا

على عسور الإبل فأبى فلبقى النسي بن مالك رضي الله عنه فقال ما يمنعك قلت العسور واخبت ما عمل عليه الناس
 قال فقال لي لم لا تغلب عمر بن الخطاب رضي الله عنه صنعه فجعل على أهل الاسلام أربع العسور وعلى أهل الذمة
 نصف العسور وعلى أهل المنزل من ليس له ذمة العشر وكان أبو الحسن المصعودي أن كسباً أحمد لمالك الفرس
 أول من أخذ العسور من الأرض وعربيل دابيل وعلكة الفرس ورأيت في التوراة التي في يدي اليونان أول من
 أخرج العسور من مواشيه ووزعوه جميع ما له خليل الله إبراهيم عليه السلام وكان في ذلك أيام ملك أورشل
 التي هي أرض اقدس وأسمه ملك صادق فليامات الخليل إبراهيم صلوات الله عليه وسلامه اقتدى به بنوه
 في ذلك من بعده وصاروا يدفعون العسور من أموالهم إلى أن بعث الله تعالى موسى عليه السلام فأوجع ذلك حقا
 بن اسرائيل أخرج العسور من كل مملكة أعياهم من جميع أموالهم بأولاءه وأوجع ذلك حقا
 لأولي الذين هم قربة موسى عليه السلام وقال ابن يونس في تاريخ مصر كان أربعة بن شرجيل بن حسنة رضي
 الله عنه أحسن شهد فمصر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبوا لعمرو بن العاص رضي الله عنه
 على المكس وكان زريق بن حبان على مكس إلى في خلافة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه قال مؤلفه رحمه
 الله ومع ذلك فقد كان أهل الورع من السلف يكرهون هذا العمل روى ابن قتيبة في كتاب القريب أن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال إن الله سبيلنا عن أربابنا ليس في حجة الله فيها وروى ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن يونس عن
 أبي إبراهيم الملقب عن خالد بن ثابت أن كعباً أوصاه وتقدم إليه حين خرج مع عمرو بن العاص أن لا يقر
 المكس فهذا العزل الذي منى المكس عند أهل الاسلام لا ما أحده القائل حجة الله بن صاعد القاتري وزر المالك
 المغزيك التركي أول من أقام من ملوك الترس قطعة الجبل من الخاتم التي حاصها الحقوق السلطانية والعمالات
 الديوانية وتعرف اليوم بالمكوس فذلك الرئيس النفس الذي هو في حق المعاصي والذنوب الموحاة لكثرة مطالبات
 الناس له وظلامتهم عنده وتكرار ذلك منه واتها كلف الناس وأخذوا إليه يسبقه فها وصر فيها في عبور جبهة
 وذلك الذي لا يقره متى وأخذ لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ولترجع إلى الكلام في النفس فيقول
 من الناس من يسيبه القسم بالمير بعد السعد قال ابن عبد الفارهي في كتاب خط القاهرة ومعهم من
 يقول له القسم قبل لأن حجة القاتم عند الفتوح كانت به ولم أره مسطوراً وقال العماد محمد بن أبي الفرج محمد
 ابن حامد الكتاب الاصفهاني في كتاب سنن البرق النشائي وجلس الملك الكامل محمد بن السلطان الملك الكامل
 أبي بكر بن أيوب في البرج الذي بجوار جامع القسم في السابع والعشرين من شوال سنة ثمان وخمسة
 وعشرين في القسم على شاطئ النيل بزاروهنا مسجد تزينه بالابرار وهو المكان الذي فقت فيه القاتم عند
 استيلاء الصليبيين رضي الله عنهم على مصر فقام السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب بإدارة السور على مصر
 والقاهرة فولى ذلك الأمير عبد الله بن قراقرش وجعل نجاهه التي في القاهرة عند القسم وفي فيه رجا شرفا
 على النيل وفي مسجد الجامع اتصلت العمارة سنة إلى البلاد وجامعته فقام به الجمعة والجماعات وهذا البرج
 عرف بقلة قراقرش وما برح هالك إلى أن هدمه صاحب الوزير شمس الدين عبد الله القسي وزر الملك
 الأشرف شعبان بن حسين بن محمد بن قلاوون في سنة ثمان وسبعين وبعمارة عند ماجد جامع القسي الذي
 أنشأه الخليفة الحاكم بأمر الله فصار يعرف بجامع القسي وهذا اليوم وما برح جامع القسي هذا يشرف
 على النيل الأعظم إلى ما بعد سنة سبع مائة أعوام قال جامع السيرة الفولانية وركب أحد بن ملولون
 في غداة باردة إلى القسي فأصاب شاطئ النيل صابداً عليه خاق لا يواريه من شيء ومعصية له في مثل حاله
 وقد أتى شمسك في البحر فطارأ روق لحاله وقال بنسب ادفع إلى هذا عشرين ديناراً فذفها إليه وطق
 ابن ملولون فصار أحد بن ملولون ولم يمدد مع عبد الصمد وأبنا والسيبك وبيع فظن ابن ملولون
 أن بعض سواده قتل وأخذ الدنانير منه فوقف نفسه عليه وسأل الصبي عن أبيه فقال له هذا السلام
 وأشار إلى نسيم الخادم دفع إلى أبي شيبا فزبر بله حتى وقع ميتاً فقال قتله بأنهم قتل وقتله فوجد
 الدنانير معه جالها فخرض الصبي أن يأخذها فأبى وقال هذ قتلت أبي وإن أخذتها قتلتني فاحترق ابن
 ملولون فأنى القسي وشيوخه وأمرهم أن يشتروا القسي داراً بجنس ما في دياره فكانوا لها غلة وأن تحبس
 عليه وكتب اسمه في أصحاب الجرايات وقال أبا تالت أبا تالت التي يحتاج إلى تدريج والقتل صاحب هذا

٢ ياتي مائة
 ابن سعد
 على مكس
 ولي الخليل

من لسان العرب للامام العلامة
أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم المعروف
بأبي منصور الأثيري المصري
الانصاري الخزرجي توفاه

الله برحته ولكم

فصحت

لمين

(الطبعة الاولى)
بالمطبعة الميرية بولاق مصر الميرية
سنة ١٣٠٠ هجرية

مطبعة الميرية بولاق مصر

قال الاعشى
فَيَذَابِدُونَ خَلَا • وَيَجْعُ ذَابِنِ الْأَصَارِ
والأبصر كالأصا قال تذكرت الخيل الشعر فأجملت • وكأنا بأبلتون الأبر
وابصعهم الشعر عنية والأصا كـ • وأسر التي بأسره أسرا حبه قال ابن
أرقاع • عباة ما تشكى الأضر والعملا • وكذا أسرا جاس بن فيه أو يشقى الهمن كثره
الكسائي أسرى التي بأسرى أي حبسى وأسرت الرجل على ذلك الأمر أي حبسه ابن
الاعراب أسره عن حاجته وعما رده أي حبسه والموضع مأسر ومأسر الجمع ما أسر والعامه
تقول معسر وشعر أصير لثقت جميع كثير لاصل قال الراعي
ولا تتركن حجاجك علامة • تبت على شعرا أصير
وكتبته الهذب وقيل الشعر قول الكفيف قال • أنكل سامة ذهاب أصير المنامة
القطيفة ينام فيها والأصا والأبصر الخشيش الخفج وجمعه أبصر والأصا المتقارب وأبصر
التي تهم إذا التفت وأبصر أبو نصر والعدي عددهم كثير قال سلة بن النضر بصف
الخيول يبدون أبواب القباب بغير • إلى عن سقوشات الأوابير
يريد خيلا ريفت بانفهم والعن كفتحت بها الخيل من الرية والبرد والأوابير الأواني
والأوابير واحدتها أبرة وقال آخر
لها بالهف أسرة وجل • ومن من كراغيا غرار
وفي كراغيا غرار الأبر التي ملو لها من الكلا وقودها واحد الأبر وقال حمش
لا يجز أبصره من كثره قال الأدهم الأبصر كانه حبش بناله الأبصر ولا يصح
الكسائي أبصر أحدين لا يكون فيه الحبش ولا يصح ذلك حبش أبصر حتى يكون في ذلك
الكسائي ويقال للفلان حبش لا يجز أبصره أي لا يقطع والمأسر يتعد على طريق أو يمر فوسره
السفن والسائبة أي حبس لتؤخذ منهم العنور (أطر) الأطر طفت التي تمشي على
أحد طرفي فتعرجه أطروا بطروا وأطروا أطرا وأطروا أطرا وأطروا أطروا فانه
كل مؤدرا مستدرا الذاجعت بين طرفيه قال أبو العجم بصف فرسه كبداه فقام على أطرواه
وقال

وقال الغيرة بن سبابة التميمي
وأتم أتم يمشون من الشنا • إذا مرقى أشجكم وتأنرا
أي إذا تثنى وقال تأطرن البناء ثم جرت • وقد طعن من أجاليون ينجون
وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ذكر المظالم التي وقعت فيها بنو أسرا ميل والمعاصي
فقال لا والذي نفسي بيده حتى تأخذوا على يدي الظالم وتأمره على الحق أطرا قال أبو عمرو
وغيره قوله تأطروا على الحق يقول تعافوا عليه قال ابن الأثيرين غرب ما يجي في هذا
الحديث عن نضرو به أنه قال بالظالم المعجزة من باب ظار ومنه الظن وهي المراجعة وجعل الكلمة
مفعولة تقدم الهمزة على الظالم وكل شي معانته على شي فتقدم أطره تأطروا أطرا قال طرفه يذكر
ناقد وضلعها • كن كاسي ضالة يكفناها • وأطروني تحت ملبسك
شبه الخنا والاضلاع عما عني من طرفي القوس وقال الجاحظ يصف الأبل
وباكرت ذاجعة فمرا • لا أجر المله ولا تطورا
وعايت أعينها أسورا • بطير عن كافيها القترا
قال المأطور البئر التي قد ضغقت بها يراى جنبها قال تأمر رجيل صغير والتبر ما تطاير من
أوبارها يطير من شدة المراجعة وإذا كان حال البئر لا يطوي الشعر لا يندم فيه وما طور
وأطروا أطروا • ومنه صفة آدم عليه السلام أنه كان طولا فطرا فطره أي شابه وقصره
ونقص من طوله يقال أطروا التي فطروا أطروا أي وفي حديث ابن مسعود أن أبا ذر
عدي فطروا إلى الأرض أي عانته ويرى وطروا وقد تقدم وأطروا القوس والشهاب فطروا
سبي بالمصدر قال • وعنه فطروا خفيف • وروى في مركبة ذوق
تأدوان كان مسدرا لانه جعله كالاسم أبو زيد أطروا القوس أطروا فطروا فطروا والأطرو
كلاهما جازع زامني السحاب وقال الهذلي • أطروا السحاب بها ما يشجد • قال وهو
مسدور معنى مفعول وتأطروا بانكنا تحبس وتأطروا مرة تأطروا تستميتها وأقامت فيه
قال عريان أربعة
تأطرن حتى قلن لسن براحا • وذن كذاب الدب المسرد

الثاني ما قاله المزي في أن يكون التابع هو العاشر قال الأزهري كأنه تأول نفسه عشر الزيادة
تسعة أيام وهو الذي حكاه الليث عن الخليل وليس بعيد عن الصواب والعشر من عشر مضافة
إلى مائة وأضمت على لفظ الجمع وكسروا أوله السلة وعشرفت التي جعلته عشر من تأويله
التي يسهو بين عشرت والعشر والتسبب جزم من عشرته بغير هذا أن في جميع الكسور
واجمع أعشاره وعشوره والعشار في التزليل وما بلغوا معشاراً متباعد أي ما بلغ عشراً أو أهل
مكة معشاراً أو من قبلهم من القدرة والقوة والعشر بالجزء من أجزاء العشر وجمع العشر
عشره أو أهل نصيب وأصبا ولا يقولون هذا في معنى سوى العشر وفي الحديث تسعة أعشار الرزق
في التجارة وجزء منها في السبائك أراد تسعة أعشار الرزق والعشر والعشر واحد مثل الخبز والخبز
والسبب والسبب والعشر في مساحة الأرضين عشر التقدير والعشر في الجرب والذى
ورد في حديث عبد الله بن علي بن عباس أن سناناً ما عاينهم من رجل إلى لو كان في السن مثلاً ما بلغ
أحد من عشره عليه وعشر القوم بعشرهم عشر بالضم وعشروا وعشروهم أخذوا عشر أموالهم
وعشر المال نفسه وعشروا كذلك وبه معنى العشار ومنه العشار والعشار في العشر ومنه قول
عيسى بن عمر لا ينحصر وهو يضرب بين يديه بالسبائك قاله أن كتبت الأتينا في أسفاط قبضنا
عشاراً وفي الحديث أن تقيم عشاراً أو قلوا أي أن وجدتم من يأخذ العشر على ما كان يأخذ
أهل الجاهلية فمبا على دينه وقد تولى كذبه ولا تحمله لذلك أن كان مسلماناً أخذته فحمله
ونار كافر لله وهو ربح العشر فمبا من بعثهم على ما مضى من الله سبحانه لخص جليل وقد
عشر جماعة من الصحابة للثمن والخلق بعده فحور أن يسي أخذ ذلك عشاراً بالإضافة ما يأخذ إلى
العشر كرفع العشر ونصف العشر كيف وهو بأخذ العشر جميعه وهو ما سقته الحساو عشر
موان أهل اللغة في التغيرات يقال عشر مائة عشرون عشراً أو مائة عشرون عشراً أو مائة عشرون
أخذت عشره وروى في الحديث من عشوية العشار بعد ما في هذا التأويل وفي الحديث
ليس على الملبين عشوراً إنما العشور على اليهود والنصارى العشور جمع عشريه ما كان من
أموالهم ليعتقروا دون الصدقات والذى يلزمهم من ذلك عند الشافعي ما صوروا عليه وقت
البيعون لا يؤسأوا على شيء فلا يلزمهم إلا الجزية وقال أبو حنيفة أن أخذوا من الملبين إذا
دخلوا بلادهم أخذوا منهم إذا دخلوا بلاد النصارى وفي الحديث أخذوا الله أذيقه عنكم العثور
يعنى ما كانت الملوأ تأخذ منهم من وفي الحديث أن وقد تقبلت اشتراط أن لا يجترؤوا بعثروا

نوله وعشر القوم بعشرهم
ومن باب كذب في شرح
القاموس وقوله عشر في
شرح القاموس ما نصه الفتح
على الصواب ورجحنا
الضم ونقله عن شرح
الفتح اه كتبه معجمه

ولا يجبروا أي لا يؤخذ عشر أموالهم وقيل أوله الصدقة أو واجبة أو ناسخه لو لم يتركها
لأنهم لم تكن واجبة ويؤخذ عليهم اغتصب بنام المثل وسئل جابر عن اشتراط يقب أن لاصدقة
عليهم ولا جهة إذ قال علماءهم يصعدون ويجهدون إذا سلوا وأما حديث بشير بن الحصاصية
حين ذكره شرايع الاسلام فقال أمانتان من إذا أطاعا ما الصدقة فأما في قوله من أرسل أهل
رجولهم وأما ما إذا خاف إذا حشرت خضعت نفس فكذلك به وقال لاصدقة ولا جهاد فم
تدخل الجنة فيمحل لبسها ما حدث لا تقب ويضيه أن يكون انما يسع له علمه قبل إذا قبل
له ويقب كانت لا تقبل في الحال وهو واحد منهم جماعة فأراد أن يتألفهم ويذكرهم عليه شيئاً
ومنه الحديث النساء لا يعشرون ولا يجترؤن أي لا يؤخذ عشرهم والهن وقيل لا يؤخذ العشر
من حطين والأخلاق يؤخذ عشرهم والهن ولا والرجال والعشر ورد الابل اليوم العشار وفي
حسابهم العشر التاسع فإذا جاوزوها غنمها فاعطها عشران والابل كل ذلك عشران يرد إليه
عشره وكذلك الثومان والسوابع والخوامس قال الأصمعي إذا وردت الابل كل يوم قد وردت
رفها فإذا وردت في يومين أو ما لا يقل وردت غنماً فإذا ارتفعت عن الغنم فالظم أربع وليس في الزيد
نقلت ثم الجس إلى العشر فإذا زادت فليس له التسعة وروى لكن يقال في زده عشر أو عشاراً وعشراً
وربما إلى العشرين فيقال حينئذ يؤخذ عشران فإذا جاوزت العشرين ففي جوازى وقال
الليث إذا زادت على العشرة فالواحدة نارية فباعد عشر قال الليث قلت للخليل ما معنى العشرين
قال جماعة عشر قلت فالعشر كم يكون قال تسعة أيام قلت فعشرون ليس بنام اثنا عشران
ويومان قال ما كان من العشر الثالث يومان جمعه بعشرين قال وان لم يستوعب الجزء الثالث
قال نعم الاترى في علي حنيفة إذا أطلقها ليطبقين وعشر تطليقة فاجعله مائة أو اعمامن
الطائفة الثالثة فيه جزء فاعشرون هذا قياسه قال لا يشبه العشر التطليقة لأن بعض التطليقة
تطليقة مائة ولا يكون بعض العشر عشر أصح أنه لا يقال لأمراً أنه ثلث طلاق نصف
تطليقة أو جزءاً من مائة تطليقة كانت تطليقة مائة ولا يكون نصف العشر وثلث العشر عشر
كاملاً قال الجوهري والعشر ما بين الزدين وهي ثمانية أيام لأنهم زادوا اليوم العاشر وكذلك
الأنظمة كما بالالكسر وليس إلا بعد العشر اسم الألف العشرين فإذا وردت يوم العشرين قيل
ناتمة أو عشاران وهو ثمانية عشر يوماً فإذا جاوزت العشرين في ليس له التسعة وهي جوازى
وأعشار رجل إذا وردت إليه عشر أو هذه ابل عشار يقال أعشار نادم تلتوي في علبها عشر

قوله قلت لا يشبه العشر
المنقول شارح القاموس عن
شيعه ان النقص ان القياس
لا يدخل القصة وما ذكره
الخليل ليس الا بغير البيان
والايشاح للقياس حتى
يرد ما فهمه الليث اه كتبه
معجمه

الثاني ما قاله المزني يحتمل أن يكون التاسع هو العاشر قال الأزهرى كأنه تأويل نفسه عشر الزود ثم
 تسمى بأهم وهو الذي سكه البيت عن الخليل وليس بعيد عن الصواب والعشرون عشرة منسابة
 الحسنا وضعت على اللفظ الجمع وكسروا أوله الهاء وعشرون التي جعلته عشرون نادى للفرق
 التي بينه وبين عشرون والعشرون عشر من عشرة يزدو هذا أن في جميع الكسور
 واجع أعشار وعشرون وهو العاشر في التزويل وماليفوا معشاراً متباهاً أي مالمع عشر كواهل
 مكة معشاراً أو من قبلهم من القدر والقوة والعشيرة الجوز من أجزاء العشرة وجمع العشير
 أعشاراً مثل نصيب وأقصاء ولا يقولون هذا في سوى العشرة في الحديث تسمى أعشار الرزق
 في التجارة وجرمها في السبابة أراد تسمية أعشار الرزق والعشيرة والعشيرة واحد مثل الثمن والثلث
 والسدس والسدس والعشيرة مساحة الأرضين عشر القدر والقوة في الحرب والجرى والجرى
 ورد في حديث عبد الله بن عباس أن سائلاً ما جاء من أرباب أهل الكوفة في السن مثلاً ما بلغ
 أحد عشر أعشاراً علمه وعشر القوم بعشرهم عشر الفهم عشرون وعشرون أحد عشر أموالهم
 وعشر المائتين عشرون وكذلك بهي العشار ومنه العشار والعشار فابض العشرة ومنه قول
 عيسى بن عمر لا بن حيرة وهو يضرب بين يديه بالسبابة ما قاله أن كنت الأنساب في أسباط قبضها
 عشاري وفي الحديث أن أقيم عشر أقتلوه أي أن وجدتم من يأخذ العشرة على ما كان يأخذ
 أهل الجاهلية مقبلاً على دينه فاقتلوه كقوله ولا تسلموا له لأنه كان كان مسلماً وأخذوا
 وتار كافر الله وهو ربع العشرة فامان بعشرهم على ما قرئت الله سبحانه من جليل وقد
 عشر جماعة من الصحابة لثبي والخطباء بعد يومئذ أن يسى أخذت عشر الأضائة ما يأخذها إلى
 العشرة كرفع العشرة ونصف العشرة كرفع وهو يأخذ العشرة بجمعه وهو ما يقتضيه السحاب وعشر
 من أهل الدنيا القديرات يقال عشر مائة أعشر وعشر المائتين عشر وعشر مائة والعشرون وعشر
 إذا أخذت وعشر على ما ردت في الحديث بن عتبة الله شارة قول على هذا التأويل وفي الحديث
 ليس على السليمان عشرون أمراً العشرون على اليهود والنصارى العشرون جمع عشريه ما كان من
 أموالهم لتجارات دون الصدقات والتي يلزمهم من ذلك عند الشافعي ما صوروا عليه وقت
 الودعة من إصاها على أي فلا يرميهم إذا لم يردوا أن يؤخذوا من المسلمين إذا
 دخلوا بلادهم أخذوا منهم إذا دخلوا بلادنا التجارة وفي الحديث أخذوا الله أن دفع عنكم العشرون
 يعني ما كانت المأوى تأخذهم منهم وفي الحديث أن وقد توفيت الشرط أن لا يفتنوا ولا يعثروا

قوله وعشر القوم بعشرهم
 هو من باب كذب كافي شرح
 القاموس وقوله عشري في
 شرح القاموس ما نصه ما يقع
 على الصواب وشرح شيبان
 الضم وينقله عن شرح
 الفصح اه كتيبه معجبه

ولا يجوز أن يؤخذ عشر أموالهم وقيل أرادوا به الصدقة الواجبة وانما تحسب لهم في تركها
 لانهم لم تكن واجبة بعشرهم عليهم إنما يجب بنام المثل جابر بن اشتراط تقيت أن لا صدقة
 عليهم ولا جهاد فقال إنهم سيمدقون ويجاهدون إذا سلوا وما حديث بشير بن الحصاصية
 حين ذكر له شرائع الإسلام فقال اما الثامن فلا أطيقها أما ما سددت فاما الذي ذكره من أهل
 وجوههم وأما ما إذا خاف إذا أحضرت خشعت نفسي فكذلكه وقال لا صدقة ولا جهاد فيم
 تدخل الجنة ولا يحفل بشير ما احتل لتقيت وبشيه أن يكون انعام يستمع له العلماء قبل إذا قيل
 له وتقيت كانت لا تقبله في الحال وهو واحد وهو جماعة فأراد أن يثألهم ويذكرهم عليه شيئاً
 ومنه الحديث النساء لا يعشرون ولا يجترن أي لا يؤخذ عشرون والون وقيل لا يؤخذ العشر
 من حطين والاقبال يؤخذ عشراً والون ولا وال الرجال والعشرون إذا ليل اليوم العاشر وفي
 حسابهم العشر التاسع فإذا جاوزوا عاشرها انقطعوا وأما في كل ذلك عواشر أي ترد الما
 عشراً وكذلك التوامن والسوايع والخواصم قال الأصمى إذا وردت الأبل كل يوم قد وردت
 ردها فإذا وردت يوماً وما لا قيل وردت عفا فإذا ارتفعت عن الغب فالظلم أربع وليس في الزود
 ثلث ثم الخس إلى العشرة فإذا زادت فليس لها تسعة وزد ولكن يقال في ترد عشر أو عفا وعشراً
 وربعاً إلى العشر بن فيقال حينئذ ظموا عاشران فإذا جاوزت العشر بن في جوازى وقال
 البيت إذا زادت على العشرة فالواحدة رافعا بعد عشر قال البيت قلت للليل لمعنى العشر بن
 قال جماعة عشر قلت فالعشر كم يكون قال تسعة أيام قلت فعشرون ليس بنام انما هو عشرين
 ويومان قال لما كان من العشر الثالث وما جمعه بالعشر بن قلت وإن لا يستوعب الجزء الثالث
 قال نعم الا ترى قول أي حنيفة إذا حنيفة تطلق عشراً وتطلق عشراً فلهما تطلقا لا ما واحد
 التلقة الثالثة في جزم فالعشرون هذا قيامه قال لا يشبه العشر التلقة لأن بعض التلقة
 تطلق تامة ولا يكون بعض العشر عشراً كما لا ترى أمال ولا لأمه أن تطلق نصف
 تطلقه أجزاً من مائة تطلقه كانت تطلق تامة ولا يكون نصف العشر وثلث العشر عشراً
 كما لا قال الجوهري والعشر ما بين الزودين وهي غنابة أيام لانها زود اليوم العاشر وكذلك
 الأظفار كما بالكر وليس إياها بعد العشر اسم التي العشر بن فإذا وردت يوم العشر بن قيل
 ظموا عاشران وهو غنابة عشر يوماً فإذا جاوزت العشر بن فليس لها تسعة وهي جوازى
 وأعشر الرجل إذا وردت ألبه عشر اهذه ابل عواشره يقال أعشر نالماً لثقي أي عاشر

قوله قلت لا يشبه العشر
 الخ نقل شارح القاموس عن
 شعبة أن الأصمى أن القياس
 لا يدخل اللفظة وما ذكره
 الخليل ليس إلا مجرد البيان
 والإيضاح لا للقياس حتى
 يرد ما فهمه البيت اه كتيبه

الثاني ما قاله الذي يحتمل أن يكون التسليم هو انه انما قال الاخرى كانه تأويل فيه عشر اوردتها
 تسعة ايام وهو ان حكمه اليث عن الخليل وليس بعيد عن الصواب والعشرون عشر متضافه
 الى مئله وضعت عن لغة الجمع وكثيرا اوله العله وعشر ثلثي جعلته عشر من تأويل للفرق
 الذي بينه وبين عشر والعشر والعشبر جزم من عشر وقد دحض ان البناء في جميع الكسور
 والجمع عشارا وعشور وهو المشار في التزويل وما بلغوا معشرا مما يتباهى ما بلغ مشركا وهل
 مكة عشارا ما اوفى من قبلهم من القدره والقوة والعشبر الجز من اجزاء العشر وجمع العشير
 اعشرا مثل نصيب واقتسام لا يقولون هذا في سوى العشر وفي الحديث تسعة اعشرا الرزق
 في العبارة وغير منها في السايه اراد تسعة اعشرا الرزق والعشبر واحد عشر والخبث والخبث
 والسدس والسدس والعشبر في مساحة الارضين عشر الف ذراع والعشبر الجرب والذي
 ورد في حديث عبد الله بن مسعود عن ابي عيسى اننا لما غابنا عن ابي راجل الى مكان في السن مئله ما بلغ
 حديدنا عشر عليه وعشر القوم بعشرهم عشر بالقم وعشروا وعشرهم اخذ عشر أموالهم
 وعشر مال نفسه وعشر وكذلك وبه في العشار ومنه العشار والعشار والعشار ومنه قول
 عيسى بن عمر لابن خبيرة وهو يضرب بين يديه بالسياط تالله ان كنت الاثبات في اسقاط قبضها
 عشارا وفي الحديث ان قيس عاصرا افاقتوا أي ان وجدتم من يأخذ العشر على ما كان يأخذه
 أهل الجاهلية فمقابل له وبه فاقبلوا كذا ولا تسحله لانه ان كان مسلما واخذ منه سحلا
 وتارك فرض الله وهو ربع العشر فاما من بعشرهم على ما فرض الله سبحانه فليس جليل وقد
 عسر جماعة من الصحابة التي والحمد لله بعد فيوزان بسني اخذ ذلك عاصرا لاضافة ما يأخذه الى
 العشر كربع العشر ونصف العشر كمنه وهو يأخذ العشر جميعه وهو ما يقتضيه السماع وعشر
 أموال أهل النعمه في القباريات قال عذرت ماله اعشر وعشر انا اعشروا وعشره قاله العشر عشارا
 اذا اخذت عشره وكل ما ردد في الحديث من عقوبة العشار فمعه ولعل هذا التاويل وفي الحديث
 ليس على المسلمين عسور او عشارا على اليهود والنصارى العسور جمع عسره يعني ما كان من
 أموالهم لتجارتهم دون الصدقات والذي يذهب من ذلك عند السامع ما هو خاويل عليه وقت
 العبدان لم يصحرا على شي فلا يلزمهم ان الجوز يقول ابو حنيفة ان اخذوا من المسلمين اذا
 قد ابلوا به اخذ ما دم ان اخذوا بالاداة التجارية وفي الحديث اخذوا الله اذ وقع عنكم العسور
 يعني ما كانت الخلال تأخذ منهم في الحديث ان وقد تقيت الشرط ان لا يجسروا ولا يعشروا

قوله وعشر القوم بعشرهم
 دون باب كتب كافي شرح
 القاموس وقوله عشاري
 شرح القاموس ما منه بالغ
 على الصواب ورجحنا
 الضم ونفسه عن شرح
 الفصح اه كتب معجمه

ولا يجيوا أي لا يؤخذ عشر أموالهم وقيل ارادوا به الصدقة الواجبة وانما فتح لهم في تركها
 لانهم انما كانوا واجبة ويشد عليهم انما يجب بقام الخول ومثل جابر عن اشتراط نصف أن لصدقة
 عليهم ولا جهاذ فقال علم انهم يسيرون ويجاهدون اذا املوا واما حديث بشر بن الصاحبة
 حين ذكر له شرائع الاسلام فقال اما اثنان منكم اذ لا يطيقهما اما الصدقة فاعلم اني قد قد رسل أهل
 وجوهكم واما ما جاء اذا خاف اذا اسيرت شئت نفسي فكتب يده وقال لاصدقة ولا جهاد فيهم
 تدخل الجنة فيقول ليس بما احل لك نصف وبني ان يكون انما يستمع له لعلمه الله يقبل اذا قيل
 له نصف كانت لقلته في الحال وهو واحد وهم جماعة فاراد ان يتألفهم ويؤثرهم عليه شيئا
 ومنه الحديث السنين لا يعشرون ولا يجسرون أي لا يؤخذ عشر أموالهم وقيل لا يؤخذ العشر
 من حليهم ولا فلا يؤخذ عشر أموالهم ولا من والرجال والعشر ورد ابل اليوم العاصر وفي
 حاسبهم العشر التاسع فاذا جاوزوا بعشرا فاعلموا انهم عشاران والابن في ذلك عشارا ترى تروا الما
 عشارا وكذلك الثومان والسوابع والخواص قال الاموي اذا وردت ابل كل يوم قد قد وردت
 رقبها فاذا وردت يوما يوما الا قبل وردت عبا فاذا ارتفعت عن الف بالتم الريع وليس في الورد
 ثلث ثم انفس الى العشر فاذا زادت فليس لها العجبة ورد ولكن ينساق في رقبها وعشرا وعشرا
 ويربعها الى العشر ين فيقال حينئذ طمعه عشاران فاذا جاوزت العشر ين فيجوزي وقال
 البت اذا زادت على العشرة فالورد فاربعا بعد عشر قال البت ثلث الخليل مامع العشر ين
 قال جماعة عشر قلت فالعشر كم يكون قال تسعة ايام قال فاعشر وليس تمام انما هو عشاران
 ويومان قال ما كان من العشر الثالث يومان جمعة بالعشر ين قال وان لم يستوعب الجزء الثالث
 فيالتم • ترى قول أبي حنيفة اذا طلقها انطلقا فليس ين وعشر نطفة فانه يجعها لانا وانما كان
 الطائفة الثالثة فيجره فاعشرون هذا قياسه قلت لا ينسب العشر النطفة لان بعض النطفة
 نطفة تامقولا لا يكون بعض العشر عشارا كما لا ترى لعل قال لا مرة انت طلاق نصف
 نطفة او جزا من نطفة كانت نطفة تامقولة ولا يكون نصف العشر وثلث العشر عشارا
 تاملا قال الجوزعي والعشر ما بين الوردين وهي ثمانية ايام لانها تزد اليوم العاصر وكذلك
 الاطعمة كما بالالكسر وليس ايا بعد العشر ادم الا في العشر ين فاذا وردت يوم العشر ين قيل
 طمعه عشاران وهو ثمانية عشر يوما فاذا جاوزت العشر ين فليس لها العجبة وهي جوازني
 واعشر الرجل اذا وردت ابله عشارا هذه ابل عشارا يقال اعشر تامقولة في عشرين عشارا

قوله قلت لا ينسب العشر
 الخ نقل شارح القاموس عن
 شيخه ان القياس ان القياس
 لا يدخل اللغة وما ذكره
 الخليل ليس الا مجرد البيان
 والاضاح للقياس حتى
 يروا فيه اليث اه كتبه
 متعجبه

كِتَابُ الْمُبْتَغَى لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ السَّخَاوِيِّ

المحتوى على كتب ظاهر الرواية للإمام محمد بن الحسن الشيباني
عن الإمام الأعظم أبي حنيفة رحمه الله تعالى ونفع بهم

هذا الكتاب رقى علا وبجمعه * فاق السرخسي سائر الأقران
وتكاملت فيه قواعد مذهب * لأبي حنيفة ذي التقى النعمان
نشر التعامل والعبادة نشره * في كل آونة وكل مكان
لم لا ومعمد الفضاة مقاله * وأئمة الافتاء والعرفان

(تنبيه) قد باشر حضرة العلامة الفاضل الجليل السيد الشيخ محمد
راضى الحنفى تصحيح هذا الكتاب بمساعدة جماعة من ذوي
الدقة من أهل العلم والله المستعان وعليه التكلان

دار المعرفة

للطباعة والنشر

بيروت - لبنان

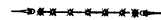
الطبعة الثانية

قال ﴿ وليس على التاجر زكاة مسكنه وخدمه وملكه وكسوة أهله وطعامهم وما يتعمل به من آنية أو لؤلؤ وفس ومناع لم يتو به التجارة لأن نصاب الزكاة المال النامي ومعنى النماء في هذه الأشياء لا يكون بدون نية التجارة وكذلك الفلوس يشتريها للنفقة فأنها صفر والصفر ليس بمال الزكاة باعتبار عينه بل باعتبار طالب النماء منه وذلك غير موجود فبما إذا اشتراه للنفقة وذكر بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الصباغ إذا اشترى المصفر والزعفران ليصبغ بهما ثياب الناس فمليه فيها الزكاة لأن ما يأخذه عوض عن الصبغ القائم بالتوب لا ترى أن عند فساد المقديص إلى التوب فيكون هذا مال التجارة بخلاف التقصير إذا اشترى الحرض والصابون والثلثي لأن ذلك آلة عمله فيصير مستهلكا ولا يبقى في التوب عنه فأيأخذ من الموض يكون بدل عمله لأبدل الآلة ونحاس الدواب إذا اشترى الجلال والبراق والمقاود فإن كان بيدها مع الدواب فمليه فيها الزكاة وإن كان يحفظ الدواب بها ولا يبيدها فليس عليه فيها الزكاة إذا لم يتو التجارة عند شرائها ثم لا خلاف أن نية التجارة إذا افتقرت للبشر أو لإعادة صار المال للتجارة لأن النية افتقرت بعمل التجارة ولو ورت مالا فتوى به التجارة لا يكون للتجارة لأن النية تجردت عن العمل فالمرث يدخل في ملكه من غير صنعه ولو قبل الهبة والوصية في مال بنية التجارة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون للتجارة وعند محمد رحمه الله تعالى لا يكون للتجارة وكذلك في المهر وبدل الخلع والصلح عن دم العمد فحمد رحمه الله تعالى يقول نية التجارة لا تعمل الا مقرونة بعمل التجارة وهذه الأسباب ليست تجارة وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول التجارة عقد اكتساب المال فلا يدخل في ملكه الا قبوله فهو كسبه فيصح اقتران نية التجارة بفعله كالشراء والاجارة ﴿ قال ﴾ وما كان عنده من المال للتجارة فنواه للهبة خرج من أن يكون للتجارة لأنه نوى ترك التجارة وهو تارك لها الحال فافتقرت النية بالعمل وإن كان عنده عبيد للخدمة فنوى التجارة لم تكن للتجارة ما لم يعمهم لأن النية تجردت عن عمل التجارة وهو نظير المسافر ينوي الإقامة فلا يصير مقبلا والمقيم ينوي السفر فلا يصير مسافرا ما لم يخرج إلى السفر والله أعلم بالصواب

باب العشر

قال ﴿ رحمه الله العاشر من ينصبه الامام على الطريق ليأخذ الصدقات من التجار وتأمين التجارة بقامه من اللصوص وقد روى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أراد أن يستعمل أنس بن مالك رحمه الله تعالى على هذا العمل فقال له أنستعملني على المكس من عمالك فقال ألا ترضى أن أفدك ما فلدني رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي روى من ذم العشار محمول على من يأخذ مال الناس ظلما كما هو في زماننا دون من يأخذ ما هو حق وهو الصدقة إذا عرفنا هذا فنقول العاشر يأخذ مما يمر به المسلم عليه الزكاة إذا استجمعت شرائط الوجوب لأن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه لما نصب الشار قال لم خذوا مما يمر به المسلم ربع العشر ومما يمر به الذي نصف العشر فقيل له فكيف تأخذ مما يمر به الحربي فقال كم يأخذون منا فقالوا العشر فقال خذوا منهم العشر وفي رواية خذوا منهم مثل ما يأخذون منا فقيل له فإن لم يعلم كم يأخذون منا فقال خذوا منهم العشر وإن عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى كتب إلى عماله بذلك وقال أخبرني به من سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أعلم حين أخرج مال التجارة إلى المفاوز فقد احتاج إلى حياة الامام فيثبت له حق أخذ الزكاة منه لأجل الحياة كما في السوائم يأخذ الامام الزكاة لحاجته إلى حياة وكما أن المسلم محتاج إلى الحياة فكذلك الذي بل أكثر لأن طمع اللصوص في أموال أهل النعمة أكثر وأبين ﴿ قال ﴾ وما يؤخذ من المسلم إذا وجب أخذه من الكفار يضمف عليه كصدقات نبي تغلب فأما أهل الحرب فلا يؤخذ منهم على طريق المجازاة كما أشار إليه عمر رضى الله تعالى عنه ولستأنتى بهذا أن أخذنا بمقابلة أخذهم فأخذهم أموالنا ظلم وأخذنا بحق ولكن المراد أنا إذا عاملناهم بمثل ما يعاملوننا به كان ذلك أقرب إلى مقصود الأمان واتصال التجارات وإذا لم نعلم كم يأخذون منا تأخذ منهم العشر لأن حال الحربي مع الذي كمال الذي مع المسلم فإن الذي متادارا دون الحربي فكما يضمف على الذي ما يؤخذ من المسلم فكذلك يضمف على الحربي ما يؤخذ من الذي ﴿ قال ﴾ فإن سر على العاشر بأقل من ما نى درهم لم يأخذ منه شيئا وإن علم أن له في منزله مالا لأن حق الأخذ إنما ثبت باعتبار المال الدرر به عليه حاجته إلى الحياة وهذا غير موجود فبما في يده وما سر به عليه لم يبلغ نصابا وهذا إذا كان المار مسلما أو ذميا وقال

﴿ قال ﴾ وليس على التاجر زكاة مسكنه وخدمه ومركبه وكسوة أهله وطعامهم وما يتعمل به من آنية أو لؤلؤ وفس ومناع لم ينو به التجارة لأن نصاب الزكاة المال النائي ومعنى الناء في هذه الاشياء لا يكون بدون نية التجارة وكذلك الفلوس يشتري بها النفقة فأنها صغر والصغر ليس بمال الزكاة باعتبار عينه بل باعتبار طالب الناء منه وذلك غير موجود فيما اذا اشتراه للنفقة وذكر بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الصباغ اذا اشترى المعصر والزعفران ليصنع بهما ثياب الناس فمليه فيها الزكاة لأن ما يأخذه عوض عن الصنع القائم بالثوب لا يرى أن عند فساد المقد يصار الى القوم فكان هذا مال التجارة بخلاف القصار اذا اشترى الحرض والصابون والي لان ذلك آلة عمله فيصير مسهلها ولا يبقى في الثوب عينه فما يأخذ من العوض يكون بدل عمله لا بدل الآلة ونحاس الدواب اذا اشترى الجلال والبراق والمفاود فان كان بيعها مع الدواب فمليه فيها الزكاة وان كان يحفظ الدواب بها ولا يبيعها فليس عليه فيها الزكاة اذا لم ينو التجارة عند شرائها ثم لا خلاف ان نية التجارة اذا اقترنت بالشراء أو الاعارة صار المال للتجارة لان النية اقترنت بعمل التجارة ولو ورت مالا فتوى به التجارة لا يكون للتجارة لان النية تجردت عن العمل فالميراث يدخل في ملكه من غير صنعه ولو قبل الهبة ولو صية في مال بنية التجارة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون للتجارة وعند محمد رحمه الله تعالى لا يكون للتجارة وكذلك في المهر وبذل الخلع والصلح عن دم العمد فحمد رحمه الله تعالى يقول نية التجارة لا تعمل الا مقرونة بعمل التجارة وهذه الاسباب ليست بتجارة وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول التجارة عقد اكتساب المال فلا يدخل في ملكه الا بقوله فهو كسبه فيصح اقتران نية التجارة بفعله كالشراء والاعارة ﴿ قال ﴾ وما كان عنده من المال للتجارة فزواء للمنة خرج من أن يكون للتجارة لانه نوى ترك التجارة وهو تارك لها للحال فاقتربت النية بالعمل وان كان عنده عيب للخدمة فتوى التجارة لم تكن للتجارة ما لم يعمهم لان النية تجردت عن عمل التجارة وهو نظير المسافر ينوي الإقامة فانه يصير مقبلاً والمقيم ينوي السفر فلا يصير مسافراً ما لم يخرج الى السفر والله أعلم بالصواب



— باب المشر —

﴿ قال ﴾ رحمه الله المشر من نصبه الامام على الطريق ليأخذ الصدقات من التجار وتأمين التجار بتمامه من اللصوص وقد روى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أراد أن يستعمل أنس بن مالك رحمه الله تعالى على هذا العمل فقال له أنستعمل على المكس من مملك فقال أن لا أرضى أن أفعلك ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي روى من ذم الدار محمول على من يأخذ مال الناس ظلماً كما هو في زماننا دون من يأخذ ما هو حق وهو الصدقة اذا عرفنا هذا فنقول المشر بما يمر به المسلم عليه الزكاة اذا استجمعت شرائط الوجوب لأن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه لما نصب الشار قال لهم خذوا مما يمر به المسلم ربع المشر ومما يمر به الذي نصف المشر فقيل له فكيف تأخذ مما يمر به الحربي فقال كم يأخذون منا فقالوا المشر فقال خذوا منهم المشر وفي رواية خذوا منهم مثل ما يأخذون منا فقيل له فان لم يعلم كم يأخذون منا فقال خذوا منهم المشر وان عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى كتب الى عماله بذلك وقال أخبرني به من سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم المسلم حين أخرج مال التجارة الى المفاوز فقد احتاج الى حياة الامام فثبت له حق أخذ الزكاة منه لأجل الحياة كما في السوائم يأخذ الامام الزكاة لحاجته الى حياته وكما ان المسلم يحتاج الى الحياة فكذلك الذي بل أكثر لأن طمع اللصوص في أموال أهل الذمة أكثر وأبين ﴿ قال ﴾ وما يؤخذ من المسلم اذا وجب أخذه من الكافر يصف عليه كصدقات بني ثعلب فأما أهل الحرب فلا يؤخذ منهم على طريق الجزية كما أشار اليه عمر رضي الله تعالى عنه ولساننا في هذا أن أخذنا بتمتأة أخذهم فأخذهم أموالنا ظلم وأخذنا بحق ولكن المراد أنا اذا عاملناهم بمثل ما يعاملوننا كان ذلك أقرب الى مقصود الأمان واتصال التجارات واذا لم نعلم كم يأخذون منا أخذ منهم المشر لأن حال الحربي مع الذي يحال الذي مع المسلم فان الذي منادراً دون الحربي فكما يصف على الذي ما يؤخذ من المسلم فكذلك يصف على الحربي ما يؤخذ من الذي ﴿ قال ﴾ فان مر على المشر بأقل من ما نبي درهم لم يأخذ منه شيئاً وان علم أن له في منزله مالا لان حق الأخذ انما ثبت باعتبار المال للضرورة به عليه حاجته الى الحياة وهذا غير موجود فيما في يده وما مر به عليه لم يبلغ نصاباً وهذا اذا كان المسار مسلماً أو ذمياً وقال

في الحرب في كتاب الزكاة هكذا وفي الجامع الصغير والسير الكبير قال الا ان يكونوا هم يأخذون من تجارتنا من أقل من مائتي درهم فنحن نأخذ أيضاً حينئذ ووجهه ان الأخذ منهم بطريق المجازاة ووجه رواية كتاب الزكاة ان القليل عفو شرعاً وعرباً فان كانوا يظلموننا في أخذ شيء من القليل فنحن لا نأخذ منهم ألا ترى أنهم لو كانوا يأخذون جميع الاموال من التجار لا نأخذ منهم مثل ذلك لان غدر الأمان واذا كان المرور به نصيباً كاملاً أخذ من المسلم ربع المشرق والمغرب الذي نصف المشرق والمغرب ما يأخذون من تجارتنا عشر كان أو أقل أو أكثر قال فان ادعى المسلم ان عليه ديناً يحيط غايته أو ان حوله لم يتم أو انه ليس للتجارة صدقة على ذلك اذا حلف لا نكراه وجوب الزكاة عليه وقد بينا مثله في السوائم وكذلك اذا قال هذا المال ليس لي صدقة عنه وبها أخذ منه شيئاً لان ثبوت حق الأخذ له اذا حضره المالك والمالك فكما ان حضور المالك بدون المالك لا يثبت له حق الأخذ فكذلك حضور المالك بدون المالك ولان المستبضع فوض اليه التصرف في المال دون أداء الزكاة وليس للماثر ان يأخذ غير الزكاة قال ويصدق الذي أيضاً فيما يصدق فيه المسلم لانه من أهل دارنا فالماثر الحربي فلا يصدق على شيء من ذلك لانه ان قال لم يتم الحول في الأخذ منه لا يعتبر الحول لانه لا يمكن من المقام في دارنا حولاً وان قال على دين فالدين الذي وجب عليه في دار الحرب لا يطالب به في دارنا وان قال ليس للتجارة فهو مادخل دارنا الا لقصد التجارة فامه يكون للتجارة الا ان يقول لفلان في يده هذا ولدي أو لجارية في يده هذه أم ولدي لان النسب يثبت في دار الحرب كما يثبت في دار ولدي أو لجارية في يده هذه أم ولدي لان النسب يثبت في دار الحرب كما يثبت في دار الاسلام فامومية الولد تثبت بناء على نسب الولد فتقدم المالية فيها باقراؤه فلا يأخذ منه شيئاً فان قال المسلم دفعت صدقتها الي الساكنين صدقة على ذلك لو حلف بخلاف السوائم لان في عروض التجارة كان الدفع الي الساكنين مقصوداً اليه فيلزم المرور به على الماثر وفي السوائم كان حق الأخذ للامام قال ولا يأخذ الماثر مما يجر به المكاتب واليتيم وان كان وصيه معه لما بينا انه اذا أخذ الزكاة ولا تجب الزكاة في كسب المكاتب ولا في مال اليتيم قال واذا اخبر التاجر الماثر ان متاعه مروى أو هروى وانهم الماثر وفي فتحه ضرر عليه حلفه وأخذ منه الصدقة على قوله لانه ليس له ولاية الاضرار به وقد نقل عن عمر رضي الله عنه انه قال لهاله لا تقتسوا على الناس متاعهم ثم لو أنكر وجوب الزكاة فيه

صدقة مع الجين فكذلك لو أنكر الزيادة قال والتالي والذي في المرور على الماثر سواء لان الصلح مع بني تغلب على ان يؤخذ منهم ضمت ما يؤخذ من المسلم فلا يجوز الزيادة عليه قال وان أخذ من الحربي الماثر لم يطالب به مرة أخرى مادام في أرض الاسلام لما روي ان نصرانياً خرج بفرس من الروم لبيعه في دارنا فأخذ منه الماثر الماثر ثم لم يتبق له بيعة فلما عاد به ليدخل دار الحرب طالبه الماثر بمشره فقال اني كلما مررت عليك لو أدبت اليك عشرة مبيع لي شيء فترك الفرس عنده وجاء الى المدينة فوجد عمر رضي الله عنه في المسجد مع أصحابه ينظرون في كتاب فوقه على باب المسجد فقال انا الشيخ النصراني فقال عمر وأنا الشيخ الحنفي فاوداهك قصص عليه القصة فماد عمر الى ما كان فيه فظن انه لم يلفظ الى كلامه فرجع عازماً على أداء الماثر فاني فلما انتهى الى الماثر اذا كتاب عمر سبقه اليك ان أخذت مرة فلا تأخذ مرة أخرى قال النصراني ان ديناً يكون العدل فيه بهذه الصفة لحقني ان يكون حقاً فاسلم ولان تجدد حق الأخذ باعتبار تجدد الحول والحربي لا يمكن من المقام في دارنا حولاً قال في الكتاب الا ان تجدد الحول ومصادره اذا لم يعلم الامام بمحاله حتى حال الحول حينئذ يأخذ منه ثانياً لتجدد الحول كما يأخذ من الذي قال فان رجع الى دار الحرب ثم عاد عشرة ثالثة وان كان في يومه ذلك لانه بالرجوع التحقق بحربي لم يدخل دارنا قط ألا ترى انه في الدخول يحتاج الى استئذان جديد ولان الأخذ منه لاجل الأمان وقد انتهى ذلك برجوعه فدخله ثانياً يكون بائناً جديد فلهذا يأخذ منه قال واذا مر العبد بمال مولاه يتجر به لم يأخذ منه الماثر الا ان يكون للمولى حاضر اما اذا كان المال بضاعة في يد العبد للمولى فهو غير مشكك كما لو كان بضاعة مع أجنبي اما اذا كان المال كسب العبد وهو مأذون فان كان عليه دين يحيط به فلا زكاة عليه فيه وان لم يكن عليه دين فان كان المولى معه يأخذ منه الزكاة وان لم يكن المولى معه ففي كتاب الزكاة يقول لا يأخذ منه الزكاة ثم رجع وقال لا يأخذ منه شيئاً وفي الجامع الصغير يقول يأخذ منه ربع المشرق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يأخذ منه في قولهما وفي المضارب اذا مر على الماثر قال المضاربة كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أو لا يأخذ منه الزكاة ثم رجع وقال لا يأخذ منه شيئاً هو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ولا أعلمه رجع في العبد أم لا وقياس قوله الثاني في المضارب بوجوب ان لا يأخذ من العبد شيئاً أيضاً وقوله الاول

في الحرب في كتاب الزكاة هكذا وفي الجامع الصغير والسير الكبير قال الا ان يكونوا هم يأخذون من تجارنا من اقل من مائتي درهم فحين نأخذ ايضاً حينئذ ووجه ان الاخذ منهم بطريق الجازاة ووجه رواية كتاب الزكاة ان القليل عفو شرعاً وعرفاً فان كانوا يظلموننا في اخذ شيء من القليل فنحن لا نأخذ منهم الا ترى انهم لو كانوا يأخذون جميع الاموال من التجار لا نأخذ منهم مثل ذلك لان ذلك يرجع الى غدر الأمان واذا كان المروء به نصائباً كاملاً اخذ من السلم ربع الشر ومن لذي نصف الشر ومن الحرب مثل ما يأخذون من تجارنا عشر كان أو اقل أو أكثر قال فان ادعى المسلم ان عليه ديناً يحيط بآله أو ان حوله لم يتم أو انه ليس للتجارة صدقة على ذلك اذا حلف لانكاره وجوب الزكاة عليه وقد بينا مثله في السوائم وكذلك اذا قال هذا المال ليس لي صدقة مع عتيته ولم يأخذ منه شيئاً لان شهود حق الاخذ له اذا حضره المالك والمالك فكما أن حضور المالك بدون المالك لا يثبت له حق الاخذ فكذلك حضور المالك بدون المالك ولان السبقيع فوض اليه التصرف في المال دون اداء الزكاة وليس للماثر ان يأخذ غير الزكاة قال ويصدق الذي ايضاً فيما يصدق فيه السلم لانه من اهل دارنا فاما الحربى فلا يصدق على شيء من ذلك لانه ان قال لم يتم الحول في الاخذ منه لا يعتبر الحول لانه لا يمكن من المقام في دارنا حولاً وان قال على دين فالدين الذي وجب عليه في دار الحرب لا يطالب به في دارنا وان قال ليس للتجارة فهو ما دخل دارنا الا لقصده التجارة فاممه يكون للتجارة الا ان يقول لعلام في بده هذا ولدى أو لجارية في يده هذه أم ولدى لان النسب يثبت في دار الحرب كما يثبت في دار الاسلام فامومة الولد تثبت بناء على نسب الولد فتقدم المالية فيها بافراؤه فلا يأخذ منه شيئاً فان قال المسلم دفعت صدقتها الى الساكنين صدقة على ذلك لو حلف بخلاف السوائم لان في عروض التجارة كان الدفع الى الساكنين مفوضاً اليه قبل المرور به على الماثر وفي السوائم كان حتى الاخذ الامام قال ولا يأخذ الماثر مما يمر به المكتاب واليتيم وان كان وصيه معه لما بينا انه اذا يأخذ الزكاة ولا يجب الزكاة في كسب المكتاب ولا في مال اليتيم قال واذا اخبر اتاجر الماثر ان منعه مروي أو هروى وآهمه الماثر وفي فتحه ضرر عليه حلفه وأخذ منه الصدقة على قوله لانه ليس له ولاية الاضرار به وقد نقل عن عمر رضي الله عنه انه قال لعله لا تقتشوا على الناس متاعهم ثم لو أنكر وجوب الزكاة فيه

صدقة مع اليمن فكذلك لو أنكر الزيادة قال والتقلي والذبي في المرور على الماثر سواء لان الصلح مع بني قنبل على ان يؤخذ منهم نصف ما يؤخذ من المسلم فلا يجوز الزيادة عليه قال وان أخذ من الحربى الماثر لم يطالب به مرة أخرى مادام في أرض الاسلام لما روى ان نصرانياً خرج بفرس من الروم ليبيعه في دارنا فأخذ منه الماثر الماثر ثم لم يتفق له بيعه فلما عاد به ليدخل دار الحرب طالبه الماثر بعشره فقال اني كلما مررت عليك لو أدبت اليك عشرة ثم يبق لي شيء فترك الفرس عنده وجاء الى المدينة فوجد عمر رضي الله عنه في المسجد مع أصحابه ينظرون في كتاب فوقفت على باب المسجد فقال انا الشيخ النصراني فقال عمر وانا الشيخ الحنفي فاوداك قصص عليه القصة فناد عمر الى ما كان فيه فظن أنه لم يلفت الى كلامه فرجع عازماً على اداء الماثر تأيلاً فلما انتهى الى الماثر اذا كتاب عمر سبقه اليك ان اخذت مرة فلا تأخذ مرة أخرى قال النصراني اني ديناً يكون العدل فيه بهذه الصفة لحقيق ان يكون حفا فاسلم ولان تجدد حتى الاخذ باعتبار تجدد الحول والحربى لا يمكن من اللقائم في دارنا حولاً قال في الكتاب الا ان تجدد الحول ومراوده اذا لم يعلم الامام بحاله حتى حال الحول حينئذ يأخذ منه تأيلاً لتجدد الحول كما يأخذ من الذي قال فان رجع الى دار الحرب ثم عاد عشرة تأيلاً وان كان في يومه ذلك لانه بالرجوع التحقق بحري لم يدخل دارنا فاطمأنا لا ترى انه في الدخول يحتاج الى استئذان جديد ولان الاخذ منه لاجل الأمان وقد انتهى ذلك برجوعه فدخوله تأيلاً يكون بائناً جديد فلهذا يأخذ منه قال واذا مر العبد بمال مولاه تغير به لم يأخذ منه العشر الا ان يكون المولى حاضراً اما اذا كان المال بضاعة في يد العبد للمولى فهو غير مشكل كما لو كان بضاعة مع أخيه ما اذا كان المال كسب العبد وهو مأذون فان كان عليه دين يحيط به فلا زكاة عليه فيه وان لم يكن عليه دين فان كان المولى معه بأخذ منه الزكاة وان لم يكن المولى معه ففي كتاب الزكاة يقول لا يأخذ منه الزكاة ثم رجع وقال لا يأخذ منه شيئاً وفي الجامع الصغير يقول يأخذ منه ربع الماثر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يأخذ منه في قولها وفي المضارب اذا مر على الماثر بمال المضاربة كان أو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولاً يأخذ منه الزكاة ثم رجع وقال لا يأخذ منه شيئاً وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ولا أعلمه رجع في العبد أم لا وقياس قوله الثاني في المضارب وجب ان لا يأخذ من العبد شيئاً ايضاً وجه قوله الاول

في الحرب في كتاب الزكاة هكذا وفي الجامع الصغير والسير الكبير قال الا ان يكونوا هم يأخذون من تجارنا من اقل من مائتي درهم فنحن نأخذ اقباضا حينئذ ووجه ان الاخذ منهم بطريق المجازاة ووجه رواية كتاب الزكاة ان الفليل عفو شرعا وعربا فان كانوا يظلمونا في اخذ شئ من الثقل فنحن لا نأخذ منهم الا نرى انهم لو كانوا يأخذون جميع الاموال من التجار لا نأخذ منهم مثل ذلك لان ذلك يرجع الى غدر الامان واذا كان المعروف به نصابا كاملا اخذ من المسلم ربع المشر ومن الذي نصف المشر ومن الحربى مثل ما يأخذون من تجارنا عشرا كان او اقل او اكثر قال فان ادعى المسلم ان عليه دين يحيط به او ان حوله لم يتم او انه ليس للتجارة صدقة على ذلك اذا حلف لا نكاهه وجوب الزكاة عليه وقد بينا مثله في السواثم وكذلك اذا قال هذا المال ليس لي صدقة مع تبينه ولم يأخذ منه شيئا لان ثبوت حق الاخذ له اذا حضره المالك والمالك فكان ان حضور المالك بدون الملك لا يثبت له حق الاخذ فكذلك حضور المالك بدون المالك ولان المستبضع فوض اليه التصرف في المال دون اداء الزكاة وليس للمعاشر ان يأخذ غير الزكاة قال وبصدق الذي ايضا فيما يصدق فيه المسلم لانه من اهل دارنا فلما الحربى فلا يصدق على شئ من ذلك لانه ان قال لم يتم الحول في الاخذ منه لا يعتبر الحول لانه لا يمكن من المقام في دارنا حول وان قال على دين فالدين الذي وجب عليه في دار الحرب لا يطالب به في دارنا وان قال ليس للتجارة فهو مادخل دارنا الا لتقصيد التجارة فامه يكون للتجارة الا ان يقول لعلام في يده هذا ولدى او لجارية في يده هذه ام ولدى لان النسب يثبت في دار الحرب كما يثبت في دار الاسلام فامومية الولد تثبت بناء على نسب الولد فتتمد المالية فيهما باقراوه فلا يأخذ منه شيئا فان قال المسلم دفعت صدقتها الى المساكين صدقة على ذلك لو حلف بخلاف السواثم لان في عروض التجارة كان الدفع الى المساكين مفوضا اليه قبل المرور به على المعاشر وفي السواثم كان حق الاخذ الامام قال ولا يأخذ المعاشر مما يرب به المكاتب واليتيم وان كان وصيه معه لما بينا انه انما يأخذ الزكاة ولا تجب الزكاة في كسب المكاتب ولا في مال اليتيم قال واذا اخبر التاجر المعاشر ان متاعه مروي او مروي وانهم المعاشر وفي فتحه ضرر عليه حلقه واخذ منه الصدقة على قوله لانه ليس له ولاية الاضرابه وقد نقل عن عمر رضي الله عنه انه قال لعلام لا تفتشوا على الناس متاعهم ثم لو انكر وجوب الزكاة فيه

صدقة مع اليقين فكذلك لو انكر الزيادة قال والتعلي والذي في المرور على المعاشر سواء لان الصلح مع شئ تغلب على ان يؤخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلم فلا تجوز الزيادة عليه قال وان اخذ من الحربى المشر لم يطالب به مرة اخرى مادام في ارض الاسلام لا روى ان نصرانيا خرج بفرس من الروم ليبيعه في دارنا فاخذ منه المعاشر المشر ثم لم يتفق له بيعه فلما عاد به لدخل دار الحرب غابله المعاشر بشره فقال اني كلما مررت عليك لو ادبت اليك عشرة لميس لي شئ فترك الفرس عنده وجاء الى المدينة فوجد عمر رضي الله عنه في المسجد مع اصحابه ينظرون في كتاب فوقف على باب المسجد فقال انا الشيخ النصراني فقال عمر وانا الشيخ الحنفي فاوراك فقص عليه القصة فنادى عمر الى ما كان فيه فظن انه لم يلفت الى كلامه فرجع عازما على اداء المشر ثانيا فلما انتهى الى المعاشر اذا كتاب عمر سبقه انك ان اخذت مرة فلا تأخذ مرة اخرى قال النصراني ان دينا يكون العدل فيه بهذه الصفة لحقيق ان يكون حقا فاسلم ولان تجدد حق الاخذ باعتبار تجدد الحول والحربى لا يمكن من المقام في دارنا جولا قال في الكتاب الا ان تجدد الحول ومصادره اذا لم يعلم الامام بجمله حتى حال الحول غيبت اخذ منه ثانيا لتجدد الحول كما يأخذ من الذي قال فان رجع الى دار الحرب ثم عاد عشرة ثانية وان كان في يومه ذلك لانه بالرجوع التحق بحربى لم يدخل دار ناطة الا ترى انه في الدخول يحتاج الى استئذان جديد ولان الاخذ منه لاجل الامان وقد انتهى ذلك برجوعه فدخوله ثانيا يكون بامان جديد فلهذا يأخذ منه قال واذا مر البعيد ببلد مولا به لم يأخذ منه المشر الا ان يكون للمولى حاضرا اما اذا كان المال بضاعة في يد البعيد للمولى فهو غير مشكك كما لو كان بضاعة مع اخيه وان كان المال كسب البعيد وهو ما ذوق فان كان عليه دين يحيط به فلا زكاة عليه فيه وان لم يكن عليه دين فان كان للمولى منه بأخذته الزكاة وان لم يكن للمولى معه في كتاب الزكاة يقول لا يأخذ منه الزكاة ثم رجع وقال لا يأخذ منه شيئا وفي الجامع الصغير يقول لا يأخذ منه ربع المشر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يأخذ منه في قولهما وفي المضارب اذا مر على المضارب المصاراة كان ابو حنيفة رحمه الله تعالى يقول لا يأخذ منه الزكاة ثم رجع وقال لا يأخذ منه شيئا وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ولا اعلمه رجع في البعيد ام لا وقياس قوله الثاني في المضارب بوجوب ان لا يأخذ من البعيد شيئا ايضا وجه قوله الاول

في الحربي في كتاب الزكاة هكذا وفي الجامع الصغير والسير الكبير قال الا ان يكونوا هم يأخذون من تجارنا من أقل من مائتي درهم نحن نأخذ أيضاً حينئذ ووجه ان الاخذ منهم بطريق المجازاة ووجه رواية كتاب الزكاة أن القليل عفو شرعاً وعرفاً فان كانوا يظهروننا في أخذ شيء من القليل فنحن لا نأخذ منهم الا ترى أنهم لو كانوا يأخذون جميع الاموال من التجار لا نأخذ منهم مثل ذلك لان ذلك يرجع الى عذر الأمان واذا كان المرور به نصيباً كاملاً أخذ من المسلم ربع الشر ومن الذي نصف الشر ومن الحربي مثل ما يأخذون من تجارنا عشرًا كان أو أقل أو أكثر قال فان ادعى المسلم ان عليه ديناً يحيط به له أو ان حوله لم يتم أو انه ليس للتجارة صدقة على ذلك اذا حلف لا نكاهه وجوب الزكاة عليه وقد بينا مثله في السوائم وكذلك اذا قال هذا المالك ليس لي صدقة معينة ولم يأخذ منه شيئاً لان ثبوت حق الاخذ له اذا حضره المالك والمالك فكم أن حضور المالك بدون الملك لا يثبت له حق الاخذ فكذلك حضور المالك بدون المالك ولان المستضعف فوض اليه التصرف في المال دون ادائه الزكاة وليس للمعسر ان يأخذ غير الزكاة قال ويصدق الذي أيضاً انها يصدق فيه المسلم لانه من أهل دارنا فاما الحربي فلا يصدق على شيء من ذلك لانه ان قال لم يتم الحول في الاخذ منه لا يعتبر الحول لانه لا يمكن من المقام في دارنا حولاً وان قال على دين فالدين الذي وجب عليه في دار الحرب لا يطالب به في دارنا وان قال ليس للتجارة فهو ما يدخل دارنا الا لقصد التجارة فامه يكون للتجارة الا ان يقول للام في يده هذا ولدي أو لجارية في يده هذه أم ولدي لان النسب ثبت في دار الحرب كما ثبت في دار الاسلام فقومية الولد تثبت بناء على نسب الولد فتقدم المالية فيهما باثراءه فلا يأخذ منه شيئاً فان قال المسلم دفعت صدقتها الى الساكنين صدقة على ذلك لو حلف بخلاف السوائم لان في عروض التجارة كان الدفع الى الساكنين مفوضاً اليه قبل المرور به على المعسر وفي السوائم كان حق الاخذ للامام قال ولا يأخذ المعسر مما يمر به المكاتب واليتيم وان كان وصيه معه لما بينا انه انما يأخذ الزكاة ولا تجب الزكاة في كسب المكاتب ولا في مال اليتيم قال واذا اخبر التاجر المعسر ان متاعه مروي أو هروى وأتمه المعسر وفي متاعه مضر عليه حلقه وأخذ منه الصدقة على قوله لانه ليس له ولاية الاضرابه وقد نقل عن عمر رضي الله عنه انه قال لعله لا تشتتوا على الناس متاعهم ثم لو أنكر وجوب الزكاة فيه

صدقة مع الجين فكذلك لو أنكر الزيادة قال والتعلي والذي في المرور على المعسر سواء لان الصلح مع بني تغلب على ان يؤخذ منهم ضمت ما يؤخذ من المسلم فلا تجوز الزيادة عليه قال وان أخذ من الحربي المعسر لم يطالب به مرة أخرى مادام في أرض الاسلام لما روي أن نصرانياً خرج بفرس من الروم لبيعه في دارنا فأخذ منه الدار المعسر ثم لم يبق له بيعة فلما عاد به لدخل دار الحرب طالبه المعسر بعشره فقال اني كلما مررت عليك لو أدبت اليك عشرة لم يبق لي شيء فترك الفرس عنده وجاء الى المدينة فوجد عمر رضي الله عنه في المسجد مع أصحابه ينظرون في كتاب فوقف على باب المسجد فقال انا الشيخ النصراني فقال عمر وانا الشيخ الحنفي فأرواك قصص عليه القصة فماد عمر الى ما كان فيه فظن انه لم يفت الى كلامه فرجع عازماً على ادائه الشر ثانياً فلما انتهى الى المعسر اذا كتاب عمر سبقه اليك ان أخذت مرة فلا تأخذ مرة أخرى قال النصراني اني ديناً يكون العدل فيه بهذه الصفة لحقيق أن يكون حقاً فاسلم ولان تجدد حق الاخذ باعتبار تجدد الحول والحربي لا يمكن من المقام في دارنا حولاً قال في الكتاب الا ان تجدد الحول ومصادره اذا لم يعلم الامام بمجاليه حتى حال الحول خفيته يأخذ منه ثانياً لتجدد الحول كما يأخذ من الذي قال فان رجع الى دار الحرب ثم عاد عشرة ثانية وان كان في يومه ذلك لانه بالرجوع التحق بحربي لم يدخل دارنا فاطمأنا ترى انه في الدخول يحتاج الى استئذان جديد ولان الاخذ منه لاجل الأمان وقد انتهى ذلك برجوعه فدخوله ثانياً يكون بائناً جديد فلما يأخذ منه قال واذا امر العبد بمال مولاه يجر به لم يأخذ منه الشر الا ان يكون للمولى حاضر اما اذا كان للمال بضاعة في يد العبد للمولى فهو غير مشكل كما لو كان بضاعة مع أخيه وانما اذا كان للمال كسب العبد وهو مأذون فان كان عليه دين يحيط به فلا زكاة عليه فيه وان لم يكن عليه دين فان كان للمولى معه يأخذ منه الزكاة وان لم يكن للمولى معه ففي كتاب الزكاة يقول لا يأخذ منه الزكاة ثم رجع وقال لا يأخذ منه شيئاً وفي الجامع الصغير يقول يأخذ منه ربع المعسر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يأخذ منه في قولهما وفي المضارب اذا مر على المعسر مال المضاربة كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولاً يأخذ منه الزكاة ثم رجع ولا يأخذ منه شيئاً وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ولا أعلم رجوع في العبد أم لا وقياس قوله الثاني في المضارب بوجوب ان لا يأخذ من العبد شيئاً أيضاً ووجه قوله الاول

في الحربي في كتاب الزكاة هكذا وفي الجامع الصغير والسير الكبير قال الا ان يكونوا هم يأخذون من تجارنا من اقل من مائتي درهم فنحن نأخذ ايضا حينئذ ووجهه ان الاخذ منهم بطريق المجازاة ووجه رواية كتاب الزكاة ان القليل عفو شرعا وعرضا فان كانوا يظلموننا في اخذ شيء من القليل فنحن لا نأخذ منهم الا ترى انهم لو كانوا يأخذون جميع الاموال من التجار لا نأخذ منهم مثل ذلك لان ذلك يرجع الى غدر الأمان واذا كان للمرور به نصابا كاملا أخذ من السلم ربع المشرق والذين نصف المشرق من الحربي مثل ما يأخذون من تجارنا شرعا كان أو اقل أو أكثر قال فان ادعى المسلم ان عليه ديناً يحيط به أو ان حوله لم يتم أو انه ليس للتجارة صدقة على ذلك اذا حلف لا نكراه ووجب الزكاة عليه وقد بينا مثله في السواكم وكذلك اذا قال هذا المال ليس لي صدقة مع عنيته ولم يأخذ منه شيئا لان ثبوت حق الاخذ له اذا حضره المالك والمالك فكما ان حضور المالك بدون الملك لا يثبت له حق الاخذ كذلك حضور المالك بدون المالك ولان المستبضع فوض اليه التصرف في المال دون اداء الزكاة وليس للمأثر ان يأخذ غير الزكاة قال ويصدق الذي ايضا فيما يصدق فيه المسلم لانه من أهل دارنا فالما الحربي فلا يصدق على شيء من ذلك لانه ان قال لم يتم الحول في الاخذ منه لا يعتبر الحول لانه لا يمكن من المقام في دارنا حولاً وان قال على دين فالدين الذي وجب عليه في دار الحرب لا يطالب به في دارنا وان قال ليس للتجارة فهو ما دخل دارنا لا لتقصده التجارة فاما به يكون للتجارة الا ان يقول لنالاه في يده هذا ولدي أو لجارية في يده هذه أم ولدي لان النسب يثبت في دار الحرب كما يثبت في دار الاسلام فامومية الولد تثبت بناء على نسب الولد فتقدم المالية فيهما باقراده فلا يأخذ منه شيئا فان قال المسلم دفعت صدقتها الى المساكين صدقة على ذلك لو حلف بخلاف السواكم لان في عروض التجارة كان الدفع الى المساكين مفوضا اليه قبل المرور به على المأثر وفي السواكم كان حق الاخذ الامام قال ولا يأخذ المأثر مما يمر به للمكاتب واليتيم وان كان وصيه معه لما بينا انه انما يأخذ الزكاة ولا تجب الزكاة في كسب المكاتب ولا في مال اليتيم قال واذا اخبر التاجر المأثر ان متاعه مروى أو هروى وانهم المأثر وفي فقهه ضرر عليه حلقه وأخذ منه الصدقة على قوله لانه ليس له ولاية الاضرابه وقد نقل عن عمر رضي الله عنه انه قال لعلاه لا تقتشوا على الناس متاعهم ثم لو أنكر وجوب الزكاة فيه

صدقة مع اليقين فكذلك لو أنكر الزيادة قال والتعلي والذي في المرور على المأثر سواء لان الصلح مع بني ثعلب على ان يؤخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلم فلا يجوز الزيادة عليه قال وان أخذ من الحربي المأثر لم يطالب به مرة أخرى مادام في أرض الاسلام لما روي ان نصرايأ خرج بفرس من الروم ليبيعه في دارنا فأخذ منه المأثر المأثر ثم لم يتفق له بيعة فلما عاد به لدخل دار الحرب طالبه المأثر بمشره فقال اني كلما سررت عليك لو أدبت اليك عشرة بيتين لي شيء فترك الفرس عنده وجاء الى المدينة فوجد عمر رضي الله عنه في المسجد مع أصحابه ينظرون في كتاب فوقت على باب المسجد فقال اذا الشيخ النصرائي فقال عمر وأنا الشيخ الحنفي فاوراك فقص عليه القصة فماد عمر الى ما كان فيه فظن انه لم يلفظ الى كلامه فرجع عازما على اداء المأثر ثانيا فلما انتهى الى المأثر اذا كتاب عمر سبقه انك ان اخذت مرة فلا تأخذ مرة أخرى قال النصرائي ان ديناً يكون العدل فيه بهذه الصفة لحقيق أن يكون حقا فاسلم ولان تجدد حتى الاخذ باعتبار تجدد الحول والحربي لا يمكن من المقام في دارنا حولاً قال في الكتاب الا ان تجدد الحول وممراده اذا لم يعلم الامام بمجاليه حتى حال الحول حينئذ يأخذ منه ثانيا لتجدد الحول كما أخذ من الذي قال فان رجع الى دار الحرب ثم عاد عشرة ثانية وان كان في يومه ذلك لانه بالرجوع التحقق يجري لم يدخل دارنا فلهذا لا ترى انه في الدخول يحتاج الى استئذان جديد ولان الاخذ منه لاجل الأمان وقد انتهى ذلك برجوعه فدخوله ثانيا يكون بامان جديد فلهذا يأخذ منه قال واذا مر البعد بمال مولاه تغير به لم يأخذ منه المأثر الا ان يكون المولى حاضرا أما اذا كان المال بضاعة في يد البعد للمولى فهو غير مشكل كما لو كان بضاعة مع أخيه وان اذا كان المال كسب البعد وهو مأذون فان كان عليه دين يحيط به فلا زكاة عليه فيه وان لم يكن عليه دين فان كان المولى معه يأخذ منه الزكاة وان لم يكن المولى معه ففي كتاب الزكاة يقول لا يأخذ منه الزكاة ثم رجع وقال لا يأخذ منه شيئا وفي الجامع الصغير يقول يأخذ منه ربع المأثر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يأخذ منه في قولهما وفي المضارب اذا مر على المأثر مال المضاربة كان أو بغيره رحمه الله تعالى يقول أولا يأخذ منه الزكاة ثم رجع وقال لا يأخذ منه شيئا وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ولا أعلمه رجع في البعد أم لا وقياس قوله الثاني في المضارب بوجوب ان لا يأخذ من البعد شيئا ايضا وجه قوله الاول

ان المضارب له حق قوى يشبه الملك فانه شريك في الربح واذا صار المال عروضاً بملك
التصرف على وجه لو هادر بالمال لا يعمل به فكان حضور المضارب كحضور المالك. وجه
قوله الآخر ان المضارب أمين في المال كالتبضع والأجير وانما فوض اليه التجارة في المال
لا أداء الزكاة واذا كانت تدعى نية من عليه فان كان قوله الثاني في العبد انه لا يأخذ منه
أيضاً فلا حاجة الى الفرق وان لم يرجع في العبد فوجه الفرق ان المأذون يتصرف لنفسه
حتى اذا لحقت العبدية لا يرجع به على المولى فكان في أداء ما يجب في كسبه كالمالك بخلاف
المضارب فانه نائب في التصرف يرجع بما يلحقه من العبدية على رب المال فلا يكون له ولاية
أداء الزكاة **قال** **﴿** واذا مر على الماشي بحال ومعه براءة بغير اسمه يقول هذه براءة
من عاشر كذا مر به رجل كان هذا المال معه مضاربة في يده فان حلف على ذلك كف
عنه لانه أخبر بخبر محتمل وهو أمين فصدق على ذلك كما لو قال أدبها الى الساكنين **قال** **﴿**
وان مر به على عاشر الخواارج فنشره لم يحسبه له عاشر أهل الدل قال لان ذلك لا يجوز
من زكاته ومماته أنهم يأخذون أموالاً بطريق الاستحلال لا بطريق الصدقة ولا
يصرفونه مصارف الصدقة وصاحب المال هو الذي عرض ماله للاخذ بالمرور عليه فلا
يسقط به حق عاشر أهل الدل في الأخذ منه **قال** **﴿** ولا يجوز في الزكاة عنق رقبة
ولا الحج ولا قضاء دين ميت ولا تكفينه ولا بناء مسجد **والأصل** فيه أن الواجب فيه
فدل الاتيان في جزء من المال ولا يحصل الاتيان الا بالتخليك فكل رقبة خلت عن التخليك
لا تجزى عن الزكاة واعتاق الرقبة ليس فيه تخليك شيء من العبد لان العبد يفتق على ملك
المولى ولهذا كان الولاء له وكذلك الحج فان ما يفتقه الحاج في الطريق لا يملكه غيره وان
أحج رجلاً فالحاج يفتق على ملك الحجاج عنه ذلك المال وكذلك قضاء دين الميت فانه لا يملك
الميت شيئاً وما يأخذه صاحب الدين بأخذه عوضاً عن ملكه وكذلك تكفين الميت فانه ليس
فيه تخليك من الميت فانه ليس من أهل الملك ولا من الورثة لانهم لا يملكون ما هو
مشتول بحاجة الميت وكذلك بناء المسجد ليس فيه تخليك من أحد **قال** **﴿** ولا يعطى
من الزكاة كافر إلا عند زفر رحمه الله تعالى فانه يجوز دفعها الى الذي وهو القياس لان
المقصود اغناء الفقير المحتاج على طريق التقرب وقد حصل **﴿** ولنا **﴿** قوله صلى الله عليه
وسلم خذها من أغنيائهم ورددها في فقرائهم فذلك تخصيص على الدفع الى فقراء من

تؤخذ من أغنيائهم وهم المسلمون **قال** **﴿** ولا بأس بأن يمين به حاجاً منقطعاً أو غارياً أو
مكاتباً لان التخليك على سبيل التقرب يحصل به والمكاتب من مصارف الصدقات بالنص .
قال الله تعالى وفي الرقاب والنازمين وفي سبيل الله ويدخل في هذا الحاج المنقطع أيضاً ثم هو
بمنزلة ابن السبيل وابن السبيل من مصارف الصدقات وكذلك قضى دين مفرق بأمره ويجوز
ذلك اذا كان له دين فقيراً لأنه يملكه أولاً ثم يقضى دينه بأمره بملكه. ألا ترى أن من أمر
انساناً بقضاء دينه كان له أن يرجع عليه اذا قضاها ولا يكون ذلك الا بعد التخليك منه **قال** **﴿**
ويجوز أن يعطى من الواجب جنساً آخر من الكيل والموزون أو العروش أو غير ذلك بقيمته
وهذا عندنا وقد بيناه **قال** **﴿** وان أعطى من جنس ماله وكان من الأموال الربوية فلا يعتبر
بالقيمة عندنا خلافاً لفر رحمه الله تعالى. يانه اذا كان له مائتا درهم نهبه رقبة فادى منها أربعة
درهم جيداً سبغ قيمتها خمسة نهبه رقبة لا يجوز عندنا الا عن أربعة دراهم وعلى قول زفر رحمه
الله تعالى يجوز من الكيل لأن في القيمة وفاء بالواجب ولا يراى بين الله تعالى وبين العبد ولكننا
نقول ليس بالجودة قيمة في الأموال الربوية عند مقابلتها بخمسها وأداء أربعة جيداً كأداء أربعة
نهبه رقبة فلا تجزى الا عن مثل وزنه **قال** **﴿** رجل له على آخر دين فتصدق به عليه بنوى أن
يكون من زكاة ماله لا تجزى الا عن مقدار الدين ان كان المدين فقيراً لان الواجب في المال
الدين جزء منه والدين أنقص في المائبة من الدين ولا يجوز أداء الناقص عن الكامل فان أراد
الحيلة فالوجه أن يتصدق عليه بقدر الزكاة من الدين ثم يسترد من يده بحساب دينه
وكذلك أداء زكاة الدين عن دين آخر لا يجوز بأن كان له مائتا درهم على رجل وخمسة على
فقير فأبرأه من تلك الخمسة بنوى به زكاة المائتين لم يجزئ له هذا الدين تبين بالنقص وما أبرأ
الفقير منه لا تبين فكان دونه في المالية ولأن مبادلة الدين بالدين لا يجوز في حق العباد
فكذلك في حقوق الله تعالى والواجب من كل دين جزء منه فاما اذا كان الدين كله على
الفقير فوجهه له أو أبرأه منه بنوى عن زكاة الدين تجزئ لان الواجب جزء من ذلك
الدين وقد أوصله الى مستحقه يجوز وهو كما لو وهب النصاب الدين كله من الفقير **قال** **﴿**
وان كان المدين غنياً فوجه له ما عليه بد وجوب الزكاة قال في الجامع يضمن مقدار الزكاة
للفقراء وقال في نوادر الزكاة لا يضمن شيئاً لأن وجوب الأداء يثبت على التقبض وهو لم
يقبض شيئاً وفي رواية الجامع قال صار مستهلكاً حتى الفقراء بما صنع فهو كما لو وجبت الزكاة

ان المضارب له حق قوى يشبه الملك فانه شريك في الربح واذا صار المال عروضاً بملك
التصرف على وجه لو تبادر المال لايصل اليه فكان حضور المضارب كحضور المالك. وجه
قوله الاخر ان المضارب أمين في المال كالتبضع والأجير وانما فوض اليه التجارة في المال
لأداء الزكاة والزكاة تستدعي نية من عليه فان كان قوله الثاني في العبد انه لا يأخذ منه
أيضاً فلا حاجة الى الفرق وان لم يرجع في العبد فوجه الفرق ان المأذون يتصرف لنفسه
حتى اذا خلقت العبد لا يرجع به على المولى فكان في أداء ما يجب في كسبه كالمالك بخلاف
المضارب فانه نائب في التصرف يرجع بما يلحقه من العبد على رب المال فلا يكون له ولاية
أداء الزكاة **قال** **﴿** واذا مر على العاشر بمال ووجه براءة بغير اسمه يقول هذه براءة
من عاشر كذا مر به رجل كان هذا المال معه مضاربة في بده فان حلف على ذلك كفى
عنه لانه أخبر بخبر محتمل وهو أمين فيصده على ذلك كالمولى **قال** **﴿** المسكين **قال** **﴿**
وان مر به على عاشر الخواجر فشره لم يحسبه له عاشر أهل المدل قال لان ذلك لا يجزئه
من زكاته ومعناه أنهم يأخذون أموالنا بطريق الاستحلال لا بطريق الصدقة ولا
يصرفونه بمصارف الصدقة وصاحب المال هو الذي عرض ماله للاخذ بالمرور عليه فلا
يسقط به حق عاشر أهل المدل في الأخذ منه **قال** **﴿** ولا يجزى في الزكاة عتق رقبة
ولا الحج ولا قضاء دين ميت ولا تكفينة ولا بناء مسجد **﴿** والأصل فيه أن الواجب فيه
قل الاتيان في جزء من المال ولا يحصل الاتيان الا بالتخليك فكل قرينة خلت عن التخليك
لا تجزى عن الزكاة واعتاق الرقبة ليس فيه تخليك شيء من العبد لان العبد يمتنع على ملك
المولى ولهذا كان الولاء له وكذلك الحج فان ما ينفعه الحاج في الطريق لا يملكه غيره وان
أحج رجلاً لم يمتنع على ملك المحجوج عنه ذلك المال وكذلك قضاء دين الميت فانه لا يملك
الميت شيئاً وما يأخذه صاحب الدين بأخذه عوضاً عن ملكه وكذلك تكفين الميت فانه ليس
فيه تخليك من الميت فانه ليس من أهل الملك ولا من الورثة لانهم لا يملكون ما هو
مشترى بمحاجة الميت وكذلك بناء المسجد ليس فيه تخليك من أحد **قال** **﴿** ولا يعطى
من الزكاة كافر إلا عند زفر رحمه الله تعالى فانه يجوز دفعها الى الذي وهو القياس لان
المقصود اغناء الفقير المحتاج على طريق التقرب وقد حصل **﴿** ولنا **﴿** قوله صلى الله عليه
وسلم خذها من أغنيائهم وردها في فقرائهم فذلك تنصيص على الدفع الى فقراء من

تؤخذ من أغنيائهم وهم المسلمون **قال** **﴿** ولا بأس بأن يمين به حاجاً منقطعاً أو غنياً أو
مكاتباً لان التخليك على سبيل التقرب يحصل به والمكاتب من مصارف الصدقات بالنص .
قال الله تعالى وفي الرقاب والنازمين وفي سبيل الله ويدخل في هذا الحاج المنقطع أيضاً ثم هو
بغزلة ابن السبيل وابن السبيل من مصارف الصدقات وكذلك يقضى دين منم بأمره ويجوز
ذلك اذ كان المديون فقيراً لانه يملكه أولاً ثم يقضى دينه بأمره يملكه . ألا ترى أن من أسرى
انساناً بقضاء دينه كان له أن يرجع عليه اذا قضاه ولا يكون ذلك الا بعد التخليك منه **قال** **﴿**
ويجزئه أن يعطى من الواجب جنساً آخر من المكمل والموزون أو العروض أو غير ذلك بقيته
وهذا عندنا وقد بيناه **قال** **﴿** وان أعطى من جنس ماله وكان من الأموال الربوية فلا يعتبر
بالقيمة عندنا خلافاً لفر رحمه الله تعالى . بانه اذا كان له مائتا درهم تبرجته فأدى منها أربعة
درهم جياً أو سلباً بقيتها خمسة تبرجته لا يجوز عندنا الا عن أربعة درهم وعلى قول زفر رحمه
الله تعالى يجوز عن الكل لأن في القيمة قافاً بالواجب ولا ريب بين الله تعالى وبين العبد ولكننا
نقول ليس لاجوده قيمة في الأموال الربوية عند مقابلتها بجنسها وأداء أربعة جياً كاداً أربعة
تبرجته فلا تجزئه الا عن مثل وزنه **قال** **﴿** رجل له على آخر دين فنصدق به عليه بنوى أن
يكون من زكاة ماله لا تجزئه الا عن مقدار الدين ان كان المديون فقيراً لان الواجب في المال
اليمين جزء منه والدين أنقص في المالية من الدين ولا يجوز أداء الناقص عن الكامل فان أراد
الحيلة فالوجه أن يتصدق عليه بقدر الزكاة من الدين ثم يسترده من يده بحساب دينه
وكذلك أداء زكاة الدين عن دين آخر لا يجوز بأن كان له مائتا درهم على رجل وخمسة على
فقير فأبراه من تلك الخمسة بنوى به زكاة المائتين لا تجزئه لأن هذا الدين يتبين بالقبض وما أبرأ
الفقير منه لا يتبين فكان دونه في المالية ولأن مبادلة الدين بالدين لا يجوز في حق العباد
فكذلك في حقوق الله تعالى والواجب من كل دين جزء منه فاما اذا كان الدين كله على
الفقير فوجه له أو أبراه منه بنوى عن زكاة ذلك الدين تجزئه لان الواجب جزء من ذلك
الدين وقد أوصله الى مستحقه فيجوز وهو كما لو وهب النصاب الدين كله من الفقير **قال** **﴿**
وان كان المديون غنياً أو هب له ماله به وجوب الزكاة قال في الجامع يضمن مقدار الزكاة
للفقراء **وقال** في نوادر الزكاة لا يضمن شيئاً لأن وجوب الأداء يبنى على القبض وهو لم
يقبض شيئاً وفي رواية الجامع قال صار مستهلكاً حق الفقراء بما صنع فهو كما لو وجبت الزكاة

عليه في مال عين فوجهه لشيء وهذا أصح لأنه تصرف بجعل قابضاً حكماً كالشترى إذا اعتق البعد المشتري قبل القبض يصير قابضاً وأما مال المضاربة فلي ربح المال زكاة رأس المال وحصة من الربح وعلى المضارب زكاة حصته من الربح إذا وصلت يده إليه إن كان نصيباً أو كان له من المال ما يثبت به النصاب عندنا. وللشافعي رحمه الله تعالى ثلاثة أقاويل في نصيب المضارب قول مثل قولنا وقول أن زكاة ذلك على رب المال لأنه موقوف لحقه حتى لا يظهر الربح مالم يصل إليه رأس المال ولأن الربح تبع وزكاة الأصل عليه فكذلك التبع وقول آخر أنه لا زكاة في نصيب المضارب على أحد لأنه مترددين بين رب المال يسلّم له أن يبق كلاً ويكون لرب المال أن هلك بمضيه فهو نظير كسب المكاتب فليس فيه زكاة على أحد لأنه متردد بينه وبين المولى وفي الحقيقة هذه المسئلة بناء على أصله أن استحقاق المضارب الربح بطريق الجمالة لا بطريق الشركة إذ ليس له رأس مال ولا بطريق الأجرة لأن عمله غير معلوم عند السفد والجمالة لا تخلف الا بالقبض الكاملة لأمال الصدقات **و** ولنا في أن المضارب شريك في الربح نسكماً يملك رب المال نصيبه من الربح في حكم الزكاة فكذلك المضارب لأن مطلق الشركة يقتضي المساواة ويان الوصف أن رأس ماله السعل ورأس مال الثاني المال والربح يحصل بهما فقد تحققت الشركة وقد نصا في العقد على هذا وتخصيصهما معتبر بالاجماع والدليل عليه أن المضارب يملك المطالبة بالقسمة ويخبر به نصيبه ولا حكم للشركة الا هذا واستدل الشافعي رحمه الله تعالى بما لو اشترى بألف للمضاربة عشرين كل واحد منهما يساوي ألفاً فإنه لا شيء على المضارب هنا والربح موجود ولكننا نقول عند زفر رحمه الله تعالى يجب عليه الزكاة في نصيبه وكذلك عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لأنها بريان قسمة الرقيق أما أبو حنيفة رحمه الله تعالى فلا يرى قسمة **و** يجب **و** على واحد من العبد في حق المضارب مشغول برأس المال كأنه ليس معه غيره فلا يظهر الربح حتى أنفي حق رب المال لما كانا كشيء واحد كان عليه زكاة رأس المال وحصة من الربح **و** قال **و** يأخذ العائش من مال الصبي الحربي إذا مر به عليه إلا أن يكونوا لا يأخذون من مال صبياتنا شيئاً وكذلك المكاتب لأن الأخذ منهم بطريق المجازاة فتعاملهم بمثل ما يعاملوننا به كما يتألف دون النصاب **و** قال **و** إذا مر التاجر على العائش بالرمان والبطيخ والفتاء والفرجبل والنب والبن قد اشتراه للتجارة وهو يساوي نصيباً لم يشتره في قول أبي حنيفة رحمه الله

تعالى ولكن يأمره بأداء الزكاة بنفسه وعندهما يشتره لأن الزكاة تجب في هذه الأموال إذا كانت للتجارة والعائش يأخذ الزكاة الواجبة فيأخذ من هذه الأموال كما يأخذ من سائر الأموال وإنما يأخذ لحاجة صاحب المال إلى حاجته وذلك موجود في هذه الأشياء ولأن حنيفة رحمه الله تعالى حرّفان أحدهما أن حق الأخذ للعائش باعتبار المال للمرور به عليه خاصة وهذه لأشياء لا تبقى حولاً فلا تجب الزكاة فيها باعتبار غيرها مالم يمر به عليه فهو نظير مالو مر عليه بما دون النصاب وقال في يثني ما يثبت به النصاب والثاني أن العائش يأخذ من عين ما يمر به عليه وليس بحضرة فقراء ليصرفه إليهم ولا يمكنه أن يدخره إلى أن يأتيه الفقراء لأن ذلك يفسد فقلاً لا يأخذ منه شيئاً ولكن يأمره بالأداء بنفسه وكذلك لا يأخذ من الذبي والحربي أما على الأول فنأضه وكذلك على الطريق الثاني لأنه ليس بحضرة من الغنائه من يصرف إليهم المأخوذ **و** قال **و** وإن مر الذمي على العائش بالخر والخنزير للتجارة عشر الخمر من قيمتها ولم يشتر الخنزير ورواه في الخبر عن إبراهيم وكان مسروق يقول يأخذ من عين الخمر وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن مر على العائش بالخنزير وحدها لم يأخذ منه شيئاً وإن مر بهما جاعلاً من القيمة وكان جعل الخنزير في هذا شيئاً للخمر وهو نظير مذهبه في وقف المنقول أنه لا يجوز إلا شيئاً للمعاملة وجه قوله أن كل واحد منهما مال في حق أهل الذمة بعضهم بالانكاف له. وجه ظاهر الرواية ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه إن عماله يأخذون العشر من خمر أهل الذمة فقال ولهم بهما وخذوا العشر من أغنيائهم الخمر عين هو قريب من المالية في حق المسلمين لأن العصور قبل التخر كان مالا وهو يمرض المالية إذا تحلل بخلاف الخنزير فإنه ليس له عصرية المالية في حق المسلمين والعائش مسلم فليأخذ لا يأخذ منها **و** قال **و** رجل له مائتا درهم مكنت عنده أشراً ثم وهبها لرجل ودنبا إليه ثم رجع فيها قال يستألف لها الحول من وقت رجوعه فيها لأن ملكه زال بالهبة والتسليم ولم يبق شيء مما انفقد عليه الحول له ولا يتصور بقاء الحول إلا بجل **و** قال **و** إن مكنت عند الموهوب له سنة ثم رجع فيها لم يكن على واحد منهما زكاة تلك السنة أما على الواهب فلا فإنها لم تكن في ملكه في الحول وأما على الموهوب له فلا مال الزكاة استحق من يده بغير اختياره ويستوى أن كان رجوع الواهب بقضائه أو بغير قضاء عندنا. وقال زفر رحمه الله تعالى أن كان رجوعه بقضاء

المكتبة الكبرى

لامام داير الهجرة الامام مالك بن انس الاصبني

رواية الامام سخون بن سعيد النورخي

عن الامام عبد الرحمن بن القاسم المتق

رذي الله تعالى عنهم اجمعين

﴿ اول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل ﴾

﴿ عليه ﴾

لا يجوز لاحد ان يطبع المدونة الكبرى او بعضها تكملة لما
حصل عليه منها على نسخة من النسخ التي طبعت على نفقتنا وكل
من تعدى على ذلك يكون مسؤولا امام القضاء حيث اننا لم نحصل
على اصول هذه النسخة الا بعد تحمل المشقات الزائدة وتكبد
المصاريف الباهظة واصاعة الاوقات النفيسة وقد سجلناها رسماً
بالحاكم المختلطة فكل من تجارى على الطبع من هذه النسخة يدعى
عن الاصول التي طبع منها ويكلف بابرازها في محل الاقتضاء والله

محمد تاسي المغربي

المستعان

التوتني

طبع بمطبعة السعادة بمحور محافظة مصر سنة ١٣٢٣ هجرية

الناس أشيائهم ومن أنك بصدقة فأقبلها ومن لم يأتك بها فأنه حسيبه والسلام ﴿قلت﴾
 أليس إنما يؤخذ من تجار المسلمين في قول مالك الزكاة في كل سنة مرة وإن تجر
 من بلد إلى بلد وهم خلاف أهل الذمة في هذا فقال نعم ﴿قال﴾ ومن تجر ومن
 يتجر فأنما عليه الزكاة في كل سنة مرة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا خرج من مصر
 بتجارة إلى المدينة أقوم عليه ماني يديه فتؤخذ منه الزكاة (فقال) لا أقوم عليه ولكن
 إذا باع أدى الزكاة (قال) ولا أقوم على أحد من المسلمين ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك
 فقال نعم ﴿قلت﴾ وأهل الذمة أيضاً لا أقوم عليهم فإذا باعوا أخذ منهم العشر قال
 نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا من المسلمين
 قدم بتجارة فقال هذا الذي مبي مضاربة أو بضاعة أو على دين أو لم يحل على مال
 عندي الحول أيسق ولا يخاف في قول مالك (فقال) نعم يصدق ولا يخلف

﴿في تمشير أهل الذمة﴾

﴿قلت﴾ أرايت النصارى إذا تجروا في بلادهم من أعلاها إلى أسفلها ولم يخرجوا
 بلادهم إلى غيرها (فقال) لا يؤخذ منه شيء ولا يؤخذ من كرومهم ولا من زروعهم
 ولا من ماشيتهم ولا من نخلهم شيء فإذا خرج من بلادهم إلى غيرها من بلاد المسلمين
 تاجر لم يؤخذ منه مما حل قليل ولا كثير حتى يبيع فإن أراد أن يرد متاعه إلى بلادهم
 أو يرتحل به إلى بلد آخر فذلك له وليس لهم أن يأخذوا منه شيئاً إذا خرج من بلادهم
 ليحل ما دخل عليهم ولم يبيع في بلادهم شيئاً ولم يشتري عندهم شيئاً فإن كان قد اشتري
 عندهم شيئاً مال ناض كان معه أخذ منه العشر مكانه من السلع التي اشتري حين اشتري
 ﴿قلت﴾ أرايت أن هو باع ما اشتري به ما أخذ منه العشر حين كان اشتريه
 من نفعه أيضاً الشر (فقال) لا ولو أقام عندهم سنين بعد الذي أخذوا منه أول
 يبيع ويشتري لم يكن عليه شيء ﴿قلت﴾ وكذلك أن أراد الخروج من بلادهم
 اشتري في بلادهم بعد أن أخذوا الشر منه مرة واحدة وقد اشتري وباع ما
 ما أخذوا منه الشر فأراد الخروج لم يكن لهم عليه فيما يشتري شيء مما يخرج

بلادهم فقال نعم ﴿قلت﴾ وإن دخل عليهم بنصر مال ناض أنما دخل عليهم بلادهم
 متاع متى يؤخذ منه قال إذا باعه ﴿قلت﴾ فإذا باعه أخذ منه العشر مكانه من ثمن
 المتاع قال نعم ﴿قلت﴾ فإن اشتري بعد ذلك وباع فنبيله سبيل المسئلة الأولى في
 الناض الذي دخل به فقال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك
 في النصارى يكرى إبله من الشام إلى المدينة يؤخذ منه في كرائهم العشر بالمدينة إذا
 دخلها قال لا ﴿قلت﴾ فإن أكرى من المدينة إلى الشام وأجعا يؤخذ منه العشر
 بالبلد إذا أكرها قال نعم ﴿قلت﴾ فما يؤخذ من أهل الحرب إذا نزلوا بتجارة
 (فقال) يؤخذ منهم ما صالحوا عليه في سلمهم ليس في ذلك عندهم عشر ولا غيره
 ﴿قلت﴾ أرايت الذي إذا خرج متاع إلى المدينة فباع بأقل من مائتي درهم يؤخذ
 منه العشر قال نعم ﴿قلت﴾ يؤخذ منه مما قل أو أكثر قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول
 مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك إذا تجر عبيد أهل الذمة أخذ منهم كما يؤخذ من
 سائرهم ﴿قال﴾ وقال مالك إذا تجر الذي أخذ منه العشر من كل ما يحل إذا باعه
 من نفعه بزا كان أو غيره من العروش على ما فسرت لك ﴿قال﴾ سحنون وحديثي
 ابن وهب عن ابن لبيعة وبجي بن أيوب عن عمار بن غزيرة حديثهما عن ربيعة أن
 عمر بن الخطاب قال لاهل الذمة الذين كانوا يتجروا إلى المدينة أن تجرم في بلادكم
 فليس عليكم في ذلك شيء ولا عليكم إلا جزيتكم التي فرضنا عليكم وإن
 خرجتم وضربتم في البلاد وأدرتم أموالكم أخذنا منكم وفرضنا عليكم كما فرضنا
 جزيتكم فكان يأخذ منهم من كل عشرين نصف العشر كلما قدموا من مرة ولا
 يكسب لهم براءة مما أخذ منهم كما تكتب للمسلمين إلى الحول فيأخذ منهم كلما جاؤا
 وإن جؤا في السنة مائة مرة ولا يكتب لهم براءة بما أخذ منهم (قال ابن وهب)
 وكنت قد لي مالك ﴿قال﴾ سحنون ﴿وقد روى علي بن زياد في تجار أهل الحرب
 نشر (وقال ابن نافع) مثل قول ابن القاسم إنما هو ما راضاهم عليه المسلمون وليس في
 ذلك حجة معلوم

الناس أشياءهم ومن أتاك بصدقة فأتها ومن لم يأتك بها فأنه حبيبك والسلام ﴿قلت﴾ أليس إنما يؤخذ من تجار المسلمين في قول مالك الزكاة في كل سنة مرة من تجروا من بلد إلى بلد وهم خلاف أهل الذمة في هذا فقال نعم ﴿قال﴾ ومن ومن من يتجر فأتها عليه الزكاة في كل سنة مرة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا خرج من معصر بتجارة إلى المدينة أتقوم عليه مافي يديه فتؤخذ منه الزكاة (فقال) لا يقوم عليه ولكن إذا باع أدى الزكاة (قال) ولا يقوم على أحد من المسلمين ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك فقال نعم ﴿قلت﴾ وأهل الذمة أيضا لا يقوم عليهم فإذا باعوا أخذ منهم الشر قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا من المسلمين قدم بتجارة فقال هذا الذي ممي مضاربة أو بضاعة أو على دين أو لم يحل على مال عندى الحول أيسق ولا يخاف في قول مالك (فقال) نعم يسق ولا يخاف

— في تشهير أهل الذمة —

﴿قلت﴾ أرايت النصراني إذا تجر في بلاده من أعلاها إلى أسفلها ولم يخرج من بلاده إلى غيرها (فقال) لا يؤخذ منه شيء ولا يؤخذ من كرومهم ولا من زروعهم ولا من ماشيتهم ولا من نخلهم شيء فإذا خرج من بلاده إلى غيرها من بلاد المسلمين تاجر لم يؤخذ منه مما حل قليل ولا كثير حتى يبيع فإن أراد أن يرد متاعه إلى بلاده أو يرتحل به إلى بلد آخر فذلك له وليس لهم أن يأخذوا منه شيئا إذا خرج من بلاده بحال ما دخل عليهم ولم يبيع في بلاده شيئا ولم يشتري عندهم شيئا فإن كان قد اشترى عندهم شيئا مال ناض كان معه أخذته العشر مكانه من السلع التي اشترى حين اشترى ﴿قلت﴾ أرايت أن هو باع ما اشتريه بعد ما أخذ منه العشر حين كان اشتراه يؤخذ من ثمنه أيضا الشر (فقال) لا ولو أقام عندهم سنين بعد الذي أخذوا منه أول مرة يبيع ويشترى لم يكن عليه شيء ﴿قلت﴾ وكذلك إن أراد الخروج من بلاده فأتها اشترى في بلاده بعد أن أخذوا الشر منه مرة واحدة وقد اشترى وباع مرارا بعد ما أخذوا منه الشر فأراد الخروج لم يكن لهم عليه فيما اشترى شيء مما يخرج

بلادهم فقال نعم ﴿قلت﴾ وإن دخل عليهم بغير مال ناض إنما دخل عليهم ببلادهم بتاع متى يؤخذ منه . قال إذا باعه ﴿قلت﴾ فإذا باعه أخذ منه العشر مكانه من ثمن التاع قال نعم ﴿قلت﴾ فإن اشترى بعد ذلك وباع فنبيله سبيل المسئلة الأولى في التاع الذي دخل به فقال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك في النصراني يكرى إبله من الشام إلى المدينة يؤخذ منه في كراهم العشر بالمدينة إذا دخلها قال لا ﴿قلت﴾ فإن أكرى من المدينة إلى الشام واجعا يؤخذ منه العشر بالمدينة إذا أكرها قال نعم ﴿قلت﴾ فأي يؤخذ من أهل الحرب إذا نزلوا بتجارة (قال) يؤخذ منهم ما صلحوا عليه في سلمهم ليس في ذلك عنده عسر ولا غيره ﴿قلت﴾ أرايت الذي إذا خرج بتاع إلى المدينة فباع بأقل من مائتي درهم يؤخذ منه العشر قال نعم ﴿قلت﴾ يؤخذ منه مما قل أو أكثر قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك إذا تجر عبيد أهل الذمة أخذ منهم كما يؤخذ من ساداتهم ﴿قال﴾ وقال مالك إذا تجر الذي أخذ منه العشر من كل ما يحل إذا باعه من ثمنه بركا كان أو غيره من العروض على ما فسر لك ﴿قال﴾ سحنون ﴿وحدثني ابن وهب عن ابن لبيعة ويحيى بن أيوب عن عمارة بن غزوة حدثها عن ربيعة أن عمر بن الخطاب قال لأهل الذمة الذين كانوا يتجروا إلى المدينة أن تجزئكم في بلادكم قيس عليكم في أموالكم زكاة وليس عليكم إلا جزئكم التي فرضنا عليكم وإن خرجتم وشرعتم في البلاد وأردتم أموالكم أخذنا منكم وفرضنا عليكم كما فرضنا جزئكم فكان يأخذ منهم من كل عشرين نصف العشر كما قدموا من مرة ولا يكتب لهم براءة مما أخذ منهم كما تكتب للمسلمين إلى الحول فيأخذ منهم كلما جاؤا وإن جازوا في السنة مائة مرة ولا يكتب لهم براءة بما أخذ منهم (قال ابن وهب) وكذلك قال مالك ﴿قال﴾ سحنون ﴿وقد روى علي بن زياد أن تجار أهل الحرب اشترى (وقال ابن نافع) مثل قول ابن القاسم إنما هو ما راضهم عليه المسلمون وليس في ذلك حجة معلوم

— ما جاء في الجزية —

فقلت: أرايت نصارى بني تلب أيؤخذ منهم في جزيتهم الصدقة مضاعفة (قال) ماسمت من مالك فيه شيئا حفظه قال ولو كانت الصدقة تؤخذ من نصارى بني تلب مضاعفة عند مالك ما جهلناهم ولكننا نعرفه قال وماسمت أحدا من أصحابه يذكر هذا فقلت: أتحفظ عن مالك أنه قال تؤخذ الجزية من حجاج نصارى بني تلب (قال) ماسمت من قوله في هذا شيئا وتؤخذ منهم الجزية فقلت: وأشهب: وعلى كل من كان على غير الإسلام أن يؤخذ منهم الجزية عن يد وهم صاغرون وقد قال الله تبارك وتعالى ذلك في كتابه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن لا كتاب له من الجوس سنواهم سنة أهل الكتابين فقلت: قال سحنون: وذلك السنة والأمر الذي لا اختلاف فيه عند أحد من أهل المدينة (قال سحنون) أنه قول ابن القاسم وفيه قول غيره والمعنى كله واحد) فقلت: أرايت النصراني إذا أعفقه المسلم أن يكون على هذا المعتقد النصراني الجزية فقال لا فقلت: وهذا قول مالك (قال) نعم هو قول مالك وقال مالك: ولو جعلت عليه الجزية لكان العتق إذا أخبره ولم يضعه العتق شيئا فقلت: أرايت النصراني إذا عتق عبده النصراني أن يكون على العبد المعتقد وهو نصراي الجزية أم لا (قال) نعم تجعل عليه الجزية وقد سمعت من مالك بن أنس وهو يقول يؤخذ من عبدة النصاري إذا نجروا في بلاد المسلمين من بلد إلى بلد الشر فقلت: أرايت النصراني تخفي به السنة فلم تؤخذ منه الجزية لسنة هذه حتى أسلم أو تؤخذ منه جزية هذه السنة وقد أسلم أم لا (قال) سمعت مالكا وقد سئل عن أهل حصن هادونا المسلمين ثلاث سنين على أن يعطوا المسلمين في كل سنة شيئا معلوما فأعطوهم سنة واحدة ثم أسلموا قال مالك أرى أن يوضع عنهم ما بقى عليهم ولا يؤخذ منهم ولم أسمع من مالك في مستأثرك شيئا وهو عندي مثله لا أرى أنه

(١) قوله قال سحنون إلى قوله والمعنى كله واحد) وجد في الأصل بين قوسين وكتبه عليه بهائم مائه (العلم عليه لابن وضاح) كتبه مصححه

يؤخذ منهم شيء فقلت: أرايت هذا المال الذي هادناهم عليه أخمس أم ما يصنع به (قال) ماسمت فيه شيئا وأراه مثل الجزية فقلت: أرايت إذا أسلم الذي أنشط الجزية عن حجته وعن أرضه في قول مالك أم لا (قال) قال مالك أن كانت أرضه أرض صلح سقطت الجزية عن حجته وعن أرضه وتكون أرضه له وإن كانوا أهل غنوة لم يكن له أرضه ولا ماله ولا داره وسقطت عنه الجزية وإن مهدي: عن سفیان الثوري عن إسماعيل بن أبي خالد وعن هشام عن إسماعيل عن الشعبي في مسلم أعتق عبدا من أهل الذمة قال ليس عليه جزية وذمته ذمة ولاه فقلت: وأشهب: بلني عن علي بن أبي طالب أنه قال في النصراني يعتق لا جزية عليه ولم يضر من أعتقه (ابن القاسم) عن مالك أنه قال بلتنا أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عماله أن يضعوا الجزية عن أسلم من أهل الجزية حين يسلمون فقلت: مالك: وهي السنة التي لا اختلاف فيها فقلت: ابن وهب: وكان ابن عمر وابن عباس ومالك بن أنس وغير واحد يكرهون بيع أرض العتوة فقلت: ابن وهب: وقال ابن شهاب إذا أسلم رجل من أهل العتوة لم يكن له أرضه فقلت: ابن وهب: عن ابن أبي ذئب أن عمر بن عبد العزيز قال لنصاري كلب وتلب لا تأخذ الصدقة منكم وعليكم الجزية فقالوا أتعلمنا كالبعد قال لا تأخذ منكم إلا الجزية قال فتوفي عمر وهم على ذلك فابن وهب: عن ابن لبيعة عن عمر بن عبد الله مولى غفرة^(١) أن الأشعث بن قيس اشترى من أهل سواد الكوفة أرضا لهم فاشترطوا عليه رضا عمر بخاءه الأشعث فقلت: أمير المؤمنين التي اشترت أرضا بسواد الكوفة واشترطوا على أن أنت رضى فقال عمر ممن اشترتها فقال من أهل الأرض فقال عمر كذبت وكذبوا بنسبت لك ولا لم فقلت: ابن مهدي: عن سفیان عن هشام عن الحسن وعن داود بن يزيد عن محمد بن سيرين أن عمر نهى أن يتابع أهل الذمة وأرضهم فقلت: ابن مهدي: عن سفیان عن منصور عن رجل عن عبد الله بن مغفل قال لا يشتري

(١) مولى غفرة) هي أخت بلال مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم له من هاشم الأسلم

الْبَنَاءُ فِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ

لِأَبِي مُحَمَّدٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْغَيْثِيِّ

تَصْحِيحٌ

الْمَوْلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ الْإِسْلَامِيِّ الرَّامُورِيِّ

دار الفكر

والأخذ لا يجب إلا من المال. قال ويؤخذ من المسلم ربع العشر
ومن الذمي نصف العشر ومن الحربي العشر

الأولاد ، لأنهم يبقين إلا بإقراره (فلا يؤخذ إلا من المال) وكذا لو قال هم أولادي لهذا
المعنى ، وإن قالهم مدبرون لا يلتفت إليه لأن التدبير منه لا يصح في دار الحرب ، كذا
في الجامع المحبوبي ، وكذا لو قال كنت اعتنقتهم في دار الحرب لا يصدق ، لأن عتقه فيها
لا يصح كتدبيره (والأخذ لا يجب إلا من المال) أي أخذ العاشر لا يجب إلا من
المال المورور به .

(قال) أي محمد رحمه الله (ويؤخذ من المسلم ربع العشر ومن الذمي نصف العشر ،
ومن الحربي العشر) أي الذي يؤخذ من المسلم الزكاة ، لأنه لما أخرج ماله إلى البراري
احتاج إلى حاية الإمام ، فثبت له ولاية أخذ الزكاة منه كما من السوائم والذمي أحوج إلى
الحماية إذ أطاع اللصوص والسراق إلى أموال أهل الذمة أكثر فذلك وجب الأخذ بضعف
ما يؤخذ من المسلم ، ولتحقيق الدل بالكفر ، وأما الحربي فإنه يؤخذ منه العشر لأنه لما
ثبت للضعف في الذمي ثبت ضعف ذلك في الحربي تحقيقاً لفضل الدل ، وما يؤخذ من
المسلم زكاة توضع موضع الزكاة وتسقط عنه زكاة تلك السنة ، وما يؤخذ من الذمي ليس
بزكاة ولا يؤخذ بشرائط الزكاة ، وتصرف في مصرف الجزية والخراج ، ولا تسقط عنهم
جزية رؤوسهم في تلك السنة ، وكذا ما يؤخذ من الحربي يصرف إلى مصارف الجزية
وكيفية الأخذ المذكور هي مذهب أبي حنيفة رحمه الله (١) وبه قال ابن أبي ليلى
والشافعي والثوري وأبو عبيد . وقال مالك يؤخذ من تجار أهل الذمة العشر إذا اتجروا
إلى غير بلادهم مما قل أو أكثر إذا باعوا ويؤخذ منهم في سفره كذلك ، ولو مراراً في السنة
وإن اتجروا في بلادهم لا يؤخذ منهم شيء ، ويؤخذ من الحربي كذلك إلا إذا جعلوا إلى
المدينة من الحنطة والزيت خاصة ، فإنه يؤخذ منهم نصف العشر فقط وهذا
عجيب جداً .

(١) هنا كلام ساقط وربما هو « وبعض الصحابة » ، اهـ مصححه .

هكذا أمر عمر رضي الله عنه سعاته إن مر حربي على عاشر
بخمسين درهماً لم يؤخذ منه شيء إلا أن يكونوا يأخذون منا من
مثله ، لأن الأخذ منهم بطريق المجازاة بخلاف المسلم والذمي لأن
الماخوذ زكاة أو ضعفها فلا يسد من النصاب ، وهذا في الجامع
الصغير ، وفي كتاب الزكاة لا تأخذ من القليل ، وإن كانوا
يأخذون منا منه ،

(وهكذا أمر عمر رضي الله عنه سعاته) يعني مثل المذكور أمر عمر بن الخطاب
رضي الله عنه سعاته بضم السين جمع ساع وهو عامل الزكاة ، رواه عبد الرزاق في مصنفه
أخبرنا هشام بن حسان عن أنس وابن سيرين قال بعثني أنس بن مالك رضي الله عنه على
الآية فأخرج لي كتاباً عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه يؤخذ من المسلمين من كل أربعين
درهماً درهم ، ومن أهل الذمة من كل عشرين درهماً درهم ، ومن لا زمة له من كل
عشرة دراهم درهم ، وروى الشيخ أبو الحسين القدوري في شرحه مختصر الكرخي أن
عمر بن الخطاب رضي الله عنه نصف العشر ، وقال لهم خذوا من المسلم ربع العشر ،
ومن الذمي نصب المشار ، ومن الحربي العشر وكان هذا بحضور الصحابة رضي الله عنهم
من غير خلاف فكان إجماعاً .

(وإن مر حربي على عاشر بخمسين درهماً لم يؤخذ منه شيء إلا أن كانوا يأخذون منا
من مثله) أي من مثل خمسين لأن الأخذ منهم بطريق المجازاة (بخلاف المسلم والذمي
لأن المأخوذ زكاة) يعني من المسلم (أو ضعفها) أي والمأخوذ من الحربي ضعف الزكاة
وهو نصف العشر ، فإذا كان كذلك (فلا بد من النصاب) لأنه شرط في الأصل فكذا في
للمشاعف (وهذا في الجامع الصغير) أي الذي ذكرنا كذا ذكر في الجامع الصغير
لحمد رحمه الله .

(وفي كتاب الزكاة) يعني المذكور في كتاب الزكاة المذكور في الأصل وهو المبسوط
لحمد رحمه الله أيضاً (لا يؤخذ) أي الزكاة من القليل (وإن كانوا يأخذون منا منه)

والأخذ لا يجب إلا من المال. قال ويؤخذ من المسلم ربع العشر
ومن الذمي نصف العشر ومن الحربي العشر

الأولاد ، لأنهم يبقون إلا باقراره (فلا يؤخذ إلا من المال) وكذا لو قال هم أولادى لهذا
المعنى ، وإن قالهم مديرون لا يلتفت إليه لأن التدبير منه لا يصح في دار الحرب ، كذا
في الجامع المحبوبي ، وكذا لو قال كنت اعتنقهم في دار الحرب لا يصدق ، لأن عتقه فيها
لا يصح كتدبيره (والأخذ لا يجب إلا من المال) أى أخذ العاشر لا يجب إلا من
المال المروور به .

(قال) أى بحمد ربه الله (ويؤخذ من المسلم ربع العشر ومن الذمي نصف العشر ،
ومن الحربي العشر) أى الذي يؤخذ من المسلم الزكاة ، لأنه لما أخرج ماله إلى السرايري
احتاج إلى حياة الإمام ، وثبت له ولاية أخذ الزكاة منه كما من السوائم والذمي أحوج إلى
الحماية إذ أطاع اللصوص والسراق إلى أموال أهل الذمة أكثر فذلك وجب الأخذ بضعف
ما يؤخذ من المسلم ، ولتعقيق الذل بالكفر ، وأما الحربي فإنه يؤخذ منه العشر لأنه لما
يثبت للضعف في الذمي ثبت ضعف ذلك في الحربي تحقيقاً لفضل الذل ، وما يؤخذ من
المسلم زكاة توضع موضع الزكاة وتسقط عنه زكاة تلك سنة ، وما يؤخذ من الذمي ليس
بزكاة ولا يؤخذ بشرائط الزكاة ، وتصرف في مصرف الجزية والخراج ، ولا تسقط عنهم
جزية رؤوسهم في تلك السنة ، وكذا ما يؤخذ من الحربي يصرف إلى مصارف الجزية
وكيفية الأخذ المذكور هي مذهب أبي حنيفة رحمه الله (١) وبه قال ابن أبي ليلى
والشافعي والثوري وأبو عبيد . وقال مالك يؤخذ من تجار أهل الذمة العشر إذا اتجروا
إلى غير بلادهم بما قل أو أكثر إذا باعوا ويؤخذ منهم في سفره كذلك ، ولو مرأ في السنة
وان اتجروا في بلادهم لا يؤخذ منهم شيء ، ويؤخذ من الحربي كذلك إلا إذا حملوا إلى
المدينة من الخطة والزيت خاصة ، فإنه يؤخذ منهم نصف العشر فقط وهذا
عجيب جداً .

(١) هنا كلام ساقط وربما هو « وبعض الصحابة » ، اهـ مصححه .

هكذا أمر عمر رضي الله عنه سعاته إن مر حربي على عاشر
بجسين درهماً لم يؤخذ منه شيء إلا أن يكونوا يأخذون منا من
مثلها ، لأن الأخذ منهم بطريق المجازاة بخلاف المسلم والذمي لأن
الماخوذ زكاة أو ضعفها فلا بد من النصاب ، وهذا في الجامع
الصغير ، وفي كتاب الزكاة لا تأخذ من القليل ، وإن كانوا
يأخذون منا منه ،

(وهكذا أمر عمر رضي الله عنه سعاته) يعني مثل المذكور أمر عمر بن الخطاب
رضي الله عنه سعاته بضم السين جمع ساع وهو عامل الزكاة ، رواه عبد الرزاق في مصنفه
أخبرنا هشام بن حسان عن أنس وابن سيرين قان بعثني أنس بن مالك رضي الله عنه عني
الاية فأخرج لي كتاباً عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه يؤخذ من المسلمين من كل أربعين
درهماً درهم ، ومن أهل الذمة من كل عشرين درهماً درهم ، ومن لا زمة له من كل
عشرة دراهم درهم ، وروى الشيخ أبو الحسين القدوري في شرحه مختصر الكرخي أن
عمر بن الخطاب رضي الله عنه نصف العشر ، وقال لهم خذوا من المسلم ربع العشر ،
ومن الذمي نصف العشار ، ومن الحربي العشر وكان هذا بحضور الصحابة رضي الله عنهم
من غير خلاف فكان اجماعاً .

(وإن مر حربي على عاشر بجسين درهماً لم يؤخذ منه شيء إلا أن كانوا يأخذون منا
من مثلها) أى من مثل خمسين لأن الأخذ منهم بطريق المجازاة (بخلاف المسلم والذمي
لأن المأخوذ زكاة) يعني من المسلم (أو ضعفها) أى والمأخوذ من الحربي ضعف الزكاة
وهو نصف العشر ، فإذا كان كذلك (فلا بد من النصاب) لأنه شرط في الأصل فكذا في
المضاعف (وهذا في الجامع الصغير) أى الذي ذكرنا كذا ذكر في الجامع الصغير
لحمد رحمه الله .

(وفي كتاب الزكاة) يعني المذكور في كتاب الزكاة المذكور في الأصل وهو الميسر
لحمد رحمه الله أيضاً (لا يؤخذ) أى الزكاة من القليل (وإن كانوا يأخذون منا منه)

(البناءية في شرح الهداية ج ٣ - ١٢)

لأنه لا يمكن من المقام إلا حولاً ، والاخذ بعده لا يتأصل المال ، وإن عشره فرجع إلى دار الحرب ثم خرج من يومه ذلك عشره أيضاً ، لأنه رجع بأمان جديد وكذا الاخذ بعده لا يفضي إلى الاستئصال . وإن مر على ذمي بنحمر أو خنزير عشر الحمر دون الخنزير ، وقوله عشر الحمر ، أي من قيمتها . وقال الشافعي « رح » لا يعشرها لأنه لا قيمة لها . وقال زفر « رح » يعشرها لاستوائهما في المالية عندهم

لأنه لا يمكن من المقام إلا حولاً (قد مر الكلام فيه : نقاً) (والأخذ بعده) أي بعد الحول (لا يتأصل المال) لا مكان الربح . (وإن عشره) أي وان أخذ العاشر عشر الحربي (فرجع إلى دار الحرب ثم رجع من يومه ذلك عشره أيضاً) أي بأخذ عشره ثانياً وثالثاً ، ولو كان في يوم واحد لتجدد الأمان ؛ وبه قال اسحاق وأبو ثور وأبو عبيد ، وعن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم لا يكرر في السنة ؛ وقال أبو عبيد هذا إذا كان المال الذي مر به بعينه في المرة الأولى ، وإن كان غيره أخذ منه (لأنه رجع بأمان جديد) إذ العصمة تنقطع بالرجوع إلى دارهم ، وبالعود إليها تثبت عصمة جديدة فصار كالمال المتجدد فيؤخذ منه ثانية كذا في الأيضاح . (وكذا الاخذ بعده) أي بعد الرجوع (لا يفضي إلى الاستئصال) لا احتمال حصول الربح في سفره فأقيم نفس السفر مقامه .

(فإن مر ذمي بخمر أو خنزير) أي مر بها بنية التجارة وهما يساويان مائتي درهم (عشر الحمر دون الخنزير) أي لا يعشر الخنزير (وقوله) أي وقوله محمد « رح » ، عشر الحمر أي قيمتها (أي من قيمتها ، أي من قيمة الحمر ، انما فسر بهذا احترازاً عن قول مسروق ، فإنه يقول يأخذ من عين الحمر . (وقال الشافعي لا يعشرها ، لأنه لا قيمة لها) أي للخمر والخنزير (وقال زفر « رح » يعشرها لاستوائهما في المالية عندهم) وكذا في التقويم في حق أهل الذمة ، ولهذا يجب

وقال أبو يوسف « رح » يعشرها إذا مر بها جملة ، كأنه جعل الخنزير تبعاً للخمر ، فإن مر بكل واحد على الانفراد عشر الحمر دون الخنزير ووجه الفرق على الظاهر ان القيمة في ذوات القيم لها حكم العين والخنزير منها ، وذوات الامثال ليس لها هذا الحكم

الضمان على متلف خنزير الذمي ، كما يجب على متلف خمره فيعشرها . (وقال أبو يوسف يعشرها إن مر بها جملة كأنه) أي كأن أبا يوسف (جعل الخنزير تبعاً للخمر) لأن مالية الحمر أظهر ، بدليل ان المسلم يرث الحمر ، ولو أخرجت من دار الحرب تدخل في الغنيمة ويملكها المسلم حتى لو تخللت تصير ملكاً له ، والمكاتب إذا عجز وله خمر يصير ملكاً للولي بخلاف الخنزير فجعله تبعاً للخمر أولى . (فإن مر بكل واحد على الانفراد عشر الحمر دون الخنزير) لعدم التبعية ، كما ان أبا حنيفة لا يقسم العبيد ، فإذا انضمت إلى سائر الاموال يقسمها تبعاً . (ووجه الفرق على الظاهر) أي على ظاهر الرواية لا في ظاهر الرواية الخنزير لا يعشر عندهما سواء مر بها أو على الانفراد (ان القيمة في ذوات القيم) احتراز به عن ذوات الامثال (لها حكم العين والخنزير منها) ولهذا لو تزوج ذمي ذمية على خنزير فأثابها بالقيمة اجبرت على القبول كالو أثابها بالعين (وفي ذوات الامثال ليس لها هذا الحكم) أي لا يكون في معنى المثلي ، لأن ما يكون من ذوات الامثال يجب أن يكون بدله مثلاً له اعتباراً بما ضمنه المقصوب ، وان لم يكن مثلاً لها لا يكون أخذها كأخذها ولا كذلك الخنزير لأنه من ذوات الامثال وأخذ القيمة فيها لا يكون من ذوات الامثال ينزل منزلة أخذ العين ، والدليل على ذلك انه لو تزوجها على خمر فأثابها بالقيمة لم تجبر على القبول . (فإن قيل لا نسلم ان القيمة لها حكم العين في ذوات القيم ، ألا ترى أن الذمي إذا باع داره بخنزير وشفيها مسلم بأخذها بقيمة الخنزير ، فلو كان لها حكم العين لما أخذ ، وأجيب بأن القيمة إنما أقيمت مقام العين حكماً لا حقيقة فصار لها شبهة العين ، ولهذا شبهة لم يمتري في حق العباد لاحتياجهم بخلاف العشر وهو حق الله عز وجل حيث شبهة اعتبرت بهذه شبهة لاستغنائه تعالى .

جامع الأصول لابن الأثير

للإمام أبي السعادات مبارك بن محمد:
ابن الأثير الجبزي

٥٤٤ - ٦٠٦ هـ
رحمه الله وتوفاه الله

حَقَّقَهُ
محمد كمال الفقي
رئيس جامعة أنصار السنة المحمدية

أشرف على طبعه
العلامة الفقيه الأستاذ الأكبر
أشيخ عبد المجيد سليم
شيخ الجامع الأزهر

الطبعة الثانية
١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

الطبعة الرابعة
١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

الطبعة الأولى
١٣٧٠ هـ - ١٩٥٠ م

الطبعة الثالثة
١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

١١٥٥ (د- مربي بن عبد الله رحمه الله^(١)) عن جَدِّه أَبِي أُمِّه
عن أبيه « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِنَّمَا الْخِرَاجُ عَلَى
النَّهْودِ وَالنَّصَارَى ، وليس على المسلمين خِرَاجٌ »
وفي رواية « عُشُورٌ » مكان « خِرَاجٌ » .

وفي رواية قال : « أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَسْلَمْتُ :
فَعَلَّمَنِي الْإِسْلَامَ ، وَعَلَّمَنِي كَيْفَ أَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنْ قَوْمِي مِمَّنْ أَسْلَمَ
ثُمَّ رَجَعْتُ إِلَيْهِ . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كُلُّ مَا عَلَّمْتَنِي فَقَدْ حَفِظْتُهُ
إِلَّا الصَّدَقَةَ ، أَفَأَعُشُورُهُمْ ؟ قَالَ إِنَّمَا الْعُشُورُ عَلَى النَّصَارَى وَالْيَهُودِ .
أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢) »

١١٥٦ (ط - مربي بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما) « أَنَّ

(١) هو حرب بن عبيد الله بن عمير الثقفي عن جده رجل من تغلب . وعنه
عطاء بن السائب على اختلاف فيه كثير . ذكره ابن حبان في الثقات فقال حرب
ابن عبيد الله عن خالد بن عطاء بن السائب ، ثم قال : حرب بن هلال الثقفي عن
أبي أمية بن يعلى الثقفي ، وعنه عطاء بن السائب انتهى . وهما واحد . والحديث عند
أحمد من طريق عطاء بن السائب عن حرب بن هلال عن أبي أمية « قلت
أعشر قومي » وهو المخرج عند أبي داود بعينه ، كما في الأصل اه تهذيب .

وقال في الخلاصة : مضطرب الحديث

(٢) قال الشيخ ابن القيم رحمه الله في تهذيب السنن (ج ٥ ص ٢٥٣
حديث ٢٩٢٤) قال عبد الحق الأيبلى : في إسناده اختلاف . ولا أعلم من
طريق يحتاج به .

مُحَمَّدُ بْنُ الْخَطَّابِ كَانَ يَأْخُذُ مِنَ النَّبِطِ مِنَ الْخِطَّةِ وَالزَّيْتِ نِصْفَ
الْعُشْرِ ، يُرِيدُ بِذَلِكَ : أَنَّ يُكْتَفَرُ الْحَمْلُ إِلَى الْمَدِينَةِ ، وَيَأْخُذُ مِنَ
الْقَطْنِيَّةِ الْعُشْرَ .

أَخْرَجَهُ الْمَوْطَأُ

١١٥٧ (ط - السائب بن مربي رحمه الله) قال : « كُنْتُ عَامِلًا
مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْمُودٍ فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، فَكُنَّا نَأْخُذُ مِنَ
النَّبِطِ^(١) الْعُشْرَ . قَالَ مَالِكٌ : سَأَلْتُ ابْنَ شِهَابٍ : عَلَى أَيِّ وَجْهِ كَانَ
يَأْخُذُ عُمَرُ مِنَ النَّبِطِ الْعُشْرَ ؟ فَقَالَ : كَانَ ذَلِكَ يُؤْخَذُ مِنْهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ
فَالْأَمَمُ ذَلِكَ عُمَرُ »

أَخْرَجَهُ الْمَوْطَأُ .

١١٥٨ (د - مربي بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما) : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « لَا تَصْلُحُ قِبْلَتَانِ^(٢) فِي أَرْضٍ وَاحِدَةٍ ، وليس
على مسلم جزية »

(١) « النبط » محرّكة : جبل يزلزلون بالبطائح بين الرافدين ، كالنبيط
والأنباط ، وهو نبطي : محرّكة ، ونباطي مثله ، ونباط : ككتاب ، وتنبط : تشبه
بهم ، أو انصب إليهم قاموس .

(٢) قوله « لَا تَصْلُحُ قِبْلَتَانِ » قال النور شتم : أى لا يستقيم دينان بأرض
على سبيل المظاهرة والمعادلة ، أما السلم : فليس له أن يختار الإقامة بين ظهري قوم
كفار ، لأن السلم إذا صنع ذلك فقد أحل نفسه محل الذي فينا ، وليس له أن =

١١٥٥ (د - م رب بن عير الله رحمه الله^(١)) عن جده أبي أمية
عن أبيه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إنما الخراج على
اليهود والنصارى ، وليس على المسلمين خراج »
وفي رواية « عسور » مكان « خراج » .

وفي رواية قال : « أثبت النبي صلى الله عليه وسلم فأسلمت
فلمنني الإسلام ، وعلمني كيف أخذ الصدقة من قومي ممن أسلم
ثم رجعت إليه . فقلت : يا رسول الله ، كل ما علمتني فقد حفظته
إلا الصدقة ، أفأعشرهم ؟ قال إنما العسور على النصارى واليهود .
أخرجه أبو داود^(٢)

١١٥٦ (ط - م رب بن عير الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما) « أن

(١) هو حرب بن عبيد الله بن عير الثقفي عن جده رجل من تغلب . وعنه
عطاء بن السائب على اختلاف فيه كثير . ذكره ابن حبان في الثقات فقال حرب
ابن عبيد الله عن خالد بن عطاء بن السائب ، ثم قال : حرب بن هلال الثقفي عن
أبي أمية بن يعلى الثقفي ، وعنه عطاء بن السائب انتهى : وهما واحد . والحديث عند
أحمد من طريق عطاء بن السائب عن حرب بن هلال عن أبي أمية « قلت
أعشر قومي » وهو الحرج عند أبي داود بعينه ، كما في الأصل اه تهذيب .

وقال في الخلاصة : مضطرب الحديث

(٢) قال الشيخ ابن القيم رحمه الله في تهذيب السنن (ج : ٢ ص ٢٥٣
حديث ٢٩٢٤) قال عبد الحق الأشبيلي : في إسناده اختلاف . ولا أعلم من
طريق يخرج به .

مهر بن الخطاب كان يأخذ من النبط من الخنطة والزيت نصف
المشر ، يريد بذلك : أن يكثر الحمل إلى المدينة ، ويأخذ من
القطنة المشر .

أخرجه الموطأ

١١٥٧ (ط - السائب بن عير الله) قال : « كنت عاملاً
مع عبد الله بن مسعود في زمن عمر بن الخطاب ، فكننا نأخذ من
النبط^(١) المشر . قال مالك : سألت ابن شهاب : على أي وجه كان
يأخذ عمر من النبط المشر ؟ فقال : كان ذلك يؤخذ منهم في الجاهلية
فالزمهم ذلك عمر »

أخرجه الموطأ .

١١٥٨ (د - م رب بن عير الله رضي الله عنهما) : أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال « لا تملح قبلتان^(٢) في أرض واحدة ، وليس
على مسلم جزية »

(١) « النبط » بحركة : جبل يزلون بالبطائح بين العراقيين ، كالنبيط
والأنباط ، وهو نبطي : بحركة ، ونباطي مثله ، ونباط : كنبان ، وتنبط : تشبه
بهم ، أو انتسب إليهم فاموس .

(٢) قوله « لا تملح قبلتان » قال التور شتم : أي لا يستقيم ديتان بأرض
على سبيل النظرة والمعادلة ، أما المسلم : فليس له أن يختار الإقامة بين ظهري قومي
كفار ، لأن المسلم إذا صنع ذلك فقد أحل نفسه محل الذي فينا ، وليس له أن =

فقال : اغْدُوا عَلَى الْقِتَالِ ، فَنَدُّوا . فَأَصَابَهُمْ جِرَاحٌ . فَقَالَ : إِنَّا قَاتِلُونَ غَدَاً إِنْ شَاءَ اللَّهُ . فَأَعْجَبَهُمْ . فَضَحِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « وَقَالَ سَفِيَانُ مَرَّةً « فَنَبِّئْهُمْ » .

وَفِي رِوَايَةِ نَحْوِهِ ، وَفِيهِ « فَقَالُوا : لَا نَبْرَحُ أَوْ نَفْتَحُهَا » وَفِيهِ « فَقَاتَلُوهُمْ قِتَالًا شَدِيدًا . وَكَثُرَ فِيهِمُ الْجِرَاحَاتُ » - الْحَدِيثُ «

قَالَ الْحَمِيدِيُّ : أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ الثَّانِيَةَ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ عَنْ قَتِيْبَةَ ، وَقَالَ فِيهِ : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو . وَأَخْرَجَهُ هُوَ وَمُسْلِمٌ فِي الْمَغَازِي - بِمَعْنَى الرِّوَايَةِ الْأُولَى - وَفِيهِ عَنْهُمَا : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، وَالْحَدِيثُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ . وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ عَلَيْهِ . مِنْهُمْ مَنْ قَالَ : عَنْهُ ، هَكَذَا . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : عَنْهُ ، هَكَذَا . وَمِنْهُمْ مَنْ رَوَاهُ عَنْهُ بِالسَّكَنِ قَالَ : وَأَخْرَجَهُ الْبُزْجَانِيُّ ، وَقَالَ « عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو » . أَصَحُّ وَهَكَذَا أَخْرَجَهُ أَبُو مَسْعُودٍ فِي مُسْنَدِ ابْنِ عَمْرٍو .

قَالَتْ : وَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي كِتَابِ الْبُخَارِيِّ وَكِتَابِ مُسْلِمِ اللَّذَيْنِ قَرَأْتُهُمَا « عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو » وَلَمْ أَجِدْ فِيهِمَا « ابْنَ عَمْرٍو » ، لَمَّا لَمْ يَكُنْ كَانَ عِنْدَ الْحَمِيدِيِّ هُوَ ابْنُ عَمْرٍو . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٦١٦٥ (ر -) عُمَادُ بْنُ أَبِي الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنْ وَفَدَ ثَقِيفٌ لَمَّا قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْزَلَهُمْ لِلسَّجْدِ ، لِيَكُونَ أَرْقَ لِقَائِهِمْ . فَانْتَرَطُوا عَلَيْهِ أَنْ لَا يُخَشِّرُوا ، وَلَا يُشَرُّوا ، وَلَا يُجَبِّئُوا فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَكُمْ أَنْ لَا تَخْشَرُوا ، وَلَا

تَمْشَرُوا ، وَلَا خَيْرَ فِي دِينٍ لَيْسَ فِيهِ رُكُوعٌ » أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ .

٦١٦٦ (ر -) وَهَبُ بْنُ سِنْدٍ قَالَ « سَأَلْتُ جَابِرَ عَنْ شَأْنِ ثَقِيفٍ ، إِذْ بَايَعَتْ ؟ قَالَ : اشْتَرَطَتْ أَنْ لَا صَدَقَةَ عَلَيْهَا وَلَا جِهَادَ ، وَأَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : سَيَتَصَدَّقُونَ وَيَجَاهِدُونَ إِذَا أَسْلَمُوا » أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ .

بَعَثَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ إِلَى بَنِي جَذِيْمَةَ

٦١٦٧ (خ س -) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى بَنِي جَذِيْمَةَ ، فَدَعَاهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ ، فَلَمْ يُحْسِنُوا أَنْ يَقُولُوا : أَسْلَمْنَا . فَجَعَلُوا يَقُولُونَ : صَبَأًا بَا ، وَبَنِيْنَا فَجَعَلَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ يَقْتُلُ وَيَأْسِرُ . وَدَفَعَ إِلَى كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ أَسِيرَهُ ، فَقَالَ : وَاللَّهِ ، لَا أَقْتُلُ أَسِيرِي ، وَلَا يَقْتُلُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِي أَسِيرَهُ ، حَتَّى قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَذَكَرْنَا . فَرَفَعَ يَدَيْهِ ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ خَالِدٌ - مَرَّتَيْنِ » .

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ .

سَرِيَّةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُذَافَةَ السَّهْمِيِّ ، وَعَلْقَمَةُ بْنُ مَجْزَزٍ الْمَدَلِجِيُّ ، وَيُقَالُ : إِنَّهَا سَرِيَّةُ الْأَنْصَارِ .

٦١٦٨ (خ م ر س -) عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَرِيَّةً ، وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ ،

الكامل في النياخ

بإذن

الشيخ الإسلام عبد العزيز بن أبي الحسن علي بن أبي الكرم
محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف

بأبن الأثير

دار بيروت
للطباعة والنشر

دار صادر
للطباعة والنشر

بيروت

١٣٨٠ - ١٩٦٠ م

الأندلس ، بعد أن كان قد وافقه ، وأطاعه ؛ وسيّر إليه عبدُ الرحمن جيشاً مع ابنه محمد .

وفيها كان بالأندلس جماعة شديدة ، وقحط عظيم ، وكان ابتداءه سنة اثنين وثلاثين ، فهلك فيه خلق كثير من الآدميين والدواب ، وبيست الأشجار ، ولم يزرع الناس شيئاً ، فخرج الناس هذه السنة يستقون ، فسُقوا ، وزرعوا وزال عن الناس القحط¹ .

وفيها ولي إبراهيم بن محمد بن مُصعب بلاد فارس .

• وفيها غرق كثير من الموصل [وهلك] فيها خلق قليل كانوا نحو مائة ألف إنسان ، وكان سبب ذلك أن المطر جاء بها عظيماً لم يُسمع بمثله بحيث أن بعض أهلها جعل سطلاً عمقه ذراع في سعة ذراع ، فامتأ ثلاث دفعات في نحو ساعة ، وزادت دجلة زيادة عظيمة فركب الماء الرُبض الأسفل ، وشاطئ نهر سوق الأربعماء ، فدخل كثيراً من الأسواق ، فقتل إن أمير الموصل ، وهو غانم بن حُمَيْد الطوسي ، كفن ثلاثين ألفاً ، وبقي تحت الهدم خلق كثير لم يُحملوا سوى من حملته الماء¹ .

• وفيها أمر الواثق بترك أعشار سفن البحر² .

وفيها توفي الحكم بن موسى ، ومحمد بن عامر³ القرشي مصنف الصواف وغيرها ، ويحيى بن يحيى الغسانيّ الدمشقيّ ، وقيل سنة ثلاث وثلاثين ، وقيل غير ذلك ، وأبو الحسن عليّ بن المُغيرة الأثرم النحويّ اللغويّ ، وأخذ العلم عن أبي عُبَيْدَة والأصمعيّ .

وفيها توفي عمرو الناقد .

• فإذا هو قصير ، فقال وصيف : أما تستقون الله ؟ تولّون هذا الخلافة ! فيمن تولّونه . فذكروا عدّة ، ثم أحضر المتوكل ، فلما حضر حمد بن أبي داود الطويلة . وعتمه وقبل بين عينيه ، وقال : السلام أمير المؤمنين ، ورحمة الله وبركاته ! ثم غُسل الواثق ، وصلي عليه

أن عمر المتوكل ، يوم بويج ، ستاً وعشرين¹ سنة ، ووضع العطاء شمالية أشهر ، وأراد ابن الرّيات [أن] يلقبه المنتصر ، فقال أحمد بن أبي داود : قد رأيتُ لقباً أرجو أن يكون موافقاً ، وهو المتوكل على الله ، فأمر به ، فكتب به إلى الآفاق .

قيل بل رأى المتوكل في منامه ، قبل أن يُستخلف ، كأن سكّراً يتزلّز في السماء ، مكتوب عليه المتوكل على الله ، فقصّها [على] أصحابه ، فقالوا : الله الخلافة ؛ فبلغ ذلك الواثق ، فحبسه وضيق عليه . وحجّ بالناس محمد داود .

ذكر عدّة حوادث

في هذه السنة أصاب الحُجّاج في العود عطشٌ عظيم ، فبلغت الشربة عدّة² بر ، ومات منهم خلق كثير ، وفيها غدر موسى بالأندلس ، وتحالف على عبد الرحمن بن الحكم أمير

1) ست عشرة .

2) عشرة .

1) Om. C. P. et B.

2) Om. A.

3) B. عايد .

تكملة بستان

أوقد بسنة الست بلا

للمحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي
وضعه في أزهى عصور الإسلام منذ تأسيسها إلى وفاته عام ٤١٣هـ

يشتمل على وصفها وتخطيطها وما كانت عليه من الحضارة والمدنية « وهو ترجم فيه »
الحكام والملوك والأمراء والوزراء والأشراف « من عليّة الناس وسائر طبقات حمله الإسلام »
الغلاة والصفريين والبيانيين واللغويين والقراء والمفسرين والمثمين والمكلمين من سائر الملوك
والنظقيين والأصوليين والجهلدين والفقهاء والقضاة والفرضيين « من سائر المذاهب »
والزهاد والتساك والمتصوفة والقصاص والوقايف والرياضيين الحساب والمهندسين
والفلكيين والمهندسين والموسيقين والأطباء والسياد والبراهين والكتاب والخطاطين
والتأديين والأخباريين والتنايين والمؤرخين والعروضيين وشعراء الغنن والرواة
والفرسان وحذاق الصناعات من نفع فيها أو وزر عليها من غير أهلها وما انتهى إليه من كمالهم والقائم لهم
ومشهوراتهم وسنن أخبارهم وتاريخ وفاتهم من أعلامهم على كل فرد في ذكرهم في الناس والأما وسنن لأعلامهم

يأتي في ٤٨٠٠٠ - صفحته على ٧٢ - مجلدا مع العناية بمصممة ونسب ما يقضي
النسب. ووضع الفهارس على الطريقة الحديثة متفقا على كل شكل

الشرارة الكلب العربي

بجروت - بستان

الحديث. أخبرني أبو الوليد الدر بندي أنبأنا محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان الحافظ ببخارى. قال: توفي محمد بن الفضل بن عطية ببخارى في سنة ثمانين ومائة

- ١١٨١ -
محمد بن الفضل بن صالح بن شيخ بن عميرة، الأسدي. حدث عن يزيد ابن هارون، ويحيى بن يحيى النيسابوري. روى عنه ابن بنته أحمد بن محمد الأسدي

- ١١٨٢ -
محمد بن الفضل، أبو بكر النسائي. سكن بغداد وتوفي بالسوس. ذكره أبو محمد بن الفضل الحسين بن المسادي. فقال: أنبأنا محمد بن عبد الواحد حدثنا محمد بن العباس قال قرئ على ابن المسادي وأنا أسمع قال: وبالسوس - يعني - توفي أبو بكر محمد بن الفضل النسائي، وكان من مدينة السلام، ولكنه خرج إلى هنالك ومات ثم سنة خمس وستين - يعني - ومائتين.

- ١١٨٣ -
محمد بن الفضل بن موسى بن عذرة بن خالد بن يزيد بن زياد بن ميمون، أبو بكر الرازي القسطنطي. مولى على بن أبي طالب - وقسطانة: قرية من قرى الرازي - قدم بغداد وحدث بها عن شيبان بن فروخ، وهدي بن خالد، وطالوت

ابن عباد، والخليل بن سالم، وعلي بن إسحاق السمرقندي، وصالح بن عبد الله الترمذي. روى عنه قاسم بن زكريا المطرزي، ومحمد بن مخلد، وأبو سهل بن زياد، وأبو بكر الشافعي. وقال ابن أبي حاتم الرازي: كتبت عنه، وهو صدوق * حدثنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد بن موسى بن هارون بن الصلت الأهوازي حدثنا محمد بن مخلد الطمار حدثنا محمد بن الفضل بن موسى بن عذرة بن زياد قال حدثنا الخليل بن سالم حدثنا عبد الوارث عن بكر بن عبد الله قال قلت لأنس ابن مالك: كيف صنعتن في حجكم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: تقول لبك عمرة وحجاً. قال: فحججت فقلت ابن عمر فقلت له وأخبرته. فقال: أهلنا بالحج. فأخبرته بقول أنس، فقال: رحمه الله! نسي. فرجعت فأخبرت أنس

ابن مالك بقول ابن عمر، فغضب وقال: كأننا صبيان.

محمد بن الفضل بن جابر بن شاذان، أبو جعفر السقطي. سمع سعيد بن سليمان - ١١٨٤ -
الواسطي، وعبد الأعلى بن حماد التريسي، وفضل بن عبد الوهاب، وإبراهيم جعفر السقطي ابن محمد بن عرعة، وحلمد بن يحيى البلخي. روى عنه ابنه إسحاق، ومحمد بن مخلد، وأبو سهل بن زياد القطان، ومحمد بن الحسن بن زياد النقاش، وأحمد بن يوسف بن خلاد، وكان ثقة. وذكره الدارقطني فقال: صدوق * أنبأنا محمد بن الحسين الأزرق حدثنا أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد قال نا محمد بن الفضل بن جابر حدثنا حامد بن يحيى حدثنا أبو خالد الأحمر عن الأعشى عن إبراهيم عن مسروق عن عائشة. قالت: توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهونة عند أبي شحمة اليهودي. حدثنا محمد بن عبد الواحد حدثنا محمد بن العباس قال قرئ على ابن المنادي وأنا أسمع. قال: وجاءنا الخبر بموت أبي جعفر محمد بن الفضل بن جابر السقطي في شهر رمضان سنة ثمان وثمانين ومائتين.

قلت: يدل هذا القول على أنه مات بغير بغداد.
محمد بن الفضل بن سلمة، أبو عمر الوصيفي. سمع إبراهيم بن أبي الليث، - ١١٨٥ -
واحمد بن يونس، وإسماعيل بن أبي أويس، وسعيد بن منصور، وسنيد محمد بن الفضل ابن داود، ويحيى الحائلي، وجبان بن موسى. روى عنه عبد الله بن محمد بن جعفر بن شاذان، وأبو سهل بن زياد، وأبو بكر النقاش، وإسماعيل بن علي الخطي، واحمد بن جعفر بن سلم، وعبيد الله بن العباس الشطري. وكان ثقة * أنبأنا محمد بن أحمد بن رزق حدثنا إسماعيل بن علي الخطي حدثنا محمد بن الفضل بن سلمة حدثنا إبراهيم بن نصر حدثنا الأشجعي عن سفيان عن عطاء بن السائب عن حرب بن عبيد الله الثقفي عن خالد. قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أما المشور على اليهود والنصارى، ليس على المسلمين عشور» رواه وكيع عن سفيان

مِرَاصِدُ الْإِطْلَاقِ عَلَى أَسْمَاءِ الْأَمْكِنَةِ وَالْبَقَاعِ

بصفي الدين علي بن عبد الرحمن البغدادي المتوفى ٢٩٠ هـ

وهو مختصرٌ مُجَمَّعٌ لِلْبَلَدِ لِتَيَاقُوتِ

تحقيق وتعليق

علي محمد الجبازي

دار المعرفة

للطباعة والنشر

بيروت - لبنان

(سِرْيَا) بالكسر ، ثم السكون ، وياه مشاة من تحت : قرية قرب البصرة ، على طريق اسط ، في وسط القصب النبطي ، كثيرة البق .

(سَرِيَانُوس) بليدة في نواحي القاهرة ، بمصر .

(سُرِيَّان) ثنية سريج^(١) : من قرى أسبهان .

(سَرِير) بلفظ السرير الذي يجلس عليه : موضع في ديار بني دارم بالهامة^(٢) .

وقيل : واد بالغرب ، قرب جبل يقال له : التَّزْيِيف ، فيه عين يقال لها : التَّزْيِيفَة . قال : وهو خطأ ؛ ثما الوادي الذي ذكره يقال له : التَّسْرِير ، بالناء الشاة في أوله .

والسرير : موضع في بلاد كنانة^(٣) .

والسرير : مملكة واسعة بين اللان والباب والأبواب^(٤) ، وليس لها^(٥) إلامسكين^(٦) :

سلك إلى بلاد الحَزَر ، ومسلك إلى بلاد أرمينية .

والسرير : اسم المملكة ، وليس [اسم]^(٧) مدينة . وأهل السرير نصارى ، وبين هذه

ولولاية ومدينة تَمَنَدَر نحو فرسين ، وبينهم هدة .

(التَّرِير) تصغير سر : واد بالحجاز . قيل : قرب من المدينة^(٨) .

والتَّرِير : موضع بقرب الجار : قُرْصَة للسفن .

والتَّرِير : واد بخيبر .

(١) في ياقوت : ثنية سريج ، تصغير سرج . (٢) يقال : إن السرير قاعدة بلاد الروس ويقولون لك ماسفو صاحب السرير إلا أن بينه وبين سمندر سائة شهرين بل أكثر . قال من هاشم مجموعة التواريخ : هاشم (١) . (٣) قال ابن الكيث في قول عمرو بن الورد :

سقى سلى وأين عَمَلٌ سَلَى إذا حَلَّتْ مجاورة السرير

السرير : موضع في بلاد بني كنانة . (٤) في م ، وياقوت : واد الأبواب .

(٥) في ياقوت : إليها . (٦) مكننا في الأصول كلها . (٧) من ياقوت .

(٨) قال كثير :

حين ورركني دوة يمين وسرير البصيص ذات الشمال

(سَرِيش) بالفتح ، ثم الكسر ، وآخره شين معجمة : موضع .

(سَرِيعة) اسم عين .

(سَرِين) ثنية سر : بليد قريب من مكة ، على ساحل البحر ، قرب جُدَّة .

(السَّرِيَة) قرية من أغوار الشام .

(السَّرِي) بالفتح [بلفظ]^(١) التي هو المرتفع القدر : نهر يبلع^(٢) ، من نهر عَمَل الذي بالبحرين ، يَنْتَقِي قُرَى هَجَر .

(السين والطاء)

(السَّطَاع) بالكسر ، وآخره عين : موضع في شعر هذيل . وهو جبل بينه وبين مكة مرحلة ونصف ، من جهة اليمن^(٣) .

(السَّطُح) موضع بين الكسوة وغابغب . وبقرية كانت الوقعة المشهورة بين التمز والمصريين^(٤) في سنة ثلاث وسبعمائة .

والمَّطُح : من إقليم بيت لحيا ، من أعمال دمشق .

قلت : وسطح : موضع بين وادي نخلة ومكة ، كان أهل مكة بمشرون حاج العراق به .

(١) من م . (٢) في ياقوت : نهران يتخلجان من نهر علم .

(٣) قال سفر التي وصف سحابا :

أَسَالَ من الليل أجفانه كَأَنَّ ظواهره كَنَّ جُوفَا

وذاك السَّطَاعُ خلاف النجا ، تحسبه ذا طلاء نثفا

قالوا : السَّطَاع : جبل صفي ، والنجا : السحاب ، شبهه بجبل ذف وطلى باقطران .

(٤) قال بعض الشعراء :

سقى مائوي بالقلب من ألم الترحر دمالا أديقت بالأفاعي وبالسطح

(١٥ - مراد الاطلاع - ثان)

لِجُمْهُورِيَةِ الْعِرَاقِ
رَئِيسَتِهِ خَوانِ السَّادَةِ
أَحْيَاءُ التَّارِثِ الْإِسْلَامِيِّ

كِتَابُ
الْمَعْرِفَةِ وَالْإِتِّحَادِ
تأليف

أبي يوسف يعقوب بن سفيان البسوي

(ت - ٢٧٧هـ)

رواية

عبدالله بن جعفر بن درستويه النحوي

الكتاب العاشر

تحقيق

أكرم ضياء العمرى

مطبعة الإرشاد - بغداد

١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م

وزاح بن عدي بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر ابن مالك بن النضر بن كنانة .

حدثنا أبو يوسف حدثنا أبو نعيم حدثنا اسرائيل عن ابراهيم بن المهاجر حدثني من سمع عمرو بن حريث يحدث عن سعيد بن زيد قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : يا مشر العرب أحمداوا الله الذي رفع عنكم العثور^(١) .

حدثنا أبو يوسف حدثنا أبو اليمان حدثني شعيب بن أبي حمزة عن عبدالله بن أبي حنيفة^(٢) حدثني نوفل بن مساحق عن سعيد بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : من أدبني الربا الأستطالة في عرض^(٣) المسلم بغير حق فإن هذه الرحم شحنة من الرحمن فمن قطعها حرم الله عليه الجنة^(٤) .

وسعيد بن العاص

ابن أمية بن عبد شمس .

حدثنا أبو يوسف حدثنا أبو سعيد الجمحي^(٥) حدثنا عبدالله بن الأجلح ثنا هشام بن عروة عن أبيه : أن سعيد بن العاص قال : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من^(٦) خيارك في الاسلام خيارك في

(١) أخرجه احمد في مسنده (١٩٠/١) من هذه الطريق .

(٢) هو عبدالله بن عبد الرحمن بن أبي حسين (أ) تهذيب التهذيب

٢٩٣/٥ ، ومسند احمد ١٩٠/١ .

(٣) في الاصل : عرس ، والتصويب من مسند احمد ١٩٠/١ .

(٤) أخرجه احمد في مسنده (١٩٠/١) من هذه الطريق .

(٥) يحيى بن سليمان الكوفي (تهذيب التهذيب ١٠٨/١٢) .

(٦) أحسبها زائدة (انظر حاشية رقم (١) في الصفحة التالية) .

الجاهلية ، (١) .

وسعيد بن عامر بن حذيم الجمحي

حدثنا أبو يوسف حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن يزيد بن أبي زياد عن عبدالرحمن بن سابط عن سعيد بن عامر بن حذيم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : يجمع الناس للحساب فيجيء فقراء المسلمين ، فيدفون^(٢) كما يدف الحمام يقول لهم : فقوا للحساب فيقولون : والله ما عندنا من حساب ، ولا تركنا من شيء . قال : فيقول ربكم عزوجل : عبادي^(٣) . ففتح لهم الجنة ، فدخلوها قبل الناس بسبعين عاماً .

وسعيد بن سعد بن عبادة

الانصاري ثم الساعدي .

حدثنا أبو يوسف حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا ابن نمير حدثنا ابن اسحق عن يعقوب بن عبدالله بن الأشج عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن سعيد بن سعد بن عبادة قال : كان بين أبياتنا رجلٌ مُخدج^(٤)

(١) ابن كثير : البداية والنهاية ٨٤/٨ لكنه يحذف « من » ، وابن حجر : الإصابة ١٢٥/٢ ويحذف « من » ، ونقل ابن حجر عن ابن عساکر قوله : لم يدرك الاسلام . قال : وهم يعقوب بن سفيان وانما الحديث لابن ابنه سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص .
أقول : لعل يعقوب لم يعم ولا يمكن أن يفعل تقدم وفاة سعيد بن العاص بن أمية وانما حذف ما حذف للاختصار ، لكنه اختصار مخل موهم .

(٢) في الإصابة ٤٧/٢ : يزفون ، وهو تصحيف ، ويدفون : يشون مشياً خفيفاً ، ودف الحمام : حرك جناحيه .

(٣) في الإصابة ٤٧/٢ : وصدق عبادي .

(٤) المشوه أو ناقص الخلقة .

• وحكيم بن نافع رثي لا بأس به ^(١) .

حدثنا سعيد بن منصور حدثنا مكين بن ميمون مؤذن مسجد ارملة وهو لا بأس به ، وقد سمعنا نحن من ابنه وكان لا بأس به .

• حدثني ابن ابي مريم ^(٢) وعمره بن طارق عن ابن لهيعة عن يزيد ابن ابي (١٤٣) حبيب عن يحيى بن شيان أخبر انه سمع عبدالرحمن ابن حسان ^(٣) يقول : اخبرني رجل من جذام انه سمع ابن عتبة واسه مالك يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم [اذا رأى غائسرا فأنزلوه] ^(٤) .

حدثنا ابن بكير ^(٥) قال : قال مالك بن عتبة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فحللق حلقة بالسبابة والأبناء ونفخ . فقال [ابن] ^(٦) رمح : لم يسمع من ابي صلى الله عليه وسلم شيئا .
حدثنا ابو نعيم حدثنا شيان عن سالم الأقفلس وهو ابن عجلان وهو نفيض .

(١) الخطيب : تاريخ بغداد ٢٦٣/٨ .

(٢) سعيد بن ابي مريم .

(٣) عبدالرحمن بن حسان بن ثابت الانصاري (تهذيب التهذيب ١٦٢/٦) .

(٤) ابن حجر : الإصابة ٣٢٨/٣ والزائدة منه ، ويحذف « وعمره ابن طارق » ووقع فيه « محسن » بدل « يحيى » وهو تصحيف .

(٥) يحيى بن عبدالله بن بكير .

(٦) سقطت من الاصل وهو محمد بن رمح بن المهاجر التجيبى

المصري الحافظ (تهذيب التهذيب ١٦٤/٩) .

حدثنا عبدالله بن يوسف قال : حدثنا الحكم بن هشام ثقفي من آل

ابي عقيل شامي .

حدثنا ابو عثمان مسلم بن بشار ، هذا مصري ، ومسلم بن بشار

البصري .

جابر بن يزيد بن رفاعه موصلي حدثنا أصحابنا عن عبدالرحمن ^(١)

عنه .

حدثنا علي بن معبد بن شداد كان يسكن مصر من الأبناء القدماء .

ابو ظبية ^(٢) كلاعبي شامي يحدث عن معاذ بن جبل .

ابو سالم الجيشاني مصري .

حدثنا سعيد بن ابي أيوب ^(٣) عن عبدالله بن ابي جعفر عن سالم ابن ابي سالم الجيشاني عن ابيه عن ابي ذر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أبا ذر اني أراك ضعيفا ، واني أحب لك ما أحب لا تأمرن على اثنين لا تولين مال يتيم ^(٤) .

(١) ابن مهدي .

(٢) ترجمته في كتاب الجرح والتعديل ج ٤ قسم ٣٩٩/٢ ولا يعرف له اسم .

(٣) الخزاعي مولاهم المصري مات سنة ١٦١ هـ (تهذيب التهذيب ٧/٤) ولم يدركه القسوي وقد سقط من الاصل اسم شيخ يعقوب والراجح انه عبدالله بن يزيد المقرئ الذي ورد في اسناد مسلم (في صحيحه) وهو شيخ القسوي أيضا .

(٤) رواه مسلم من هذا الطريق بواسطة اثنين من شيوخه كلاهما عمن عبدالله بن يزيد المقرئ حدثنا سعيد بن ابي أيوب (الصحيح ١٤٥٨/٣) .

صفة عمر :

وذكر يعقوب بن سفيان في « تاريخه » بسند جيد الى زو بن حيش قال : رأيت عمر أشر أصلع آدم قد فرع الناس كَأَنَّهُ على دابة . قال : فذكرت هذه القصة لبعض ولد عمر فقال : سمعنا أشياء يذكرون أن عمر كان أبيض فلما كان عام الرمادة وهي سنة المجاعة ترك أكل اللحم والسمن وأدمن أكل الزيت حتى تغير لونه ، وكان قد احمر فشحب لونه^(١) .

متفرقات :

أخبرنا القطان أخبرنا ابن درستويه حدثنا يعقوب بن سفيان حدثنا أبو بكر - يعني عبدالله بن الزبير - الحميدي حدثنا سفيان حدثنا عمرو أخبرني مسلم بن يسار قال : قلت لابن عمر : أكان عمر بعشر المسلمين ؟ قال : لا .

قال سفيان : الذي يقال له مسلم بن سكرة - يعني مسلم بن يسار^(٢) .

... نا يعقوب بن سفيان قال : ويروى عن الثيباني عن أبي العجفاء قال : قيل لعمر : لو عهدت ؟ قال : لو أدركت خالد بن الوليد ثم وليته^(٣) .

خلاصة عثمان بن عفان

سنة ست وعشرين

أخبرنا أبو محمد السلمي حدثنا أبو بكر الخطيب ح ، وأخبرنا أبو

○

- (١) ابن حجر : الإصابة ٥١١/٢ .
- (٢) الخطيب : موضع أوامم الجمع والتفريق ١٧٦/١ .
- (٣) ابن عساکر : تاريخ دمشق ٥/٢١١ (مخطوطة) وقال ابن عساکر : « وهذا هو الباطل ، وأبو العجفاء مجهول لا يدري من هو . » ومن المحتمل أن هذا التعقيب ليعقوب وليس لابن عساکر .

القاسم بن السمرقندي أنبا أبو بكر اللالكائي ، قال أنا أبو الحسين بن الفضل أخبرنا عبدالله بن جعفر حدثنا يعقوب بن سفيان حدثنا ابن بكير حدثني الليث بن سعد قال : ثم كانت سابور وغزوة بصرى ودان سنة ست وعشرين^(١) .

سنة تسع وعشرين

(غزوة حود) :

ذكر يعقوب بن سفيان في « تاريخه » من طريق محمد بن اسحق قال : ثم كانت غزوة حود وأميرها عبدالله بن عامر ، فسار يومئذ الى اسطخر ، وعلى مقدمته عبدالله بن معمر فقتلوه ، وقتل عبدالله ورجع الباقون^(٢) .

(عزل الوليد بن عقبة) :

يعقوب بن سفيان قال في « تاريخه » : نا عمار عن^(٣) سلمة عن ابن اسحق حدثني عمر بن عبدالله عن عروة قال : نا ركب أهل العراق - يعني في الوليد بن عقبة - كانوا خمسة منهم الصعب بن جثامة^(٤) .

وقال يعقوب بن سفيان : أخطأ من قال أن الصعب بن جثامة مات في خلافة أبي بكر خطأً بيئاً^(٥) .

سنة اثننتين وثلاثين

فيها مات عبدالله بن مسعود بالمدينة ، وهو ابن بضع وستين سنة ،

- (١) ابن عساکر : تاريخ مدينة دمشق ٦/١٠ - ٧ .
- (٢) ابن حجر : الإصابة ٤٢٣/٢ ، ٧٧/٣ .
- (٣) في الاصل « بن » ، وهو تصحيف .
- (٤) ابن حجر : تهذيب التهذيب ٤/٤٢٢ والإصابة ١٧٨/٢ .
- (٥) ابن حجر : الإصابة ١٧٨/٢ .

سيرة ابن جرير

الامام الحافظ المصنف المتقن أبي داود سليمان
ابن الأشعث السجستاني الأزدي
المولود في سنة ٢٠٢، والمتوفى بالبصرة في شوال
من سنة ٢٧٥ من الهجرة

- لو أن رجلا لم يكن عنده شيء من
- كتب العلم إلا المصحف الذي فيه كلام
- الله تعالى ثم كتاب أبي داود لم يمتنع
- معها إلى شيء من العلم البتة

ابن الأعرابي

راجعته على عدة نسخ، وضبط أحاديثه، وعلق حواشيه

مختار من أخبار بني جرير

دار
لبيد التراث العربي

على أن لا يهتد لهم سيرة ولا يخرج لهم قس ولا يفتنوا عن دينهم ، ما لم يحدثوا حدثاً أو يأكلوا الربا ، قال إسماعيل : قد أكلوا الربا [قال أبو داود : إذا نقضوا بعض ما اشترط عليهم قد أحدثوا]

باب في أخذ الجزية من المجوس

٣٠٤٣ — حدثنا أحمد بن سنان الواسطي ، ثنا محمد بن بلال ، عن عمران القطان ، عن أبي جرة ، عن ابن عباس ، قال : إن أهل فارس لما مات نبيهم كتب لهم إبليس الجوسية

٣٠٤٣ — حدثنا مسدد [بن مسهر] ثنا سفيان ، عن عمرو بن دينار ، سمع بحالة يحدث عمرو بن أوس وأبا الشعثاء ، قال : كنت كاتباً لجزء بن معاوية عم الأحنف بن قيس إذ جاءنا كتاب عمر قبل موته بسنة : اقتلوا كل سحر ، وفرقوا بين كل ذي محرم من المجوس ، وأهروهم عن الزمزم ، فقتلنا في يوم ثلاثة سواحر ، وفرقنا بين كل رجل من المجوس وحرمة في كتاب الله ، وصنع طعاماً كثيراً فدعاهم ففرض السيف على نخذه فأكفوا ولم يرمزوا ، وألقوا وقرى بقل ، أو بقلين ، من الورد ، ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس هجر

٣٠٤٤ — حدثنا محمد بن مسكين النخعي ، ثنا يحيى بن حسان ، ثنا هشيم ، أخبرنا داود بن أبي هند ، عن قشير بن عمرو ، عن بحالة بن عبدة ، عن ابن عباس قال : جاء رجل من الأسديين ^(١) من أهل البحرين ، ومجوس أهل

(١) الأسديين . بفتح الهمزة وسكون السين المهملة بعدها باء موحدة مفتوحة فذال معجمة . قيل : منسوبون إلى أسد - بوزان أحد - وهي بلدة بهجر بالبحرين أو قرية بها : لأنهم نزلوها ، وقيل : الكلمة فارسية ومعناها عبدة الفرس ، وكانوا يبدون فرسا ، والفرس في لغة الفرس : أسب .

هجر ، إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكش عنه ثم خرج فسأله : ما قضى الله ورسوله فيكم ؟ قال : شر ، قلت : مه ؟ قال : الإسلام أو القتل ، قال : وقال عبد الرحمن بن عوف : قبل منهم الجزية ، قال ابن عباس : فأخذ الناس بقول عبد الرحمن بن عوف وتركوا ما سمعت أنا من الأسديين

باب [في] التشديد في جباية الجزية

٣٠٤٥ — حدثنا سليمان بن داود المهري ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير ، أن هشام بن حكيم [بن حزام] وجد رجلاً وهو على حصص يسمي ناساً من القبط في أداء الجزية ، فقال : ما هذا ؟ !! سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الله يُعَذِّبُ الَّذِينَ يُعَذِّبُونَ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا »

باب في تعشير أهل الذمة إذا اختلفوا بالتجارات

٣٠٤٦ — حدثنا مسدد ، ثنا أبو الأحوص ، ثنا عطاء بن السائب ، عن حرب بن عبيد الله ، عن جده أبي أمه ، عن أبيه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إِنَّا الْمُسُورُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عُشُورٌ »

٣٠٤٧ — حدثنا محمد بن عبيد المحاربي ، ثنا وكيع ، عن سفيان ، عن عطاء بن السائب ، عن حرب بن عبيد الله ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بمناء قال : « خراج » مكان « العشور »

٣٠٤٨ — حدثنا محمد بن بشار ، ثنا عبد الرحمن ، ثنا سفيان ، عن عطاء ، عن رجل من بكر بن وائل ، عن خاله ، قال : قلت : يا رسول الله أعثر قومى ؟ قال : « إِنَّا الْمُسُورُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى »

٣٠٤٩ — حدثنا محمد بن إبراهيم البزاز ، ثنا أبو نعيم ، ثنا عبد السلام ، عن عطاء بن السائب ، عن حرب بن عبيد الله بن غير الثقفى ، عن جده رجل

من بني تغلب، قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأسلمت وعلني الاسلام، وعلني كيف أخذ الصدقة من قومي بمن أسلم، ثم رجعت إليه فقلت: يا رسول الله، كل ما علنتي قد حفظته إلا الصدقة، أفأعشرهم؟ قال: «لا، إنما العشور على النصراني واليهود»

٣٠٥٠ — حدثنا محمد بن عيسى، ثنا أشعث بن شعبة، ثنا أرطاة بن المنذر، قال: سمعت حكيم بن عمار أبا الأحوص يحدث، عن العرابض بن سارية السلمي، قال: نزلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم خيبر ومعه من أمه من أصحابه، وكان صاحب خيبر رجلاً ماردًا منكراً، فأقبل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا محمد، ألكم أن تذهبوا حُرْمَتَنَا، وتأكفوا نحرنا، وتضربوا نساءنا؟ فغضب - يعني النبي صلى الله عليه وسلم - وقال: «يا ابن عوفٍ اتركك فَرَسَكَ» ثم نادى «ألا إن الجنة لا تحل إلا لمن وإن اجتمعوا للصلاة» قال: فاجتمعوا ثم صلى بهم النبي صلى الله عليه وسلم ثم قام فقال: «أَجَسِبُ أَخَذُكُمْ مُسَكِينًا عَلَى أَرْبَكْتِهِ قَدْ يَظُنُّ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يُعَزِّمْ شَيْئًا إِلَّا مَافِي هَذَا الْقُرْآنِ، أَلَا وَإِنِّي وَاللَّهِ قَدْ وَعَظْتُ وَأَمَرْتُ وَنَهَيْتُ عَنْ أَشْيَاءَ، إِنِّهَا لِمِثْلُ الْقُرْآنِ أَوْ أَكْثَرُ، وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُحِلَّ لَكُمْ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتَ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا بِإِذْنٍ، وَلَا ضَرْبَ نِسَائِهِمْ، وَلَا أَكْلَ ثَمَرِهِمْ إِذَا أَغْطَوْا كُمُ الَّذِي عَلَيْهِمْ»

٣٠٥١ — حدثنا مسدد وسعيد بن منصور، قالا: ثنا أبو عوانة، عن منصور، عن هلال، عن رجل من ثقف، عن رجل من جبهة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لَعَلَّكُمْ تَقَاتِلُونَ قَوْمًا فَنَظَرُوا فِيكُمْ فَيَقْتُلُوكُمْ بَأْدَاءُ لَهُمْ دُونَ أَنْفُسِهِمْ وَأَبْنَائِهِمْ» قال سعيد في حديثه «فَيَضْلِعُوا نَسَبَكُمْ عَلَى صَاحِبِهِمْ» ثم اتفقا «فَلَا تُضَيِّبُوا مِنْهُمْ [شَيْئًا] فَوْقَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَصْلُحُ لَكُمْ»

٣٠٥٢ — حدثنا سليمان بن داود المهري، أخبرنا ابن وهب، حدثني

أبو صخر اللدني، أن صفوان بن سليم أخبره، عن عدة من أبناء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، عن آبائهم ذئبة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أَلَا مَنْ ظَلَمَ مُكَاهِدًا أَوْ انْتَقَصَهُ أَوْ كَلَّفَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ أَوْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا يَغْنِيهِ طَيْبَ نَفْسٍ فَأَنَا حَبِيجُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»

باب في الذي يسلم في بعض السنة هل عليه جزية؟

٣٠٥٣ — حدثنا عبد الله بن الجراح، عن جرير، عن قابوس، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لَيْشَ عَلَى الْمُسْلِمِ جَزِيَّةٌ»

٣٠٥٤ — حدثنا محمد بن كثير، قال: سئل سفيان عن تفسير هذا، فقال: إذا أسلم فلا جزية عليه

باب في الامام يقبل هدايا المشركين

٣٠٥٥ — حدثنا أبو توبة الربيع بن نافع، ثنا معاوية - يعني ابن سلام - عن زيد، أنه سمع أبا سلام قال: حدثني عبد الله الهوزني قال: لقيت بلالا مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم بحلب، فقلت: يا بلال، حدثني كيف كانت نفقة رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: ما كان له شيء، كنت أنا الذي آلي ذلك منه منذ بعثه الله إلى أن توفي، وكان إذا أتاه الانسان مسلماً قرأه عارياً يأمرني فأطلق فأستقرض فأشترى له البردة فأكسوه وأطعمه، حتى اعترضني رجل من المشركين فقال: يا بلال، إن عندي سعة فلا تستقرض من أحد إلا مني، ففعلت، فلما أن كان ذات يوم توضأت ثم قت لاؤذن بالصلاة، فاذا الشرك قد أقبل في عصاة من التجار، فلما [أن] رأني قال: يا حبشي؛ قلت: يا بلال، فتجهمني وقال لي قولا غليظاً، وقال لي: أتدري كم بينك وبين الشهر؟ قال: قلت: قريب، قال: إنما بينك وبينه أربع، فأخذك بالتي عليك فأردك ترعى الغنم كما كنت قبل ذلك، فأخذ في نفسي ما يأخذ في أنفس الناس، حتى إذا صليت التمتة رجع رسول الله صلى الله

ناج العروس

للإمام اللغوي
السيد محمد مرتضى الزبيدي

الناشر
دار ليبيا للنشر والتوزيع
بنغازي

اللفظ لا يعرفه والحمد كراشد عشر لا غير قال ابن السكيت ومن العرب من يكن الهين فيقول احد عشر وكذلك يسكنها الى
تسعة عشر الا اني عشر فان الهين لا تسكن لسكون الالف والياء قبلها وقال الاخفش انما سكنوا الهين لما طال الاسم وتكثر
حركته والعدد منصوب ما بين احد عشر الى تسعة عشر في الرفع والنصب والخفض الا اني عشر فان اتى واثنى صرنا لانها على
هيابن (وعشر بعشر) عشرا (أخذوا احد من عشرة أو) عشر بعشر (زادوا احد على تسعة) هكذا في اللسان (د) عشر
(القوم) بعشرهم بالكسر عشرا (صاروا عشرهم) وكانوا عشرهم أي كلهم بعشره نفسه وقد دخل المصنف هنا بفتح الهمزة في اليا بين
والذي صرح به شرحه القصص وغيره ان الاول من جذ كسب والثاني من جذ ضرب فيسا على ظاهره من ريع وجنس كسبياتي
وقد أشار لذلك البدر القرافي في حاشيته وبه شفا منيها على ذلك فعلا لعله أشد تحاملا (ووب عشاري) بالضم (طوله عشرة
أذرع والعمود) قال شفا نقلت المعروف فيجوده من آل (والعمود) بمدودان (وبقصران والعمود عشر المحرم) قال
الازهرى ولم يسمع في أمثلة الاعراب اسماعيل فاعولا الأخرى قليلة قال ابن بزج الضارورا الضرا والساورا والبرا والداولا
اللال وقال ابن الاعراب الماورا موضع وقد أطلق به ناسوا قلت فهذا اللفظ يستدل به على ان ريد حيث قال في الجهره
ليس لهم فاعولا غير عا شورا لا ثاني له قال شفا يستدل به عليهم حاضورا وزاد ابن خالويه واء (أو تسعة) وبه أنزل المزي
الحديث لا من التسعة فقال يخل أن يكون اتساع هو العاشر قال الازهرى كأنه تأويل فيه عشر الورد أنها تسعة أيام وهو
الذي سكا الشئ من الخليل وليس به بعد الصواب (والعشرون) بالكسر (عشرون) أي عشرة مضافة الى مثلها وضعت
على لفظ الجيم وليس يجمع العشرة لانه لا دليل على ذلك وكروا أو لعله فادأقت أسقطت التثنية فقلت هذه عشرون وعشري
قلب الواو ياء لتي بهما قد غم (وعشر بهجده عشر بنادر) للقرن الذي بينه وبين عشرة (والعشر بجز من عشرة) أجزاء
(كالشار) بالكسر الاخير عن قطرب نقله الجوهرى في رب ع (والعشر) بالضم والعشر والعشر واحد مثل القين والقي
والدس والسدس طرد هذا البناء في جميع الكسور (ج) عشرو وعشار (والماء العشر) فجميعه أعشرا مثل نصب
والنصب وفي الحديث تسعة أعشرا الزرق في القارة (د) العشر (القريب والصدوق ج) عشرا (و) عشر البراء (الزوجه) لانه
بما شرا وعاشره وبفسر الحديث لانه يكثر العن ويكثر العشر (د) العشر (المعاش) كالصديق والمصادق وبفسر
قوله تعالى ليس المولى وليس العشر (د) العشر (في حساب) مساحة (الأرض) وفي بعض الاول الارضين (عشر الفقيه)
والفقيه عشر الجرب (و) العشر (صوت الضع) غير مشتق (وعشرهم بعشرهم) مقضي اصطلاحه أن يكون من جذ ضرب
والذي في كتب الافعال انه من جذ كتب كإتقدم آتفا (عشرا) بالفتح على الصواب وروح شفا الضم ونقله من شرحه القصص
(وعشورا) كقعود (وعشرهم) تعشيرا (أخذ عشر أمواليهم) وعشر المال نفسه وعشر كذلك ولا يخفى ان في قوله عشرهم
بعشرهم الى آخره مع ما سبق وعشر أخذوا احد من عشرة تكرار فان أخذوا احد من عشرة هو أخذ العشر بعينه أشار لذلك البدر
القرافي في حاشيته وبه شفا وهو أحد المرائع التي لا يحرقها المصنف فحور اشافيا والصواب في العبارة هكذا وكذا في العبارة
واحد من عشرة وقد عشرين وعشر أخذوا عشر أموالهم وعشرهم بعشرهم كان عاشرهم أو كلهم عشرة بنفسه ولا تنافي
في عبارة المصنف كإزعم واو قول البدر في تصويب عبارة المصنف مع ان الاول لازم والثاني متعدد وكذا قوله ويقال العشر
نقصان والعشر زيادة واقام على نظرتنا مل (والعشار فاضه) وكذلك العاشر ومنه قول عيسى بن رلان هبيرة وهو ضرب
بين يديه بالسطا والله ان كنت الاثني اثنى اسبقا فاضها عشاروك وفي الحديث ان نعيم عاشرنا فاقبلوه أي اجدتم من يأخذ
العشر على ما كان يأخذه أهل الجاهلية مقيما على دينه فاقبلوه ولا تلهوا ولا تسهلوا لذلك ان كان مسلما واخذ معصلا وازكا فرض
الله وهو ربيع العشر ولعلمنا بعشرهم على ما فرض الله سبحانه وتعالى فحسن جميل وقد عشرين جماعة من الصفا للذي والحقاء بعده
فيكون ان يسمى أخذ ذلك عاشر الاضافة ما يأخذها الى العشر كربع العشر ونصف العشر كيف وهو يأخذ العشر جميعه وهو ما سقته
السما وعشرا وال أهل الذمة في القارات يقال ثلثه عشرة عشرة عاشرنا عاشر عشرين فاما عشر وعشرا اذا أخذت عشرة
وكل ما ورد في الحديث من عقوبة العاشر فمعه ول على هذا التأويل وفي الحديث النساء لا يحشرن ولا يحشرن أي لا يؤخذ العشر
من جلين (والعشر بالكسر ورد الابل اليوم العاشر) وهو الذي أطلقوا عليه (أو) العشر في حساب العرب اليوم (التاسع) كجلى
شمس العلوم نقله عن الخليل قال ذلك انه يحسب من المائتين ليل وغاية أيام ثم يورد في اليوم التاسع وهو اليوم العاشر
من الورد الاول وفي اللسان العشر وورد الابل اليوم العاشر في حسابهم العشر التاسع فاذا جاوزها ثبتها عشرا والابل في
كل كلاءه واشترى يرد الماء عشر او كذلك الشرا من الصواب والخواص وقال الاصمعي اذا وردت الابل في كل يوم قيل قد
وردت وفها اذا وردت يوما يوما لا قبل ووردت غشا فاذا انقضت عن الف القام الرابع وليس في الورد ثلث ثم الخمس الى العشر
فاذا اردت فليس لها تسعة وورد لكن يقال في ردة عشر او غا وعشر او ردا الى العشر بزي فقال حديثنا طم وها عشران فاذا جاوزت
العشر بن فحس جوازي وفي الصحاح والعشر ما بين الوردين وهي ثمانية أيام لانها زائد اليوم العاشر وكذلك الاطباء كلها بالكسر

شرح السنة

تأليف

الإمام الحديث لمفسر الفقيه محبي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي
(٤٣٦ - ٥١٦ هـ)

حقته وعلق عليه وخرج أحاديثه
شعيب الأرنؤوط

المكتب الإسلامي

ابن آدم ، عن زهير ، وزاد : « ومنعت مصر إردبها ودينارها » .

والقفيز لأهل العراق : فانية مكابيك ، والكوك صاع ونصف ،
والمدى : مكبال لأهل الشام يسع خسة وأربعين رطلا ، والإردب
لأهل مصر : أربعة وستون منأ ، والقنقل : اثنان وثلاثون منأ .

وللحديث تأويلان : أحدهما : سقوط ما وظف عليهم باسم الجزية
بإسلامهم ، فصاروا بالإسلام مانعين لتلك الوظيفة ، وذلك معنى قوله ﷺ :
« وعدم من حيث بدائم » ، أي : كان في سابق علم الله سبحانه وتعالى ،
وتقديره : أنهم سيسلمون ، فعادوا من حيث بدؤوا .

والتأويل الثاني : هو أنهم يرجعون عن الطاعة ، فيمتنعون ما وظف
عليهم ، وكان هذا القول من النبي ﷺ دليلاً على نبوته حيث أخبر عن
أمر أنه واقع قبل وقوعه ، فخرج الأمر في ذلك على ما قاله .

وفيه بيان على أن ما فعل عمر رضي الله عنه بأهل الأوصار فيما
وظف عليهم كان حقاً ، وقد نروي عنه اختلاف في مقدار ما وضعه على
أرض السواد .

وفيه مُستدل لمن ذهب إلى أن وجوب الخراج لا ينفى وجوب
العشر ، لأنه جمع بين القفران والنقد ، والعشر يؤخذ بالقفران ، والخراج
من النقد ، وروي عن حرب بن عبيد الله عن جده أبي أمه ، عن أبيه
قال : قال رسول الله ﷺ : « إنما العشور على اليهود والنصارى ، وليس

عن جبل من ذهب ، وأخرجه أحمد ٢/٢٦٢ : وإبراهيم داود (٣٠٣٥) في
« الخراج » : باب في إيقاف أرض السواد وأرض العترة .

على المسلمين عشور^(١) .

وقوله : « ليس على المسلمين عشور » ، أراد به عشور التجارات دون
عشور الصدقات ، والذي يلزم اليهود والنصارى من العشور هو ما وصلوا
عليه وقت عقد الذمة ، فإن لم يصلوا عليه ، فلا يلزمهم أكثر من
الجزية المضروبة عليهم .

وإذا دخل أهل الحرب بلاد الإسلام تجاراً ، فإن دخلوا بغير أمان
ولا رسالة غنيموا ، فإن دخلوا بأمان ، وشُرط أن يؤخذ منهم عشر ،
أو أقل ، أو أكثر ، أخذ المشروط ، وإذا طافوا في بلاد الإسلام
فلا يؤخذ منهم في السنة إلا مرة واحدة ، وكُتِب لهم براءة إلى مثله
من الحول ، وإن لم يكن شُرط عليهم ، لم يؤخذ منهم شيء ، سواء كانوا
يعشرون المسلمين إذا دخلوا بلادهم ، أو لا يتعرضون لهم ، وقال مالك :
إذا دخلوا دارنا تجاراً ، أو أهل الذمة إذا طافوا في بلاد الإسلام تاجرين
يؤخذ منهم العشر ، وإن اختلفوا في العام الواحد مراراً إلى بلاد الإسلام ،
فعلهم فيما اختلفوا العشر ، هذا الذي أدركت عليه أهل الرضى من أهل العلم
ببلدنا ، وقال أصحاب الرأي : إن أخذوا منا العشور في بلادهم إذا
اختلفنا إليهم في التجارات ، أخذنا منهم ، وإلا ، فلا .

ويستحب إذا شُرط أن يأخذ ما أخذ عمر - رضي الله عنه - من المسلمين
ربع العشر ، ومن أهل الذمة نصف العشر ، ومن أهل الحرب العشر ،
وروي عن زياد بن مخير أن عمر بعثه مصداً ، فأمره أن يأخذ من

(١) أخرجه أبو داود (٣٠٤٦) في الخراج والإمارة : باب في تعشير
أهل الذمة إذا اختلفوا في التجارات : وإسناده ضعيف .

نصارى بني تغلب العشرة ، ومن نصارى أهل الكتاب نصف العشر ، وروي عن صفوان بن سلم عن عدة من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ عن آبائهم ، عن رسول الله ﷺ قال : « ألا من ظلم معاقداً ، أو انتقصه ، أو كلفه فوق طاقته ، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس ، فأنا حبيبه يوم القيامة » .

بـ

إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب

١٧٥٥ - أخبرنا عبد الواحد بن أحمد الملحي ، أنا أحمد بن عبد الله الشَّعْبِي ، أنا محمد بن يوسف ، نا محمد بن إسماعيل ، نا قبيصة ، نا ابن مَعِينَة ، عن سلمان الأحول ، عن سعيد بن جبير

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ : يَوْمَ الْخَمِيسِ وَمَا يَوْمُ الْخَمِيسِ ! ثُمَّ بَكَى حَتَّى خَضَبَ دَمْعُهُ الْخَصْبَاءَ ، فَقَالَ : أَشَدَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَعَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، فَقَالَ : « أَتُورِي بِكِتَابٍ أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا ، فَتَنَازَعُوا وَلَا يَنْبَغِي عِنْدَ نَبِيِّ تَنَازُعٍ ، فَقَالُوا : هَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : « دَعُونِي فَإِلَّا نِي أَنَا فِيهِ خَيْرٌ مِمَّا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ » ، وَأَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ بِثَلَاثٍ : « أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ،

(١) أخرجه أبو داود (٣٠٥٢) في الخراج والإمارة . وسنده قوي . فان العدة من أبناء أصحاب رسول الله وإن كانوا مجهولين يقبل حديثهم ويحتج به . لأنهم أكثر من واحد .

وَأَخْرِجُوا الْوَقْدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُ أُخْرِجُهُمْ ، وَنَسِيتُ الثَّالِثَةَ .

هذا حديث متفق على صحته (١) أخرجه مسلم عن قتبية ، وعمرو الناقد ، وغيرهما عن سفيان بن عيينة .

وقال يعقوب بن محمد (٢) : سألت المغيرة بن عبد الرحمن عن جزيرة العرب ، فقال : مكة ، والمدينة ، والبالمة ، واليمن . قال يعقوب : العَرَجُ (٣) : أول نامة (٤) .

قال سعيد بن عبد العزيز : جزيرة العرب : ما بين الوادي إلى أقصى اليمن ، إلى تخوم العراق ، إلى البحر .

قال أبو مَعِينَة : جزيرة العرب : ما بين حفر أبي موسى إلى

(١) البخاري ١١٨/٦ في الجهاد : باب هل يستنفع إلى أهل الذمة . وفي الجزية : باب إخراج اليهود من جزيرة العرب . وفي العلم : باب كتابة العلم وفي المغازي : باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته . وفي الفرض : باب قول المريض : قوموا عني . وفي الاعتصام : باب كراهية الخلاف ، وأخرجه مسلم (١٦٢٧) في الوصية : باب ترك الوصية لمن ليس له شيء . يوصي فيه .

(٢) هو يعقوب بن محمد بن عبد الملك بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني نزيل بغداد ، قال الحافظ في « التقريب » : صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء ، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين والمغيرة ابن عبد الرحمن هو ابن الحارث بن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي صدوق فقيه أخرج حديثه البخاري وأبو داود والنسائي .

(٣) بفتح المهملة وسكون الراء بعدها جيم : موضع بين مكة والمدينة . وهو غير العرج بفتح الراء الذي من الطائف .

(٤) هذا الأثر لعله البخاري ١١٨/٦ ، وقال الحافظ : وصله إسماعيل

ابن آدم ، عن زهير ، وزاد : « ومنعت مصر إردنها ودينارها » .
والقفيز لأهل العراق : ثمانية مكاكيك ، والكوك صاع ونصف ،
والمدى : مكبال لأهل الشام يسع خسة وأربعين رطلا ، والإردب
لأهل مصر : أربعة وستون مثا ، والقتل : اثنان وثلاثون مثا .

ولاحدث تأويلان : أحدهما : سقوط ما وظف عليهم باسم الجزية
بإسلامهم ، فصاروا بالإسلام مانعين لتلك الوظيفة ، وذلك معنى قوله ﷺ :
« وعدم من حيث بدأتهم » أي : كان في سابق علم الله سبحانه وتعالى ،
وتقديره : أنهم سيُسلمون ، فعادوا من حيث بدأوا .

والتأويل الثاني : هو أنهم يرجعون عن الطاعة ، فيمتنعون ما وظف
عليهم ، وكان هذا القول من النبي ﷺ دليلا على نبوته حيث أخبر عن
أمر أنه واقع قبل وقوعه ، فخرج الأمر في ذلك على ما قاله .

وفيه بيان على أن ما فعل عمر رضي الله عنه بأهل الأمصار فيما
وظف عليهم كان حقاً ، وقد روي عنه اختلاف في مقدار ما وضعه على
أرض السواد .

وفيه مستدل لمن ذهب إلى أن وجوب الخراج لا ينفي وجوب
العشر ، لأنه جمع بين القفران والنقد ، والعشر يؤخذ بالقفران ، والخراج
من النقد ، وروي عن حرب بن عبيد الله عن جده أبي أمه ، عن أبيه
قال : قال رسول الله ﷺ : « إنما العشور على اليهود والنصارى » وليس

عن جبل من ذهب ، وأخرجه أحمد ٢/٢٦٢ ، وإسناد داود (٣٠٣٥) في
« الخراج » : باب في إيقاف أرض السواد وأرض العنوة .

على المسلمين عشور^(١) .

وقوله : « ليس على المسلمين عشور » أراد به عشور التجارات دون
عشور الصدقات ، والذي يلزم اليهود والنصارى من العشور هو ما صولوا
عليه وقت عقد الذمة ، فإن لم يصالوا عليه ، فلا يلزمهم أكثر من
الجزية المضروبة عليهم .

وإذا دخل أهل الحرب بلاد الإسلام تجاراً ، فإن دخلوا بغير أمان
ولا رسالة غنيموا ، فإن دخلوا بأمان ، وشُرط أن يؤخذ منهم عشر ،
أو أقل ، أو أكثر ، أخذ المشروط ، وإذا طافوا في بلاد الإسلام
فلا يؤخذ منهم في السنة إلا مرة واحدة ، وكُتب لهم براءة إلى مثله
من الحول ، وإن لم يكن شُرط عليهم ، لم يؤخذ منهم شيء ، سواء كانوا
يعشرون المسلمين إذا دخلوا بلادهم ، أو لا يتعرضون لهم ، وقال مالك :
إذا دخلوا دارنا تجاراً ، أو أهل الذمة إذا طافوا في بلاد الإسلام تاجرين
يؤخذ منهم العشر ، وإن اختلفوا في العام الواحد مراراً إلى بلاد الإسلام ،
فعلهم فيما اختلفوا العشر ، هذا الذي أدركت عليه أهل الرضى من أهل العلم
ببلدنا ، وقال أصحاب الرأي : إن أخذوا منا العشور في بلادهم إذا
اختلفنا إليهم في التجارات ، أخذنا منهم ، وإلا ، فلا .

وبشجب إذا شُرط أن يأخذ ما أخذ عمر - رضي الله عنه - من المسلمين
ربيع العشر ، ومن أهل الذمة نصف العشر ، ومن أهل الحرب العشر ،
وروي عن زياد بن مديني أن عمر بعثه مصداً ، فأمره أن يأخذ من

(١) أخرجه أبو داود (٣٠٤٦) في الخراج والإمارة : باب في تعشير
أهل الذمة إذا اختلفوا في التجارات : وإسناده ضعيف .

نصارى بني قنبل العشرة ، ومن نصارى أهل الكتاب نصف العشرة ، وروي عن صفوان بن سليم عن عدة من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ عن آبائهم ، عن رسول الله ﷺ قال : « ألا من ظلم معافداً ، أو انتقصه ، أو كلفه فوق طاقته ، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس ، فأنا حبيبه يوم القيامة لله » .

ب

إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب

١٧٥٥ - أخبرنا عبد الواحد بن أحمد الملقبي ، أنا أحمد بن عبد الله السعدي ، أنا محمد بن يوسف ، أنا محمد بن إسماعيل ، نا قبيصة ، نا ابن عبيدة ، عن ساجان الأحول ، عن سعيد بن جبير

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ : يَوْمَ الْحَمِيسِ وَمَا يَوْمَ الْحَمِيسِ ؟ ثُمَّ بَكَى حَتَّى خَضَبَ دَمْعُهُ الْخَضَاءَ ، فَقَالَ : اشْتَدَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَعُهُ يَوْمَ الْحَمِيسِ ، فَقَالَ : « أَتَوْنِي بِكِتَابٍ أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَاباً لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا ، فَتَنَازَعُوا وَلَا يَنْبَغِي عِنْدَ نَبِيِّ تَنَازُعٍ ، فَقَالُوا : هَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : « دَعُونِي فَإِلَهِى أَنَا فِيهِ خَيْرٌ مِمَّا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ » ، وَأَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ بِثَلَاثٍ : « أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ،

(١) أخرجه أبو داود (٣٠٥٢) في الخراج والإمارة . وسنده قوي . فإن البعدة من أبناء أصحاب رسول الله وإن كانوا مجبولين يقبل حديثهم ويحتج به . لأنهم أكثر من واحد .

وَأَجِزُوا الْوَقْدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُمْ أَجِزُهُمْ ، وَتَنَيْتُ الثَّالِثَةَ .

هذا حديث متفق على صحته (١) أخرجه مسلم عن قتبية ، وعمرو الناقد ، وغيرهما عن سفيان بن عيينة .

وقال يعقوب بن محمد (٢) : سألت المغيرة بن عبد الرحمن عن جزيرة العرب ، فقال : مكة ، والمدينة ، والبصرة ، واليمن . قال يعقوب : العرج (٣) : أول تامة (٤) .

قال سعيد بن عبد العزيز : جزيرة العرب : ما بين الوادي إلى أقصى اليمن ، إلى تخوم العراق ، إلى البحر .

قال أبو عبيدة : جزيرة العرب : ما بين حافر أبي موسى إلى

(١) البخاري ١١٨/٦ في الجهاد : باب هل يستشفع إلى أهل الذمة ، وفي الجزية : باب إخراج اليهود من جزيرة العرب . وفي العلم : باب كتابة العلم . وفي المغازي : باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته . وفي الفرس : باب قول المريض : قوموا عني ، وفي الاعتصام : باب كراهية الخلاف ، وأخرجه مسلم (١٦٣٧) في الوصية : باب ترك الوصية لمن ليس له شيء . يوصي فيه .

(٢) هو يعقوب بن محمد بن عبد الملك بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني نزيل بغداد . قال الحافظ في «التقريب» : صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء ، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين والمغيرة ابن عبد الرحمن هو ابن الحارث بن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي صدوق فقيه أخرج حديثه البخاري وأبو داود والنسائي .

(٣) بفتح المهملة وسكون الراء بعدها جيم : موضع بين مكة والمدينة ، وهو غير العرج بفتح الراء الذي من الطائف .

(٤) هذا الأثر لعله البخاري ١١٨/٦ ، وقال الحافظ : وصله إسماعيل

ابن آدم ، عن زهير ، وزاد : « ومنعت مصر إردنها ودينارها ،
والقفيز لأهل العراق : ثمانية مكاكيك ، والمكوك صاع ونصف ،
والمدني : مكبال لأهل الشام يسع خمسة وأربعين رطلا ، والإردب
لأهل مصر : أربعة وستون مناً ، والقتل : اثنان وثلاثون مناً .

وللحديث تأويلان : أحدهما : سقوط ما وظف عليهم باسم الجزية
بإسلامهم ، فصاروا بالإسلام مانعين لتلك الوظيفة ، وذلك معنى قوله ﷺ :
« وعدتم من حيث بئتم » أي : كان في سابق علم الله سبحانه وتعالى ،
وتقديره : أنهم سيسلمون ، فعادوا من حيث بدؤوا .

والتأويل الثاني : هو أنهم يرجعون عن الطاعة ، فيمتنعون ما وظف
عليهم ، وكان هذا القول من النبي ﷺ دليلاً على نبوته حيث أخبر عن
أمر أنه واقع قبل وقوعه ، فخرج الأمر في ذلك على ما قاله .

وفيه بيان على أن ما فعل عمر رضي الله عنه بأهل الأمصار فيما
وظف عليهم كان حقاً ، وقد روي عنه اختلاف في مقدار ما وضعه على
أرض السواد .

وفيه مُستدل لمن ذهب إلى أن وجوب الخراج لا ينفي وجوب
العشر ، لأنه جمع بين القفزان والنقد ، والعشر يؤخذ بالقفزان ، والخراج
من النقد ، وروي عن حرب بن عبيد الله عن جده أبي أمه ، عن أبيه
قال : قال رسول الله ﷺ : « إنما العشور على اليهود والنصارى ، وليس

عن جبل من ذهب ، وأخرجه أحمد ٢/٢٦٢ ، وأبو داود (٣٠٣٥) في
« الخراج » : باب في إيقاف أرض السواد وأرض الغنوة .

على المسلمين عشور (١) ،

وقوله : « ليس على المسلمين عشور » أراد به عشور التجارات دون
عشور الصدقات ، والذي يلزم اليهود والنصارى من العشور هو ما صولوا
عليه وقت عقد الذمة ، فإن لم يصلحوا عليه ، فلا يلزمهم أكثر من
الجزية المضروبة عليهم .

وإذا دخل أهل الحرب بلاد الإسلام تجاراً ، فإن دخلوا بغير أمان
ولا رسالة غنيموا ، فإن دخلوا بأمان ، وشُرط أن يؤخذ منهم عشر ،
أو أقل ، أو أكثر ، أخذ المشروط ، وإذا طافوا في بلاد الإسلام
فلا يؤخذ منهم في السنة إلا مرة واحدة ، وكُتب لهم براءة إلى مثله
من الحول ، وإن لم يكن شُرط عليهم ، لم يؤخذ منهم شيء ، سواء كانوا
يعشرون المسلمين إذا دخلوا بلادهم ، أو لا يتعرضون لهم ، وقال مالك :
إذا دخلوا دارنا تجاراً ، أو أهل الذمة إذا طافوا في بلاد الإسلام تاجرين
يؤخذ منهم العشر ، وإن اختلفوا في العام الواحد مراراً إلى بلاد الإسلام ،
فعلهم فيما اختلفوا العشر ، هذا الذي أدركت عليه أهل الرضى من أهل العلم
يبلغنا ، وقال أصحاب الرأي : إن أخذوا منا العشور في بلادهم إذا
اختلفنا إليهم في التجارات ، أخذنا منهم ، وإلا ، فلا .

ويستحب إذا شُرط أن يأخذ ما أخذ عمر رضي الله عنه - من المسلمين
ربيع العشر ، ومن أهل الذمة نصف العشر ، ومن أهل الحرب العشر ،
وروي عن زياد بن حدير أن عمر بعثه مصداقاً ، فأمره أن يأخذ من

(١) أخرجه أبو داود (٣٠٤٦) في الخراج والإمارة : باب في تعشير
أهل الذمة إذا اختلفوا في التجارات : وإسناده ضعيف .

نصارى بني تغلب العشرة ، ومن نصارى أهل الكتاب نصف العشرة ، وروي عن صفوان بن سلم عن عدة من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ عن آبائهم ، عن رسول الله ﷺ قال : « ألا من ظلم معاهداً ، أو انتقصه ، أو كلفه فوق طاقته ، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس ، فأنا حبيبه يوم القيامة » .

ب

إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب

٢٧٥٥ - أخبرنا عبد الواحد بن أحمد المليحي ، أنا أحمد بن عبد الله النعيمي ، أنا محمد بن يوسف ، أنا محمد بن إسماعيل ، نا قبيصة ، نا ابن عيينة ، عن سليمان الأول ، عن سعيد بن جبير

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ : يَوْمَ الْخَمِيسِ وَمَا يَوْمَ الْخَمِيسِ ! ثُمَّ بَكَى حَتَّى خَضَبَ دُمْعُهُ الْخَضْبَاءَ ، فَقَالَ : أَشَدَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَعَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، فَقَالَ : « أَتُورِي بِكِتَابٍ أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضَلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا ، فَتَنَازَعُوا وَلَا يَنْتَفِعِي عِنْدَ نَبِيِّ تَنَازَعُ ، فَقَالُوا : هَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : « دُعُونِي فَأَلْذِي أَنَا فِيهِ خَيْرٌ مِمَّا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ » ، وَأَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ بِثَلَاثٍ : « أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ،

(١) أخرجه أبو داود (٢٠٥٢) في الخراج والإمارة ، وسنده قوي . فإن العدة من أبناء أصحاب رسول الله وإن كانوا مجهولين بقبيل حديثهم ويحتج به : لأنهم أكثر من واحد .

وَأَخْرِجُوا الْوَفْدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُ أُخْرِجُهُمْ ، وَنَسِيتُ الثَّالِثَةَ .

هذا حديث متفق على صحته (١) أخرجه مسلم عن قتيبة ، وعمرو الناقد ، وغيرهما عن سفيان بن عيينة .

وقال يعقوب بن محمد (٢) : سألت المغيرة بن عبد الرحمن عن جزيرة العرب ، فقال : مكة ، والمدينة ، واليامة ، واليمن . قال يعقوب : العرج (٣) : أول نامة (٤) .

قال سعيد بن عبد العزيز : جزيرة العرب : ما بين الوادي إلى أقصى اليمن ، إلى نخوم العراق ، إلى البحر .

قال أبو عبيدة : جزيرة العرب : ما بين حفر أبي موسى إلى

(١) البخاري ١١٨/٦ في الجهاد : باب هل يستشفع إلى أهل الذمة . وفي الجزية : باب إخراج اليهود من جزيرة العرب . وفي العلم : باب كتابة العلم . وفي المغازي : باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته . ونسئ افرض : باب قول المريض : قوموا عني . وفي الاعتصام : باب كراهية الخلاف ، وأخرجه مسلم (١٦٢٧) في الوصية : باب ترك الوصية لمن ليس له شيء . يوصى فيه .

(٢) هو يعقوب بن محمد بن عبد الملك بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني نزيل بغداد ، قال الحافظ في «التقريب» : صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء ، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين والمغيرة ابن عبد الرحمن هو ابن الحارث بن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي صدوق فقيه أخرجه حديثه البخاري وأبو داود والنسائي .

(٣) يفتح المهلة وسكون الراء بعدها جيم : موضع بين مكة والمدينة .

وهو غير العرج يفتح الراء الذي من الطائف .

(٤) هذا الأثر علقه البخاري ١١٨/٦ ، وقال الحافظ : وصله إسماعيل

ابن آدم ، عن زهير ، وزاد : « ومنعت مصر إردنها ودينارها » .

والقفيز لأهل العراق : ثمانية مكايك ، والمكوك صاع ونصف ،
والمدى : مكبال لأهل الشام بسع خمسة وأربعين رطلا ، والإردب
لأهل مصر : أربعة وستون مناً ، والقتل : اثنان وثلاثون مناً .

ولاحديث تأويلان : أحدهما : سقوط ما وظّف عليهم باسم الجزية
بإسلامهم ، فصاروا بالإسلام مانعين لتلك الوظيفة ، وذلك معنى قوله صلى الله عليه وسلم :
« وعدتم من حيث بدأتم » أي : كان في سابق علم الله سبحانه وتعالى ،
وتقديره : أنهم سيُسلمون ، فعادوا من حيث بدؤوا .

والتأويل الثاني : هو أنهم يرجعون عن الطاعة ، فيمنعون ما وظّف
عليهم ، وكان هذا القول من النبي صلى الله عليه وسلم دليلاً على نبوته حيث أخبر عن
أمر أنه واقع قبل وقوعه ، فخرج الأمر في ذلك على ما قاله .

وفيه بيان على أن ما فعل عمر رضي الله عنه بأهل الأمصار فيما
وظّف عليهم كان حقاً ، وقد روي عنه اختلاف في مقدار ما وضعه على
أرض السواد .

وفيه مُستدل لمن ذهب إلى أن وجوب الخراج لا ينبغي وجوب
العشر ، لأنه جمع بين القفزان والنقد ، والعشر يؤخذ بالقفزان ، والخراج
من النقد ، وروي عن حرب بن عبيد الله عن جده أبي أمه ، عن أبيه
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما العشور على اليهود والنصارى ، وليس

عن جبل من ذهب ، وأخرجه أحمد ٢/٢٦٢ : وإسناد داود ٣٠٣٥ في
« الخراج » : باب في إتيان أرض السواد وأرض العنوة .

على المسلمين عشور^(١) ،

وقوله : « ليس على المسلمين عشور » أراد به عشور التجارات دون
عشور الصدقات ، والذي يلزم اليهود والنصارى من العشور هو ما صولحوا
عليه وقت عقد الذمة ، فإن لم يصالحوا عليه ، فلا يلزمهم أكثر من
الجزية المضروبة عليهم .

وإذا دخل أهل الحرب بلاد الإسلام تجاراً ، فإن دخلوا بغير أمان
ولا رسالة غنيموا ، فإن دخلوا بأمان ، وشُرط أن يؤخذ منهم عشر ،
أو أقل ، أو أكثر ، أخذ المشروط ، وإذا طافوا في بلاد الإسلام
فلا يؤخذ منهم في السنة إلا مرة واحدة ، وكُتِب لهم براءة إلى مثله
من الحول ، وإن لم يكن شُرط عليهم ، لم يؤخذ منهم شيء ، سواء كانوا
يعشرون المسلمين إذا دخلوا بلادهم ، أو لا يتعرضون لهم ، وقال مالك :
إذا دخلوا دارنا تجاراً ، أو أهل الذمة إذا طافوا في بلاد الإسلام تاجرين
يؤخذ منهم العشر ، وإن اختلفوا في العام الواحد مراراً إلى بلاد الإسلام ،
فعلهم فيما اختلفوا العشر ، هذا الذي أدركت عليه أهل الرضى من أهل العلم
ببلدنا ، وقال أصحاب الرأي : إن أخذوا منا العشور في بلادهم إذا
اختلفنا إليهم في التجارات ، أخذنا منهم ، وإلا ، فلا .

ويستحب إذا شُرط أن يأخذ ما أخذ عمر رضي الله عنه - من المسلمين
ربيع العشر ، ومن أهل الذمة نصف العشر ، ومن أهل الحرب العشر ،
وروي عن زياد بن حدير أن عمر بعثه مصدقاً ، فأمره أن يأخذ من

(١) أخرجه أبو داود (٣٠٤٦) في الخراج والإمارة : باب في تعشير
أهل الذمة إذا اختلفوا في التجارات : وإسناده ضعيف .

نضارى بن تغلب العشرة ، ومن نضارى أهل الكتاب نصف العشر ،
وروي عن صفوان بن سليم عن عدة من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ
عن آبائهم ، عن رسول الله ﷺ قال : « ألا من ظلم معاهداً ، أو
انتقصه ، أو كلفه فوق طاقته ، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس
فإننا حججه يوم القيامة » .

بـ

إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب

٢٧٥٥ - أخبرنا عبد الواحد بن أحمد المليجي ، أنا أحمد بن عبد الله
الشَّعْبِي ، أنا محمد بن يوسف ، أنا محمد بن إسماعيل ، نا قبيصة ، نا ابن
مُعِينة ، عن سليمان الأحول ، عن سعيد بن جبير

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ : يَوْمَ الْحَمِيسِ وَمَا يَوْمَ الْحَمِيسِ !
ثُمَّ بَكَى حَتَّى خَضَبَ دَمْعُهُ الْخَضْبَاءَ ، فَقَالَ : أَشَدَّ يَرْسُولُ
اللَّهِ ﷺ وَجَعَهُ يَوْمَ الْحَمِيسِ ، فَقَالَ : « أَتَوْنِي بِكِتَابٍ
أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضَلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا ، فَتَنَازَعُوا وَلَا يَنْبَغِي
عِنْدَ نَبِيِّ تَنَازُعٍ ، فَقَالُوا : هَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ :
« دُعُونِي فَأَلْزِمِي أَنَا فِيهِ خَيْرٌ مِمَّا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ » ، وَأَوْصَى
عِنْدَ مَوْتِهِ بِثَلَاثٍ : « أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ،

(١) أخرجه أبو داود (٣٠٥٢) في الخراج والإمارة . وسنده قوي .
فإن العدة من أبناء أصحاب رسول الله وإن كانوا مجبولين يقبل حديثهم
ويحتج به . لأنهم أكثر من واحد .

وَأَخْرِجُوا الْوَاقِدَ يَنْحَوِرَ مَا كُنْتُ أُجِيزُهُمْ ، وَنَسِيتُ
الثَّالِثَةَ .

هذا حديث متفق على صحته (١) أخرجه مسلم عن قتبية ، وعمرو
الناقد ، وغيرهما عن سفيان بن عيينة .

وقال يعقوب بن محمد (٢) : سألت المغيرة بن عبد الرحمن عن جزيرة
العرب ، فقال : مكة ، والمدينة ، والهامة ، واليمن . قال يعقوب :
العرج (٣) : أول نامة (٤) .

قال سعيد بن عبد العزيز : جزيرة العرب : ما بين الوادي إلى أقصى
اليمن ، إلى تخوم العراق ، إلى البحر .

قال أبو عبيدة : جزيرة العرب : ما بين حفر أبي موسى إلى

(١) البخاري ١١٨/٦ في الجهاد : باب هل يستنفع إلى أهل الذمة :
وفي الجزية : باب إخراج اليهود من جزيرة العرب ، وفي العلم : باب كتابة العلم
وفي المغازي : باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته : وفي
افترض : باب قول المريض : قوموا عني ، وفي الاعتصام : باب كراهية
الخلاف ، وأخرجه مسلم (١٦٢٧) في الوصية : باب ترك الوصية لمن ليس
له شيء . يوصى فيه .

(٢) هو يعقوب بن محمد بن عبد الملك بن حميد بن عبد الرحمن بن
عوف الزهري المدني نزيل بغداد ، قال الحافظ في « التقريب » : صدوق
كثير الوهم والرواية عن الضعفاء ، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين والمغيرة
ابن عبد الرحمن هو ابن الحارث بن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي
صدوق فقيه أخرجه حديثه البخاري وأبو داود والنسائي .

(٣) بفتح المهملة وسكون الراء بعدها جيم : موضع بين مكة والمدينة :
وهو غير العرج بفتح الراء الذي من الطائف .
(٤) هذا الأثر علقه البخاري ١١٨/٦ ، وقال الحافظ : وصله إسماعيل

الحمد لله الذي وفقنا ويسر لنا طبع

من كتاب

تهذيب التهذيب

للامام الحافظ الحجة شيخ الاسلام شهاب الدين ابى الفضل احمد

ابن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ رحمه الله تعالى

بمنه وكرمه آمين ومن تصانيفه في الحديث فتح الباري

شرح صحيح البخاري وفي اسماء الرجال لسان الميزان

وتحصيل المغفعة برجال الاربعة وتغريب التهذيب

والاصابة في تمييز الصحابة وتبصير المنتبه

وتجريد اسماء الضعفاء والدرر الكامنة

في اعيان المائة الثامنة

في الطبعة الاولى

بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند

بمحروسة حيدرآباد الدكن عمرها الله الى اقصى الزمان

سنة (١٣٢٥) هجرية

لإبني عائشة وقال أبو نعيم في الحلية لإبني أبي عبيدة وقال الأساعلي عنه
وإن المقدم بن معد يكره جبير بن نغير . قلت . وحديثه عن المقدم
في صحيح البخاري .

(٢٢٣) ج (٣) خالد بن المهاجر (١) بن سيف الله خالد بن الوليد بن المغيرة
الخنزومي حمزي . روى عن عمر و لم يدر كنه . وعن ابن عمر وابن عباس
وعبد الرحمن بن أبي عمرة . وعنه الزهري ومحمد بن أبي يحيى الأسلمي وثور
ابن يزيد الرحبي واسماعيل بن رافع المدني . قال الزبير كان مع ابن الزبير
وكان اتهم ابن أقال طيب معاوية أنه سمع عبد الرحمن بن خالد فاعترض
لأن أقال قتله ثم لم يزل مغالفاً بيني . قال الزبير وقد اتعرض ولد
خالد بن الوليد فلم يبق منهم أحد . ورثهم أيوب بن سلمة بن عبد الله
ابن الوليد بن المغيرة دارهم بالمدينة وذكر الواقدي أن معاوية ضرب
خالدًا وأغرمه وحبس حتى مات معاوية وقيل إن الذي قتل ابن
أقال خالد بن عبد الرحمن بن خالد بن الوليد وذكره ابن حبان في الثقات
له في مسلم حديث واحد في النعمة .

(٢٢٤) ج (٣) خالد بن مهران (٢) الحذاء أبو النازل البصري . مولى قريش
وقيل مولى بني مجاشع رأى أنس بن مالك . وروى عن عبد الله بن شقيق

(١) في المغني (المهاجر) بضم ميم وكسر جيم (وسيف الله) لقب به خالد بن
الوليد الصوابي رضي الله عنه شجاعته في الحروب ١٢ (٢) في المغني (مهران)
بكسر الميم (الحذاء) بفتح هاء مفتوحة وشدة ذال معجمة ومد (أبو النازل)

بضمومة فتون وكسر زاي ١٢ أبو الحسن

وإبني

وإبني رجاء المطاردى وإبني عثمان النهدي وإبني قلابة وأنس ومحمد وحفصة
أولاد سير بن وإبني العالية والحسن وسعيد ابني الحسن البصري وسعيد بن
عمرو بن أشوع وإبني مشرزياد بن كليب وعبد الله بن الحارث نسيب ابن
سير بن وابنه يوسف بن عبد الله وعبد الرحمن بن أبي بكر وعكرمة وعطاء بن
إبني رباح وعطاء بن أبي سميعة وعمار بن أبي عامر ومولى بني هاشم ومروان الأصغر
وإبني الملح بن اسامة وجماعة . وعنه الحادان والثوري وشعبة وابن علي
وسعيد بن أبي عروبة وخالد بن عبد الله الواسطي وعبد الوهاب الثقفي وشر بن
المنضل وروح بن عطاء بن أبي سميعة وحفص بن غياث وابن أبي عدي ويزيد
ابن زريع وخلق من آخرهم على بن عاصم وعبد الوهاب الحنفي وحدث
عنه شيخه محمد بن سيرين وأبو إسحاق السبيعي والأعمش ومنصور وابن جريج
 وغيرهم ممن هو مثله أو أكبر منه . قال الأثرم عن أحمد ثبت وقال إسحاق بن منصور
عن ابن معين ثقة وكذا قال النسائي وقال أبو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به
وقال ابن سعد لم يكن خالد بمحذاه ولكن كان يجلس إليهم قال وقال فهد بن حبان
إنما كان يقول أحذ علي هذا الثور قلب الحذاء قال وكان خالد ثقة بهياً كبير
الحديث . توفي سنة (١٤١) وكان قد استعمل على الشور بالبصرة وقال محمد
ابن المنثني عن قريش بن أنس مات سنة (١٤٢) أبو أكثر . قلت . وذكره ابن
حبان في الثقات وحكى القولين في تاريخه وقال العجلي بصري ثقة وقال
أبو الوليد الباجي قرأت على أبي ذر الهروي في كتاب الكشي لمسلم خالد الحذاء
أبو النازل بفتح الميم قال أبو الوليد والضم أشهر وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل

لقب لقبه ابا عبد الملك بن مروان واسمه سعيد بن حبان . روى عن
مسلم بن قزفة الاشجعي ومحمد بن عبد العزيز . وعنه عبد الرحمن بن يزيد بن
جابر واخوه يزيد بن يزيد ويحيى بن سعيد الانصاري ويحيى بن حمزة قال
ابن مبيع ولاء الوليد وسليمان ومروان والتمارة وذكره ابن حبان
في الثقات قال ابو زرعة الدمشقي حدثني محمد بن عبد الله بن محمد عن ابيه
قال توفي رزيق بارض الروم في امية يزيد بن عبد الملك وهو ابن ثمانين
سنة وارضه ابن يونس سنة (١٠٠) له في مسلم حديث واحد خيار انكم
الذين نجوهم ومجئكم الحديث . قلت . قرأت بخط الذهبي ان كانت
وفاته محمودة فربما يحيى بن حمزة عنه مسجل ووثقه النسائي وقال
ابو زرعة الرازي انه بتقديم الراي اصح وذكره ابن حبان في الثقات
في الراي فقط .

(٥١٧) د - رزيق بن سعيد بن عبد الرحمن المدني ويقال رزيق
روى عن ابي حازم بن دينار . وعنه موسى بن يعقوب الزمعي . له في
ابي داود حديث واحد في الدعاء عند المطر مقرونا اخرجه الطبراني
وقال في روايته عن رزيق وقال ليس لزيق الا هذا الحديث وحديث
آخر منقطع .

(٥١٨) هـ - رزيق بن كرم . له ذكر في الترانس طه البخاري من رواية
يحيى بن ابي اسحاق قال قال رزيق بن كرم لانس رجل على فكيه ثلاثا
فذكر الاثر وصله سعيد بن منصور عن اسمعيل بن ابراهيم عن يحيى .

ق - رزيق بن عبد الله الهمداني (١) الحمصي . روى عن انس و ثوبان
ومحمد بن الاسود والمغيرة بن حكيم وارسل عن ابي الدرداء وعبادة بن الصامت
رضي الله عنهما . وعنه ابو الخطاب الدمشقي وعبد الرحمن بن الحارث بن
عياش بن ابي ربيعة ومسلمة بن علي الحنفي وارطاة بن المنذر واسمعي
ابن عياش . قال ابو زرعة لا بأس به وذكره ابن حبان في الثقات . قلت .
وذكره في الضعفاء وقال ينفرد بالاشياء التي لا تشبه حديث الاثبات لا يجوز
الاحتجاج بخبره الا عند الوفاق .

(٥٢٠) رزيق بن ابو هنة . يفتح الواو وسكون الهاء وفتح النون شيخ . روى عن
ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي رضي الله عنهم انه كان يكبر بني ايلم
الشريين خلف النواقل . روى عنه يحيى بن معين عن معن بن عيسى
وقال البخاري في باب العبد بن وكبر محمد بن علي خلف النافلة .

(٥٢١) رزين (٢) بن حبيب الجعفي ويقال البكري الكوفي الرماني
ويقال التماري يقال البزار يبيع الانماط . روى عن الاصم بن بائة والشامي
وابي جعفر الباقر وسلي البكري وغيرهم . وعنه الثوري وابن المبارك وكيع
ومعنى بن يونس وعبد الله بن موسى وابو نعيم وغيرهم . قال احمد وابن معين
ثقة وقال ابو حاتم صالح الحديث ليس به بأس وعواحب الي من اسحاق بن

(١) في لب الباب (الهمداني) كالانصاري نسبة الى الهام بن ملك اخي
همدان ١٢ (٢) في التعريب رزين يفتح الواو والمهمل وكسر الراء المجمة
والرماني نسبة الى بيع الرمان كما هو مصرح على هامش الاصل ١٢ ابو الحسن

ج (١٠) تهذيب التهذيب ١١٠ الميم - مسروق

ابن سلمان بن معمر بن الحارث بن سعد بن عبد الله بن وداعة الحمداني
الرداعي الكوفي القاعد ابو عائشة الققي. روى عن ابي بكر وعمر وثمان وعلى
وماذن بن جبل وخباب بن الارت وابن مسعود وابي بن كعب والمغيرة بن
شعبة وزيد بن ثابت وابن عمرو وابن عمرو ومقل بن سنان وعائشة واما
ام رومان يقال مرسل وسبيعة الاسلمية وام سلمة وعبيد بن عمير والبيهي وهومن
اقرانه وجماعة. روى عنه ابن اخيه محمد بن المثنى بن الاجدع وابو وائل
وابو القصى والشعبي وابراهيم القضي وابو اسحاق السبيعي ومجيب بن وثاب
وعبد الرحمن بن مسعود وابو اسفياء الحارثي وعبد الله بن مرة الحارثي ومكحول
الشامي وامرأته قير بنت عمرو وغيرهم. قال الاجري عن ابي داود كان عمرو
ابن معد بكرب خاله وكان ابوه افرس فارس باليمن وقال مجاهد عن الشعبي
عن مسروق قال لي عمر اسامك قلت مسروق بن الاجدع قال الاجدع
شيطان انت مسروق بن عبد الرحمن وقال مالك بن مغول سمعت ابا اسفياء
غير مرة قال ما ولدت همدانية مثل مسروق وقال الشعبي ما رأيت اطلب
للعلم منه وذكره منصور عن ابراهيم في اصحاب ابن مسعود الذين كانوا
يلعبون الناس السنة وقال عبد الملك بن الجبر عن الشعبي كان مسروق اعلم
بالفتوى من شريح وكان شريح اعلم بالقضاء وقال شعبه عن ابي اسحاق حجب
مسروق فلم يبق لاساجدا وقال انس بن سيرين من امرأته مسروق كانت
يصلح حتى توم قدماء وقال احمد بن حنبل عن ابن عيينة يعني مسروقا بعد
عقمة لا يفضل عليه احد وقال علي بن المديني ما تقدم على مسروق من

اصحاب

ج (١٠) تهذيب التهذيب ١١١ الميم - مسروق

اصحاب عبد الله احدا صلى خلف ابي بكر ولقي عمرو عليا ولم يرو عن ثمان
شيئا وقال اسحاق بن منصور لا يثبت عن مثله وقال عثمان الدارمي. قلت.
لا بن معين مسروق عن عائشة احب اليك او عروة فلم يجبر وقال العجلي كوفي
تابع ثقة وكان احدا اصحاب عبد الله الذين يقرئون ويفتون وقال ابن سعد
كان ثقة وله احاديث صالحة. مات سنة ثلاث وستين وفيه اربعة غير واحد
وقال ابو نعيم مات سنة الثنتين وقال هارون بن حاتم عن الفضل بن عمرو مات
مسروق وله ثلاث وستون سنة. قلت مناقبه كثيرة قال الكشي ثلث
يد مسروق يوم القادسية واصابته. وقال ابو الضمى عن مسروق كانت
يقول ما احب انما يبنى الامة ليست لي السلم الوان تكلي كنت في بعض هذه
الفتن. قال وكيع وغيره لم يتخلف مسروق عن حروب علي وذكره ابن حبان
في الثقات وقال كان من عباد اهل الكوفة ولاه زياد على السلسلة ومات بها
سنة الثنتين او ثلاث وستين. وكى عبد الحق عن ابن عبد البر انه قال لم يلق
مسروق. ما اذا. قلت. فعلى هذا يكون حديثه عنه مرسل لكن نقب ذلك
ابن القطان على عبد الحق فانه لم يجد ذلك في كلام ابن عبد البر بل الموجود
في كلامه ان الحديث الذي من رواية مسروق عن معاذ متصل وقال ابو الضمى
سئل مسروق عن بيت شعر فقال اكراه ان اري في صحيفتي شعرا.

(٢٠٦)

محدث مسروق بن اوس التميمي البر بوعى الخطلي وقيل اوس بن
مسروق وقيل ان اسم جد مسروق غزا في خلافة عمر وروى عن
ابي موسى الاشعري. وعنه حميد بن هلال وقنادة وغالب البخاري. ذكره ابن

مجمع البحار

المعروف بابجامع الكبير

للإمام جلال الدين السيوطي

١٤٩-٩١١ هـ

٢٠٢٨-٦٥١٤ : « إِنَّ خَيْرَ دُورِ الْأَنْصَارِ عِنْدُ الْأَشْهَلِ ، ثُمَّ دَارُ الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ ، ثُمَّ دَارُ بَنِي النَّجَّارِ ، ثُمَّ دَارُ بَنِي سَاعِدَةَ ، فَقَالَ سَعْدٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ جَعَلْتَنَا آخِرَ الْقَبَائِلِ ، قَالَ : إِذَا كُنْتَ مِنَ الْخِيَارِ فَحَصْبُكَ »^(١) .

طب عن عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده .

٢٠٢٩-٦٥١٥ : « إِنَّ خَيْرَ إِبِلٍ ثَلَاثَةٌ : زَكَاةً ، أَهْلُهَا بَعِيرٌ ، وَاسْتَشْفَقُوا بَعِيرًا ، وَأَنْطَوُا^(٢) السَّائِلَ بَعِيرًا أَدَّوْا حَقَّهَا » .

الخرائطي في مكارم الأخلاق هب عن عمر رضى الله عنه .

(١) في صحيح البخارى كتاب المناقب فضل دور الأنصار عن أبي حميد الساعدي ذكر الحديث بمغايرة يسيرة في اللفظ وفي مسلم أيضاً ذكره في كتاب الفضائل من حديث طويل في باب « إصابة النبي صلى الله عليه وسلم في الخرص » .

(٢) انطوا : لغة في أعطوا .

٢٠٣٠-٦٥١٦ : « إِنَّ خَيْرًا لَكَ أَنْ لَا تَأْخُذَ مِنَ النَّاسِ شَيْئًا ، إِنَّمَا ذَلِكَ أَنْ تَسْأَلَ النَّاسَ ، وَمَا جَاءَ مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقُ رِزْقِكَ اللَّهُ تَعَالَى » . هب عن عمر .

٢٠٣١-٦٥١٧ : « إِنَّ دَاوُدَ كَانَ يُوقِظُ أَهْلَهُ سَاعَةً مِنَ اللَّيْلِ يَقُولُ : يَا آلَ دَاوُدَ قُومُوا فَصَلُّوا ، فَإِنَّمَا^(١) هَذِهِ السَّاعَةُ يُسْتَجَابُ الدُّعَاءُ إِلَّا لِإِسْحَاقَ أَوْ عَشَارٍ » .

ع كر عن عثمان بن أبي العاص .

٢٠٣٢-٦٥١٨ : « إِنَّ دَاوُدَ سَأَلَ رَبَّهُ مَسْأَلَةً ، فَقَالَ : اجْعَلْنِي مِثْلَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ : إِنِّي ابْتَلَيْتُ إِبْرَاهِيمَ بِالنَّارِ فَصَبَرَ ، وَإِسْحَاقَ بِالذَّبْحِ فَصَبَرَ (وَابْتَلَيْتُ^(٢)) يَعْقُوبَ فَصَبَرَ » .

الدليمى عن أبي سعيد .

(١) في ترمذى « فلنما » وفي بقية النسخ « فإن » .

(٢) ما بين القوسين من هامش مرتضى وقد سبق تحقيق هذا القول في الذبيح أنو إسحاق أم إسماعيل في مسند أحمد ج٤ ص ٢٨٣ أنظر الحديث بلفظ « إن جبريل أتاني » .

٣١٢٨-٧٦١٤ : « إِنَّمَا جُعِلَ الطَّوَافُ ، بِالْبَيْتِ
وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَرُمِيَ الْجَمَارُ لِإِقَامَةِ
ذِكْرِ اللَّهِ لَا لِغَيْرِهِ ^(١) » .
د ك هب عن عائشة .

٣١٢٩-٧٦١٥ : « إِنَّمَا الْعَشُورُ عَلَى الْيَهُودِ
وَالنَّصَارَى ، وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عَشُورٌ » .

ابن سعد د والبغوي وابن قانع ق عن حرب بن
عبيد الله عن جده أبي أمية عن أبيه ، قال البغوي :
رواه جماعة عن عطاء بن السائب عن حرب عن جده ،
ولم يَقُلْ فيه أَحَدٌ : عن أبيه ، غير أبي الأحوص ، حم
د ق عن رجل من بكر بن وائل ، عن خاله : البغوي
عن حرب بن عبيد الله عن خاله له ، البغوي عن حرب
ابن هلال الثقفي عن رجلٍ من بني تغلب ^(٢) .

١- الحديث في الصغير برقم ٢٥٨٩ ورمز لصحته ، وقال الحاكم :
صحيح على شرط مسلم ، وأعرض لي في عبد الله بن أبي زياد الصراح ،
ضعفه ابن معين ، ورواه الترمذي وقال : حسن صحيح .

٢- الحديث في الصغير برقم ٢٥٥٦ ورمز لحسنه عن رجل من بني
تغلب علمه النبي صلى الله عليه وسلم كيف يأخذ الصدقة من قومه فقال :
أفأعشرهم ؟ فذكره ، قال عبد الحق : وهو حديث في سنده اختلاف =

٣١٣٠-٧٦١٦ : [إِنَّمَا نُهِيتُ عَنْ صَوْتَيْنِ
أَحْمَقَيْنِ فَاجْرَيْنِ : صَوْتٍ عِنْدَ نَعْمَةٍ لَهُ وَلَعِبٍ وَمِعْزَفٍ
شَيْطَانٍ وَصَوْتٍ عِنْدَ مَصِيبَةٍ : خَمْسُ وَجُوهِ ، وَشَقٌّ
جَبُوبٍ ، وَرَنَّةُ شَيْطَانٍ قَالَ ذَلِكَ حِينَ قِيلَ : تَبْكِي لِمَوْتِ
ابْنِكَ إِبْرَاهِيمَ وَقَدْ نُهِيتَ عَنِ الْبُكَاءِ؟] ^(١) .

ابن منيع من حديث جابر وعبد الرحمن بن عوف
٣١٣١-٧٦١٧ : [إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ مَنْ لَا خِلَاقَ
لَهُ فِي الْآخِرَةِ] ^(٢) .

خ م عن ابن عمر . عن عمر ، ع عن عبد الله بن
عمر ، ط من حديث أبي هريرة .

١ = ولا أعلمه من طريق يخرج به ، وقال ابن القطان : حرب هذا سئل عنه ابن
معين فقال : مشهور ، وإذا غير كاف في تنبيهه ، فكيف من مشهور لا يقبل ،
أما جده أبو أمية فلا يعرف أصلاً فكيف أبوه ؟ وقال المناوي : رواد
البخاري في تاريخه الكبير ، وساق اضطراب الرواة فيه وقال : لا يتابع
عليه وذكره الترمذي في الزكاة بغير إسناد ، ورواه أحمد في المستدرك عن الرجل
المذكور ، قال الهيثمي : وفيه عطاء بن السائب اختلط ، وبقي رجاله ثقات .
١- الحديث من هامش مرتضى

٢- الحديث من هامش مرتضى ولفظه في البخاري : إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ
فِي الدُّنْيَا مَنْ لَا خِلَاقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ ، كتاب اللباس ، باب لبس الحرير
للرجل ، وكذا في مسلم قال : عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : رأى عمر =

أوجز المسالك

إلى

موطأ مالك

تأليف

العلامة شيخ الحديث

مولانا محمد زكريا الكاندهلوي

١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م

الطبعة الثالثة

قال مالك: مضت السنة أن لاجزية على نساء أهل الكتاب، ولا على صبيانهم، وأن الجزية لا تؤخذ إلا من الرجال الذين قد بلغوا الحلم.

كالحرد ولأنها تسقط بالإسلام تسقط بالموت كما قبل الحول، انتهى وفي شرح الإقناع قال القفال: اختلف قول الشافعي في أن الجزية تجب بالعقد وتستقر باقتضاء الحول أو تجب باقتضائه وبني عليها إذا مات في أثناء الحول هل تسقط، فإن قلنا بالعقد لم تسقط وإلا سقط انتهى. وقال في موضع آخر: ولو أسلم ذبي أو نبذ البعد أو مات بعد ستين وله وارث مستغرق أخذت جزيتها منه في الأولين ومن تركته في الثالثة مقدمة على حق الورثة كالخراج وسائر الديون أما إذا لم يخلف وارثاً فتركته فيه أو أسلم أو نبذ البعد أو مات في خلال سنة فسقط لما مضى كالأجرة. انتهى. وفي هاشم قوله فسقط بناء على وجوبه بالعقد وهو المتمد، انتهى.

(قال مالك: مضت السنة أن لاجزية على نساء أهل الكتاب ولا على صبيانهم) لقوله تعالى: «قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر، الآية» والنساء والصبيان لا يقاتلون قال ابن رشد: انفقروا على أنها إنما تجب بثلاثة أوصاف: الذكورية، والبلوغ، والحرية، وأنها لا تجب على النساء ولا على الصبيان إذ كانت إنما هي عوض من القتل والقتل إنما هو متوجه بالأمر نحو الرجال البالغين إذ قد نهى عن قتل النساء والصبيان، وكذلك أجمعوا أنها لا تجب على السيد، انتهى. قال الموفق: لاجزية على صبي ولا زائل العقل ولا امرأة. لا تعلم بين أهل العلم خلافا في هذا، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأصحابه، والشافعي وأبو ثور، وقال ابن المنذر لا أعلم عن غيرهم خلافاً وقد دل على صحة هذا أن عمر رضي الله عنه كتب إلى أمراء الأجناد وأن اضربوا الجزية ولا تضربوها على النساء والصبيان ولا تضربوها إلا على من جرت عليه الموائس رواده سعيد وأبو عبيد والأثرم، وقول النبي صلى الله عليه وسلم لما أخذ من كل حالم ديناراً دليل على أنها لا تجب على غير البالغ ولأنها تؤخذ لحق الدم وهؤلاء دماؤهم محققة بدونها، انتهى. (وأن الجزية لا تؤخذ إلا من الرجال الذين قد بلغوا الحلم) أي البلوغ لما تقدم أنها لا تؤخذ من الصبيان، وقد روى عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن وأمرني أن أخذ من كل حالم ديناراً وشرطوا في ذلك الحرية أيضاً حتى شرح الإقناع والثالثة، من الشرائط، الحرية فلا يصح عقدتها مع الرقيق - وتقدم عن ابن رشد أن الأوصاف الثلاثة: الذكورية، والبلوغ، والحرية، شرط إجماعاً، قال واختلفوا في أصناف من هؤلاء منها في المجنون والمعتد والشيخ وأهل الصوامع والفقير هل ينفع بها ديناً متى أسير أم لا؟ وكل هذه مسائل اجتهادية ليس فيها توقيت شرعي، وسبب اختلافهم مبنى على هل يقتلون أم لا؟

قال مالك: وليس على أهل الذمة، ولا على المجوس، في تخليهم، ولا كرومهم، ولا زروعهم، ولا مواشيهم صدقة، لأن الصدقة إنما وضعت على المسلمين تطهيراً لهم ورداً على فقرائهم، ووضعت الجزية على أهل الكتاب صغاراً لهم، فهم ما كانوا يبلدو الذي صالحوا عليه ليس عليهم شيء، سوى الجزية، في شيء من أموالهم إلا أن يتجروا في بلاد المسلمين، ويختلفوا فيه فيؤخذ منهم العشر فيما يديرون من التجارات، وذلك أنهم إنما وضعت عليهم الجزية، وصالحوا عليها على أن يقيموا ببلادهم، ويقالوا عنهم

أعني هؤلاء الأصناف، انتهى. وقال الحصاص في أحكام القرآن قال تعالى «قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر، الآية». فكان معقولا من لغوى الآية ومضمونها أن الجزية مأخوذة ممن كان منهم من أهل القتال ومن يمكنه أدائها من المخترفين ولذلك قال أصحابنا إن من لم يكن من أهل القتال فلا جزية عليه، فقالوا من كان أعني أو زمناً أو مفلوجاً أو شيخاً كبيراً فانياً وهو موسر فلا جزية عليه، وفي شرح الإقناع المذهب وجوبها على زمن وشيخ وهرم وأعمى وراغب وأجير، لأنها كأجرة الدار، وعلى فقير مجر عن كسب، انتهى. (مسألة) قال الباجي: ولا جزية على الرهبان وبه قال أبو حنيفة وهو أحد قولي الشافعي، وللشافعي قول آخر إن عليهم الجزية وهذا مبنى على أسلين، أحدهما أن لا جزية على الفقير والراهب إنما ترك له من المال اليسير فهو من جملة الفقراء^(١)، والثاني أن الراهب لا يقتل وهو يحقن الدم من غير عقد، كالمراة، انتهى. وفي نيل المآرب لا تؤخذ الجزية من راهب بصومته لأنهم لا يقتلون، فلا تجب عليهم الجزية والراهب يؤخذ بما بيده ما يزيد على بلغته فلا يبقى في يده إلا بلغته فقط.

(قال مالك: وليس على أهل الذمة ولا على المجوس) ولا على غيرهم من الكفار (في تخليهم ولا كرومهم ولا زروعهم ولا مواشيهم صدقة)، يعني لا صدقة على أهل الذمة مجوساً كانوا أو غيرهم في شيء من الأموال التي تؤخذ منها الصدقة، وهي العين والحراث والملاشية والدليل على ذلك ما اجتمع به مالك - رضي الله عنه - بقوله: (لأن الصدقة إنما وضعت على المسلمين تطهيراً لهم) قال تعالى «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم، الآية»، وقال صلى الله عليه وسلم: «إن الله لم يفرض الزكاة إلا لطيب ما بقي من أموالكم رواده أبو داود والحاكم وصححه، والكفري ليسوا من يطهر إنما المشركون نجس (ورد على فقرائهم) قال النبي صلى الله عليه وسلم تؤخذ من أغنيائهم

(١) كذا في الأصل والظاهر انفقار، انتهى. ز.

وفي شرح الإقناع : ولا يأذن له . أى الذى ، فى دخوله الجواز غير حرم مكة لإلصقة لنا كرسالة وتجارة فيها كبر حاجة . فإن لم يكن فيها كبر حاجة لم يأذن له إلا بشرط أخذ شيء من متاعها كالنشر ولا يقيم بعد إلا ثلاثين أيام ولا يدخل حرم مكة ولو لمصلحة لقوله تعالى « فلا يقربوا المسجد الحرام ، والمراد جميع الحرم والمعنى فى ذلك أنهم أخرجوا النبي صلى الله عليه وسلم فموتوا بالمنع من دخوله بكل حال ، فإن كان رسولا خرج إليه الإمام بنفسه أو نائبه ليسمعه . انتهى . فى حاشيته قوله كالنشر أى أو نصفه بحسب اجتهد الإمام ولا يؤخذ فى كل سنة إلا مرة ، ويجوز أن يؤخذ فى كل مرة إن شرطوا ذلك عليه ووافقه ، وقال الموفق ، من يجوز من أهل النمة إلى غير بلدته أخذ منه نصف العشر فى السنة ، اشتهر هذا عن عمر رضى الله عنه وصحت الرواية عنه به ، وقال الشافعى : ليس عليه إلا الجزية إلا أن يدخل أرض الجواز فينظر فى حاله فإن كان رسالة أو نقل ميرة أذنه بغير شيء . وإن كان لتجارة لأجابه أهل الجواز إليها لم يأذن له إلا أن يشترط عليه عوضا ، بحسب ما راه ، والأولى أن يشترط نصف العشر ، لأن عمر رضى الله عنه شرط نصف العشر على من دخل الجواز من أهل النمة ، ولنا قوله عليه الصلاة والسلام « ليس على المسلمين عشور إنما العشور على اليهود والنصارى » ، رواه أبو داود ، وروى الإمام أحمد عن أنس بن سيرين قال : بئى أنس بن مالك إلى العشور ، فقلت : أتبئى إلى العشور من بين عمالك ؟ قال : أما ترضى أن أجعلك على ما جعلنى عليه عمر بن الخطاب : أمرنى ، أن أخذ من المسلمين ربع العشر ومن أهل النمة نصف العشر وهذا كان بالعراق ، وروى أبو عبيد فى كتاب الأموال بإسناده عن لاحق بن حميد أن عمر رضى الله عنه بعث عثمان بن حنيف إلى الكوفة فجعل على أهل النمة فى أموالهم التى يختلفون فيها فى كل عشرين درهما درهما وفى حديث زياد بن حدير أن عمر رضى الله عنه أمره أن يأخذ من نصارى بيتي ثعلب العشر ومن نصارى أهل الكتاب نصف العشر ، واشتهرت هذه القصص ولم تنكر فكانت إجماعا ، وعمل به الخلفاء بعده ولم يأت تخصيص الجواز بنصف العشر فى شيء من الأحاديث علناه لا عن عمر رضى الله عنه ولا عن غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بل ظاهر أحاديثهم أن ذلك فى غير الجواز وما وجب من المال فى الجواز وجب فى غيره كالديون والصدقات ولا تؤخذ منهم فى السنة إلا مرة نص عليه أحمد فى رواية جماعة من أصحابه ، وقال كذا روى عن عمر رضى الله عنه حين كتب أن لا يأخذ فى السنة إلا مرة ، وهذا قول الشافعى فى الداخلين أرض الجواز ، انتهى . ثم قال ابن رشد : وسبب اختلافهم أنه لم يأت فى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة يرجع إليها ، وإنما ثبت أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فعل ذلك بهم فمن رأى أن فعل عمر رضى الله عنه هذا إنما فعله بأمر كان عنده فى ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم أوجب أن يكون ذلك سنتهم ، ومن رأى أن فعله هذا كان على وجه الشرط إذ لو كان على غير ذلك لذكره قال ذلك ليس

مالك ، عن ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه أن عمر بن الخطاب كان يأخذ من النبط ، من الحنطة ، والزيت ، نصف العشر ، يريد بذلك أن يكثر الحل إلى المدينة ويأخذ من القطنية العشر .

بسة لازمة لهم إلا بالشرط وحكى أبو عبيد فى كتاب الأموال عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لا أذكر اسمه الآن أنه قيل له : لم كنتم تأخذون العشر من مشركي العرب ؟ فقال : لأنهم كانوا يأخذون منا العشر إذا دخلنا إليهم ، قال الشافعى : وأقول ما يجب أن يشارطوا عليه هو ما فرضه عمر رضى الله عنه وإن شرطوا على أكثر لحسن ، قال : وحكم الحرب إذا دخل بأمان حكم الذى انتهى .

(مالك عن ابن شهاب) الزهرى (عن سالم بن عبد الله عن أبيه) عبد الله بن عمر (أن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه كان يأخذ من النبط) بنون فوحدة مفتوحتين ، قال الباجي : وهم كفار أهل الشام عقد لهم عقد النمة ، وفى لسان العرب النبط والنبط كالخيش والخيش فى التقدير جبل يزلون السواد ، وفى المحكم يزلون سواد العراق وهم الألبان والنسب إليهم نبطى ، وفى الصحاح يزلون بالطائع بين العراقيين ، ويقال إنما سموا نبطا لاستنباطهم ما يخرج من الأرضين ، وفى الجمع النبط بفتحين والنبط بفتح فسكر فتحية : قوم من العرب دخلوا فى العجم والروم واختلطت أنسابهم وفسدت ألسنتهم ، وذلك لمعرفتهم بلباط الماء أى استخراجهم لكثرة فلاحتهم ، انتهى . فكانوا يختلفون إلى المدينة بالحنطة والزيت وغير ذلك من أقوات أهل الشام ، فكان عمر ابن الخطاب رضى الله عنه يخفف عنهم فى الحنطة والزيت فيأخذ منهم (من الحنطة والزيت) وفى نسخة والزيت بدل الزيت وصوبت (نصف العشر يريد بذلك) أى بالتخفيف عليهم (أن يكثر الحل) أى المجمع من مهابل إلى المدينة (فترخص بذلك الحنطة والزيت بالمدينة لأنهما معظم القوت) (وبأخذ) منهم (من القطنية) تقدم المراد منها فى لا زكاة فيه من الثمار (العشر) كلاما على الأصل فيما اتهموا وذلك لأن غلاء القطن لا يكاد يضرب بالناس ضررا كبيرا ، قال الزرقانى : وبهذا قال مالك فى رواية ابن عبد الحكم وغيره اتباعا لعمر وتقدم فى الباب قبله أنه يؤخذ منهم العشر ولم يستثن حنطة ولا زيتا بالمدينة ولا بمكة ، انتهى . وظاهر تبويب المصنف أنه حله على أهل النمة وهو نص كلام الباجي كما تقدم وظاهر كلام الموفق أنه حله على الحربى إذ قال : إذا دخل إلينا منهم تاجر حرى بأمان أخذ منه العشر ، وقال أبو حنيفة لا يؤخذ منه شيء إلا أن يكونوا يأخذون منا شيئا فنأخذ منهم مثله لما روى عن أبي جابر قال : قالوا لعمر : كيف تأخذ من أهل الحرب إذا قدموا علينا ؟ قال : كيف يأخذون منك إذ دخلتم إليهم ؟ قالوا العشر ، قال : فكذلك أخذوا

عذوم فن خرج منهم من بلاده إلى غيرها يتجر إليها فمليه المشر من تجر منهم ، من أهل مصر إلى الشام ، ومن أهل الشام إلى العراق ، إلى المدينة ، واليمن أو ما أشبه هذا من البلاد ، فمليه المشر . ولا صدقة على أهل الكتاب ، ولا المجوس في شيء من مواشيم ولا ثأرم ، ولا زروعهم ، مضت بذلك السنة ، ويقرون على دينهم ، ويكونون على ما كانوا عليه ، وإن اختلفوا في العام الواحد مراراً إلى بلاد المسلمين فملهم كلما اختلفوا المشر ، لأن ذلك ليس بما صالحوا عليه ولا بما شرط لهم ، وهذا الذي أدركت عليه أهل العلم يبلدنا .

تقدم على فقراتهم رواء البخاري وغيره وفقراء الكفرة لم ترد عليهم لأنهم ليسوا بمحل الزكاة (ووضعت) ببناء المجهول (الجزية على أهل الكتاب صغاراً) أي إذلالاً (لهم) قال تعالى حتى يعطوا الجزية عن يدوم صاغرون ، فإنما تؤخذ من الكفرة على وجه الصغار والإذلال فلما فارت الزكاة هذه الأوصاف كلها فارتها في محل الوجوب ، نعم لا يمتنعون من التغلب في التجارات والتعرض للمكاسب بالعمل والتجارة (فهم ما كانوا) أي ماداموا مقيمين (بلدم الذي صالحوا عليه ليس عليهم شيء سوى الجزية في شيء من أموالهم) قال أبو عمر : هذا إجماع ، إلا أن من العلماء من رأى تضعيف الصدقة على بني تغلب دون جزية ، قاله الثوري وأبو حنيفة والشافعي وأحمد قالوا يؤخذ منهم مثلاً ما يؤخذ من العلم في الركاخ الحسان وما فيه العشر عشرين وما فيه ربع العشر نصف العشر وكذلك من نسايم ، ولا شيء عن مالك في بني تغلب وهم عند أصحابه وغيرهم من النصارى سواء وقد عم الله عز وجل أهل الكتاب في أخذ الجزية فلا معنى لإخراج بني تغلب منهم ، قاله الزرقاني . قال ابن رشد : أما أهل النعمة فإن الأكثر على أن لا زكاة على جميعهم إلا ما روت طائفة من تضعيف الزكاة على نصارى بني تغلب أعني أن يؤخذ منهم مثلاً ما يؤخذ من المسلمين في كل شيء ، ومن قال بهذا يقول الشافعي وأبو حنيفة وأحمد والثوري ، وليس عن مالك في ذلك قول وإنما صار هؤلاء لهذا ، لأنه ثبت أنه فعل عمر بن الخطاب بهم وكأنهم رأوا أن مثل هذا هو توقيف ، ولكن الأصول تعارضه ، انتهى . قال القاري : وتغلب ابن وائل من العرب من ربيعة تنصروا في الجاهلية ، فلما جاء الإسلام زمن عمر - رضي الله عنه - دعاهم إلى الجزية فأبوا وقالوا : نحن عرب خذ منا كما يأخذ بعضكم من بعض الصدقة ، فقال : لا آخذ من مشترك صدقة ، فلق بعضهم بأروم فقال النعمان بن زرععة يا أمير المؤمنين إن القوم لهم بأس شديد ، وهم عرب يأفون من الجزية فلا تمن عليهم عدوك بهم ، وخذ

منهم الجزية باسم الصدقة فبعث عمر في طلبهم وضعف عليهم فأجمع الصحابة على ذلك ، ثم الفقهاء في كل أربعين لهم شاتان ولا زيادة حتى تبلغ مائة وإحدى وعشرين ففيها أربع شياه ، وعلى هذا في البقر والإبل وفي رواية قال عمر - رضي الله عنه - هذه جزية سموها ما شئتم ، انتهى . وهكذا قال الموفق في المعنى ، ثم قال بعد ذلك : فاستقر ذلك من قول عمر - رضي الله عنه - ولم يخالفه أحد من الصحابة فصار إجماعاً ، وقال به الفقهاء بعد الصحابة منهم ابن أبي ليلى والحسن بن صالح وأبو حنيفة وأبو يوسف والشافعي ، وبروى عن عمر بن عبد العزيز أنه أبي على نصارى بني تغلب إلا الجزية وذلك لا والله إلا الجزية وإلا فقد آذنتكم بالحرب ، والحجة لهذا عموم الآية فيهم ، وروى عن علي - رضي الله عنه - أنه قال : لئن تفرغت لبي تغلب ليكون لي فيهم رأى لأقتلن مقاتلتهم ولأسبين ذراريهم فقد نقصوا العهد وبرئت منهم الذمة حين نصروا أولادهم ، وذلك أن عمر - رضي الله عنه - صالحهم على أن لا ينصروا أولادهم ، والعمل على الأول لما ذكرنا من الإجماع . وأما الآية فإن المأخوذ منهم الجزية باسم الصدقة فإن الجزية يجوز أخذها من العروص ، انتهى . وقال السرخسي : وبني تغلب قوم من النصارى من العرب كانوا يقرب الروم ، فلما أراد عمر - رضي الله عنه - أن يوظف عليهم الجزية أبوا فأشار عمر - رضي الله عنه - في ذلك الصحابة وكان الذي ينمى بينهم كركدوس التغلبي فقال : يا أمير المؤمنين صالحهم فإنك إن تناجزتهم لم تطعمهم ، فصالحهم عمر - رضي الله عنه على أن يؤخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين ، ولم يتعرض لهذا الصلح بعده عثمان - رضي الله عنه - فلم أول الأمة وآخرها ، فإن قيل أليس علياً - رضي الله عنه - أراد أن ينقض حين رآهم قولاً وذلوا ؟ قلنا : قد شاور الصحابة في ذلك ثم اتفق معهم على أنه ليس لأحد أن ينقض هذا الصلح ، وذكر محمد - رحمه الله - في التوادر أن صلحهم في الإبتداء كان منفضة ولكن نأيد بالإجماع وبقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أن ملكاً ينطق على لسان عمر - رضي الله عنه - يدور الحق معه ، انتهى . قال الموفق : فإن بذل التغلبي أداء الجزية ومحط عنه الصدقة لم يقبل منه لأن الصلح وقع ~~بمعدداً~~ ^{بغير} ، وبمحمل أن يقبل منه لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية ، وهذا قد أعطى الجزية وإن أراد الإمام نقض صلحهم وتجديد الجزية عليهم كفعل عمر ابن عبد العزيز لم يكن له ذلك ، لأن عقد النعمة على التأيد ، وقد عقده معهم عمر بن الخطاب فلم يكن لغيره نقضه ماداموا على العهد ، انتهى . ثم قال السرخسي : وما أخذ من صدقات بني تغلب بوضع موضع الجزية لأن عمر - رضي الله عنه - لما صالحهم قال : هذه الجزية فسموها ما شئتم . ولأنه ليس بصدقة ، لأن الصدقة اسم لما يقترب به إلى الله عز وجل وهو ليس بأهل لهذا التقرب ، انتهى ، وقال الشيخ في المسد ، وفي الأنوار : لو قال قوم لا تؤدى الجزية باسمها وتؤدى باسم الصدقة فلا ملام لحاجتهم إذا رأى ذلك يأخذ منهم ضعف الصدقة ، فن

خمس من الإبل شاتين ومن عشرين ديناراً ديناراً ، ثم المأخوذ حقيقة جزية مصرفه مصرفها ، وظاهره أنه يؤخذ في كل سنة سواء باع السلعة فيها أولاً ؟ ، وعليه الشافعي وأبو حنيفة ، انتهى . وقال الموفق : إن بني تغلب كانوا ذوى قوة وشوكة ، ولحقوا بالروم وخيف منهم الضرر إن لم يصالحوا ، فإن وجد هذا في غيرهم فامتنعوا من أداء الجزية ، وخيف الضرر بترك مصالحهم فرأى الإمام المصالحة على أداء الجزية باسم الصدقة جاز ذلك إذا كان المأخوذ منهم بقدر ما يجب عليهم من الجزية أو زيادة . قال علي بن سعيد : سمعت أحد يقول : أهل الكتاب ليس عليهم في ما يشبه صدقة ولا في أموالهم إنما تؤخذ منهم الجزية إلا أن يكونوا صلحوا على أن تؤخذ منهم كما صنع عمر رضي الله عنه في بني تغلب ، انتهى . (إلا أن يتجروا في بلاد المسلمين) يعنى لا شيء عليهم غير الجزية ما داموا في البلدان التي أقروا على المغام فيها ، وما كان في حكمها من البلاد نعم إن خرجوا إلى بلاد الإسلام (ويختلفوا فيها) بتأنيث الضمير في النسخ المصرية الراجع إلى بلاد المسلمين ، وبذكوره في النسخ الهندية الراجع إلى التجارة وفي الجمع يختلف في بلاد أى مجيى . ويذهب ، انتهى . (فيؤخذ منهم العشر) غير الجزية (فيما يدرون من) أموال (التجارات) والأصل في ذلك قبل عمر بن الخطاب رضي الله عنه بمحضرة الصحابة وموافقتهم ولم يخالف عليه أحد فثبت أنه إجماع قال الباجي ، وظاهر هذا الأثر أنهم يؤخذ منهم العشر فيما يدرون من أموال التجارة مطلقاً بلا تفريق بين الحنظلية والقطنية وسبأ في الباب الآتي التفريق بينهما وذلك أنهم إنما وضعت عليهم الجزية وصالحوا عليها على أن يقرأوا ببلادهم (ويقالون) ببناء المجهول (عنهم عدوم) فليس عليهم غير الجزية ما داموا فيها (فن خرج منهم من بلاده) التي أقروا عليها (إلى غيرها) من البلاد (يتجر إليها فعليه العشر) أيضاً مثلاً (من تجر منهم من أهل مصر إلى الشام) أو عكسه (ومن أهل الشام إلى العراق) أو عكسه (ومن أهل العراق) وغيرها (إلى المدينة أو اليمن أو ما أشبه هذا من البلاد فعليه العشر) أيضاً إذا أخرج ماله ببيع أو شراء (ولا صدقة على أهل الكتاب) اليهود والنصارى (ولا المجوس) ولا غيرهم من الكفار (في شيء) زاد في النسخ المصرية بعد ذلك من أموالهم ولا ، وليست هذه الزيادة في النسخ الهندية (من مواشيهم ولا ثمارهم ولا زروعهم) قال الزرقاني : أعاده لقوله (مضت بذلك السنة) فلا تكرار فيه لأنه ذكره أولاً بتعليقه ثم أخبر أن أصله السنة بياناً لدليله ، انتهى . قلت . وتقدم الكلام على هذه المسألة قريباً (ويقرون على دينهم ويكونون على ما كانوا عليه) بالشروط المعتبرة المعلومة في الفروع (وإن اختلفوا في العام الواحد مراراً إلى بلاد المسلمين فعليه كما اختلفوا العشر) يعنى أن عليهم في كل سفرة سافروها فباعوا واشتروا على مذهب ابن القاسم أو وصلوا بمال على مذهب ابن حبيب أن يؤخذ منهم عشر ذلك قاله الباجي ، قال الزرقاني ، وقال الشافعي أبو حنيفة لا يؤخذ منهم في العام الواحد إلا مرة واحدة ، قلت : وتقدم الكلام عليه في زكاة

عشور أهل الذمة

العروض ، ومذهب الحنيفة في ذلك ما في الهداية إن مر الحرب على عشر فعشره ، ثم مر مرة أخرى ، لم يعشره حتى يحول الحول ، لأن الأخذ في كل مرة استئصال المال ، وحق الأخذ لحفظه ، ولأن حكم الأمان الأول باق وبعد الحول يتجدد الأمان ، لأنه لا يمكن من المقام إلا حولا ، والأخذ بعده لا يستأصل المال ، وإن عشره فرجع إلى دار الحرب ثم خرج من يومه ذلك عشره أيضاً لأنه رجع بأمان جديد ، وكذا الأخذ بعده لا يقضى إلى الاستئصال ، انتهى . قال العيني في الناية : وبه قال إسحاق وأبو ثور وأبو عبيد ، وعن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز لا يكرر في السنة ، انتهى . (لأن ذلك) أى عدم التكرار (ليس مما عالجوا عليه ولا بماشرط لهم وهذا الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا) وتقدم الخلاف وما ورد فيه من الآثار في زكاة العروض فأرجع إليه .

عشور أهل الذمة

قال : ابن رشد في البداية : الجزية عندم ثلاثة أصناف ، جزية عنوية وهي التي تكلمنا فيها أعني التي تفرض على الحريين بعد غلبتهم ، وجزية صلحية ، وهي التي يتبرعون بها ليكف عنهم ، وأما الجزية الثالثة فهي العشرية وذلك أن جمهور العلماء على أنه ليس على أهل الذمة عشر ، ولا زكاة أصلاً في أموالهم ، إلا ما روي عن طائفة منهم أنهم ضاعفوا الصدقة على نصارى بني تغلب واختلفوا هل يجب العشر عليهم في الأموال التي يتجرون بها إلى بلاد المسلمين بنفس التجارة أو الإذن إن كانوا حريين أم لا يجب إلا بالشرط ؟ ، فرأى مالك وكثير من العلماء أن تجار أهل الذمة الذين لزمهم بالإقرار في بلدهم الجزية يجب أن يؤخذ منهم ما يجلبونه من بلد إلى بلد العشر إلا ما يسوقون إلى المدينة خاصة فيؤخذ منهم فيه نصف العشر ، ووافقه أبو حنيفة في وجوبه بالإذن في التجارة أو بالتجارة نفسها ، وخالفه في القدر فقال : الواجب عليهم نصف العشر ، ومالك لم يشترط عليهم في العشر الواجب عنده نصاباً ولا حولا ، وأما أبو حنيفة فاشتراط في وجوب نصف العشر عليهم الحول والنصاب وهو نصاب المسلمين ، وقال الشافعي ، ليس يجب عليهم عشر أصلاً ولا نصف عشر في نفس التجارة ولا في ذلك شيء محدود إلا ما اصطلاح عليه أو اشترط فعلى هذا تكون الجزية العشرية من نوع الجزية الصلحية ، وعلى مذهب مالك وأبي حنيفة تكون جنساً ثالثاً من الجزية غير الصلحية وأتى على الرقاب ، انتهى .

وفي شرح الإقناع: ولا يأذن له، أى الذى، فى دخوله الجواز غير حرم مكة إلا لمصلحة لنا كرسالة وتجارة فيها كبير حاجة. فإن لم يكن فيها كبير حاجة لم يأذن له إلا بشرط أخذ شيء من متاعها كالشر ولا يقيم بعد الإذن إلا ثلاثة أيام ولا يدخل حرم مكة ولو لمصلحة لقوله تعالى: «فلا يقربوا المسجد الحرام، والمراد جميع الحرم والمعنى فى ذلك أنهم أخرجوا النبي صلى الله عليه وسلم فموقبوا بالمتع من دخوله بكل حال، فإن كان رسولا خرج إليه الإمام بنفسه أو نائبه ليسمعه، انتهى. فى حاشيته قوله كالشر أى أو نصفه بحسب اجتihad الإمام ولا يؤخذ فى كل سنة إلا مرة، ويجوز أن يؤخذ فى كل مرة إن شرطوا ذلك عليه ووافقوه، وقال الموفق، من يجوز من أهل النعمة إلى غير بلده أخذ منه نصف العشر فى السنة، اشتهر هذا عن عمر رضى الله عنه وصحت الرواية عنه به، وقال الشافعى: ليس عليه إلا الجزية إلا أن يدخل أرض الجواز فينظر فى حاله فإن كان رسالة أو نقل مرة أذن له بغير شيء، وإن كان لتجارة لأحاجة بأهل الجواز إليها لم يأذن له إلا أن يشترط عليه عوضا، بحسب ما يراه، والأولى أن يشترط نصف العشر، لأن عمر رضى الله عنه شرط نصف العشر على من دخل الجواز من أهل النعمة، ولنا قوله عليه الصلاة والسلام: «ليس على المسلمين عشور إنما العشور على اليهود والنصارى»، وروى الإمام أحمد عن أنس بن سيرين قال: بعثي أنس بن مالك إلى العشور، فقلت: أتبعنى إلى العشور من بين عمالك؟ قال: أما ترضى أن أجعلك على ماجلنى عليه عمر بن الخطاب: أمرى، أن أخذ من المسلمين ربع العشر ومن أهل النعمة نصف العشر وهذا كان بالعراق، وروى أبو عبيد فى كتاب الأموال بإسناده عن لاحق بن حيد أن عمر رضى الله عنه بعث عثمان بن حنيف إلى الكوفة فجعل على أهل النعمة فى أموالهم التى يختلفون فيها فى كل عشرين درهما درهما وفى حديث زياد بن حدير أن عمر رضى الله عنه أمره أن يأخذ من نصارى بني تغلب العشر ومن نصارى أهل الكتاب نصف العشر، واشتهرت هذه القصص ولم تشكر فكانت إجماعا، وعمل به الخلفاء بعده ولم يأت تخصيص الجواز بنصف العشر فى شيء من الأحاديث علناه لا عن عمر رضى الله عنه ولا عن غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بل ظاهر أحاديثهم أن ذلك فى غير الجواز وما وجب من المال فى الجواز وجب فى غيره كالديون والصدقات ولا تؤخذ منهم فى السنة إلا مرة نص عليه أحد فى رواية جماعة من أصحابه، وقال كذا روى عن عمر رضى الله عنه حين كتب أن لا يأخذ فى السنة إلا مرة، وهذا قول الشافعى فى الدخاين أرض الجواز، انتهى. ثم قال ابن رشد: وسبب اختلافهم أنه لم يأت فى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة يرجع إليها، وإنما ثبت أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فعل ذلك بهم فمن رأى أن فعل عمر رضى الله عنه هذا إنما فعله بأمر كان عنده فى ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم أوجب أن يكون ذلك سنتهم، ومن رأى أن فعله هذا كان على وجه الشرط لادلو كان على غير ذلك لذكره قال ذلك ليس

مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه أن عمر بن الخطاب كان يأخذ من النبط، من الحنطة، والزيت، نصف العشر، يريد بذلك أن يكثّر الحل إلى المدينة ويأخذ من القطنية العشر.

بسنة لازمة لهم إلا بالشرط وحكى أبو عبيد فى كتاب الأموال عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لا أذكر اسمه الآن أنه قيل له: لم كنتم تأخذون العشر من مشرك العرب؟ فقال: لأنهم كانوا يأخذون منا العشر إذا دخلنا إليهم، قال الشافعى: وأقل ما يجب أن يشارطوا عليه هو ما فرضه عمر رضى الله عنه وإن شاورطوا على أكثر لحسن، قال: وحكم الحربى إذا دخل بأمان حكم الذى انتهى.

(مالك عن ابن شهاب) الزهرى (عن سالم بن عبد الله عن أبيه) عبد الله بن عمر (أن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه كان يأخذ من النبط) بنون فوجدة مفتوحين، قال الباجى: وهم كفار أهل الشام عقد لهم عقد النعمة، وفى لسان العرب النبط والنبط كالخيش والحيش فى التقدير جبل يزلون السواد، وفى الحكم يزلون سواد العراق وهم الأباط والنسب إليهم نبطى، وفى الصحاح يزلون بالطنخ بين العراقين، ويقال إنما سوا نبطا لاستنباطهم ما يخرج من الأرضين، وفى الجمع النبط بفتحتين والنبط بفتح فكسر فتحتية: قوم من العرب دخلوا فى العجم والروم واختلطت أنسابهم وفسدت ألسنتهم، وذلك لمعرفتهم بانباط الماء أى استخراجهم لكثرة فلاحتهم، انتهى. فكانوا يختلفون إلى المدينة بالحنطة والزيت وغير ذلك من أقوات أهل الشام. فكان عمر ابن الخطاب رضى الله عنه يخفف عنهم فى الحنطة والزيت فيأخذ منهم (من الحنطة والزيت) وفى نسخة والزيت بدل الزيت وصوبت (نصف العشر يريد بذلك) أى بالتخفيف عليهم (أن يكثّر الحل) أى المحمول منها إلى المدينة (فترضخص بذلك الحنطة والزيت بالمدينة لأنهما معظم القوت) (ويأخذ) منهم (من القطنية) تقدم المراد منها فى لا زكاة فيه من الثمار (العشر) كاملا على الأصل فيها اتجروا وذلك لأن غلاء القطن لا يكاد يضرب الناس ضررا كبيرا، قال الزرقانى: وبهذا قال مالك فى رواية ابن عبد الحكم وغيره اتباعا لعمر وتقدم فى الباب قبله أنه يؤخذ منهم العشر ولم يستثن حنطة ولا زيتا بالمدينة ولا بمكة، انتهى. وظاهر تبويب المصنف أنه حمله على أهل النعمة وهو نص كلام الباجى كما تقدم وظاهر كلام الموفق أنه حمله على الحربى إذ قال: إذا دخل إلينا منهم تاجر حربى بأمان أخذ منه العشر، وقال أبو حنيفة لا يؤخذ منه شيء إلا أن يكونوا يأخذون منا شيئا فنأخذ منهم مثله لما روى عن أبي مجلز قال: قالوا لعمر: كيف تأخذ من أهل الحرب إذا قدموا علينا؟ قال: كيف يأخذون منك إذا دخلتم إليهم؟ قالوا العشر، قال: فكذلك أخذوا

مالك ، عن ابن شهاب ، عن السائب بن يزيد ، أنه قال : كنت غلاماً مع عبد الله ابن عتبة بن مسعود ، على سوق المدينة في زمان عمر بن الخطاب ، فكنا نأخذ من النبط العشر .

مالك أنه سأل ابن شهاب : على أي وجه كان يأخذ عمر بن الخطاب من النبط العشر ؟ فقال ابن شهاب : كان ذلك يؤخذ منهم في الجاهلية ، فألزمهم ذلك عمر رضي الله عنه .

منهم ، ولنا ما روينا أن عمر رضي الله عنه أخذ منهم العشر واشترى ذلك فيما بين الصحابة وعمل به الخلفاء الراشدون بعده ، ويؤخذ منهم العشر من كل مال للتجارة في ظاهر كلام الخرق . وقال القاضي : إذ دخلا في نقل ميرة بالناس إليها حاجة أذن لهم في الدخول بغير عشر يؤخذ منهم ، وهذا قول الشافعي لأن دخولهم نفع للسلبين ، ولنا عموم ما روينا ، وروى صالح عن أبيه عن عبد الرحمن بن مهيدي عن مالك قد ذكر أثر الباب ، ثم قال : وهذا يدل على أنه يخفف عنهم إذا رأى المصلحة فيه وله الترك أيضاً إذا رأى المصلحة ، انتهى . وقال محمد بن موطأ ، باب العشر ، ثم قال : بعد ذكر أثر الباب قال محمد : يؤخذ من أهل النعمة ما اختلفوا فيه للتجارة من قطنية أو غير قطنية نصف العشر في كل سنة ومن أهل الحرب إذا دخلوا أرض الإسلام بأمان العشر من ذلك كله وكذلك أمر عمر بن الخطاب زياد بن حدير وأنس بن مالك حين بعثهما على عسور الكوفة والبصرة وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه ، انتهى . قلت : وتقدم الآثار في ذلك في زكاة العروض .

(مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد) الكندي (أنه قال : كنت غلاماً) قال الباجي هكذا رواد يحيى غلاماً يريد بذلك شاباً ، ورواه مطرف وأبو مصعب . كنت غلاماً ، يريد أنه كان غلاماً على أخذ العشر من أهل النعمة القادمين من سائر الآفاق ، انتهى . وعلم منه أن الصواب في رواية يحيى لفظ غلاماً ، واختلفت نسخ الموطأ في ذلك في بعضها غلاماً ، وفي بعضها بدله غلاماً ، وفي أكثر المصرية جميعاً بل بلفظ غلاماً غلاماً ، والصواب الأول (مع عبد الله بن عتبة بن مسعود) الهذلي ابن أخي عبد الله بن مسعود رضي الله عنهم (على سوق المدينة) أي على أخذ العشر من أهل النعمة وغيرهم القادمين من الآفاق (في زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فكنا نأخذ من النبط العشر) ظاهره العموم بلا تخصيص الخنفة والزيت ، وأضاف ذلك إلى زمان عمر رضي الله عنه لأن ما كان يفعل فيه كان بمشورة الصحابة غالباً فإذا لم يثبت فيه خلاف ولا ظهر فهو لإجماع وحجة يجب المنصير إليها والعمل بها قاله الباجي .

(مالك أنه سأل ابن شهاب) الزهري (على أي وجه) أي طريق وحجة (كان يأخذ عمر

اشترأ الصدقة والعود فيها

مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، أنه قال : سمعت عمر بن الخطاب وهو يقول : حملت على فرس عتيق في سبيل الله ، وكان الرجل الذي هو عنده قد أضاعه فأردت أن أشتريه منه ، وطلعت أنه بائه برخص ، قال : فسألت عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لا تشتريه وإن أعطاكه بدرهم واحد ، فإن العائد في صدقه كالكلب يعود في قيئه .

ابن الخطاب رضي الله عنه من النبط العشر فقال ابن شهاب : كان ذلك يؤخذ منهم في الجاهلية (وهي ما قبل البعثة) وقيل ما قبل فتح مكة (فألزمهم ذلك عمر رضي الله عنه) والظاهر أنه توقيف منه صلى الله عليه وسلم ، ولو سلم أنه كان اجتهداً منه فكان محضراً من الصحابة ولم يخالفه في ذلك أحد ، فهو إجماع سكوتاً وتقدم في زكاة العروض مسلك الحنفية ومستدلهم ..

اشترأ الصدقة والعود فيها

(مالك ، عن زيد بن أسلم) المدوي (عن أبيه) أسلم مولى عمر رضي الله عنه (أنه قال سمعت عمر بن الخطاب) الحديث أخرجه الشيخان بعدة طرق ، وذكر العيني الاختلاف في سنده (وهو يقول : حملت) بتخفيف الميم أي أركبت رجلاً (على فرس) أي تصدقت به ليقاتل عليه قال الحافظ واسم هذا الفرس الورد أهدها نعيم الداردي للتي صلى الله عليه وسلم فأعطاه عمر لحمل عليه . أخرجه ابن سعد عن سهل بن سعد ولم أقف على اسم الرجل الذي حمله عليه ، انتهى . قال الزرقاني ولا يعارضه ما رواه مسلم ولم يسق الحديث ، وسأله أبو عوانة عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عمر رضي الله عنه حمل على فرس فأعطاه صلى الله عليه وسلم رجلاً لأنه يحمل على أن عمر رضي الله عنه لما أراد أن يتصدق به فوض إليه صلى الله عليه وسلم اختياراً من يتصدق به عليه أو استشاره فيمن يحمله عليه فأشار إليه ففسبب إليه العطية لكونه أمر بها ، انتهى . ويحتمل أن عمر رضي الله عنه وقفه فأعطاه صلى الله عليه وسلم استعمالاً للوقف لمصره كإساق (عتيق) أي كريمة سابق واحد العتاق ، قال الباجي : العتاق من الخيل الكرام السابقة منها ، وقال الزرقاني : العتيق الفائق من كل شيء . انتهى . (في سبيل الله) قال الباجي أحل عليها في سبيل الله على وجهين ، أحدهما : أن يعلم من فيه النجدة والفروسية فيبه له ويملكه إياه لما يعلم من نجدة

وفي شرح الإجماع: ولا يأذن له أى الذى، في دخوله الحجاز غير حرم مكة لإلصاحه لنا كرسالة وتجارة فيها كبير حاجة. فإن لم يكن فيها كبير حاجة لم يأذن له إلا بشرط أخذ شيء من متاعها كالشر ولأيقم بعد الإذن إلا ثلاثة أيام ولا يدخل حرم مكة ولو لمصلحة لقوله تعالى «فلا يقربوا المسجد الحرام، والمراد جميع الحرم والمعنى في ذلك أنهم أخرجوا النبي صلى الله عليه وسلم فموقبوا بالمنع من دخوله بكل حال، فإن كان رسولا خرج إليه الإمام بنفسه أو نائبه ليسمعه. انتهى. في حاشيته قوله كالعشر أى أو نصفه بحسب اجتهد الإمام ولا يؤخذ في كل سنة إلا مرة، ويجوز أن يؤخذ في كل مرة إن شرطوا ذلك عليه ووافقه، وقال الموفق، من يجر من أهل النعمة إلى غير بلده أخذ منه نصف العشر في السنة، أشهر هذا عن عمر رضى الله عنه وصحت الرواية عنه به، وقال الشافعي: ليس عليه إلا الجزية إلا أن يدخل أرض الحجاز فينظر في حاله فإن كان رسالة أو نقل ميرة أذن له بغير شيء. وإن كان لتجارة لأحاجة بأهل الحجاز إليها لم يأذن له إلا أن يشترط عليه عرضا، بحسب ما يراه، والأولى أن يشترط نصف العشر، لأن عمر رضى الله عنه شرط نصف العشر على من دخل الحجاز من أهل النعمة، ولنا قوله عليه الصلاة والسلام «ليس على المسلمين عبور إنما العشور على اليهود والنصارى»، رواه أبو داود، وروى الإمام أحمد عن أنس بن سيرين قال: بشى أنس بن مالك إلى العشور، فقلت: أتبغى إلى العشور من بين عمالك؟ قال: أما رضى أن أجعل على ما جعلني عليه عمر بن الخطاب: أمرني، أن آخذ من المسلمين ربع العشر ومن أهل النعمة نصف العشر وهذا كان بالعراق، وروى أبو عبيد في كتاب الأموال بإسناده عن لاحق بن حديد أن عمر رضى الله عنه بعث عثمان بن حنيف إلى الكوفة لجعل على أهل النعمة في أموالهم التي يختلفون فيها في كل عشرين درهما درهما وفي حديث زياد بن حدير أن عمر رضى الله عنه أمره أن يأخذ من نصارى بني تغلب العشر ومن نصارى أهل الكتاب نصف العشر، واشتهرت هذه القصص ولم تنكر فكانت إجماعا، وعمل به الخلفاء بعده ولم يأت تخصيص الحجاز بنصف العشر في شيء من الأحاديث علناه لا عن عمر رضى الله عنه ولا عن غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بل ظاهر أحاديثهم أن ذلك في غير الحجاز وما وجب من المال في الحجاز وجب في غيره كالديون والصدقات ولا تؤخذ منهم في السنة إلا مرة نص عليه أحد في رواية جماعة من أصحابه، وقال كذا روى عن عمر رضى الله عنه حين كتب أن لا يأخذ في السنة إلا مرة، وهذا قول الشافعي في الداخلين أرض الحجاز، انتهى. ثم قال ابن رشد: وسبب اختلافهم أنه لم يأت في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة يرجع إليها، وإنما ثبت أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فعل ذلك بهم فمن رأى أن فعل عمر رضى الله عنه هذا إنما فعله بأمر كان عنده في ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم أوجب أن يكون ذلك سنتهم، ومن رأى أن فعله هذا كان على وجه الشرط إذ لو كان على غير ذلك لذكره قال ذلك ليس

مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه أن عمر بن الخطاب كان يأخذ من النبط، من الحنطة، والزيت، نصف العشر، يريد بذلك أن يكسر الحل إلى المدينة ويأخذ من القطنية العشر.

بسته لازمة لهم إلا بالشرط وحكى أبو عبيد في كتاب الأمور عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لا أذكر اسمه الآن أنه قيل له: لم كنتم تأخذون العشر من مشركي العرب؟ فقال: لأنهم كانوا يأخذون منا العشر إذا دخلنا إليهم، قال الشافعي: وأقل ما يجب أن يشاروا عليه هو ما فرضه عمر رضى الله عنه وإن شروطوا على أكثر فحسن، قال: وحكم الحربى إذا دخل بأمان حكم الذى انتهى.

(مالك عن ابن شهاب) الزهرى (عن سالم بن عبد الله عن أبيه) عبد الله بن عمر (أن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه كان يأخذ من النبط) بنون فوحدة مفتوحين، قال الباجي: وهم ككفار أهل الشام عقد لهم عقد النعمة، وفي لسان العرب النبط والنبط كالحبيش والحبيش في التقدير جبل يتزلون السواد، وفي الحكم يتزلون سواد العراق وهم الأنباط والنسب إليهم نبطي، وفي الصحاح يتزلون بالطامخ بين العراقيين، ويقال إنما سموا نبطا لاستنباطهم ما يخرج من الأرضين، وفي المجمع النبط بفتحين والنبط بفتح فكسر فتحية: قوم من العرب دخلوا في المعجم والروم واختلطت أنسابهم وفسدت ألسنتهم، وذلك لمعرفتهم بأنباط الماء أى استخراجهم لكثرة فلاحتهم، انتهى. فكانوا يختلفون إلى المدينة بالحنطة والزبيب وغير ذلك من أقوات أهل الشام. فكان عمر ابن الخطاب رضى الله عنه يخفف عنهم في الحنطة والزيت فيأخذ منهم (من الحنطة والزيت) وفي نسخة والزبيب بدل الزيت وصوبت (نصف العشر يريد بذلك) أى بالتخفيف عليهم (أن يكسر الحل) أى المحمول منها (إلى المدينة) فترخص بذلك الحنطة والزيت بالمدينة لأنهما معظم القوت (ويأخذ) منهم (من القطنية) تقدم المراد منها فيما لا زكاة فيه من الثمار (العشر) كلالا على الأصل فيما تجروا وذلك لأن غلة القطن لا يكاد يضر بالناس ضررا كثيرا، قال ابن رزقان: وهذا قال مالك في رواية ابن عبد الحكم وغيره اتباعا لعمر وتقدم في الباب قبله أنه يؤخذ منهم العشر ولم يستثن حنطة ولا زيتا بالمدينة ولا بمكة، انتهى. وظاهر تبويب المصنف أنه حله على أهل النعمة وهو نص كلام الباجي كما تقدم وظاهر كلام الموفق أنه حله على الحربى إذ قال: إذا دخل إلينا منهم تاجر حربى بأمان أخذ منه العشر، وقال أبو حنيفة لا يؤخذ منه شيء. إلا أن يكونوا يأخذون منا شيئا فتأخذ منهم مثله لما روى عن أبي جابر قال: قالوا لعمر: كيف تأخذ من أهل الحرب إذا قدموا علينا؟ قال: كيف يأخذون منك إذا دخلتم إليهم؟ قالوا العشر، قال: فكذلك خذوا

مالك، عن ابن شهاب، عن السائب بن يزيد، أنه قال: كنت غلاماً مع عبد الله ابن عتبة بن مسعود، على سوق المدينة في زمان عمر بن الخطاب، فكنا نأخذ من النبط العشر.

مالك أنه سأل ابن شهاب: على أي وجه كان يأخذ عمر بن الخطاب من النبط العشر؟ فقال ابن شهاب: كان ذلك يؤخذ منهم في الجاهلية، فأنزهم ذلك عمر رضي الله عنه.

منهم، ولنا ما روينا أنه عمر رضي الله عنه أخذ منهم العشر واشتهر ذلك فيما بين الصحابة وعمل به الخلفاء الراشدون بعده، ويؤخذ منهم العشر من كل مال للتجارة في ظاهر كلام الخرق. وقال القاضي: إذ دخلوا في نقل ميرة بالناس إليها حاجة أذن لهم في الدخول بغير عشر يؤخذ منهم، وهذا قول السافى لأن دخلهم تقع للسلبين، ولنا عموم ما روينا، وروى صالح عن أبيه عن عبد الرحمن بن مبدى عن مالك ذكر أثر الباب، ثم قال: وهذا يدل على أنه يخفف عنهم إذا رأى المصلحة فيه وله التزك أيضاً إذا رأى المصلحة، انتهى. وقال محمد في موطنه: باب العشر، ثم قال: بعد ذكر أثر الباب قال محمد: يؤخذ من أهل النعمة ما اختلفوا فيه للتجارة من قطنة أو غير قطنة نصف العشر في كل سنة ومن أهل الحرب إذا دخلوا أرض الإسلام بأمان العشر من ذلك كله وكذلك أمر عمر بن الخطاب زياد بن حدير وأنس بن مالك حين بعثهما على عشور الكوفة والبصرة وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه، انتهى. قلت: وتقدم الآثار في ذلك في زكاة العروض.

(مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد الكندي) أنه قال: كنت غلاماً قال الباجي هكذا رواه يحيى غلاماً يريد بذلك شأبا، ورواه مطرف وأبو مصعب كنت غلاماً، يريد أنه كان غلاماً على أخذ العشر من أهل النعمة القادمين من سائر الآفاق، انتهى. وعلم منه أن الصواب في رواية يحيى لفظ غلاماً، واختلفت نسخ الموطأ في ذلك ففي بعضها غلاماً، وفي بعضها بده غلاماً، وفي أكثر المصرية جمعها معاً بلفظ غلاماً غلاماً، والصواب الأول (مع عبد الله بن عتبة بن مسعود) اهذلى ابن أخى عبد الله بن مسعود رضي الله عنهم (على سوق المدينة) أي على أخذ العشر من أهل النعمة وغيرهم القادمين من الآفاق (في زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فكنا نأخذ من النبط العشر) ظاهره العموم بلا تخصيص المخطئة والزيت، وأضاف ذلك إلى زمان عمر رضي الله عنه لأن ما كان يفعل فيه كان بمشورة الصحابة غالباً فإذا لم يثبت فيه خلاف ولا ظهر فهو إجماع وحجة يجب المصير إليها والعمل بها قاله الباجي.

(مالك أنه سأل ابن شهاب) الزهري (على أي وجه) أي طريق وحجة (كان يأخذ عمر

اشتراء الصدقة والعود فيها

مالك، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، أنه قال: سمعت عمر بن الخطاب وهو يقول: حملت على فرس عتيق في سبيل الله، وكان الرجل الذي هو عنده قد أضاعه فأردت أن أشتريه منه، وظننت أنه بائمه برخص، قال: فسألت عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: لا تشتريه وإن أعطاك به درهم واحد، فإن المائد في صدقة كالكلب يعود في قيئه.

ابن الخطاب رضي الله عنه من النبط العشر فقال ابن شهاب: كان ذلك يؤخذ منهم في الجاهلية وهي ما قبل البعثة وقبل ما قبل فتح مكة (فأنزهم ذلك عمر رضي الله عنه) والظاهر أنه توقف منه صلى الله عليه وسلم، ولو سلم أنه كان باجتهاد منه فكان بمحض من الصحابة ولم يخالفه في ذلك أحد، فهو إجماع سكوني وتقدم في زكاة العروض مسلك الحنفية ومستدلهم.

اشتراء الصدقة والعود فيها

(مالك، عن زيد بن أسلم) العدوي (عن أبيه) أسلم مولى عمر رضي الله عنه (أنه قال سمعت عمر بن الخطاب) الحديث أخرجه الشيخان بعدة طرق، وذكر العيني الاختلاف في سنده (وهو يقول: حملت) بتخفيف الميم أي أركبت رجلاً (على فرس) أي تصدقت به ليقا تل عليه قال الحافظ واسم هذا الفرس الورد أهداه تميم الداري للنبي صلى الله عليه وسلم فأعطاه عمر لحمل عليه. أخرجه ابن سعد عن سهل بن سعد ولم ألق على اسم الرجل الذي حمله عليه، انتهى. قال الزرقاني ولا يعارضه ما رواه مسلم ولم يلق لفظه، وسأله أبو عروانة عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عمر رضي الله عنه حمل على فرس فأعطاه صلى الله عليه وسلم رجلاً لأنه يعمل على أن عمر رضي الله عنه لما أراد أن تصدق به فوض إليه صلى الله عليه وسلم اختياراً من تصدق به عليه أو استشاره فيمن يحمله عليه فأشار إليه فنسب إليه العلية لكونه أمر بها، انتهى. ويحتمل أن عمر رضي الله عنه وقته فأعطاه صلى الله عليه وسلم استمالاً للوقف لمصره كما سيأتي (عتيق) أي كريم سابق واحد العتاق، قال الباجي: العتاق من النخيل الكرام السابقة منها، وقال الزرقاني: العتيق العتاق من كل شيء. انتهى. (في سبيل الله) قال الباجي أحل عليها في سبيل الله على وجهين، أحدهما: أن يعلم من فيه النجدة والفروسة فيه له ويملكه إياه ما يعلم من نجدة

جزء السابع

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد

للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المستوفي سنة ٨٧٠
بتحقيق المحققين: الجليلين: العراقي وابن حجر

الناشر
دار الكتاب
تبوت - لبنان

أحدهم فيقول والله ما تعديت ولا تركت لكم حثا ولقد أهدى الى فقلت الهدية
الا جلس في حفش^(١) أنه فينظر من هذا يهدي له اياكم وأن يأتي أحدكم على
عائقه يدير له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة فتدوم رفع يديه حتى ينظر الى
ياض ابطيه . رواه البراز وفيه ابراهيم بن اسماعيل بن أبي حبيبة وهو ضعيف .
وعن ابن عباس أن رسول الله ﷺ بث رجلا بصدق يقال له ابن التينة
فصدق ثم رجع الى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله ما تعديت ولا
تركت لهم حثا ولقد أهدى الى فقلت الهدية جلس رسول الله ﷺ على
الله عليه وسلم على المنبر فقال أني أثبت رجلا على الصدقة فيأتي أحدكم فيقول
والله ما تعديت ولا تركت لهم حثا ولقد أهدى الى فقلت الهدية ألا جلس في
حفش أنه فينظر ما هذا الذي يهدي اليه^(٢) إياكم أن يأتي أحدكم على عنقه يديره
رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة لها نعام ثم رفع يديه حتى ينظر الى ياض ابطيه ثم
قال اللهم هل بلغت . رواه الطبراني في الكبير وفيه ابراهيم بن اسماعيل بن أبي حنيفة
وهو ضعيف . وعن ابن عمر قال بث رسول الله ﷺ سعد بن عبادته مصدقا فقال
يا سعد اتق أن تحب . يوم القيامة يدير تحمله له رغاء قال لا أجدني أعفى فأعفاء .
رواه البراز ورجاله رجال الصحيح . وعن عباد بن الصامت أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم بثه على الصدقة فقال يا أبا الوليد اتق الله لا تأت يوم القيامة
يدير تحمله له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة لها نعام فقال يا رسول الله إن ذلك
لكذلك قال أي والذي نفسي بيده قال فوالذي بينك بالحق لا أعمل لك على شيء .
أبدا . رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح . وعن أبي مسعود أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بثه ساعيا قال انظر أبا مسعود ولا ألقينك تحب .
يوم القيامة على ظهرك يدير له رغاء من إبل الصدقة قال قد علته قال ما أنا بسائر
في وجهي هذا قال إذا لا أكرهك . رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال
الصحيح . وعن جهيم بن فضالة قال دخلت مسجد دمشق فإذا فيه أبو أمامة
الباهلي يتلى ويدفن القمل فيه فجلست اليه فبسط ثلثا ووجد ثلثا وكبر ثلثا ثم
قال خيفت على اللسان فبيلات في الميزان يصدن الى الرحمن فقلت يا أبا أمامة أنا من

(١) الحفش هو الليث الصيكر كما قاله عبد النبي المقدسي في هامش الاصل .
(٢) في النهاية « فينظر إهدى اليه أم لا » .

أهل البادية . وإن المصدقين يأتونا فيتعدون علينا فقال الصدقة حق وتباعها في النار
قول رسول الله صلى الله عليه وسلم قصر أو تعدى حيوا بالمال ولا تضيوا منها شيئا
فتجنوا ما غيتم وما جتم به وإذا رأيتموه فلا تسبوه واستغيروا بالله من شرم .
وفي رواية سألت أبا أمامة وذكرت له عمل الصدقة فقال الصدقة حق وعملها في
النار لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم . وفيه قرعة بن سويد وفيه كلام كثير
وقد وثق وجههم لا يعرف . رواه الطبراني في الكبير .

باب تفرقة الصدقات

عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ أنه كان إذا بث السعاة على الصدقات
أمرهم بما أخذوا من الصدقات أن يجمل في ذوى قرابة من أحد منهم الاول
قالوا فان لم يكن له قرابة فلا ولي المشيرة ثم لذي الحاجة من الجيران وغيرهم .
رواه الطبراني في الاوسط وفيه عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي وهو ضعيف .
وعن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن رجل من أصحاب النبي ﷺ كان
بالكوفة كان أميراً قال فخطب يوما فقال إن في إعطاء هذا المال فتنة
وفي إمساكه فتنة وكذلك قام به رسول الله ﷺ حتى فرغ ثم ترك . رواه احمد
ورجاله ثقات . وعن أبي الفيض قال شهدت معاوية وأعطى المقداد بن الاسود
حداداً فقام رجل من أصحاب النبي ﷺ فقال له الرباض بن سارية فقال مالك
أن تأخذه وما لمعاوية أن يعطيكه كأنني أنظر إليك يوم القيامة تحمله على عنقك
رأسه أسفله . رواه الطبراني في الكبير وأبو الفيض لم يدرك المقداد والمقداد
لم يدرك خلافة معاوية .

باب في المشارين والعرفاء وأصحاب المكوس

عن سعيد بن زيد قال سمعت رسول الله ﷺ يقول يا مشرك العرب احمدا
الله الذي رفع عنكم الشور . رواه احمد وأبو يعلى والبراز وفيه رجل لم يسم
وبقية رجاله موثقون . وعن ملك بن عتابه قال سمعت النبي ﷺ يقول إذا
رأيتم غائراً فاقتلوه يعني بذلك الصدقة على غير حقها . رواه احمد والطبراني في

الكبير إلا أنه قال الصدقة بأخذها على غير حقها. وفيه رجل لم يسم. وعن الحسن قال مر عبان بن أبي العاص على كلاب بن أمية وهو جالس على مجلس العائش بالبصرة فقال ما يجلسك هنا قال استعملني على هذا المكان بنى زياداً فقال له عبان ألا أحدثك حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ فقال بلى فقال عبان سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كان لداود نبي الله ﷺ ساعة يوقظ فيها أهله يقول يا آل داود قوموا فصلوا فان هذه ساعة يستجيب الله فيها الدعاء إلا ساحر أو عائر فركب كلاب بن أمية سفينة فأتى زياد فاستغفاه فأغفاه. رواه أحمد والطبراني في الكبير والوسط ولفظه عن النبي ﷺ قال تفتح أبواب السماء نصف الليل فينادي مناد هل من داع فيستجاب له هل من سائل فيعطى هل من مكروب فيفرج عنه فلا يبقى مسلم يدعو بدعوة إلا استجاب الله عز وجل له إلا زانية تسمى بفرجها أو عشارا. رواه الطبراني في الكبير ولفظه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله يدنو من خلقه فيفر من يستغفر إلا لبي بفرجها أو عشار. ورجال أحمد رجال الصحيح إلا أن فيه على بن زيد وفيه كلام وقد وثق. ولهذا الحديث طرق تأتي فيما يناسبها ان شاء الله. وعن أبي الخير قال عرض مسلمة بن محمد وكان أميراً على مصر على ربيعة بن ثابت أن يولية العشور فقال لبي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن صاحب المكس في النار. رواه أحمد والطبراني في الكبير بنحوه إلا أنه قال صاحب المكس في النار يعني العائش. وفيه ابن لهيعة وفيه كلام. وعن ابن عمر كان إذا رأى سهيلاً قال لعن الله سهيلاً سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كان عشاراً من عشاري الجن يظلمهم فيسخر الله فجله حيث ترون. وفي رواية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر سهيلاً فقال كان عشاراً ظلوماً فمسخه الله شهياً. رواه البزار والطبراني في الكبير والوسط ولفظه إنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كان عشاراً يظلمهم وينصبهم أموالهم فيسخر الله شهياً فجله حيث ترون. وضمه البزار لأن في رواه إبراهيم بن يزيد الجوزي وهو متروك وفي الأخرى ميسر بن عيسى وهو متروك أيضاً. وعن ثعلبي بن أبي طالب أن النبي صلى الله عليه وسلم لمن

سهيلاً ثلاث مرات فانه كلف بشر الناس فمسخه الله شهياً. رواه الطبراني في الكبير وفيه جابر الجعفي وفيه كلام كبير وقد وثقه شعبة وسفيان الثوري. وعن أنس أن النبي ﷺ مرت به جنازة فقال طوبى له ان لم يكن عريقاً. رواه ابو يعلى عن محمد ولم ينسبه فلم أعرفه وبقي رجاله ثقات. وعن سعد بن أبي وقاص قال قال رسول الله ﷺ إن في النار حجراً يقال له ويل يصمد عليه العراء ويؤزلون فيه. رواه ابو يعلى وفيه جماعة لم أجد من ذكرهم. وعن مودود بن الحارث بن يزيد بن كريب بن يزيد بن سيف بن جارية البربري عن أبيه عن جده أنه أتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله إن رجلاً من بني تميم ذهب بمالي كله فقال لي رسول الله ﷺ ليس عدى ما أعطيك ثم قال هل لك أنت تعرف على قومك أو ألا أعرفك على قومك قلت لا قال أما ان العريف يدفع في النار دفعا. رواه الطبراني في الكبير ومودود وأبوه لم أجد من ترجمهما.

باب الصدقة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولأهله وللمواليين

عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ وجد غمرة تحت جنبه من الليل فأكلها فلم يسم تلك الليلة فقال بعض نسائه يا رسول الله أرفت البارحة قال إني وجدت غمرة فأكلتها وكان عندنا تمر من تمر الصدقة خشيت أن تكون منه. رواه أحمد ورجالهم موثقون. وعن ابن عمر أو أبي عميرة قال كنا جلوساً عند رسول الله ﷺ فجاء رجل بطبق عليه تمر فقال رسول الله ﷺ ما هذا أصدقة أم هدية فقال صدقة فقال فقدمه إلى القوم وحسن صلوات الله عليه يتفرغ بين يديه فأخذ الصبي غمرة فجعلها في فيه فأدخل النبي ﷺ أصبعه في في الصبي فانزع التمرة فغذف بها ثم قال يا آل محمد لا تأكل من الصدقة. رواه أحمد والطبراني في الكبير إلا أن أحمد سماه أسيد بن ملك وسماه الطبراني رشدين بن ملك وفيه حفصة بنت طلق ولم يرو عنها غير عرف بن واصل ولم يوثقها أحد. وعن عطاء ابن السائب قال حدثتني أم كلثوم ابنة علي قال أيتها هدية كان أمر بها قالت أحد ربايتها فان ميسون أو مهران مولي رسول الله ﷺ أخبرني أنه مر على رسول الله ﷺ فقال له يا ميسون أو يا مهران إنما أهل بيت نبينا عن الصدقة (١٢ - ناك جمع الزوائد)

(١٧) مرسوم ولايجازح من لافيت ونا رجبته فحجى حمزة و الزرب

صِفَةُ جَبْرِ الْعَرَبِ

تأليف

لسان الدين الحسين بن أحمد بن يعقوب الرضائي

تحقيق

محمد بن علي الأكواع الحوالي

أشرف على طبعه

حمد الجاسر

الوشم ومدهاء وأثيفية وهي لشمر 'عمارة بن عقيل' وذات غسيل قال الشاعر :
 أيا ذات غسيل يَعْلَمُ الله أنني
 لجؤك من بين البلاد صديق^(١)
 وأشقر والشقاء ومال بني نعيم ، ويلبول وفيه يقول عمارة حيث
 دفن ابنه :

سقى الله يلبولاً وجرعاه الذي أقام بها إبنني مَصِيفاً ومَرَبِها
 كان لم أذْذ يوماً برجة من حمى عدوا ولم أدفع به الضم مدفعا
 قال ومنها وما يعد في حوزها سواد باهلة وأوله من مشرقه بلد يقال له
 القربيع يعرف ببني زياد من باهلة ، ثم أعلى منه حصن آل عصام وهو من ولد
 عصام خادم النعمان ، ومنهم أبو التبع شاعر من أهل عصرنا . وفي عصام
 يقول النابغة :
 نفس عصام سودت عصاما
 وقَعَسَ ما وراءك يا عصام
 وقوله :
 وجَزَّألى^(٢) عن بين ذلك وفيها يقول الشاعر :

ألا يا بني عَصَمٍ جزألى وحنة مرأطيب تحبني كل عام لكم حرباً
 إذا ارطيت منها المباكير ميجت صدور رجال لم تروغوا لهم سرباً
 يقول تحسدون عليها وهي لبني عَصَمٍ من باهلة ومواليها ، ومَرْتَقق فهو
 لبني حصن والشط لموالى عَصَمٍ ، ومائل وحَضَنٌ غير حَضَنٍ عكاظ
 من أرض هلة والفرعة رادي نخسل للبحارث من باهلة ، ثم أين من ذلك
 الرئيب فهو لبني مريح ولبني عبدة ولحيدة وهذه البطون من معاوية بن قشير
 وقشر قري من الباهلة والهزمة وفيها اليوم بنو شهاب بن ظالم بن نعيم ، الدخول
 ناحية الهزمة وقرقرى وتوض وإياها عن امرؤ القيس بقوله :

بسقط اللوى بين الدخول فحومح
 وتوضح فالفرقة لم يعف رسمها

(١) انظر المجري ص ٢٥٠ .
 (٢) انظر المجري ص ٢٢٣ وفيه : جزلاء جنة .

وحَضَنٌ باهلة وادي نخل كحَضَنٍ نجران ، وحَضَنٌ عكاظ جبل^(١) وفيه
 يقول الشاعر :

وقال الراجز :

لشأ بدا شغف^(٢) بأعلى السبي وحَضَنٌ مثيلُ قَرَا الزنجي
 ومائلُ جَاوَةِ لباهلة ومائلُ الجُمُعِ لبني ضَيْفَةٍ من بني نَعْمَرٍ وفو سُدَيْرِ
 وادي ضَيْفَةٍ من نَعْمَرٍ وبطن المَرَسِ وبطن الجوف أحدُ بَنِي ضَيْفَةٍ وباهلة
 وابنا شمام فيها لباهلة .

يبرين : يبرين في شرقي الباهلة وهي على محجة عمان إلى مكة وكانها
 أدخل في محاذة الباهلة إلى الجنوب شيئاً وبينها وبين حضرموت العجم بلد واسع
 لا يقطع ومنظرها من الباهلة بين المشرق والجنوب وما بين يبرين وبين البحر الرمال
 ولها طريق إلى الباهلة وإلى البحرين في رمل وهي أرض منقطعة بين الرمال وهي
 ذات نخل كثير من الصفري والبرني وذات زرع قليل وبها بئق كبار على هيئة
 بعض البهرة ، وساكنها من لحوم العرب أي بطون العرب ، ويقال طُغُوم
 مثل لحوم ، ثم استخرجتها من أيديهم فقتلهم ثم أخرجت القرامطة بني
 قشير عنها .

والعارض جبل منقاد عشرة أيام يعارض من تخرج عن نجران أربع
 مراحل فلا يزال يمشي الإنسان حتى يقطع الفقيه وهو أقصى الباهلة ومن
 الفقيه إلى البصرة عارضة الدنهان والصفهان والدو قيمان وحزون وغير
 ذلك ، وطريق يبرين إلى الباهلة في أودية العارض ، وفيها صالى الباهلة من قرى
 الباهلة ، وفي العارض الصيد الذي ذكرنا ، ومن أوطان الباهلة القصيم لابس ،

(١) والحضن أيضاً : بلدة آمنة بالسكان غربي مدينة دمار ومن أعمالها والحضن جبل غرب أجا .

(٢) عزيز بيت وصدره : وطال الشمام على نجبة .

وفي الديوان : من مضيات الدين .

(٣) له : سف فو جبيل في نسبه المعروف الآن باسم ركية .